

MS.-33

MS. — 33
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
McGILL
UNIVERSITY

محرر حضرت ابیرالمونین رویت است که شخصی کثرت ابرارین

مشرفند و غریز کرد که یا حضرت ما مردم کو مسادیم و غنّه

۲۴۱

هر ما هر انبیا بنیم یافتن از اعجاز معجز نظام خود بخوان

که ما را اعلام غائی که غزّه هر ما هر ایدانیم حضرت فرمود

که چه نام داری گفت درویشی علی حضرت فرمود که حال از

هجرت رسول صلی الله علیه و آله حساب کن که چند سال است و چها

دیگر بر روز یاد کن و مجموع آنچه میشود هفت هفت طرح کن

و آنچه باقی ماند بحروف اسم خود ملاحظه تا بتو معلوم گردد حروف

اسم در وی شروع لی اگر یکی ماند بحروف مال و اگر دو ماند

بحروف ر و اگر سه ماند بحروف و و اگر چهار ماند بحروف ی

و اگر پنج ماند بحروف میثقی و اگر شش ماند بحروف ع و اگر هفت

ماند بحروف ل و اگر هشت ماند بحروف با نظر کن تا از غزّه

هر ماه مطلع شود و مخلوق خواهد کرد ما و والدین

ي	ل	ع	ش	ي	و	ر	د	حرم
له لثنه	جمع	له لثنه	بها لثنه	لثنه	له لثنه	يخشنه	يخشنه	صفه الفقه
يخشنه	بها لثنه	بها لثنه	جمع	يخشنه	بها لثنه	لثنه	لثنه	ربيع الاول
جمع	له لثنه	يخشنه	لثنه	له لثنه	يخشنه	بها لثنه	بها لثنه	ربيع الاخر
بها لثنه	بها لثنه	لثنه	له لثنه	بها لثنه	لثنه	له لثنه	جمع	جمادى الاولى
له لثنه	يخشنه	بها لثنه	له لثنه	جمع	بها لثنه	يخشنه	لثنه	جمادى الاخر
بها لثنه	لثنه	له لثنه	يخشنه	بها لثنه	له لثنه	جمع	له لثنه	رجب المرجب
يخشنه	بها لثنه	جمع	بها لثنه	له لثنه	بها لثنه	لثنه	لثنه	شعبان المنظم
لثنه	له لثنه	جمع	بها لثنه	بها لثنه	لثنه	لثنه	يخشنه	رمضان المبارك
بها لثنه	بها لثنه	لثنه	له لثنه	يخشنه	لثنه	له لثنه	جمع	شوال الكريم
له لثنه	جمع	له لثنه	بها لثنه	لثنه	له لثنه	يخشنه	بها لثنه	ذيقعد الحرام
بها لثنه	لثنه	له لثنه	يخشنه	بها لثنه	له لثنه	جمع	له لثنه	ذحجه الحرام
جمع	له لثنه	يخشنه	لثنه	له لثنه	يخشنه	بها لثنه	بها لثنه	محرم الحرام

ارشد علی

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, written on aged paper.

هذه زوجة موكل زيد طالق
هي طالق طالق طالق طالق

هذه زوجة موالي علي ما بذلت
طالق هي طالق طالق طالق طالق
واحدة

از برای محبت کواکب سعد و نحس که هر عت شب و روز

از کدام کوکبست در پنج جدول با معلوم میشود با اسم کوکب
و ساعت و ایام مقتدر هر سه رقم نظر اول شب و روز
بعد ساعت بعد کوکب و الله اعلم بالصواب

ایام	یکشنبه	د	ه	و	سبت
۱	س	ر	خ	د	ی
۲	ل	س	ر	خ	د
۳	د	ی	ه	ل	س
۴	ر	خ	د	ی	ه
۵	ل	س	ر	خ	د
۶	د	ی	ه	ل	س
۷	ر	خ	د	ی	ه
۸	ل	س	ر	خ	د
۹	د	ی	ه	ل	س
۱۰	ر	خ	د	ی	ه
۱۱	ل	س	ر	خ	د
۱۲	د	ی	ه	ل	س
۱۳	ر	خ	د	ی	ه
۱۴	ل	س	ر	خ	د
۱۵	د	ی	ه	ل	س
۱۶	ر	خ	د	ی	ه
۱۷	ل	س	ر	خ	د
۱۸	د	ی	ه	ل	س
۱۹	ر	خ	د	ی	ه
۲۰	ل	س	ر	خ	د
۲۱	د	ی	ه	ل	س
۲۲	ر	خ	د	ی	ه
۲۳	ل	س	ر	خ	د
۲۴	د	ی	ه	ل	س
۲۵	ر	خ	د	ی	ه
۲۶	ل	س	ر	خ	د
۲۷	د	ی	ه	ل	س
۲۸	ر	خ	د	ی	ه
۲۹	ل	س	ر	خ	د
۳۰	د	ی	ه	ل	س
۳۱	ر	خ	د	ی	ه

ارشاد عدده در فقه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعم بالقدوم والدوام متنزه عن مشابهة الاعراض
والاجسام المتفضل بسواج الانعام المتطول بالفواصل الجسام
احمد على ما فضلنا به من الاكرام واشكره على جميع الاقسام وعلى الله
على سيدنا محمد المبعوث الى الخلق والعام وعلى عترته الامجاد الكرام
اعلم فان الله تعالى كما اوجب على الولد طاعة ابويه كذلك اوجب عليها
الشفقة عليه بايلاغ مراده في الطاعات وتحصيل ما رتب من
القربات ولما كثر طلب لولدا العزى محمد صالح الله تعالى امر
داريه ووفقه للخير واغانه عليه ومثله الله في العمل السعيد
والعيش الرغيد لتصنيف كتاب يحوى النكت البديعة في مسائل
الشريعة على وجه الايجاز والاختصار خال عن التطويل والاعمال
كثيرة فاجبت مطلوبه وصنفت هذا الكتاب الموسوم بارشاد
الاذهان الى احكام الايمان مستمد من الله تعالى نعم حسن التوفيق
وهداية الطريق والتمست منه المحازات على ذلك بالقرآن
على عقبة الصلوة والاعتقار في الخلوات والاصلاح
بما يجده من الخلل والنقصان فان السهوك لطبيعة الثانية

2
للإنسان ومثلي لا يغفلون النقص في الاجتهاد والله الموفق
للسداد فليس المعصوم إلا من خصه الله تعالى من انبيائه
داو صيائه عليهم افضل الصلوات واكمل التحايا وينبغي الترتيب
بالاهم فالاهم **كتاب الطهارة** والنظر في اقسامها واداء
واجباتها وما يحصل به وثوابها **الاول** في اقسامها وهي
وضوء وغسل وتيمم وكل منها واجب وندب فالوضوء واجب
للمصلاة والطواف الواجبين ومس كتابته القرآن واجب
ويجب لبندوبه الاولين ودخول المساجد وقراءة
القرآن وحمل المصحف والنوم واصلوة الجنائز والبيع في جنازة
وبدأ في المقابر وقوم الجنب وجماع المحرم وذكر الخائض
والجديد والكون على طهارة والغسل مجيب لما وجب
لما الوضوء ولدخول المساجد وقراءة العزائم ان وجبا وضوء
الجنب والمستحاضة مع غسل الفضة **ويجب** للمجتمعة واول
ليلة من رمضان وليلة الصيغرة وسبع عشرة وتسع عشرة
واحدي وعشرين وثلاث عشرة من وليلة الفطر ويوم العيد
وليلة نصف رجب وشعبان ويوم المبعث والغدير

يومى العيدين واليلة نصف رجب وشعبان ويوم البعث
والغدير والمباهلة وعرفة وغسل الاحرام والطواف نيات
النبي والائمة عليهم السلام وقضاء الكسوف للترك عمدا
مع استيعات الاخراق والمولود والسعي لروية المصلو
بعد ثلاثا يام والنوبة وصلوات الحاجات والاستحارة
ولد اخول الحرم والمسجد الحرام ومسكة والكعبة والمدينة
والمسجد النبى صلى الله عليه واله وسلم ولا يتداخل و
التيمم بحب الصلوة والطواف لواجين والخرج الحجب
ومن المسجدين والندب الوضوء وكفيتها انما يجب
الوضوء من البول والغائط والريح من المعتاد والنوم الغالب
على الحائضين والمجنون والاعمى والسكر والاستحاضه
لا يغتر ويجب على المتخلى ستر العورت وعدم استقبال القبلة
واستند بارها والضمارى والبنيان وغسل موضع البول
بالماء خاصة وكذا اخرج الغائط مع التعدي التعدي
حتى يزول العين والاثر ينحسر مع عدمه بين ثلاثه اجار
لماهرة وشبهها منزلة للعين وبين الماء ولو لم ينق

وبالثلاثة وجب الزايد ولو نقي باقل وجب الاكمال لكي ذق
 الجحمت الثالث **ويستحب** تقديم اليسرى دخولا واليمنى
 خروجا وتعطية الرئيس والاستبراء الاحجار والماء ويكره
 الجلوس والثوارع والمشارع وفي التنال وتحت المئتمرة و
 ومواضع اللعن واستقبال الثرين والريح ^{بالبول} والبول في
 الصلبة وثقوب الحيوان وفي الماء والاكل والشرب
 والسواك والاستنجاء باليمين واليسار وفيها خاتم
 عليه اسم الله تعالى وانبيائه وائمة عليهم السلام
 والكلام بغير كثير والحاجة واية الكرسي **ويستحب** في
 الوضوء النية وهي ارادة الفعل لوجوبه متقربا في
 وب رفع الحدث او الاستدامة حكما الى الفراغ
 فلو نوى التبريد خاصة او ضم الرأيا بطل بخلاف ما لو
 ضم التبريد ويقارن بها غسل اليدين وتيقن عتد
 غسل الوجه بما يسمى ^{وغسل الوجه} غسل من الشعر السراسر الى
 حادٍ وشعر الذقن طولا وما دارت عليه ابهام
 والوسطى عرضا من مستوى الخلقه وغيره

بحال عليه ولا يجري منكوساً ولا يجب تحليل اللحم وإن
خفت أكانت للمرأة وتغسل اليدين من المرفقين إلى
أطراف الأصابع ويدخل المرفقين في الغسل ولو نكس
بطل ولو كان له يد دايم وجب غسلها وكذا اللحم الزايد
تحت المرفق ولا يصح الزيد ومقطوع اليد يغسل بالبا
ويسقط الوقطعة من المرفق ومسح مقدم الرأس وشعره
الختصر به بأقل أصابعه ولا يجري الغسل عنه **ويستحب**
المسح بقيل ولا يجوز على حائل كعامة وغيرها ومسح
شرة الرجلين بأقل أصابعه من راس الأصابع إلى
الكعبين وهما جمع القدم وأصل الساق ويجوز منكوساً
كالرأس ولا يجوز على حائل كحقت وغيره اختيار يجوز
للقية والضرورة ولو غسل مختاراً بطل وضوءه ويجب
مسح الرأس والرجلين ببقية نداء الوضوء فان
استأنف ماءً جدد بطل وضوءه وان جفت اخذ
من تحتها واشفان عتيه ومسح به فان جفت بطل
وجيب التيب يمدح بغل الوجه ثم اليد اليمنى ثم

ثم اليد اليمنى ثم اليسرى ثم مسح الرأس ثم الرجلين ولا ترتيب
فيها ويجب الموالاة وهي الطائفة أخباراً فإن آخر
فجف المتقدم استأنف وجوب ود والجيرة ينزعها
أو يكرر الماء عليها حتى يصل البشرة أن تتمكن والاصح
عليها وصاحب السلس يتوضأ لكل صلوة وكذلك
المبطون **ويجب** وضع الاناء على اليمين والاعتراف
بها والتسمية وتبنيه الغسلات والدعاء عند كل
فعل وعسل اليدين قبل ادخلها الاناء مرة من النوم
والبول ومرتين من الغائط وثلاث من الجنابة والمضغ
والاستنشاق وبدائه الرجل بظاهره **وله** في الا
لى بباطنها في السنة عكس المرأة والتوضؤ يندو
بكره الاستعانة والتتمندل ويحرم التوبة اختياراً
ويجب الوضوء لجميع الطهارات بما مطلق طاهر مملوك
ومباح ولو يتقن الحديث وشك في الطهارة او
يتقنها وشك في المتأخر وشك في شيء منه وهو
على خالها عاده ولو يتقن الطهارة وشك في الحديث

أوشك في شيء منه بعد الإنصاف لم يلتفت ولو جدد
ندباً ثم ذكر بعد الصلوة اخلاصاً وجعل بعينه أعاد
الطهارة والصلوة الأمامية الطهارة بين ولو تعدد
الصلوة أيضاً أعاد الطهارة والصلوات ولو تطهر وصلى
ثم أحدث ثم تطهر وصلى فقد ذكر أخلاصاً وجعل العاد
الصلواتين بعد الطهارة إن اختلفا عدداً وإلا فالعد

النظر الثاني في أسباب الغسل إنما يجيب بالجنابة والحيف

ولا استحاضة والنفاس ومس الأموات من الثامن بعد

بردهم بالموت وقبل الغسل وغسل الأموات كل الإحسان

لا بدّ معها من الوضوء إلا الجنابة ففهمنا مقاصد المقصد

الأول في الجنابة وهي تحصيل للرجل والمراة باتزال المني

مطلقاً وبالإجماع في قبل المرأة حتى تغيب الحشفة في رجلها

دعى كذا لك وإن لم ينزل ولو اشتبه المني اعتبر بالشهوة

والدفق وقصور الحسد وفي المني لا يعتبر الدفق ولو

وجد على جسد أو ثوبه المختص به منياً وجب الغسل

ولا يجب في المشترك وحرم عليه قرعة الغرام وإباحتها

ومس كذا

ومشركنا به القرآن أو شئ مكتوب عليه اسم الله تعالى
أو أسماء أنبيائه وأئمة عليهم السلام واللبث في المسجد
ووضع شئ فيها والاجتياز في المسجد بن وكفه الإكل والشرا
الأبعد المفضضة والاستنشاق ومثل المصحف والنوم
الأبعد الوضوء والحفاب وقراءة ما زاد على سبع وتشتد ^{هنا} الكراهة
فيها فادعى سبعين يجب عليه الغسل ويجب فيه التيمم عند
الشروع مستداما المحرك حتى يفرغ وغسل بشرة جميع الجسد
بأقله وتخليل ما لا يصل إليه الماء الأبر والتربيب بيداء
بالرأس ثم الجانب الأيمن ثم الأيسر الأيمن في الإغاس
باب الاستبراء فان وجد بطلا متبعا بعد لم
يلتفت وبدونه يعيد الغسل وأما اليد على الجسد ^{تخليل}
ما يصل إليه الماء والمفضضة والاستنشاق والغسل بفضاء ثم
التولية وتكرار الاستعاقة ولو احدث في أثناءه بما يوجب الوضوء
أعاد **المسألة الثانية** في الحيض وهو في الأغلب سود حاد يخرج
محرقة من الأيسر فان اشتبه بالعذرة فان خرجت القطة
مطوقة فهو عذرة والأخضر وما قبل التسع ومن الأيمن

ويعمل لئلا يأس راقل من ثلثة متواليات والزائد عن اكثره اكثر النفا
ليس يحض ويتأخر غير القسئية والنبطية ببلوغ خمسين اوجها
بستين واقلة ثلثة ايام متواليه واكثر معشيه هي اقل
الطهر وما بينهما بحسب العادة وتستقي شهرين متفقين
عددا وقتا والصفحة والكدر في ايام الحيض كما
ان الاسود الحار في ايام الطهر فساد ولو تجاوز ذلك عشر
رجعت ذات العادة المستقيمه اليها وذات القمى اليه فان
فقد رجعت المبتداه الى عاده اهله فان اختلفت
او فقدت رجعت الى اقربها فان اختلفت او فقدت
حيضت في كل شهر سبعة ايام او ثلثه من شهر وعشرة
من آخر والاضطربة بالسبعة او الثلثة والعشيه لو ذكرت
اول الحيض حملته ثلثة ولو ذكرت آخر فهو نهايتها
وتعمل في باقي الزمان ما فعله المستحاضه وتعمل لانقطاع
الحيض في كل وقت يحفل الانقطاع وتفقى صوم
احد عشر يوما ولو ذكرت العدد خاصه عملت في
كل وقت ما فعله المستحاضه وتعمل للحيض في كل وقت
يحفل

يَحْتَمِلُ الْأَنْقِطَاعَ وَتَقْضِي صَوْمَ عَادَتِهَا هَذَا إِنْ نَقَرَ
الْعَدَدُ عَنْ نِصْفِ الزَّمَانِ أَوْ سَاوٍ وَلَوْ رَأَى فَالزَّائِدُ
وَضَعْفُهُ حَيْضٌ كَالْخَامِسِ وَالسَّادِسِ لَوْ كَانَ
الْعَدَدُ سِتَّةً فِي الْعَشْرِ كُلِّ دَمٍ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ
حَيْضًا فَهُوَ حَيْضٌ وَلَوْ رَأَتْ ثَلَاثَةً وَانْقَطَعَ ثُمَّ
رَأَتْ الْعَاشِرَ خَاصَّةً وَالْعَشْرَ حَيْضٌ وَيَجِبُ عَلَيْهَا
الِاسْتِبْرَاءُ عِنْدَ الْأَنْقِطَاعِ لِذَوْنِ الْعَشْرِ خَشْيَ
خُرُوجِ الْقِطْعَةِ نَفِيَةً فَطَاهِرٌ وَالْخَبَرَاتُ الْمَعْتَادَةُ
يَوْمَيْنِ ثُمَّ تَقْتُلُ وَنُصُومُ فَإِنْ قَطَعَ عَلَى الْعَاشِرِ
قَضَتْ مَا ضَامَتْ وَالْأَفْلَاوُ الْمُبْتَدَأَةُ تَصْبِرُ
حَتَّى تَنْقِيَ أَوْ تَمُضِيَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ وَقَدْ تَتَقَدَّمُ الْعَادَةُ
وَتَتَأَخَّرُ وَلَوْ رَأَتْ الْعَادَةَ وَالطَّرْفَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا
وَلَمْ يَتَجَاوَزْ فَالْجَمِيعُ حَيْضٌ وَالْأَفَالُ الْعَادَةُ وَيَجِبُ
الْغُسْلُ عِنْدَ الْأَنْقِطَاعِ الْغُسْلُ الْخِيَائِبَةُ وَنَحْرَمُ
عَلَيْهَا كُلَّ مَشْرُوطٍ بِالطَّهَارَةِ كَالصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ وَكَاتِبِ الْقُرْآنِ وَلَا

يُخْرِجُ مِنْهَا الصَّوْمَ وَلَا يَصِحُّ طَلَاُقُهُمَا مَعَ الدَّخُولِ وَ
حُضُورِ الزَّوْجِ أَوْ حَكْمِهِ وَيَحْرَمُ اللَّبَثُ فِي الْمَسَاجِدِ
وَقِرَاءَةُ الْغُرَايِمِ وَتَجِدُ لَوْ ثَلَاثُ وَاسْتَمْعَتْ وَيَحْرَمُ
وَعَلَى زَوْجِهَا وَطَيْهَا فَيَعْزُرُ وَلَا يَتَجَبَّرُ الْكَفَّارَةُ
فِي دَوْلَةِ بَدِينَارٍ وَفِي أَوْسَطِ بَنِي صَفْهِ وَفِي آخِرِهِ بَعْدَ
وَيَكُنْ بَعْدَ انْقِطَاعِ قَبْلِ الْغُسْلِ وَالْحَضَابِ وَ
يَحْلُ الْمَصْحُفِ الْمُسْرَهَامِشَهُ وَالْجَوَارِ فِي الْمَسَاجِدِ
وَقِرَاءَةُ عَيْنِ الْغُرَايِمِ وَالْإِسْتِمَاعِ بِمَا بَيْنَ السَّيْرِ
إِلَى الرُّكْبَةِ وَلَا يَتَجَبَّرُ أَنْ تَتَوَضَّأَ عِنْدَ كُلِّ
صَلَاةٍ وَتَجْلِسَ فِي مَصِيلِهَا ^{الْإِسْتِحْضَاءُ فِي الْغُسْلِ} ~~الْإِسْتِحْضَاءُ فِي الْغُسْلِ~~
دَمُ الْإِسْتِحْضَاءِ ذَاكِرًا أَوْ يَجِبُ عَلَيْهَا الصَّوْمُ وَنَ
الصَّلَاةُ **المَقْصِدُ الثَّلَاثُ** فِي الْإِسْتِحْضَاءِ وَ
النَّفَاسِ دَمُ الْإِسْتِحْضَاءِ فِي الْأَغْلِبِ أَصْفَرُ
يَارْدُ رَفِيقٍ يَخْرُجُ نَقُورٍ وَالتَّاقِصُ عَنْ ثَلَاثِهِ
مِمَّا لَيْسَ بِقَرِيبٍ وَلَا جَرِجٍ وَالزَّائِدُ عَنْ الْعَادَةِ
مَعَ التَّجَاوُزِ الْعَشْرَةَ وَلَحْنُ أَيَّامِ النَّفَاسِ وَمَعَ ^{الثَّلَاثِ}

استحاضه فان كان الدم احم لا يغسل القطنه
ويجب الوضوء لكل صلوة وتغير العطية
فان غمسهما وجب مع ذلك تغير الخرقه والغسل
الصلوة العداة وان سال وجب مع ذلك غسل
للظهر والعصر تجمع بينهما وغسل للغزب الماء
الآخرة وهي مع ذلك يحكم الطاهر ولو اخلت
بالاعمال لم يصح الصوم ولو اخلت بالوضوء
او الغسل لم تصح صلا وغسلها كالحائض ولا
تجمع بين صلاتين بوضوء **واما النفاس** قدوم الحيض
ولادة معها او بعدها الا قبلها ولا قبله
واكثره عشرة ايام للبتدأة والمضطرة اما ذات
العادة المستقرة في حيض فاما ما وحكمها
كالحائض في كل الاحكام الا الاقل ولو تبي
خت ولادة احد التوامين فعد ايامها من الثاني
وابتدؤه من الاول ولو رأت يوم العاش فهو
النفاس ولو رآته والاول فالعشرة نفاس

في غسل الاموات وهو فرض على الكفاية وكذا باقي احكام
كل ميت مسلم عدا الخوارج والغلات ويعتدل
المخالف غسله ويجب عند الاختصار نفججه الى
القبلة على ظهره بحيث او حلس كان مستقبلاً
وليستجب التلقين بالشهادتين والاقرار بالائمة
عليه وكمالات الفرج ونقله الى مصلاه و
تقيضه وطباقا فيه ومديديه وتغطيته ثوب
والتعجيل الا المستتبه ويكره طرح الحديد على
بطنه وحضور الجنب والحايض وعنده واولي
الناس بغسله اولاهم بغير اتمه والزوج اولى
في كل احكام الميت ويغسل كل من الرجل
والمرأة مثله ويجوز لكل من الزوجين تغسيل
الاخر اختياراً او يغسل الحنثي المشكل حاربه
من وراء الثياب ويغسل الاجتنبى ثلثه سدين
محرمه وكذا المرأة وتام الاجنبية مع فقد مسلم
وذات الرحم الكافري بالفضل ثم يغسل المسلم

غسله وكذا الاجفئي ويجب إزالة النجاسة اولاً ثم تغسله
بماء السدر مكاً الجنبات ثم بماء الكافور كذلك ثم بماء
القرح كذلك فان فقد السدر والكافور غسل ثلاثاً بالقرح
ولو خفيف تناثر الجسد وتيمم **سج** وضعفه ونحو
بطنه على ساجه مستقبل القبلة تحت الظلال و
قول الفاسل على يمينه ونحو بطنه في الاولين الا الحامل
والذكر واصب الماء الى خفيرة وتلين اصابعه
بوقف وغسل وجهه بالحصر والسدر ورأسه بالز
عوتي اولاً وتكرار كل عضو ثلاثاً وان بوضاء
وتشيفه بثوب ويكره اقعاده وقصوفه
وترجيل شعره فاذا فرغ من غسله وجب ان
تكفيته في ثلاث اثواب ميزار وقص وازاء
بغير ^{الحصر} كافور وان يمسح مساجدة بالكافور نافله
الا المحرم ويدفن بغير كافور لو بعد زويجي
ان يكون ثلاثه عشر ربهما وثلاثاً وغسال
الفاسل قبل التكفين والموضوء وزيارة خيرة

عبرة غير مطرزة بالذهب للرجل وخرقة لقديسه
وبغمة بجمامة محنكا وتزاد للمرأة الغافلة اخرى ^{لثوبها}
ونمطا وقناعا عوض العمامة والذيرته والجريدة
من نخل والامن السدر والشمهاد فمن الخلاف والآ
من سحر حطب ولتبه اسمه وانه اشهد بالشهادتين
والاقرار بالائمة عليهم على اللعانة والقيض
والازار والجريدتين والترية وسحق الكافور
باليد وجعل فاضله على صدره وخياطة الكفن
مخيط والتكفين بالقطن ويكره الكمان والام
كمام المتبداء والكتابة بالسواد وجعل الكافور
في سمعه وبصره وتجيير الاكفان وكفن المرأة
الواجب على زوجها وان كانت موسرة و
تقدم الكفن من الاصل ثم الدين ثم الوصية من
الثلاثة والباقي وميراث ويشجب للمسلمين
بذل الكفن لو فقد ولو خرج منه نخاسة بعد
التكفين غسلت من جسده وكفنه ولو اصابا

بت الكفن بعد وضعه في القبر فرضت ويجوز ان يطرح
معه في الكفن ما يسقط من شعرة وجسمه والشهيد
عليه من غير غسل ولا كفن بل يدفن بشيابه وصد
الميت كالميت في جميع احكامه وذات العظم والسقط
الاربعة كذلك الا في الصلوة والخالية تلقى في خوة
وتدفن وكذلك السقط الاقل من الاربعة ويومر من وجب
قتله بالاختال او لا تم للغسل ومن مس ميتا من
التلويح بعد رده بالموت وقيل تطهره بالغسل واستر
قطعة ذات عظم ابينت منها او من حي وجب عليه
الغسل ولو خلت من عظم او كان الميت من غير الناس
غسل بين خاضعة **نظر الربيع** في سبب التيمم وكيفيته يجب
التيمم بما تجلب له الطهارة وان واثما يجب عند فقد الماء
او فقد واستعمل المرص وللمر الشديد او خوف العطش
او الشين واللص والسبع او ضياع المال او عدم الاباة
او عدم الثمن ولو وجده بثمن وخاف الضرر بدفعه
جاز التيمم ولو وجده بثمن لا يقصر في حال حب

الشئ اولن زاد عن ثمن المثل على اشكال وكذا الآلة
ولو فقد وجب اطلب غلق سهم في الحزنة من كل
جانب وسهمين في السهملة ولو وجد ماء لا يكفيه
للطهارة يتم ولو وجد ماء يكفيه لازالة النجاسة
خاصة اقلها وتيمم ولا يصح الا بالارض كالتراب
الخالص وارض التورق والحجر وراب القبر والمستعمل
ولا يصح بالمعادن والرماد والاشنان والذ
قوى والمغصوب والنجر ويجوز بالوجل مع عدم
التراب بالحجر معه ويكره بالسجدة والرقول ولو فقد
تيمم بغيره قوبه وليد سخر وعرف وابنه والا الى
تاخير الى اقف المصلوة الا بعارض لا يجاز له
ويجب فيه البناء للفعل لوجوبه او ندبه منقرا بالاول
يجوز دفع الحدث ويجوز الاستباحة مستدامة
الحكم ثم يغرب بيديه على التراب ثم يمسح بهما
جهته من القصاص الى طرف الانف الاعلى ثم يمسح
ظهره اليمنى من النذ الى طرف الاصابع بيمين

ثم ظهر اليسرى

اليسرى بطن اليمنى وان كان اليميم بدلا من الغسل ضرب
للوحيه ضربه ولليدين اخرى ويجب الترتيب والاستيعان
ولا يشترط في سواها في الموضوطة هارة غير محل الفرض من
العينية ولو اخل بالطلب ثم وجد الماء مع اصحابه
او في حلة اعادة ولو عدم الماء والتراب سقطت اذا
وقضاء وينقذه كل ناقض الطهارة ويزيد وجود الماء
مع تمكنه من استعماله فان وجد قبل دخوله تطهر وان
وجد وقد تبس بالتكبير اثم ويسباح به كما يستباح
بالمائية ولا يعيد ما صلى به ويختص الجنب بالماء المالح
او المبدول ويتم المحرقة والميت ولو احدث الجنب الميمم
اعاد بدلا من الغسل وان كان اصغر يجوز اليميم مع جود
الماء للجنان ولا يدخل به في غيرها **انظر في المسب**
فما تحصل به الطهارة اما الترابية فقد بيناها واما
المائية فيا الماء المطلق لا غير وكذا ان الية النجاسة ^{مطلق} واما
ما يصدق عليه اطلاق الاسم من غير قيد والمضا
بخلافه وهما في الاصل طاهران فان لا قمتما

نجاسة فاقسامها اربعة ^ك المضاف كالمغتص من
 الاجسام كما الورد والمترج بها من جاسبيه الاطلا
 كالمرق وهو نجس بكل ما يقع فيه من النجاسة قليلا
 كان او كثيرا ^ا الجاري من المطلق ولا نجس الا بتغير
 لونه او طعمه او ريحه بالنجاسة فان تغير نجس المنقى
 خاصته ويظهر ببدافع الماء الطاهر عليه حتى يزول
 التغير وماء الحمام اذا كانت له مادة من كرفه
 وماء الغيث حال نقطره كالجاري ^{المثالث} الواقف ملكا
 الحيض والاواني والعذبان ان كان قد هـ
 كرسا هو الف ومثا ياد طل بالعراق او ما حواه ثلثه
 اشياء ووضف طولاً في عرض في عمق يتبرست
 الخلق لم نجس الا بتغير احد واصافه الثلثة با
 للنجاسة فان تغير نجس اجمع ان كان كرسا فيطهر بالقاء
 كرس عليه دفعة فكري حتى يزول التغير وان كان اكثر
 فالتغير خاصة ان كان الباقي كرسا فيطهر بالقاء
 كرس طاهر عليه دفعة فكري حتى يزول التغير ^ا

يتوجه حتى يستهلكه الطاهر وإن كان أقل من كنجس
جميع ما يلاينه من النجاسة وإن لم يتغير بالنجاسة و
ضعفه ويظهر بالقاء كطاهر عليه دفعة **الراج**
ماء البئر إن تغير بالنجاسة نجس ويظهر بالزخ حتى يزول
التغير وإن لم يتغير لم نجس وأكثر أصحابنا حكموا
بالنجاسة وأوجبوا زخ الجميع في موت البعير وقوع
المني ودم الحيض والاستحاضة ^{النفاس} والنخاس والمسكر
والفقاع فإن تعذر لكثرة تراوح عليها أربعة
رحال يوماً ونزع كرج في موت الحمار والبقرة وثمنها
ونزع سبعين دلواً من دلاء العيادة في موت الأناث
وخمسين للغدي الذائبة والذكور الكثر غير
دما الثلثة كذبح السهامة الشاة وأربعون
في موت السنور والكلب والخنزير والثلب
والأرنب وبول الدحل وقوع نجاسة لم يرد فيها فز
وقبل الجميع وتدين في وقوع ماء الطرخا الطاليل
والعدنة وخرق الكلاب وحسرة في العدنة الياسة
والدم القليل غير الثلاثة كذبح الطير والوعاف اليسير

وَنَبَعَ فِي مَوْتِ الطَّيْرِ كَالْغَامَةِ وَالْحِمَامَةِ وَمَا بَيْنَهُمَا
وَالْفَارَةَ إِذَا انْفَسَخَتْ أَوْ تَفَخَّتْ وَبَوْلَ الصَّبِيِّ وَ
اِحْتَالَ الْجَنْبُ الْخَلْيُ مِنَ النِّجَاسَةِ الْعَيْنَتِ وَخُرُوجِ
الْكَلْبِ حَيًّا وَخَسَّ فِي زَرْقِ الدُّجَاجِ وَثَلَّثَ
فِي مَوْتِ الْفَارَةِ وَالْحَيَّةِ وَوَلَوْ فِي الْعَصْفُورِ
وَشَبَهَهُ وَبَوْلَ الرُّضِيعِ الَّذِي لَمْ يَتَعَدَّ بِأَيِّ
الطَّعَامِ وَكُلَّ ذَلِكَ عِنْدِي مُسْتَجِبٌ لَا
يَحْزُنُ اسْتِعْمَالَ الْمَاءِ لِنَجَرٍ فِي الطَّهَارَةِ وَ
مُطْلَقًا وَلَا فِي الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ
اخْتِيَارًا وَلَوْ شِئْنَا لَنَجَسْنَا بِالْعُلْمِ
مَنْ إِلَّا نَائِينَ اجْتَنَبُوا وَيَتِمُّ
وَلَيْسَتْ بِتَبَاعُدِ الْبَيْتِ عَنِ الْبِأُوعَةِ
بَسِيعِ أَذْرَعِ أَرْضٍ كَانَتْ الْأَرْضُ
سَهْلًا أَوْ كَانَتْ الْبِأُوعَةُ فَوْقَهَا
وَالْأَمْخَسُّ وَأَسَارُ الْحَيَّوَانِ كُلِّهَا
طَاهِرٌ الْحَسَدُ طَاهِرٌ مَطَهَّرٌ فِي

طاهر عد الكلب والخنزير
والكافر والناسب والمستمل
في رفع الحدث طاهر مطهر
في رفع الحدث نجس سواء تغير
بالنجاسة او لا الاماء الاستحاضه
فان طاهر ما لم يعلم خلوها من النجاسة
وتكره الطهارة بالمسح بالشمس
في الاواني والمسح بالتراب غسل الا
موات وسور الجلال واكل الخيف
والحايض النهم والبعال والحمير و
العارة والحيت ومامات فيه
الودع والعقرب فيما شاع الطهارة
النجاسة عترة البول والغايط

من ذى نفس والسائله غير المأكول بالاصالة كما
الاصدا بالعود وض كالحلال والمنى من كل
حيوان ذى نفس سائلة واركان ما كولا والمنبئة
من ذى نفس السائل مطلقا واجزاها سواء سبت من
حي او ميت الاما لا تخلق الحيوان كالصوف والشعر
والوبر والعظام والظفر لا من نجس العين
كالكلب والخنزير والكافر والدم من ذى النفس
السائل والكلب والخنزير واخرها والكافر
وان اظهر الاسلام اذا اجد ما يعلم ثبوته من الدين
ضرور كالحوارج والغلات والمسكر والعصير
اذا غلا واشد وانقطاع ويجب ان الة النجاسة عن
ثوب والبدن للصلاة والطواف ودخول وعن
الاستعمال وعن في الثوب والبدن عن القوم
والجروج اللازمة وعمادون سعة الدرهم النعل من
المسوخ محتمعا وفي المنقرق خلاق غير الثلاثة ودم نجس
العين وعن نجاسة ما لا يتم الصلاة فيه منفردا كالنكتة والجوز
شبههما في حالها وان نجست يغير الدم ولا بد من العصى الا في بدل
الرضيع وتكفي المربة للصبي يغسل ثوبها الواحد في اليوم والليلة
مرة واذا موضع النجاسة غسل فان اشته غسل

والقواف والموت والمنذور وشبهه والمنذور ما عداه
 أما اليوميه فمخشي الظهر والعصر والعشاء وكل واحد أربع ركعات ^{في بعض}
 ونصفها في السفر المغرب ثلاث فيهما والصبح ركعتان كذلك ^{في السفر}
 في الحضر ثمان ركعات قبل الظهر ثمان قبل العصر أربع بعد المغرب
 وركعتان من جلوس بعدان بركوت بعد العشاء إحدى عشر ركعت
 صلوة الليل ركوت الفجر تسقط نوافل التطهير والموت في السفر

والصلاة في السفر ركعتان
 في الحضر ثمان ركعات
 قبل الظهر ثمان
 قبل العصر أربع
 بعد المغرب
 وركعتان من جلوس
 بعدان بركوت
 بعد العشاء إحدى عشر
 ركعت

المفصل الثالث

في أوقاتها فأقول وقت الظهر إذا زالت الشمس العلوم
 بزيادة الظل بعد نقصه أو قبل الشمس الحاجب إلا بمن المستقبل إلى
 أن يمضي مقدار أدائها ثم يشترط مع العزم أن يبقى المغرب مقدار
^{لا يكون الوقت منقضا بركعة أو ركعتين أو ركعة}
 أو العصر فمخضوبه وأول المغرب إذا غربت الشمس العلوم بغيوبه
 المشرقة إلى أن يمضي مقدار أدائها ثم يشترط الوقت بينهما
 وبين العشاء إلى أن يبقى لا تنصاف الليل مقدار العشاء فمخضوبها
 وأول الصبح إذا طلع الفجر الثاني المعترض وآخر طلوع الشمس وقت
 نافلة الظهر إذا زالت الشمس إلى أن يزيد الفجر قد مبرن ^{بركعة} فإن خرج ولم
 يلبس قدم الظهر ثم قضاها بعدها وإن تلبس بركعة أمها
 ثم صلى الظهر وناقله العصر بعد الفراغ من الظهر إلى أن يربو ^{بعدة} إلى أن
 أقدم فإن خرج قبل التلبس بركوت صلى العصر قضاها ولا أمها

والصلاة في السفر ركعتان
 في الحضر ثمان ركعات
 قبل الظهر ثمان
 قبل العصر أربع
 بعد المغرب
 وركعتان من جلوس
 بعدان بركوت
 بعد العشاء إحدى عشر
 ركعت

ويجوز تقديم النوافل على الزوال في يوم الجمعة خاصة ويؤيد
 في داربع ركعات و نافلة المغرب بعدها الى دهان الجمعة فان دعت
 ولم يكملها اشتغل بالعتاء والوتر بعد العشاء وقتها بامتدادها
 ووقت صلوة الليل بعد انتصافه وكما قرب من الفجر كان افضل
 فان طلع وقد صلى أربعاً اكملها والاصل ركعتي الفجر وقتها بعد
 الاول الى ان تطلع الفجر الشرقية فان طلعت ولم يصلها بدأ
 بالفرض ويجوز تقديمها على الفجر وقضا صلوة الليل افضل من تقديمها
 وتقضى الفريضة في كل وقت مما انتضيق الحاضر والنوافل ما لم يدخل
 وقتها ونكره ابتداء النوافل عند طلوع الشمس وغروبها وقتاً
 الى ان تزول الايام الجمعة وبعد الصبح والعصر عداذي السبوت
 الوقت افضل الا ما يستثنى فلا يجوز تأخيرها عن وقتها ولا تقديمها
 عليه ويجتهد في الوقت اذا لم يمكن من العلم فان انكشف فسأله
 وقد فرغ قبل الوقت اعاد اعدا وان دخل وهو منبسط لو في
 الشهد اجزأ ولو صلى قبله عامداً او جاهلاً او ناسياً بطلت صلوة
 ولو صلى العصر ناسياً اعاد ان كان في الخصى الا فلا والفوات
 تنزيب كالحواضر ولو صلى المناخرة ثم ذكر عدل مع الامكان
 والاسنانف ولا يرتب الفائتة على المخافة وجوباً على راي
 بل يوجب

ان تقدم ركعتي الفجر على ركعتي المغرب
 ان تقدم ركعتي الفجر على ركعتي المغرب
 ان تقدم ركعتي الفجر على ركعتي المغرب

ان تقدم ركعتي الفجر على ركعتي المغرب
 ان تقدم ركعتي الفجر على ركعتي المغرب
 ان تقدم ركعتي الفجر على ركعتي المغرب

ان تقدم ركعتي الفجر على ركعتي المغرب
 ان تقدم ركعتي الفجر على ركعتي المغرب
 ان تقدم ركعتي الفجر على ركعتي المغرب

ان تقدم ركعتي الفجر على ركعتي المغرب
 ان تقدم ركعتي الفجر على ركعتي المغرب
 ان تقدم ركعتي الفجر على ركعتي المغرب

المقصود الثالث في الاستقبال الجيب استقبال الكعبة مع

المشاهدة وجهها مع البعد في غايض الصلوات وعند النجس
واحتضار الميت ودفنه والصلوة عليه وسحب النوافل ويصل
على الراحلة الى غير القبلة ولا يجوز ذلك في الفريضة الا مع العذر
كما الطارده ^{لما فيه جند} ولو فقد علم القبلة عول على العلامات ويجتهد مع الحفا
فان فقد الظن صلى الى اربع جهات كل فريضة ومع التعذر يصلي
الى جهتين شاءوا ^{لما فيه جند} ولا يحل بقصد ويعول على قبلة اهل البلد مع عدم
العلم بالخطأ والضطر على الراحلة يستقبل ان تمكن والاف بالتكبر والا
سقط وكذا الماشي وعلامة العواق ومن ^{لما فيه جند} الام جعل الفعلي
المنكب الايسر والغرب على اليمين والجدي عند العين وعين الشمس
عند الشرق الى الحاجب اليمين ^{لما فيه جند} وسحب لهم النباير قبلة الى اليسار المظا
وعلامة الشام جعل بينات التعش حال غيبوبتها خلف اذن اليمى
والجدي خلف الكتف الايسر عند طلوعه ومغيب السهيل على العين
اليمى وطلوعه بين العينين والصبا على الجدي الايسر والشمال
على الكتف اليمين وعلامة المغرب جعل الثريا على اليمين والعنق
على الشمال والجدي على صفحة الجدي الايسر وعلامة الميزج جعل الجدي
وقت طلوعه بين العينين وسهيل عند مغيبه بين الكتفين

ولو لم يكن
من جهات
الارض
فان
الوجه
الذي
يكون
في
الارض
هو
الوجه
الذي
يكون
في
الارض

الحرب والامامة بغير ردا واستنجا الجديده طاهرا وفي
نوب النعم والجمال المصون للمرة والثاني والصور في الخاتم
ومحرم في جلد المبينة وان دبع وجلد ما لا يؤكل لحمه وان دبع
وذلك وصوفه وشعره ودينه ودينه عدا ما استثنى فيما
يستظهر طاهر القدم كالشمس كالحف والجودب وعورة الرجل
قبله ودبره يجب نزعها مع القدرة ولو باليدين والطبي وان
فقد صلى عاديا لم ينافي ما مع امر المطمع وجالس مع عده و
يؤم في الجملة ركعا وساجدا وحسب المرة كونه عودا على
والكفين والقدمين ويجوز للامة والصبي كشف الرأس ^{مسحب}
للرجل ستر جميع جسده وللمرة ثلاثة اذواب دبع وقميص وخمار
المقصد الثاني في المكان يجوز الصلوة في كل مكان مملوء او
في حكمه كالماذون فيه مريحا او فحوى او يشاهد الحال بسطل
في المنسوب مع علم الغصينة وان جهل الحكم ولو كان محبوبا او
جاهلا لا ناسب لاجاز ولو امر بالخروج من المكان المأذون و
قد اشتغل بالصلوة ثمها خارجا وكذا الوضوء الوقت ثم امر
قبل الاشتغال ويجوز في النجس مع العدم التعلل ويشترط
طهارة موضع الجبهة دون باقي مسافط الاعضاء وكذا بشرط

نشت
تفريق

وقوع الجبهة في السجود على الأرض وما ينفذ مما لا يؤكل ولا يلبس فلا يصح السجود على الصوف والشعر والجلد والمسجل
من الأرض إذا لم تصدق عليه اسمها كالمعادن والوحل فإن
استطروا ماء والغصوب ويجوز على القواسم إن كان مكنوياً وعلى
بين لأن منه أحرز لا يؤب معه ويجذب المشبه النجس في المحر
دون غيره وبكره أن يطل إلى الجائنه أو فدامه من نطلي على
رأى بوق النع مع الجابل أو بناء عثره اذرع أو مع الصلغ فله
وبكره أيضاً في الحمام ويوت الغابط ومعاطى اللابل وفي الفاي
الماء والأرض السجدة والزل والبيد وذا الصلاصل وداي
الصحبان وبين المفابر من دون حابل أو بعد عشرة أذرع ويوت
النيران والمخوذ الجوس وجواد الطرق وجوف الكعبة وسطحها
ومابط الخيل والخال والخيرو النرجد إلى نار مضمة أو نصابير أو
مفتوح أو حابط ينز من البالوعة أو انسان موأجه أو باب مفتوح
ولا بأس بالسجود الكناستق ورايض الغنم وبيت اليهود والنصارى
تمت صلح الفريضة في المسجد أفضل والنافله في المنزل أسوأ
انما هي السجود مكشوفه والميضات على الوايه والمنا مع
حابطها ونفد المني دخول السري خروجا والدعا عندها
رأى حابط المسجد

وادي الصحبان

مع الظاهر أن الأرض ما بعد الأرض
عاده وإن لم يكن موضع عمارتها
بين كونه النار موجود



من المجلد ٤

وتعاهد النعل وإعادة المستهدم وكبستها والامسح بها ويجوز
 نقض المستهدم خاصة استعمال النعل في غيره ويكره الشف والنعلين
 والمحارب الداخله وجعلها طريقا والنجع والشر فيها وتلك الجاني
 والنفاذ الاحكام ونحو الصبر والادنيا الشعر واقامة الحد
 ورفع الصوت على الصنابع ودخول من في فيه راحية يؤم او
 يصلح النخ والمصاوي قتل الفل فيسرع بالنواب ويحكي الخصم خفا
 وكشف العور ويحرم الرخ فيه ونقش الصور واحاذ بعضها
 فيك او طريق بيع التها وتلك ما بعدد ولا اثارها وادخال النجا
 التها واد التها فيها وخراج الحصا منها فيعاد والنقض للبيع
 والكناس لاهل الذمة ولو كانت في ارض الحرب او بار اهلها
 جان استعمال التها في المساجد **الحال المفسد** في الاذان
 والاقامة وهما مستحبان في الغرض اليوميته خاصة اذ افضاه
 للمنفرد والجامع للرجل والمرافق تباكدان في الجهرية خصوصا
 للغدات والغرب وينفط اذ العري يوم الجمعة وفي عرفة وفي
 المؤذن في اول ورده وعن الجماعة الثانية اذ لم تنقر الاولى
 وكيفيته ان تكبر اربعاً ثم تشهد بالتوحيد ثم بالرسالة ثم يد
 عو الى الصلوة ثم الى الفلاح ثم الى خير العمل ثم يكبر ثم يهمل ثم يكبر

هذا هو الوجه في
 منع استعمال التها في
 المساجد في الاذان
 والاقامة

ولا إقامة كذلك إلا أنه بسقط من التكبير الأول مرتين وثلاث
 التهليل مرة وبزبد مرتين قد قامت الصلوة بعد أحسن على خير العمل
 ولا اعتبار بإذن الكافر وغير المميز وغير المرتب ويجوز من المميز وسحب
 أن يكون عدلاً صديقاً بصيراً بالوفاء منظره فبالأعلى مرتفع و
 مستفلاً للقبلة منانياً في الإذنان ومحدراً في الإقامة واقفاً
 على آخر الفضل تارة كاللحمة خلا لهما فاصلاً بركعتين أو سجدة
 أو جلسته وفي الموضع بخطوة أو بيعة أو فاصلة والحكاية
 والتنويه بدعية وبكره التوجيع الغير الاستعارة والكلام لغير
 مصلحة الصلوة بعد قد قامت والالتفات بمينا وشمالاً مع
 التشاح بقدّم للأعلم مع التساوي بغيره ويجوز أن يؤذنوا
 أدفعه والأفضل أن يؤذن كل واحد بعد الآخر ويجزي الإمام
 بإذن المنفرد يؤذن خلف غير الرضى فإن خاف الفوات أقصر
 على التكبيرين وقد تمت أو في ما يتركه **النظر الثاني**
 في الماهية وفيه مقاصد **الأول** في كيفية التوهم يجب
 معرفته واجب أفعال الصلوة من مندوبها وإيقاع كل منها على
 وجهه الواجب سبعة **الأول** القيام وهو كمن تبطل الصلوة
 لو غلبه عدا أو سهواً يجب الاستئذان إن غلبه عدا أو غلبه

والصحة الاعتدال إذا كان الكافر
 والمرد بالعتق ورفع الصوت
 واستمع

ويمكن أن يكون التوهم
 وتعد بأن لا يفرح

فراغ
 الخلف في غير السجدة
 الخلف في غير السجدة
 ونحوه

۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

قلہ ۲

بينهما يجوز العدو وعن سورة التي غيرها ما لم يتجاوز النصف إلا في
 التوحيد والمجد فلا يعدل عنهما إلا إلى الجمعة والمنافقين
 ومع العدو بعد البسملة وكذا يعيدها لوقاها بعد الحمد
 من غير قصد سورة بعد القصد **السادس** الركوع وهو ركعة
 ينطال الصلوة بتركه عمدا أو سهوا في كل ركعة مرة ويجب الإحناء
 فيه بقدر أن فصل إحناء بركبتيه والذقبة مطلقا على راي
 والطائفة تفقد ورفع الرأس منه والطائفة فاما ولو
 عن الإحناء أو ما والركوع يزيد بسير أو ينحني طول بل البدن كل
 المستوي الخليفة ويسقط الطائفة مع العجز ويستحب التكبير له فاما
 رافعا يديه ورد الركبتين وتسوية الظهور من الدعاء
 والتسبيح ثلاثا أو خمسا أو سبعا أو سمع الله لمن حمد عند الرفع وركعة
 الركوع ويبدأ تحت شايه **السابع** السجود يجب في كل ركعة
 سجدتان وهما ركعتان ينطال الصلوة بتركهما معا أو سهوا عمدا
 على ما يقع السجود عليه لا يترك أحدهما أو يجزئ كل سجدة وضع الجبهة عن الموقف
 وعدم كل موضع سجدة
 بما يزيد عن لبنة والذكر فيه مطلقا على راي والسجود على سبعة
 أعضاء الجبهة والكفين والركبتين وأصابع الرجلين واليدين
 فيه بقدر الذكر ورفع الرأس منه والجلوس مطمئنا على

والعاجز عن التجرد يومى ولو احتاج الى رفع يديه لم يجز عليه فعل
واو ذوالفعل بجعلها اليقاع السليم على الارض فان تعذر سجود
على احد الجانبين فان تعذر فقل ذقنه وسبح التكبير له ^{فان تعذر} ^{فان تعذر}
والسبب بسببه على الارض والايضا بالانقضاء ^{فان تعذر}
الشبح ثلثا او خسا او سبعا والنورك والاعلى ^{فان تعذر}
لاستواحه وتحول الله وقوته والاعتماد على يديه عند بنا
سابقا رفع ركبته وبكره الاقواء الشهد ^{فان تعذر} وجب عقيب كل ثلثا
وفي آخر الثلاثية والرابعة ايضا الشهادتان والصلوة على النبي
والله عليه السلام والجلوس مطمئنا بقدره والجاهل ^{فان تعذر} وسبح
الثورك والزيادة في الدعاء ومنذ بدأت الصلوة ستة التسليم على اول
داى وصورة التسليم علينا وعلى عباد الله الحبيب ^{فان تعذر} والسلام عليكم
ودحة الله وبركاته ويخرج به من الصلوة ^{فان تعذر} وسبح ان تسلم المقر
الى القبلة ويشير بوجهه الى عمده والامام بصفحه وجهه
والمأموم عن الجانبين ان كان على السبيل احدى الاضراس
انساب التوجه بسبع تكبيرات بينها ثلثة ادعية احدىها
تكبيره الافناح **الثالث** الفنون وسبح عقيب قراءة ^{فان تعذر} الثا
قبل التركوع ويدعو بالمنقود في الجعة فنون آخر بعد ركوع

والعاجز عن التجرد يومى ولو احتاج الى رفع يديه لم يجز عليه فعل
واو ذوالفعل بجعلها اليقاع السليم على الارض فان تعذر سجود
على احد الجانبين فان تعذر فقل ذقنه وسبح التكبير له
والسبب بسببه على الارض والايضا بالانقضاء
الشبح ثلثا او خسا او سبعا والنورك والاعلى
لاستواحه وتحول الله وقوته والاعتماد على يديه عند بنا
سابقا رفع ركبته وبكره الاقواء الشهد وجب عقيب كل ثلثا
وفي آخر الثلاثية والرابعة ايضا الشهادتان والصلوة على النبي
والله عليه السلام والجلوس مطمئنا بقدره والجاهل وسبح
الثورك والزيادة في الدعاء ومنذ بدأت الصلوة ستة التسليم على اول
داى وصورة التسليم علينا وعلى عباد الله الحبيب والسلام عليكم
ودحة الله وبركاته ويخرج به من الصلوة وسبح ان تسلم المقر
الى القبلة ويشير بوجهه الى عمده والامام بصفحه وجهه
والمأموم عن الجانبين ان كان على السبيل احدى الاضراس
انساب التوجه بسبع تكبيرات بينها ثلثة ادعية احدىها
تكبيره الافناح **الثالث** الفنون وسبح عقيب قراءة الثا
قبل التركوع ويدعو بالمنقود في الجعة فنون آخر بعد ركوع

الثانية ولو فيه قضاء بعد الركوع **الرابع** شغل النظر قائماً
 الى مسجد وقائماً الى باطن كعبه وراكعاً الى بين رجليه وحسباً
 الى طرف انفه ومشهد الى حجرة **الخامس** وضع اليدين قائماً
 على الخدي به جذاً ركبتيه وقائماً تلقاً وجهه وراكعاً على ركبتيه
 وساجداً جذاً اذنيه ومشهداً على فخذه **السادس** التعقيب وافضله
 فسبح الزهراء عليها السلام **للقصد الثاني** في الجمعة وهي ركعتان
 كالصبح عوض الظهر وفيها عند زوال الشمس يوم الجمعة الى
 يصير ظل كل شيء مثله فان خرج صلاتها ظهر امام يلبس في الوقت
 ولا يجب الا يشترط الامام العادل او من نصبه وحضور اربعة معه
 والجماعة والخطبتان من قيام الشفلة كل منهما على حمد الله تعالى والصلوة
 على النبي وآله والوعظ وقراءة سورة خفيفة وعدم جعده اخرى
 بينهما اقل من فرسخ والتكليف والذكورة والحرم والخير والسلافة
 من العمى والعرج والمضو والكبر الزين وعدم بعد اكثر من فرسخين
 حلف الكلف منهم الذكر وحده على من ذكر ^{او كلفه} وتشرط في
 النايب البلوغ والعقل والايمن والعدالة وطهارة المولد والذ
 كورة وفي العبد والابرص والاجذم والاعمى قولان وفي استنابها
 حال الغيبة وامكان الاجتماع قولان ولو صلى الظهر من وجب عليه

لا يشترط في الجمعة
 ان يكون من قبلها
 صلاة فريضة

والاجتزاع

في الجمعة
 لا يشترط
 ان يكون من قبلها
 صلاة فريضة
 ولا يشترط
 ان يكون من قبلها
 صلاة فريضة

الحمد لله

السبع لم يسقط بل يخففان اذ ركعاهما ولا اعاد ظهره وظهر

المجوعة بادراك الامام والكافي الثانية ولو انقضى العدد في الا

انتم الجمعة ولو الفضل قبل في الضلع سقطت ويجب تقديم الخطيئة

بجلیستہ و رفع صورتہ حتی سینم المعداد و لوصلیت فرادی انتم

ولو انقفت جمعان بينهما اقل من فرسخ دخلتا ان اقترنتا والا للامانة ^{الطالبت} الامر

والمشبهة والمحقق بعضه لا يجب عليه وإن انفوت في يومه و

يَجْرِمُ التَّوَلَّى فِيهَا وَالْأَذَانُ الثَّانِي وَالْبَيْعُ وَشِبْهِهِ

عبدالرزاق وينفقد ويكره السفر بعد الفجر في وجوب

لأصفا والطهارة في الخطيبين ونحوه الكلام قولان والمنع
نحو الأصناف بعد المصلحة على القول

وسجد الاولى بسجد ويلحق قبل الركوع فان عذر لم يلحق

بسمحمدوه في الثمانية وبنوي بهما اللاوي ثم بنو الصلح
 أي سورة الثامنة ارسلهم الرحمن

وَيُؤَيِّ بِهَا لِلثَّانِيَةِ بَطْلَ صَلَواتِهِ وَيَسْتَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْخَطِيبُ

فماواظبوا بالمباكرة إلى المسجد بعد خلق الترس وقص الاطفا

لشارب والتسكينه والطيب وليس في الشباب والتعمه

البرء والاعتماد والسلام ولا ^{يطلب} ~~الاستعجال~~ ^{الاستعجال} في صلوة العبد

بشرط المجوء جماعة ومع تغذر المحضر واختلال الشريط

تَجَمُّعُهُ وَفَرَادَى وَكَيْفِيَّتُهَا أَنْ يَكْبُرَ لِلْإِفْتِتَاحِ وَبِقَوْلِ الْحَمْدِ

على الصلوة وتأخيرها عن الزوال والفصل بين
الخطبتين م

والاضواء
مسفلها باصفاء العدد وان كان مجموعها عن الخطيب
عند الجميع اولى بحسب الطهارة والخطيبين
ويجوز الكلام عن الخطيبين والاضواء

هو السلام اوان شريكه وصوب
عليه السلام وبع

1850

وسورة وسجدة الاعلى ثم يكبر ويقنت خمسا ويكبر السادسة مسجداً
 ويركع ثم يسجد سجدتين ثم يقوم ويقرأ الحمد والسورة وسجدة الاعلى
 الشمس ثم يكبر ويقنت اربعاً ثم يكبر الخامسة مسجداً للركوع ثم
 يسجد سجدتين ونشهد وبسم وقضها من طلوع الشمس الى
 الزوال ولو فانت لم يقض وحجرت السفر بعد طلوع الشمس قبل
 الصلوة ويكبر بعد الفجر والخطبة بعدها واستأعها مسجداً
 ولو اتفق عيد وجمعة تجزئ من صلي العيد في حضور الجمعة
 ويعلم الامام ذلك وفي وجوب التكبيرات الزائدة والفنون
 بينهما قولان وسجدة الاصحار فيها الالبكة والخروج حافياً
 بالسكينة ذكرنا وان يطعم قبله في الفطر وبعد في الاضحية مما
 يضيئ به وعمل منبر بالطين والتكبير في الفطر عقيب اربع صلوات
 اولها المغرب ليلة الفطر في الاضحية عقيب خمس عشرة ان كان بمكة
 او له ظم العيد وفي غيرها عقيب عشرة ويكون الشغل بعدها
 وقبلها الا بسجدة النبي عليه السلام فانه يصلي ركعتين فيه
 قبل خروجه **المقصد الرابع** في صلوة الكسوف يجزئ
 كسوف الشمس والقمر والزلازل والايات والريح الطلقة وانما
 السما صلوة ركعتين في كل ركعة خمس ركعات يكبر الامام

لن يتقوا

ان كان منافقا وادع المستضعفين ان كان منهم وان جشم مع من
 تتولاه ان جهله وان يجعله له ولا يوبه فطال ان كان طفلا ثم
 يكبر الخامس ويصرف ويجب استقبال الغيلة وجعل الركن ^{بجس} الجنان
 الى بين المصلي ولا قرعة فيها ولا تسليم ^{بغير} ويستحب الطهارة والوقوف
 حتى ترفع الجنان والصلوة في الموضع المعتادة ويجوز في المسجد
 ووقوف الامام عند وسط الرجل وضد المرأة ويجعل الرجل على يده
 ثم العبد ثم المحتسب ثم المرأة ثم الصبي لو اتفقوا وترع النعالين
 ورفع اليدين في كل تكبير ولا يصلي عليه الا بعد غسله ونكفيه
 فان فقد جعل في القبر وسرت عورته ثم صلى عليه ولو فانت
 الصلوة عليه صلى على قبره يوما وليلة ويكره تكرار الصلوة وادى
 الناس بها اولهم بالميراث والاب والابن والولد من الجد
 والاخ من الابوين ثم يتقرب باحدهما الزوج اولى من كل واحد
 والذكر من الانثى والحرم العبد والافقه اولى فان لم يكن بالشرائط
 استناب من يريد ولبس الاحدم التقدم بدون اذنه وامام الاصل
 اولى واليهما شئ اولى من غير مع الشرط ان قدمه الوطو ^{سجدة} ويجب له
 تقديمه ولو امت المرأة النساء او العاري مثله وقف في الصف
 وغيره يتقدم وان كان الموتى واحدا وشفرد الحائض يصفى ولو فانت

من كان منافقا وادع المستضعفين ان كان منهم وان جشم مع من
 تتولاه ان جهله وان يجعله له ولا يوبه فطال ان كان طفلا ثم
 يكبر الخامس ويصرف ويجب استقبال الغيلة وجعل الركن الجنان
 الى بين المصلي ولا قرعة فيها ولا تسليم ويستحب الطهارة والوقوف

مؤرم

بعض النكبات انتم بعد الفراغ الامام ولأه^{هه} وإن رفعت ^{للخانة} وسحب إعادة
ما سبق به على الامام ولو حضر حبانة في الاشياء قطع واستأنف
واحدة على ما اوانتم واستأنف على الأخرى ^{هه} وسحب ^{هه} الشئ المشي
وراء الحبانة او احد جانيها والتزيج والاعلام والدعاء عند الشا^{هه}
خاتمة ينبغي وضع الحبانة مما يلي رجل القبر للرجل ونقله
في تلك دفعات وسبق راسه والمربع مما يلي القبلة تنزل عرضاً
والوجه دفنه في حفرة فستر لحيته وتحميه من هولام السباع
على الكفاية واضماده على جانبه الايمن مستقبل القبلة والكاف
الحاصلة من السلم تستدبرها ركب ^{فان يدن} القبر فلو برى فيه ^{الحفلة} وسحب
القبر قدر قامة او الى الترقوة والحد مما يلي القبلة قدر الخو^{فان زاد كرم}
الراس وحل العقد وجعل التربة معة والتفقي^{وتكن معة الفقه او النازر والناظر الاول} والدعاء ورج
اللين والخروج من قبل الرجلين واهاله الجاهل^{خاتمة} التلقظهور والاكف
مسترجعين ورفع اربع وتزيجه وصبت الماء من قبل راسه دول
وضع اليدين عليه والتوحم وتلقيح الولى بعد الانزال على
صوته والتعزية قبل الدفن ^{يجب ثم يدعى} وبعد وكفى المشاهدة ويكون
فرض القبر بالسج^{من المذبحان} من غير ضرورة ونزول في الترحم ^{مطلوع} الا في المرق
واهاله التراب ونجدد القبر والنقل الى المشاهدة ^{بمن الرض} احدم

ودفن الميتين في قبر واحد والاستئذان إلى القبر والمشي عليه وحمله
 ينشئ القبر ونقل الميت بعد دفنه وشق الثوب على غير الأب
 والاختلاف في غير المسلمين في مقابرهم إلا الأئمة الحاملة من مسلم
المقصود السادس في المنذورات من نذر صلوة وطلق ^{عليه} وجبت
 ركعتان على أي كيفية اليومية ولا تعين في زمان ولا مكان ولو
 قبل النذر بهيئة مشروعة تعينت كنذر صلوة جعفر عليه ^{السلام}
 ولو نذر العيد المنذور في وقته تعين ولو نذر هيئة في
 وقت فالوجه عدم الانعقاد وكذا الكسوف ولو قيد بالعدد
 نجس فضاء قليل لا ينعقد ولو قيد بأقل انعقد وإن كان ركعة
 ولو قيد بزمان تعين ولو قيد بمكان لم يربطه تعين والأجزاء
 ابن شأ و هل يجوز في نذر الزينة الأعلى فيه نظر بشرط أن لا يكون
 عليه صلوة ولجبة ولو نذر صلوة الليل وجب ثلث ركعات ^{سلياً}
 بشرط في اليومية ينظر في المنذورة إلا الوقت وحكم اليدين والعهد
 حكم النذر في التوافل وسحب صلوة لا
 يستيف جماعة عند فلة الأمطار وغور الأيام كالعيد
 الآية يغت بالاسعطاف وسوا نذر الماء بعد ان يصوم
 الناس ثلثة أيام ويخرج بهم الأمام في الثالث يوم الجمعة أو ^{سبيل}

في نذر الزينة
 في نذر الزينة
 في نذر الزينة
 في نذر الزينة

إلى الصحراء حفاة بالتيكينة والوفاء وبخرج الشيوخ والاطفال
 والعجائز ويفرق بين الاطفال والراشدين ويخويل التزديد بعد
 الصلوة ثم يستقبل القبلة ويكبر الله مائة عالية صوتة ^{واحدة} ويخرج
 مائة عن عيسته ويهلل مائة عن بساان ويحمد الله مائة
 تلقا الناس ويتابعونه ثم يخطب ويبالغ في السؤال
 فان تأخرت الاجابة اعاد والخروج يستحب ثلثة مضان هي
 الفركعة يصلي في كل ليلة عشرين ^{عشر} شماليا بعد المغرب واثنا
 بعد العشاء وفي ليلة تسع عشر واحد عشر وعشرين وثلاث
 عشرين زيادة مائة وفي العشر الاخر زيادة عشر ولو اقتصر في
 ليالى الايام على المائة صلى في كل جمعة عشر ركعات يصلو على
 وفالمة وجعفر عليه السلام وفي آخر الجمعة عشرين يصلو
 على عليه السلام في عشرين ^{ليلة} عشرين يصلو فالمة عشر ^{ليلة} يستحب
 صلوة الحاجة والاستخارة والشكر على ما رزق وصلو على سيد
 اربع ركعات في كل ركعة الحمد مرة وخمسة مرة التوحيد ^{واحدة} والحمد لله
 ركعتان في الاولى الحمد مرة والقدر مائة مرة وفي الثانية الحمد
 مرة والتوحيد مائة مرة وصلوة جعفر عليه السلام اربع ركعات
 يقراء في الاولى الحمد والتولدة ثم يقول خمس عشر مرة سبحان

في الاصل في الثاني بعد الحمد
 الحمد لله

الحمد لله

الجماع بالمدح والثناء في كل وقت من وقت الصلاة
وبالنظر في كل وقت من وقت الصلاة

ولادعاء والالتفات الى ما وراء القفقه به والفعل الكبير الذي
 ليس من الصلوة والبكال للدين ^{عند اكله او شربه} والاكل والشرب الا في الوتر
 لصائم اصابه عطش ولا تبطل ذلك سهواً وبطل بالاحلال ^{الذكر المحرم}
 بركوعه او سواه او زيادته وزيادة ركعة كذلك وبفصلان
 ركعة عمداً ونقصها او ما زاد سهواً انما لم يكن تكماً او استناب ^{القبلة}
 او احدث ولو ترك سجدة وسجدة وشك هل هاتين واحدة او اثنتين بطلت
 ولو شك قبل السجود هل دفعه من الركوع للركعة او خامسة
 بطلت صلواته وبطل الوشك في عدد الثانية كالصبح والسفر
 والعبدین وضوء في الكسوف وفي عدد الثانية كالغروب في
 عدد الاثنين مطلقاً وكذا اذا لم يعلم كم صلى او لم يعلم ما نواه وكذا
 العقب والالتفات يمينا وشمالاً والثناء والتطبير والفرقة ^{نقص}
 والعبث ونقص موضع السجود والتميم والبصافي والبناء والجرم ^{نقص}
 ومدا فعه للاختصاص والرجوع وقطع الصلوة اختياراً وجبوا ^{باب اورد}
 للوقوف والدعاء بالكنج في الدين والدنيا لا في مودة السلام ^{المثل}
 والتميم والحمد عند العطسة **المسألة الثانی** في التسهوا والشك
 لاحكام السهو مع غلبة الظن ولا تناسي القراءة والجهل بالاحكام او
 قراءة الحمد والستور حتى يركع ولا تناسي ذكر الركوع او الطمأنينة ^{فيه}

في كل وقت من وقت الصلاة
وبالنظر في كل وقت من وقت الصلاة

المثل

المفتي

في التمسك

في التمسك في الصلاة في حال الخوف والاضطرار

في التمسك في الصلاة في حال الخوف والاضطرار

الاولى

الامام والاربع واعاد مع الامام ولا يجوز للمأموم المسافر المتابعة
الحاضر بل يسلم اذا فرغ قبل الامام ونبه الا يتم للمعين ولو نوى كل
منها الامامة صحى صلواتهما وبطل الوضوء لكل منهما انه مأموم
اولا لتمام بغير المعين ولا يشرط نيّة الامامة ويجوز اقتداء المتفرق
بمبطله وان اختلفا الاتع بغير الهيئة والشغل او الشغل بالمفترض
وعلق المأموم وان يكبر الداخل الخائف فوفى الركوع ويكبر ويكبر
واكعاً حتى يلحق بالسوق يجعل ما يدرك اول صلواته فاذا
اسلم الامام اتم ولو دخل الامام وهو في نافلة قطعها والقبضه
بينهما نافلة ويدخل معه ولو كان امام الاصل قطع الفريضة ودخل
معه ولو ادرك الامام بعد رفعه من الركوع الاخير كبروا تاء بعد
فاذا سلم الامام استأنف التكبير ولو ادرك بعد رفعه من السجدة
الاخيرة كبروا تاء بعد فاذا سلم الامام اتم ويجوز الانفراد مع نيته
والتسليم قبل الامام المقصد الثالث في صلوة الخوف وشرط صلوة
ذات الرقاع كون الغصم في خلاف جهة القبلة وان يكون ذا قوس
بخاف هجومه وان يكون في المسلمين كثرة يمكنهم الاقتراف طائفة
بقاوم كل فرقة العدو وعدم احتياجهم الى زيادة على الفريضة
وهي مقصورة سفر او خراجاعة وفرادي ويصلّي الامام بانها

الأولى ركعة والثانية فخرهم عن العدو ثم يقوم إلى الثانية و
 يطول القراءة بين الجماعة وبعضون إلى موقف أصابعهم ويحي
 الطائفة الثانية فيكبرون للأفراح ثم يركع بهم وسجد يطيل
 تشهد فتمنون ويسلم بهم وفي الثالثة يتخيرين أن يصلي بالأولى
 ركعة وبالثانية ركعتين وبالكعبين يجذ السجدة إلا أن يقع
 شيئا من الوجبات فيجوز مع الضرورة والنجاسة غير مانعة
 وأما صلوة شدة الخوف فإن ينهي الحال إلى الساقطة والعائقة
 فيصلون فرادى كيف ما أمكنهم ويستقبلون مع الممكنة والأقربا
 التكبير والاسقاط ويجوز وأكبا مع الضرورة وسجد على فرس ^{حده}
 ولعجز صلى التسبيح عوض كل ركعة سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا
 الله والله أكبر وهو مجزئ عن جميع الأفعال والأذكار ودوام ^{السلامة}
 في الانتشاء أو خاف فيه انتقل في الحالين ولو صلى لظن العدو ^{لا التهمة والتكبر والارادة}
 الكذب والحابل جزو وخائف السبع أو السيل يصلي صلوة الشدة و
 الموتى والغريق يصلان بالأيماء مع العجز ولا تقربان إلا في سفوف ^{وف}
المقصد الرابع في صلوة السفر يجب التقصير في الرابعة ^{صية} فإ
 ستة شروط **الأول** المسافة وهي ثمانية فراسخ وأربعة
 لمن رجع له يومه ولو جهل البلوغ ^{القدر} ولا يثبت أنه **الثاني**

القصديها فالهايدوطالب لا بق لا بقمران وان

إذا سفرها وبقيت في الرجوع مع البلوغ **الثالث** عدم قطع
 السفر بينة الإقامة عشرة فإذا زاد في الأثناء أو بوصوله لبلد له
 فيه ملك قد استوطنه ستة أشهر فضاء فلو كان بين مخرجه
 وموطئه أو ما نوى الإقامة فيه مسافة فقر في الطريق
 خاصة والأنا فيه أيضاً ولو كانت له عدة الموالين أتم
 فيها واعتبرت المسافة فيما بين كل موطنين فيقصر مع بلوغ
 الحد في طريقه خاصة **الرابع** كون السفر سائفاً فلا يجوز

العاجي والصابد للتجان بقر في صلوته وصومه على اى ثم يفرق
 الخامس عدم زيادة السيف على الحرف كالمكارى والملاح والمالاب ^{القط}

والبنيت والاسواق والبريد والضابط ان لا يقيم في بلد عشره
فان اقام احد عشره فصاعدا فليس لانه ليلا وهناك اعلى
التساوي خفاء الجدران او الاذان فلا يترخص قبل ذلك وهو ثمانية

القيم ومنظرة الرفعة يقر مع الحفا والخمر او بلوغ المسافه وال
^{الجدرا والافان} اتهم ولو نوى الفقر لاقامة في بلد عشرة ايام اتهم وان ترد قصر
 الى ثلثين يوما ثم نعم ولو صلوة واحدة ولو نوى الفقر لاقامة
 ثم بداله قصر ما لم يكن قد صلى ولو واحدة على التمام ولو خرج الى
^{ذكر البلد}

الخفا

الى الخفاء وصلى اممراهم رجع عن السفر لم يعبد ومع الشرا^{بط}
 يجب القصر الا في حرم الله وصوم رسوله ص ومسجد الكوفة
 والحار فان الاثام فيها افضل وحواته المقر عالم اعاد مطلقا
 وناسيا يعبد في الوقت خاصة وجاهلا لا يعبد مطلقا ولو
 سافر بعد الوقت قبل ان يصلي اثم وكذا لو صغر في الوقت وكذا
 القضاء ولو نوى في غير يده اقامه عشرة اثم فلو خرج الى اقل
 عازيا للعود والمقامة لم يقصر ^{سجبان} يقول عقيب كل
 صلوة ثلثين مرتبة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
^{الله الحمد لله عليه السلام} **كتاب الزكوة** والنظر في امور ثلثه **الاول**
 في زكوة المال وفيه مقاصد **الاول** في شرط الواجب
 ووقته اثم تجب على البالغ العاقل الحر المالك للتصاب المتكبر
 التصرّف فلا زكوة على الطفل ولا على المجنون مطلقا على ربي ^{سجبان}
 لمن تجرّ في مالهما بولاية لهما اخرجها ولو اخرج لنفسه وكان
 وليا مليئا كالزيج له والركان المستحبة عليه ولو فقد احدها
 كان ضامنا للزيج لهما ولا زكوة وسجبان غلات الطفل ^{شبه}
 ولا زكوة على المملوك ولا المالك المنزوط المطلق الذي لم يؤد
 ولو خرج من المطلق شيء وجبت الزكوة في نصيبه ان بلغ

رانها المكن
 كثر الرطاعات فيها صح

غلات المملوك
 يدعي

شيئا

المستوفى من الزكاة

المستوفى من الزكاة

مضالاً ولا بد من غامضة الملك فلا يجوز الموهوب في الحود
 لا بعد القبض والموصي به لا بعد القبول وبعد الوفاة
 والغنيمه بعد القسمة والقرض حين القبض وذوي الخيارات
 حين البيع ولا زكوة في المصوب والغائب عن الملك والوكيل
 والوقف والضال والمفقود فان عاد بعد سنتين استرجع
 سنته ولا يدبر حتى يعقبه وان كان تايخيه من جهة المالكة
 والقرض ان تركه المقرض بحاله حوله فان زكوة عليه والا
 سقطت بشرط ضمان الاسلام وامكان الاداء ولو تلفت بعد
 الوجوب وامكان الاداء ضمن المسلم لا الكافر ولو تلفت قبل الامكان
 فلا ضمان ولو تلفت البعض سقط من الواجب بالنسبة ولا تجمع بين ملكي
 شخصين وان امتزجا ولا يفرق بين ملكي شخص واحد وان تباعدا
 والدين لا يمنع الزكوة ولا الشركة مع بلوغ النصيب باو وقت الوجوب
 في الغلات بدو صلاحها وفي غيرها اذا اهل النائي عن موصولها
 في بيعه ولا يجوز التأخير مع المكنة فان آخر معها ضمن ولا التقديم
 فان دفعه قبلها قرضاً احتسبه من الزكوة عند الحضور مع بقا
 الشرايط في المال والغائب ولو كان المدفوع تمام النصيب
 سقطت ويجوز اخذها واعطائهم وللفقير حينئذ دفع عوضها

المستوفى من الزكاة
 المستوفى من الزكاة
 المستوفى من الزكاة

مبقاها ولو استغنى بعين المدفوع جاز احتساب ولو استغنى
 بغيره لم يخرج **المقصد الثاني** فيما تجب فيه وهي خمسة لا غير الابل
 والبق والغنم والذهب والفضة والخطبة والسيور والتم والزيب
 فمنها مطالب **الاول** تجب الزكوة في الانعام بشرط اربعة
الاول الحول وهو واحد عشر شهرا كاملة فلو اختلف احد الطرفين
 في اثباته سقطت وكذا الولعا وضها يجنسها او بغيره وان كان
 قاردا ولو اراد من قطع استأنف ودشبه الحول ولا ينقطع لو كان
 من غيرها **الثاني** السوم طول الحول فلو اعتلفت او ^{عليها}
 حالكها في اثباته وان قل استأنف الحول ^{الحول} عتد استئناف السوم
 وكذا لو منعها التلبغ او غيره ولا اعتد بالخطبة عادة ولا تعد
 السجالات ^{الاعباد} استئنافها بالبرعى فليها حول بانقراضها **الثالث**
 ان لا يكون عوامل فانه لازم كونه في العوامل السائمة **الرابع** النصاب
 وهو في الابل اثني عشر خمسين وفيه شاة ثم عتق وفيه شاتان ثم خمسين
 عشرون وفيه ثلاث شيات ثم عتق وفيه عتقون ثم خمسين وعشرون وفيه
 خمسين شاة ثم ست وعشرون وفيه بنت مخاض ثم ست وثلاثون
 وفيه بنت لبون ثم ست واربعون وفيه حقة ثم احدى و ^{استون}
 وفيه جذعة ثم ست وسبعون وفيه بنتان لبون ثم احدى ^{ما دخلت في الخامس}

مستحب
 في
 النقص
 في
 النقص
 في
 النقص

وتسمون وفيه حقان ثم مائة واحد وعشرون ففي كل
 خمس حقة وفي كل أربعين بنت لبون وهكذا الزايد دائما
 وفي البقرض ابان ثلثون وفيه تبع او تبعة ثم اربعون
 وفيه مسنة وهكذا دائما وفي الغنم خمسة اربعون وفيه شاة
 مائة واحد وعشرون وفيه شاتان ثم مائة واحدة
 وفيه ثلث شاة ثم ثلث مائة واحدة وفيه اربع على اى ثم
 اربع مائة ففي كل مائة شاة وهكذا دائما وما بين المضايف لا ركة
 فيه ويستحق الابل شتقا وفي البقر قصا وفي الغنم عفوا
خاتمة بنت المخاض والبيع والتبعة ما دخلت في
 الثانية وبنت لبون والمستة ما دخلت في الثالثة والحقة
 ما دخلت في الرابعة والخمسة ما دخلت في الخامسة والشاة المأخوذة
 اقلها المذبح من الضان والثني من المعز ولا يؤخذ المريضة
 من الضحاح ولا الهزيمة ولا ذان العوار ولا الولد ولا نقد الا
 كوله ولا فحل الضراب ويجزى الذكر والاشق والمخاض في التعيين
 للمالك ويجزى المريضة من مملكتها ويجزى من الممتنع بالنسبة ويجزى
 ابن اللبون عن بنت المخاض وان كان ادون قيمة ولو حوب
 عليه سن من الابل ولم يوجد الا الاعلى بسن دفهما

في هذه الحقة وفي كل أربعين بنت لبون
 وفي البقرض ابان ثلثون وفيه تبع او تبعة
 وفيه مسنة وهكذا دائما وفي الغنم خمسة
 اربعون وفيه شاة مائة واحد وعشرون
 وفيه شاتان ثم مائة واحدة وفيه ثلث
 شاة ثم ثلث مائة واحدة وفيه اربع على
 اى ثم اربع مائة ففي كل مائة شاة
 وهكذا دائما وما بين المضايف لا ركة
 فيه ويستحق الابل شتقا وفي البقر قصا
 وفي الغنم عفوا

في كل سنة من الابل
 في كل سنة من البقر
 في كل سنة من الغنم

واستعداد شاتين او عشر درهما والعكس يدفع معها شاتين او عشرين
درهما والخيار اليه سواء كانت القيمة السوقية اقل او اقل ولو
كان التفاوت بالكثير من سبق فالقيمة على راي وكذا تعتبر القيمة
فيما عدل الابل وفيما زاد على الخدم ويتخير في مثل ما بين بين الحقائق ويتنا
اللبون **المقصد الثاني** في زكوة الاغان تجب الزكوة في الذي
والفضة بشرط ثلثه الحول على ما تقدم وكوفها منقوشة
بسكة المعاملة او ما كان يتعامل به والبصا وهو في الذهب
عشرين مثقالا وفيه نصف مثقال ثم اربعة وفيه قيراطان
وهكذا اذا يما وفي الفضة ملتان درهم وفيه خمس درهم ثم ان
وفيه درهم وهكذا داما ولا زكوة في الناقص عن النصف والذهب
ستة دواين والداق ثمان حبات من او سطر حب الشعير يكون
الغرفة سبعة مثاقيل ولو نقص في اثنا الحول او عاوض بحبسها
او غير او اقضها او بعضها بما ينجم به النصاب او جعلها حليتا
قبل الحول وان قربة سقطت ولا زكوة في الحل ولا السبايل
ولا النقر ولا التبر ولو ضاعها بعد الحول وجب ولا يجوز
المغشوشة عن الصافية ولا زكوة فيها حتى تبلغ الصافي
نصابا ولو جهل البلوغ لم يجب للتصفيه بخلاف ما لو جهل القدر

المرد فبازار او طريق الجوز مائة الدينار والدينار كالتسبيد والظاهر ان ر
ما دخلت الزكوة

انما عطف في ثلثه الاثمان كلين بابل تعزير ربع العشر
تعزير عشرين مثقالا الا مثقالان ربع مثقالان
ربع مثقالان يكون نصف مثقال

بازار او طريق الجوز مائة الدينار والدينار كالتسبيد والظاهر ان ر
ما دخلت الزكوة
نصف عشرين مثقالا
بازار او طريق الجوز مائة الدينار والدينار كالتسبيد والظاهر ان ر
ما دخلت الزكوة

فبذل غلق الدبر الى السر كما

عن علي بن ابي طالب عليه السلام في الزكاة
انها من ثمرات الدنيا لا من ثمرات الآخرة
فمن زكاه فزادها ومن تركها فقد نقصها
والمسلم اذا زكاها فليكن قلبه على الله تعالى
وليس على خلقه ولا دياره ولا دنياه
ولا يتركها حتى يحل له ان يتناول منها
شيئا من ثمراتها

عن علي بن ابي طالب عليه السلام في الزكاة
انها من ثمرات الدنيا لا من ثمرات الآخرة
فمن زكاه فزادها ومن تركها فقد نقصها
والمسلم اذا زكاها فليكن قلبه على الله تعالى
وليس على خلقه ولا دياره ولا دنياه
ولا يتركها حتى يحل له ان يتناول منها
شيئا من ثمراتها

عن الذين ولو مات قبله صرف في الدين ان استوعب التركة والا
وجب على الوارث ان يفضل النصاب بعد تقسط الدين على جميع الزكاة و
ولو بلغت حصته عامل المزارعة والساقط نصابا وجبت عليه ^{الزكاة} ^{على النصاب} ^{نحو ما فضل على المزارع نصابا وجبت الزكاة}
الفرص بشرط السلامة **خاتمة** التركة تجب في العين لا في الذممة

ولو تمكن من ايصالها الى المسحق والساعي والاحكام ولم يدفع ضمن
ولو لم تمكن سقطت ولو حال على النصاب احوال وكان يخرج من غيره
ولو كان عند النصاب في الزكاة ^{النصاب} ولو كان
تعددت الزكاة ولو لم يخرج اخرج عن سنة لا غير ولو كان ان يزد من
نصاب تعددت ويجبر من الزكاة ^{الزكاة} في كل سنة حتى تنقص النصاب ولو

حال غاسته، وعشرين ثلاثة احوال وجب بنبط خاص ونسب شياة
 واحد
 والى اموس والبقريسي وكذا اللصان والمغزو والنجاني والعلوب
 ويخرج من التيمانه ويصدق المالك في عدم الحول والنقصان الحرض
 المحفل وابدال النصاب والاخراج من غير محرم ولو شهد اثنان حكم
 عليه ولو طلقها بعد حول امر قبل الدخول فالزكوة عليها اجمع

ولا زكوة لو نقصت الاحباس وان زلت مع الانضمام **المطلب**
الرابع فيما يسي فيه الزكوة وهي اصناف **الاول** ملائحة
 وهو ما يملك بعقد المعاوضة لا اكتسابه عند القلق وإنما يوجب اذا
 بلغت قيمته باحد النقيدين نصا او طلبا براس المال او الزوج مولا

هذا ذلكن ابي الملعون وقالوا لو كان
نقدرا فلا به خرج اجبا البلوغ بذكر النقد
نفا باعدر

بجديد الحروف في المالك حقه الفقهاء
والشيخ صاحب المالك لم يعد حقه الفقهاء
فبه المالك عليه الأكل عده
من خرج أنونه فكل سنة من ثلثه التركة
فيه لأن ما بين أربع وأربعين كونه له عليه

من هذا الكتاب
 على من اذيع
 عليه
 ونقد
 ما بين
 اما

والله اعلم بالصواب

ولا زكوة لو نقصت الاحباس وان زلت مع الانضمام **المطلب**
الرابع فيما يسمى فيه الزكوة وهي اصناف **الاول** ملائجة

هو مالك بعقد المعاوضة لا اكتسابا عند القلق وإنما يوجب إذا بلغت قيمته بأحد النقيدين نصا أو طلبا برأس المال أو الزوج مطلقا

هذا ذلكن ابي الملعون وقالوا لو كان
نقدرا فلا به خرج اجبا البلوغ بذكر النقد
نفا باعدر

نقد اولی از این الماع و فاما لولکان
نقد اولی از این الماع و فاما لولکان
نقد اولی از این الماع و فاما لولکان

الحول فلو نقص رأس ماله في أثناءه أو طرأ بغيضة ولو حبة
سقط الاستحياب وكذا الوتوى الفنية في الأثناء ولو اشترى النصاب
للتجارة استأنف حولها من حين الشراء ولو كان رأس المال أقل من النصاب
استأنف عند بلوغه وبغلق القيمة بالاستمتاع ولو بلغت النصاب
بأحد النقيدين خاصة استحب ^{الزكوة} ولو ملك الزكوى للتجارة وحده
المالية ولو عاوض الزكوى بثلثه للتجارة استأنف الحول للمالية
ولو ظهر الربح في المضاربة فم المالك الأصل إلى حصته وأخرج عثمان

ولو ظهر الرجح في المضاربة ضم المالك الاصل الى حصته واخرج عنهما
وخرج العامل عن نصيبه ان بلغ رضاً وان لم يرض **الثاني**

كل ما يثبت من الأذى مما يدخل المكيال والميزان غير الأربعه تحت
الزكوة اذا حطت الشرايط في الاربعه **الثالث** الخيل الاثبات

السابعة مع الحواشي عن كل فرس عتيق ديناران وبنزون
دينار **الرابع** الحلي الحر والال الغائب والمدفون اذا مضى

عليه احوال ثم عاد **الخاميس** العفاد المنخذ للفا يخرج الزكوة
من خالصه استحياءاً ولو بلغ نصاباً وجال عليه حوك وجبت له

يسجن في المساكن ولا الثياب ولا الآلات ولا امتعه للقنية
المقصد الثالث في المستحق يسجن الزكوة ثمانية أصناف الفقراء

والمساكين وقد شغلهم من يقصر الله عن مؤنة السنة له وليعادلوا العباد
الذين يوفونهم

عليها وهم السعاة لتحصيها والمؤلف وهم الكفار الذين يسفلون

للمجاهدين في الرقاب وهم المكاتبون والعبيد تحت الشدة

او في غير شدة مع عدم المستحق والغاوي ^{وهو الذي علقته}

الذين في غير معصية وفي سبيل الله وهو الجهاد وكل مصلحة

يَتَقَرَّبُ بِهَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى كِبَاءُ الْقَنَاظِ وَعَمَانُ الْمَسَاحِدِ وَغَرِهَا

والسَّيَّاهُ هُمُ الْمُتَقَطِّعُونَ وَإِنْ كَانَ غُثًّا فَبَلَدٌ وَالضَّيْفُ

وَأَبْنَيْتُ لَهُمْ سَبِيلًا وَمَا كُنَّا بِمُصْرِفِيْنَ

بشرط اباحه سفرها و تيسر في سعيها لايان لا المؤلف

لعدالة على رأى ويعطى لطف المؤمنين دون غيرهم ويعيد

وَلَوْ أُعْطِيَ مِثْلَهُ وَإِنْ لَا يَكُونُوا أَوجِبُ النِّفْقَةِ كَالْأَبِيْنَ وَإِنْ عَلُوْ

والاولاد وان نزلوا والزوجة والملوك من سهم الفقراء ويجوز ان

فمنها من لا يملكها شيئا اذ لم يكن المعطي منكم و هم اولاد ابي طالب

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِتْرَافُكَ وَنُصْرَتُكَ

والعباس والحارث وحبیب ووقف منس من سعایهم وادی

لعطام من المندوبه او كان المعطى منهم او عطى مولىم جاروسير

لعدالة في العامل وعلمه بفقده الزكوة وتخيير الامام بين الحباله

الاجزاء والغادر على تكسب المؤنة بصنوعة او غيره باليسر بقول

بعد خسرون درها و لو قصر تکسید جان وان کان معه ثلثان

دار السكة وعبد المخدمه ونسب التكرير وصيد

و يعطى صاحب دار السلي عبد الله و رزق رجب

حين الاستبصار

عليه ما يستحق

العلل الشارحة

ط
لا حجة التي تنفذ ببركته
لا عبط وان لم يكن معه نورا

۱۵۵۸

في ادعاء الفقر وان كان قويا وفي ادعاء تلف ماله وفي ادعاء الكفاية
 اذ لم يكن ذنب الموت وفي ادعاء العزم ان لم يكن ذنب الغريم ولا يجب
 اعلامه انما زكوة ولو ظهر عدم الاستحقاق ارتفعت مع المكينة
 والا اجزئت ولا يمكنها الاخذ ولو فرضها المكاتب في غير الكتابة و
 الغازی في غير الف والغازي في غير الدين استعبد الا ان يدفع
 اليه من سهم الفقراء ويجوز ان يعطى الغازي ما انفق في المعصية
 من سهم الفقراء وان يعطى من سهم الغرم ما حمل حاله ويجوز مفاصة
 الفقير بما عليه وان يقضى عنه حيا وميتا ولو كان واجب النفقة
 ولا ينزط الفقر في الغازي والعامل والمؤلفة ويسقط في الغيبة
 سهم الغازي الا ان يجب والعامل والمؤلفة **المقصد الرابع**
 في كيفية الاخراج يجوز ان يتزاول المالك بنفسه وكيله والامام
 والساعي ان اذن له الامام والافلا ويستحب حملها الى الامام ولو طرأ
 وجب ولو فرق حينئذ ثم واجز على رأي وحال الغيبة يستحب
 دفعها الى الفقهاء ليفرقها ويستحب تسبها على الاصناف ويجوز
 واحدا وان يعطى غناه دفعة ويحرم حملها عن بلدها مع وجود
 المستحق فيه وتأخير الدفع مع المكينة فيضمن لابلدونها ويجوز
 النقل مع عدم المستحق ولا ضمان ولو مطلقا في البلد حتى

في ادعاء الفقر وان كان قويا وفي ادعاء تلف ماله وفي ادعاء الكفاية
 اذ لم يكن ذنب الموت وفي ادعاء العزم ان لم يكن ذنب الغريم ولا يجب
 اعلامه انما زكوة ولو ظهر عدم الاستحقاق ارتفعت مع المكينة
 والا اجزئت ولا يمكنها الاخذ ولو فرضها المكاتب في غير الكتابة و
 الغازی في غير الف والغازي في غير الدين استعبد الا ان يدفع
 اليه من سهم الفقراء ويجوز ان يعطى الغازي ما انفق في المعصية
 من سهم الفقراء وان يعطى من سهم الغرم ما حمل حاله ويجوز مفاصة
 الفقير بما عليه وان يقضى عنه حيا وميتا ولو كان واجب النفقة
 ولا ينزط الفقر في الغازي والعامل والمؤلفة ويسقط في الغيبة
 سهم الغازي الا ان يجب والعامل والمؤلفة

لا يقبل الزكاة في غير المال
وغيره من غير ما يباح

يجز المستحق فلا ضمان ويستحب من فيها في بلد المال ولو كان في غير بلد
ويجوز دفع العوض في بلد في الفطرة لافضل من فيها في بلده ويدعو لا

اذا قضى وجوبها على ربي
وتبر ذمة المالك لو تلفت
من يد احدها

او التساعي ويعطى ذوالاسباب لكل سبب اقل ما يعطى الفقير ما
يجب في النصاب الاول استحب ما ولو فقد المستحق وجب الوصية

بها عند الوفاة واستحب غيرها قبله ويجب للنية عند الدفع المشقة

كان او ساعيا او مالكا وكبلا ولو كان الدافع غير المالك جاز

ان ينوي احدها ولو نوى بعد الدفع احتمل الاخر ولو فلا ان
كان مالي الغائب لم افده زكوة وان كان نافلا فافله مع ولو

قال او نافلة بطل ولو اخرج عن احد ماليه من غير تعيين مع ولو
اخرج عن الغائب ان كان سلفا فبان تالف جاز النفل ولو نوى على طم

له غير وان وصل ولو نوى الدافع لا المالك مع طوعا كان لاخذ
او كرها ولو مات من اعتق من الزكوة ولا وارث له فميراثه للامام

على راي ولحق الكيل والوزن على المالك وبكره ملكه لما يصدق

اختيارا ولا كراهية في الميراث وشبهه وينبغي وسم النعم في المكنتف

الصلب **النظر الثاني** في زكوة الفطحي عند هلال شوال

اخراج صاع من القوت الغالب كالحنطة والشعير والتمر والزبيب

في بلد المال ولو كان في غير بلد

في بلد المال ولو كان في غير بلد

ولا ذر والبن والاقط الى المستحق زكوة المال على كل مكلف حر مملوك
 من قوت السنة له فليعلم له عنده وعن كل من يعوله وجوبا وبغير
 سئل ان المعال او كافرا حرا او عبدا صغيرا او كبيرا عند الهلال
 وكذا يخرج عن الضيق اذا كان عنده قبل الهلال وعن المولود
 كذلك والمتجدد في ملكه ولو كان بعد الهلال لم يجب ولو غرد
 بعض المملوك وجب عليه بالنسبة ولو عاله المولى ^ص فليعلم
 للفقير اخر اجبا ان يدبر صاعا على عياله ثم تصدق به ولو بلغ
 قبل الهلال او اسلم او عقل من حنونه او استغنى وجب اخراجه
 ولو كان بعد استحباب المصل العيد ويخرج عن الزوجة والمملوك
 وان كان به شرط اذا لم يعلمها غيره وتسقط عن الموصى والضيق
 الغنى لاخراج عنه وزكوة العبد المشترك عليهما اذا عاله اوله
 نعله احد ولو قبل وصية الميت بالعبد قبل الهلال وجب عليه
 ولا سقطت عنه وعن الورثة على راي ولم يقبض الموهب فلا
 زكوة عليه ولو مات الواهب ^{او يمتنع الامر} فلا زكوة على الورثة وتقسط الزكاة
 على الدين وفطر العبد بالخصم لو مات بعد الهلال وقبله
 تسقط ويجزى من اللبي اربعة اذ طال والافضل التمسك
 الترتيب ثم غالب قوته ويجوز اخراج الفضة السوفية

هذا هو الوجه في زكاة العبد
 والفقير اخر اجبا ان يدبر
 صاعا على عياله ثم تصدق
 به ولو بلغ قبل الهلال او
 اسلم او عقل من حنونه او
 استغنى وجب اخراجه ولو كان
 بعد استحباب المصل العيد
 ويخرج عن الزوجة والمملوك
 وان كان به شرط اذا لم
 يعلمها غيره وتسقط عن
 الموصى والضيق الغنى لا
 اخراج عنه وزكوة العبد
 المشترك عليهما اذا عاله
 اوله نعله احد ولو قبل
 وصية الميت بالعبد قبل
 الهلال وجب عليه ولا سقطت
 عنه وعن الورثة على راي

ونقد بها

وقدمها فضا في رمضان واخراجها بعد الكلال و
 تاخيرها الى قبل صلوة العيد افضل فان خرج وقتها وهو
 وقت صلوة العيد وقد غلها اخرجها وان لم يغزلها وجبت
 قضاؤها على راي ويضمن لو غلب وتمكن ومنع ولا يضمن مع
 عدم المكنة ولا يجوز حملها الى بلد آخر مع وجود المستحق فيضمن
 ويجوز مع عدمه ولا ضمان ويتولى المالك اخراجها والا فضل
 الامام او نائبه او الفقيه ولا يعطى الفقير اقل من صاع الا مع الا
 اجتماع والقصور ويجوز ان يعطى غناه دفعة ^{سنة} ويجب ^{في} الاختصار
 القاربة بهانة الجيران **الثالث** في الخمس وهو واجب
 في عتائم دار الحرب جواهرها العسكر او لا اذا لم يكن مخصوبا من مسلم
 وفي المعادن كالذهب والفضة والرصاص والياقوت
 والزبرجد والحل والعبر والقيرو والنفط والكبريت بعد الو^{ضوء}
 وبلوغ عشرين دينارا وفي الكنوز المأخوذة في دار الحرب او دار
 الاسلام وليس عليه ائنة والباقي له ولو كان عليه سكة
 الاسلام فلقطة على راي ولو كان في سبي عرقه البايغ فان
 عرقه له والا لم يشتري بعد الخمس وكذا لو اشترى دابة ^{منه} من
 في خوفها شيئا ولو اشترى سمكة فوجدها سبيها

في وقتها
 المعتمد
 والا فالغنا

في وقتها
 المعتمد
 والا فالغنا

فهو الواحد من غير تعريف بعد الخمس في الغوص كالجواهر
 والدررا ذابح قيمته ديناراً بعد المؤنة ولو اخذ من البحر
 شئ بغير غوص فلا خمس والعنبر ان اخذ بالغوص فله حكمه
 وان اخذ من وجه الماء معدن وفيما بفضل عن مؤنة السنة
 له ولعياله من ارباح التجارات والصناعات والتزاعات وفي
 الارض الذي اذا اشترى بها من مسلم وفي الحلال المختلط بالحرام
 ولا يميز ولا يعرف صاحبه ولا قدره ولو عرف المالك خاصة
 صاحبه ولو عرف القدر خاصة قصد فيه وجب على ولجود
 الكثر والعدن والغوص صغير كان او كبير احرأ او عبداً
 ولا يعتبر الحول في الخمس بل متى حصل وجب وناخر الارباح
 حولا احتياطاً له والقول مالك الدار في ملكية الكثر
 وقول المتأخر في قدره ويقسم الخمس ستة اقسام ثلثه
 للامام عليه السلام وثلثه للينائي والمساكين واثبات ^{السبيل}
 من الهاشميين المؤمنين ويجوز تخصيص الواحد منها على كراهية
 ويقسم بقدر الكفاية والفاضل للامام والعوز عليه
 ويعتبر في التيمم الفقير في ابن السبيل الحاجة عندنا لا في
 بله ولا يحمل ثقله مع وجود المستحق فيضمنه ويجوز مع عدمه

هذا هو الوجه في تعريف الخمس
 في الغوص كالجواهر والدررا
 والدررا ذابح قيمته ديناراً
 بعد المؤنة ولو اخذ من البحر
 شئ بغير غوص فلا خمس
 والعنبر ان اخذ بالغوص فله
 حكمه وان اخذ من وجه الماء
 معدن وفيما بفضل عن مؤنة
 السنة له ولعياله من ارباح
 التجارات والصناعات والتزاعات
 وفي الارض الذي اذا اشترى بها
 من مسلم وفي الحلال المختلط
 بالحرام ولا يميز ولا يعرف
 صاحبه ولا قدره ولو عرف
 المالك خاصة صاحبه ولو عرف
 القدر خاصة قصد فيه وجب على
 ولجود الكثر والعدن والغوص
 صغير كان او كبير احرأ او
 عبداً ولا يعتبر الحول في الخمس
 بل متى حصل وجب وناخر الارباح
 حولا احتياطاً له والقول مالك
 الدار في ملكية الكثر وقول
 المتأخر في قدره ويقسم الخمس
 ستة اقسام ثلثه للامام عليه
 السلام وثلثه للينائي والمساكين
 واثبات السبيل من الهاشميين
 المؤمنين ويجوز تخصيص الواحد
 منها على كراهية ويقسم بقدر
 الكفاية والفاضل للامام والعوز
 عليه ويعتبر في التيمم الفقير في
 ابن السبيل الحاجة عندنا لا في
 بله ولا يحمل ثقله مع وجود
 المستحق فيضمنه ويجوز مع
 عدمه

والانتقال يختص بالامام عليه وهي كل ارض موات سواء مات
 بعد الملك او لا وكل ارض ملكك من غير قتال سولا تجل اهلها
 او سلبوها طوعا ورضا الجبال ويطون لادوية والاحكام
 وصفات الملوك وقطاعهم غير المعصية وبصطفى من
 الغنمة ما يشاء وغنمة من قاتل بغير اذنه له ثمان كان ظاهرا
 تصرف كيف يشاء ولا يجوز لغريم الترضي في حقه الا باذنه
 ويجب عليه الوفاء فيما فاطع عليه وان كان غايبا ساغ لنا
 خاصة المناكح والمساكن والمناجر في نصيبه ولا يجب
 من حصص الموجودين فيها ولما غيرها فيجب صرف حصة
 الاصناف اليهم وما يخصه يحفظ له الى حبي ظهوره او غير
 من له اهلية الحكم بالنيابة عنه في المحتاجين من الاصناف
 على سبيل التمهيد ولو زوجه غير الحكم ضمن **كما في الصوم**
 والنظر في ماهيته واقسامه ولو احقه **الاول** الصوم
 هو الامساك مع النية من طلوع الفجر الثاني الى اذهاب الحمرة
 المشرقية من الاكل والشرب المعناد وغيره ومن الجوع قبل او
 دبرا حتى يغيب الحشفة وعن عدم البقاء على الحياطة حتى يطلع
 الفجر ومن النوم عليها من غير نية الغسل حتى يطلع عن معاودة

عيوبه في الصوم
 الكثرة في اكله وشربه
 يجب بالغذاء

بعد
 التَّوَمُّ اِتِّبَاهُ عَنِ الصَّالِّ الْعَبَارَ الْغَلِيظَ إِلَى الْخَلْقِ وَعَنِ الْاِسْتِمَاءِ
 وَعَنِ تَعَمُّدِ الْقِيَّ وَعَنِ الْحَقْدَةِ وَعَنِ مَعَاوِدَةِ النَّوْمِ لِلْجَنِّبِ بَعْدَ
 اِتِّبَاهِهِ وَاحِدَةً فَلَوْ فَعَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بَطَلَ الصَّوْمُ ثُمَّ إِنْ كَانَ
 مَعْنَا بِالْاِصْطَالَةِ كَرْمَاضَانَ أَوْ بِالْبَذَرِ وَبَشْبَهَةٍ وَجِبَ الْقَضَاءُ وَالْكَفَارَةُ
 إِلَّا بِفَعْلِ الثَّلَاثَةِ لِاخْتِصَارِ جِبِ بِهَا الْقَضَاءُ خَاصَّةً وَجِبَ الْقَضَاءُ عَنِ
 اِلْتِبَافِ فَعْلِ الْفَطْرِ قَبْلَ الْمَرَاةِ الْفَجْرِ مَعَ الْقَدْرِ عَلَى الْمَرَاةِ وَبِكَوْنِ طَالِعَا
 وَبِالْاِفْطَارِ بِاِخْتِبَارِ الْغَيْرِ بَعْدَ الطَّلُوعِ مَعَ الْقَدْرِ عَلَى الْمَرَاةِ مَعَ طُلُوعِهِ
 وَبِالْاِفْطَارِ مَعَ الْاِخْتِبَارِ بِطُلُوعِهِ لَطَبْعُهُ كَذِبُهُ وَالْقَدْرِ عَلَى الْمَرَاةِ وَ
 طُلُوعِهِ وَبِالْاِفْطَارِ لِلْاِخْتِبَارِ بِدُخُولِ اللَّيْلِ ثُمَّ يَطْلُغُ الْفَسَادُ وَاللَّطْمَةُ
 الْمَوْهَمَةُ دُخُولَ اللَّيْلِ وَلَوْ طُنَّ لَمْ يَفْطُرْ وَحَكْمُ الْمَوْطُوعِ حَكْمُ الْوَأْطِ
 وَحَكْمُ وَطِي الدَّابَّةِ وَالْكَذْبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى وَرَسُولِهِ وَالْاِمَّةِ عَلَيْهِمُ
 السَّلَامُ وَالْاِرْقَاسُ وَالْقَضَاءُ وَلَا كِفَانًا عَلَى رَأْيٍ وَتَكَرَّرَ تَقْيِيلُ النِّسَاءِ لَمْ يَسْهَقْ
 وَمَا عَمِلَتْهُنَّ وَلَا اِكْتِمَالُ عِبَادَتِهِ صَبْرًا أَوْ مَسْكًا وَخُرَاجُ الدَّمِّ وَدُخُولُ
 الْحَمَامِ الْمَضْغِفَانِ وَالسَّعُوطُ بِمَا لَا يَتَعَدَّى الْخَلْقَ وَشَمُّ الرِّبَاحِيِّ خُصُوصًا
 الْفَرَصِيِّ وَبَلَّ الشَّوْبِ عَلَى الْجَسَدِ وَجُلُوسُ الْمَرْأَةِ فِي الْمَاءِ وَلَوْ اِجْتَنَبَ ثَابِتًا
 وَبَلَّ الْفَسْلَ فَطَلَعَ الْفَجْرَ وَاجْتَنَبَ مَهَارًا أَوْ نَظَرَ إِلَى الْمَرْأَةِ فَا مَنَى أَوْ اسْتَمَعَ فَا مَنَى
 لَمْ يَفْسُدْ صَوْمُهُ وَلَوْ غَضَضَ لِلتَّبَرُّدِ وَدَخَلَ الْمَاءُ فِي حَلْقِهِ فَالْقَضَاءُ بِحُلَا

في قوله
 التَّوَمُّ اِتِّبَاهُ عَنِ الصَّالِّ

في قوله
 عَنِ الْمَرَاةِ الْفَجْرِ

في قوله
 وَبَلَّ الشَّوْبِ عَلَى الْجَسَدِ

في قوله
 وَبَلَّ الْفَسْلَ فَطَلَعَ الْفَجْرَ

منه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة

مضممة الصلوة والتداوى والعيب على راي ولو اتبع بقايا الفداء
في اسنانه عامدا كفر ولو صبغت في احليله دواء فوصل جوفه
فالقضاء على راي ولا يفسد بمص الحاتم وغيره ومضع العلك والطعام
للصبي وزق الطائر ولا يستنقع للرجل في الماء والحقنة بالجماد
على راي وابتناع الختامة والمطاق ان لم ينفصل عن الفم والمسود
من الفضلات من الدماغ من غير قصد ولو قصد ابتلاعه افسد
وفعل المفطور سهوا ولو كان عمدا اوجبه الفسد ولا كرا على الاطعام
غير مفسد وباتسبيل الجناية الشهر يقضى الصلوة والصوم على راي و
تجب الكفارة في صوم رمضان وقضائه بعد الزوال والنذر
المعين وشبهه ولا اعتكاف الواجب لغيره وهي في رمضان نجية
بين عتق رقبة واطعام ستين مسكينا او صيام شهر من متتابعين
ولو افطر بالمحرم وجب الجمع ولو اكل عدا اظنه لا افطار باكله سموا
او طلع الفجر فابتلع بطن ما فيه كقول المقر بربوبية هذه رمضان
اذا افطر كفر وان ردت شهادته والمجامع علم ضبط الوقت عن
اليقاعة والفصل بكفر ولو ظن السعة مع المراجعة فلا شيء وبدوا
يقضى وتنكر بتكرار الموجب في يومين مطلقا وفي يومين مع
الاختلاف ولو افطر ثم سقط الفرض باقى النهار فلا كفارة ويغرد

فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة

فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة

فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة

فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة

فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة
فمنه من غير صلوة في الصلاة

للافتار فان عاد غداً فان عاد ثلاثاً فقل والمكروه لزوجته بالجماع

تحمّل عنها الكفان وصومها صحيح ولو طأ وعده فسد صومها أيضاً

وكفرت ويعزذ الواطي خمسة وعشرين سوّطاً وفي التحمل عن الآ

المكرمة قولان وبسّع الحى بالكفوى يرى الملت **خاتمة**

يكفى المنع من نية الصوم منقراً الى الله تعالى لوجوبه او نية

ولا بد من غير من النعيبين ويجب ان يعلم بالنية في قوله او آخره و

الناسي يجدد الى الزوال فان زالت فان وقتها وقضى ولا بد

في كل يوم من رمضان من نية على راي ولا تكفى المتقدمة عليه

للناسي على راي ولا يقع في رمضان غيره فلو نوى غيره لم يجز

عن احدها على راي ولا يجوز صوم الشك بنية رمضان ولا بنية

الوجوب على تقديره والتدب ان لم يكن ولو نواه مندوباً اجز

عن رمضان اذ اظهر الله منه ولو ظهر في انشاء النهار جدد نية

الوجوب ولو كان قبل الغروب ولو اصبح بنية الافطار فظهر الله

من الشهر ولم يكن تناولاً جدد نية الصوم واجز ولو ا

التمسك مسك وجباً وقضى ولا بد من استمرار النية حكماً فلو

جدد في انشاء النهار نية الافطار بطل صومه على راي ولو

نوى الافساد ثم جدد نية الصوم قبل الزوال لم يجز به

بدون اذن الزوج والضيف بدون اذن المضيف ^{السفر} والنافلة في
 الايام الحاجة بالمدينة ^{منه} وسحب الامساك ^{منه} ناديا للمسافر اذا قدم
 بعد افطاره او بعد الزوال وكذا المريض اذا برأ او الحائض ^{منه} او النفساء
 اذا طهرتا في الاثناء والكافر اذا سلم والصبي اذا بلغ والمجنون اذا افاق
 والمغني عليه والواجب اما مضى رمضان وقضاؤه والنذر و
 الاعتكاف واما ما يحتركه الصيد وكفارة اذي الحلق وكفارة
 رمضان واما مرتب وهو كفارة البهيم ^{كفارة} وقتل الخطأ والظهار ^{كفارة}
 الهدى وقضاء رمضان **المسألة الثالثة** في شرائط الوجوب اما يجب على
 المكلف التسليم من التفرده ^{الطاعة} من الحيض والتفاس
 فلا يجب الصوم على الصبي ولا على المجنون ولا على المغني عليه ^{سبق} وان
 منه النية ولا لمريض التفرده ^{منه} ولا الحائض ولا النفساء
 ويشترط في رمضان الاقامة فلا يصح صومه سفر ^{در حاله} ويجب فيه
 الفص ولو صام عالما بالقص لم يجز ولو جهل اجزؤه ولو قدم قبل
 الزوال ولم يتناول اثم واجبا واجزؤه وحكمه للمريض حكمه بشرط
 القضاء التكليف والاسلام فلا يجب قضاء ما فات من الصيام ^{وجوب}
 والمجنون والمغني عليه وان تسبب منه النية والكافر الاصيل
 ويجب القضاء على المرتد والحائض والنفساء والناقة والساهي

ولو اسلم الكافر أو أفاق المجنون أو بلغ الصبي قبل الفجر وجب صوم ذلك
 اليوم ولو كان بعده لم يجب ولو فاتته رمضان أو بعضه عرض
 ومات في فطره سقط **ويستحب** لوليّه القضا ولو استمر منه إلى
 رمضان أخر سقط الأول وكفر عن كل يوم منه بمدة ولو لم يمتها ^{واجبا}
 وترك القضا ثمانا فاقضى الأول وكفر وإن لم يمتها ونقص
 بغير كفارة ولو مات بعد استقراره وجب على وليّه القضا
 والكبر أو لاداه الذكور ولو تعددوا قضاوا بالنقيض ^{المستحب} وإن اختلف
 النازح ويوم الكسر واجب على الكفارة ولو تبرع أحد سقط ولو
 كان الأكبر إنني المبرج عليها وينصدق عن كل يوم بمدة من تركته
 ولو كان عليه شهران متتابعان صام الوطئ شهر وصدق من تركته
 المتبوع ^{أو} ويستحب اتباع القضا **المطلب الثاني** في شهر رمضان
 وهو واجب بأصل الشرع على جامع الشرائط ويصح من المميز والتائب
 مع سبق النية ولو استمر يومه من الليل قبل النية إلى الزوال
 قضى ومن السحيا إذا فعلت الأغسال إن وجبت فأرأى خلت
 ح قضيت وكذا البحر في غير رمضان ولو أصبح جنباً فيه
 أو في معين ثم صومه وفي غير ما لا يعقد من المريض إذا لم ينجز
 به ويعلم رمضان بربوبية الهلال أو بمشاعده أو غيبي ثلثين من

مع فقد الوطئ الشحيح وجامعه وهو صوم
 مع فطره ولو فطره الشحيح وجامعه وهو صوم
 مع فطره ولو فطره الشحيح وجامعه وهو صوم

مع فطره ولو فطره الشحيح وجامعه وهو صوم

مع فطره ولو فطره الشحيح وجامعه وهو صوم

لا يرفع تواتر الصوم ولو طهره لم يرفع
 القليل ما دام في الشهر ولو كان يتردد

المقاربة

شعبان وشهادة عدلين مطلقا على اى والمقاربة ك بغداد او
الكوفة متحدة بخلاف المنباعدة فلو سافر بعد الرؤية ولم
يؤكيلة احدى وتلث صام معهم وبالعكس يفتى التاسع والعشرون
ولو اشتد شعبان عد من حجب ثلثين ولو غيب المشهور
ولم يجمع فالاولى العمل بالعدد والمحبوس يتوخى فان وافق وانما

اجزى من الاعاد **النظر الثالث الواحة** وفيه مطلبان **الاول**

في احكام متفرقة كل صوم يجب فيه التتابع **الليذر** المجرى عنه
وتسببه والقضاء وجزء الصيد وسبعة الهدى وكل شرط
بالتتابع لو اطر في اثنتائه لعذر يبي ولا غير يستأنف الا
من صام شهر او يومين في المتتابعين ومن صام خمسة عشر يوما
من شهر ومن اطر بالعيد حاصلة بعد يومين في بدل الهدى
وكل من وجب عليه شهران متتابعان فحضر صام ثمانية عشر يوما
فان عجز عن الصوم اصلا استغفر الله ولا يجوز صيامه فلا يسلم فيه
الشهر واليوم كمنع ان خالف المتتابعين والشيخ والشيخه اذا اخلا
وذوى العتاشى الذى لا يرجى زواله يفطرون وينصدقون
عن كل يوم بمدين من طعام ثمة ان تمكنوا قضاوا والحامل المقرب
والموضوعة القليلة اللبن وذو العتاشى الذى يرجى زواله يفطرون

من صام شهر او يومين في المتتابعين ومن صام خمسة عشر يوما من شهر ومن اطر بالعيد حاصلة بعد يومين في بدل الهدى وكل من وجب عليه شهران متتابعان فحضر صام ثمانية عشر يوما فان عجز عن الصوم اصلا استغفر الله ولا يجوز صيامه فلا يسلم فيه الشهر واليوم كمنع ان خالف المتتابعين والشيخ والشيخه اذا اخلا وذو العتاشى الذى لا يرجى زواله يفطرون وينصدقون عن كل يوم بمدين من طعام ثمة ان تمكنوا قضاوا والحامل المقرب والموضوعة القليلة اللبن وذو العتاشى الذى يرجى زواله يفطرون

ويفضون مع الصدقة وبكره الفلي الفطر والجماع ووجد المرض
 المبيع للرخصة ما تخاف معه الزيادة بالصوم بشرط يفرض
 الصلوة والصوم واحدة فلا يحل الإفطار حتى ينوي الجداران
 ويخفي الأذان فيكون الإفطار قبله **المحل الثاني** في الاعتكاف وهو
 باصل الشرع مندوب ويجب بالنذر وشبهه وقيل لو اعتكف
 يومين وجب الثالث ولو شرط في النذر الرجوع إذا شئ كان له
 ذلك ولا قضاء ولو لم يشترط وجب استينافه مع قطعة
 وأما بصم من مكلف لم يصح منه الصوم في مسجد مكة
 والمدينة والكوفة والبصرة ولا يصح في غيرها من المساجد
 على رأي واللبث ثلثة أيام فصاعد الأقل صائماً أو باله على وجه
 منفرد ولو أطول النذر وجب ثلثة أيام سواء في أي وقت
 ساء ولو عتقها تعيناً ولو نذر أن يذرع وجب وإن شرط التتابع
 لفظاً أو معنى وجب وإن أدخل بالشرط لفظاً استأنف متتابعاً
 وكفر بالشرط معنى ويبنى ويكفر وإن بشرطها جاز التقرب
 ثلاثة ثلاثة ولو أطلق الأربعة جاز أن يعتكفها متواليه وإن
 يفرق الثلاثة عن اليوم لكن يقع اليه آخر ينوي بها ألز
 أيضاً ولو نذر اعتكاف النهار وجبت الليل أيضاً ولو شرط

البَيْعُ لِلرَّحْمَةِ مَا تَخَافُ مِنْهُ الزَّيَادَةُ بِالصَّوْمِ وَشَرَايِطُ فَرْصِ

الصَّلَاةُ وَالصَّوْمُ وَاحِدَةٌ فَلَا يَحِلُّ الْإِفْطَارُ حَتَّى يَنْوِي الْجِدَارَ

و يخفى الا ان في كل واحد من هذه الامور الثلاثة في الاعتكاف وهو

ما مل الشرع مندوب ويجب بالنذر وشبهه وقيل لو عكس

دومین وجب الثالث ولو شرط فی النذر الرجوع اذا شاء كان له

ذلك ولا قضاء ولو لم يشترط وجباستينافه مع قطعاً

وَأَتِمَّ بِكُمْ مِنْ مَكَلَّفٍ مُسَامٍ بِكُمْ مِنْهُ الصَّوْمُ فِي مَسْجِدِكُمْ

والمدينة والكوفة والبحرة ولا يصح في غيرها من المساجد

على اري واللبث ثلثة ايام فصاعداً الاقل صائماً ناوله على

منقربا ولو اطلق النذر وجب ثلثة ايام سواء في اي وقت

سأولوعينها تعيناً ولو نذر أزيد وجب وإن شرط المتابع

فِيْظًا اَوْ مَعْنٰى وَجِبَ وَانْ اَخْلَ بِالشَّرْطِ لِقَطَا اسْتَنْفَ مَتَابِعًا

وكفر بالمشرط معني ويكفر وان يشترطها جاز التفر

ثلاثة ثلاثة ولو اطلق الاربعه جاز ان يعتكفها متواليه وان

ففرق الله بين المؤمنين وبين الكافرين في اليوم لكن يضم اليه اخوين ينيونهما الو

بِضَا وَلَوْ نَذَرَاعْتِكَ فِي النَّهَارِ وَجِبْتَ اللَّيْلَ ابْضَا وَلَوْ شِئْتَ

[illegible]

مستخرج من نسخة بخط المصنف

عدم اعتكافه واعتكاف يومه لا يزبط البذر ولو نذر
 اعتكاف يوم وجب واضاف يومين ويساوي في المنذور
 اذن الزرع والمطاط ولو هباه مولاها بان يعتكف في آيامه
 الا ان ينهيه المطاط ولا يجوز الخروج من موضعه فيبطل
 لو خرج وان كان كرها لاناسيا وان مضت ثلثه صبح والى
 وقت خروجه ولا فلا الا في الضرورة كقضاء الحاجة ولا في
 وشهادة الجنان وعود المريض وتيسيع المؤمن واقامة الشهادة
 فيجرم عليه خروج المجلس والمشي تحت الظلال والصلوة خارجا
 الاممكة والمطافة رجعا اخرج الى منزلهما للعدو ثم تقضي
 مع وجوبه وكذا الحايض والمريض وجرم عليه ليلا ونهارا
 النساء لمسا وتقبيل او جماعا ثم الطيب واستدعاء المنه
 والبيع والشراء والممارات ويحوز التطرف المعانس والخوض في
 المباح وبفسده كل ما يفسد الصوم وان افطر في المنعين نهارا
 او جامع فيه كفر وفي غير يقضي واجبا ولا كفارة على ابي
 جامع في نهار رمضان فكفارتان وعلى المطاوعة المعكفة
 مثله الا ان يكرها فيبضا عفا عليه

مثله الا ان يكرها فيضا فعليه **كتاب**
الار والنظر في امور اربعة **اول** في انواعه وهو **خب**

الامر - والنظر في امور اربعة **الاول** في انواعه وهو ا

فسم
اعلم
عند
الغفران
موضع الكائنات
والغفران

ان كان
واحد من الغرضين
مطلوب في فعل
الغرضين ففعلهما مع الفعل

ط
عنه السلام والحب والبر
يغفر لهم الله والناس اجمعين
دوني الملائكة والجن انهم اذا اخذوا النسيان
نسيتمكم كالاولاد الذين ينسون اذا اخذوا النسيان

منه الان
الحزب اللغوي القصد من الزعم هو القصد
بمن العلم لاداء المنكر او المسمى
والزعم عبارة عن بيان السبب الذي
لما المنكر خصوصاً عند وهو واجب
والفاجد

وكان الخادم
نعم زمان الاعساف
فرع ذلك ع

دوم الخلق الحق فليجوز ان اسم الله
نعمه كان اولهلا وسليما

وَنَدَبُ

وتذب فالواجب اصل الشرع مرة واحدة على الفور في حجة الاسلام وغيرها
 يجب بالنذر وشبهه وبالاستحجار والافساد والندب ما
 عداه وكل من هذه اما تمتع او فرائ او افراد فالتمتع ان يخرج من
 للعمرة المتمتع بها ثم يمضي الى مكة فيطوف سبعا ويصلي ركعتين ^{بمسوح}
 للعمرة ويقمر ثم يخرج من مكة بجمع التزوية ويخرج الى عرفات فيقف
 بها الى غروب الشمس يوم عرفه ثم يقضي الى المشعر فيقف به من
 الفجر الى طلوع الشمس ثم ياتي في رمي جمرة العقبة بسبع حصيات
 ثم يذبح هديته ثم يحلق رأسه ثم يمضي الى مكة فيطوف للحج ويصلي ركعتين
 ثم يسعي للحج ثم يطوف للنساء ويصلي ركعتيه ثم يرجع الى منى فيبيت بها
 ليلة الحادي عشر والثاني عشر ويحج في اليومين الجار للثالث ثم
 ينفران ساءا ويقم الى الثالث فيرميه والمفرد يحرم من اليقات
 ثم يمضي الى عرفة والمشعر فيقف بها ثم ياتي منى فيقضي مناسكه
 ثم يطوف بالبيت للحج ويصلي ركعتيه ثم يسعي ثم يطوف النساء
 ثم يرجع الى منى فيرمي الیومين والثلاثة ثم ياتي بعمره مفردة والقار
 كذلك الا انه يقرن باجماعه هديا والتمتع فرض من فاي منزلة
 عن مكة باثني عشر ميلا من كل جانب والباقيان فرض اهل مكة
 وحاضريها ولو عدل كل منهم الى فرض الاخر اضطرار حاجزا لاختيارا

ثم يصلي ركعتيه

ويجوز للفرد لا القارن اذا دخل مكة العدو الى التمتع ولو دخل
 القارن والمفرد مكة جاز لهما الطواف فيسحب لهما تجدي بالنسبة
 عند كل طواف ولا يجلان الا بالنسبة على راي ودوى المنزلة
 يلزمه فرض عليهما اقامة فان سئلا بالخبر ولو حج المكي على مبقا
 احرم منه وجوبا وينقل فرض المقيم ثلاث سنين الى المكي ولو
 يتمتع فيخرج الى المبقا ان تمكن والاختار الحرم ولو بعد ما حرم من
 موضعه ولا يجوز لغير الحج والعمر بنية واحدة ولا داخل احدهما
 على الآخر ولا بنية مجتنبين ولا عمرتين **النسبة** في الشرايط ينظر
 في حجة الاسلام التكليف والحريه والاستطاعة وهي الزاد
 والراحلة ومؤنة عياله وامكان السير وهو الصحة والخلية
 السرب والقعدة على الركوب وسعة الوقت فلا يجب على الصبي
 والمجنون ولو حج اوج عياله لم يخرج عن حجة الاسلام ولو حجه
 ندبانم كلاف قبل المشعر اجزء ويحرم المميز والولى عن غير المميز والمجنون
 ولو حج المملوك باذن مولاه لم يخرج عن حجة الاسلام الا ان
 يدرك المشعر معتقا ويتم لو افسده ويقضيه ويجزئه الفضل
 ان كان عشقه قبل المشعر لا فلا ومن وجد الزاد والراحلة على
 حاله وما يموت عياله ذاهبا وعائدا فهو مستطيع وان لم يرجع

هذا هو الوجه في حجة الاسلام
 وهو ان حجة الاسلام هي حجة
 الاسلام في حجة الاسلام
 وهو ان حجة الاسلام هي حجة
 الاسلام في حجة الاسلام

المجمع 2

هذا الكتاب اهداء لذكر الامير

الكفاية على إى ولاتباع نياه ولاداء ولخادمه ولوجود
بالتن وجب الشكر وان كان باكثر من الشئ المش على إى والمذكور

لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَفْضَلَ عَنْ دِينِهِ قَدْرَ الْإِسْتِطَاعَةِ وَلَا

يُجْزَى مِنَ الْمَالِ فِي النِّكَاحِ وَنَشَقُّ لَوَيْدِكَ لَهُ وَزَادَ وَرَبِّ حَلَمٍ

و مؤنه عياله و جب و لود و جب مالا مستطيع به له و جب القبول

ولو استوجر لعل في السَّفر بقدر الكفاية وجب ولا يجب القبول ^{المرد}

ولوح الفقير منسكباً لم يخرج عن حجة الإسلام لامع أهمال

اهل السفرة ولو يسكن الغنى جزء ولو كان النايب مغتربا جز

عن الجنوب لاعنه لو استطاع الخروج عن المستطوع الى غير ما نحن

ولا يبيح الافتراض للرجوع ولا يثبت الولد ماله لوالديه فيه والمريض

ان قد رعى الركوب وجب عليه والا فلا فلو افتقر الى الرفيق مع عدمه

او الى اربعة والا لآن مع العدم او الى الحركة القوية مع ضعفه

والحال للعدو في الطريق مع الفئكة على اى سقطه ولومعه

عَدُوٌّ أَوْ كَانَ مَعْصُوبًا لَا يَسْتَمْسِكُ عَلَى الْوَحْلَةِ سَقَطَ وَلَا يَجِبُ الْمَنْعُ

بمعرضه و قد و ان الاستنابة على اى ولومان بعد الاستقرار قضى

مِنْ الْخَصْلِ مِنْ أَقْرَبِ الْأَمَاكِنِ وَالْأَفْلاوِلِ وَخَصَّ أَحَدَ الطَّرَفَيْنِ

بِالْإِسْلَامِ وَحَيْثُ لَوْ كَرِهَ الْغَافِلُونَ

يُجوز صرف المال في النكاح وان شق ولو نكح له وزاد ^{في} حله
ومؤنه عياله وجب ولو وهب ما لا يستطيع به له يجب قبوله
ولو استوجبه لعل في السيف بقدر الكفاية وجب ولا يجب القبول ^{المرددة اذا حصل الفقد وصلى عليه}
ولو وجب الفقير منسكها لم يجز عن حجة الاسلام لامع اهل
اهل المسقرة ولو نسك الغني اجزاء ولو كان التائب معسر اجز
عن النوب لانه لو استطاع ولو وجب عن المستطيع المحي عنه لم يجز
ولا يجب الاقراض للرجح ولا بذل الولد ما له لوالديه وفيه والمريض
ان قيل رعى الركوب وجب عليه والا فلا فلو افتقر الى الرقيق مع عدمه
الا لوعته والاعلان مع العدم او الى الحركة القوية مع ضعفه

في العتق سقط ولو مات بعد الاحرام ودخل الحرم اجزؤه مع حصول
 الشرط ويجب فان اهل اسقفة ذمته ويجب على الكافر ولا يصح منه
 الا بالاسلام فان احره حال كونه لم يخرجته فان اسلمه اعاده في اليقين
 ان تمكن ولا يحتاج الحرم والا في موضوعة ولو ارتد بعد احرامه لم
 يبطل التوب والتخالف بعينه مع الاخلال ^{بما} ركن ولا يشترط الحرم الا مع
 الحائض ^{حج} اذن الزوج في الواجب ويشترط في البذل البلوغ والعقل والحج
 ولو اذن المولى انعقد نكاح العبد وكذلك الزوج ولو مات بعد استقرا
 فمصره الاصل ونقسط التركة عليها وعلى حجة الاسلام وعلى الدين
 بالحصص وان عينه لو قوت معين فان عجز فيه سقط وان اطلق معين
 توقع المكنة لو عجز ولا ينجى عن حجة الاسلام وبالعكس ولو نذر الحج
 ماشيا وجب فان ركب تمكن اعادة وعاجز يتوقع المكنة مع الاطلاق
 ومع التقييد يسقط ويشترط في النايب كمال العقل والاسلام وان لا
 يكون عليه حج ^{بما} ويجب تعيين النوع عينه قصدا ولا يصح عن الخلف
 الا ان يكون باللائب ولا يباية المميز على راي ولا العبد دون
 اذن المولى ولا في الطواف عن الصحيح المحاضر ويصح تباينة الضرر
 مع الكو جوب وان كان ارفع من رجل وامرأة ولو مات النايب بعد
 الاحرام ودخل الحرم اجزؤه من النوب ولا استعبد من الاجرة

وليس للمرن والعبد الطوعا
 بدون اذن الزوج والمولى

في العتق سقط ولو مات بعد الاحرام ودخل الحرم اجزؤه مع حصول
 الشرط ويجب فان اهل اسقفة ذمته ويجب على الكافر ولا يصح منه
 الا بالاسلام فان احره حال كونه لم يخرجته فان اسلمه اعاده في اليقين
 ان تمكن ولا يحتاج الحرم والا في موضوعة ولو ارتد بعد احرامه لم
 يبطل التوب والتخالف بعينه مع الاخلال ^{بما} ركن ولا يشترط الحرم الا مع
 الحائض ^{حج} اذن الزوج في الواجب ويشترط في البذل البلوغ والعقل والحج
 ولو اذن المولى انعقد نكاح العبد وكذلك الزوج ولو مات بعد استقرا
 فمصره الاصل ونقسط التركة عليها وعلى حجة الاسلام وعلى الدين
 بالحصص وان عينه لو قوت معين فان عجز فيه سقط وان اطلق معين
 توقع المكنة لو عجز ولا ينجى عن حجة الاسلام وبالعكس ولو نذر الحج
 ماشيا وجب فان ركب تمكن اعادة وعاجز يتوقع المكنة مع الاطلاق
 ومع التقييد يسقط ويشترط في النايب كمال العقل والاسلام وان لا
 يكون عليه حج ^{بما} ويجب تعيين النوع عينه قصدا ولا يصح عن الخلف
 الا ان يكون باللائب ولا يباية المميز على راي ولا العبد دون
 اذن المولى ولا في الطواف عن الصحيح المحاضر ويصح تباينة الضرر
 مع الكو جوب وان كان ارفع من رجل وامرأة ولو مات النايب بعد
 الاحرام ودخل الحرم اجزؤه من النوب ولا استعبد من الاجرة

في العتق سقط ولو مات بعد الاحرام ودخل الحرم اجزؤه مع حصول
 الشرط ويجب فان اهل اسقفة ذمته ويجب على الكافر ولا يصح منه
 الا بالاسلام فان احره حال كونه لم يخرجته فان اسلمه اعاده في اليقين
 ان تمكن ولا يحتاج الحرم والا في موضوعة ولو ارتد بعد احرامه لم
 يبطل التوب والتخالف بعينه مع الاخلال ^{بما} ركن ولا يشترط الحرم الا مع
 الحائض ^{حج} اذن الزوج في الواجب ويشترط في البذل البلوغ والعقل والحج
 ولو اذن المولى انعقد نكاح العبد وكذلك الزوج ولو مات بعد استقرا
 فمصره الاصل ونقسط التركة عليها وعلى حجة الاسلام وعلى الدين
 بالحصص وان عينه لو قوت معين فان عجز فيه سقط وان اطلق معين
 توقع المكنة لو عجز ولا ينجى عن حجة الاسلام وبالعكس ولو نذر الحج
 ماشيا وجب فان ركب تمكن اعادة وعاجز يتوقع المكنة مع الاطلاق
 ومع التقييد يسقط ويشترط في النايب كمال العقل والاسلام وان لا
 يكون عليه حج ^{بما} ويجب تعيين النوع عينه قصدا ولا يصح عن الخلف
 الا ان يكون باللائب ولا يباية المميز على راي ولا العبد دون
 اذن المولى ولا في الطواف عن الصحيح المحاضر ويصح تباينة الضرر
 مع الكو جوب وان كان ارفع من رجل وامرأة ولو مات النايب بعد
 الاحرام ودخل الحرم اجزؤه من النوب ولا استعبد من الاجرة

الباقي
الباقي
معطوف على قوله في صبح
احمد والاولى للتنازع

[illegible]

من المضافات او منزله اذا كان اقرب **النظر الثالث** في الانفاك وفيه

مقاصد **الاول** في الاحرام ومطالبة اربعة **الاول** في المواقيت

ويجوز في الاحرام منها على كل من دخل مكة الامن ودخلها بعد

احرامه قبل شئ من المنكر فلو احرم قبلها لم يصح الا لتنازروا

تغتم في حجب اذا خاف خروجه قبل الوصول ولا يكفي مرفق الحرام

فيلها على ما يلزم تجديده عندها فان تغذر خرج الى الحل

فان تغذر احرم من موضعه وكذا الناسي وغير القاصد

للمشرك والمتمتع المقيم بمكة ولو اخره عامداً وجب الرجوع

فان تغذر بطل ولو نسي الاحرام اصلاً وقضى المناسك

اجز على رأي والمواقيت ستة **المبقي** لاهل العراق العفيف

وافضله المسح واسطر وخرق ذات عرف واهل المدينة اختياراً

مسجد الشجرة واضطرار الحففة وهي مبقا اهل الشام واهل اليمن

بلا واهل الطائف ومن كان منزله اقرب منزله

ومبقا هذه مواقيت لاهلها والمجاز عليها ولو سلك ما لا يفض

الى احدها احرم عند ظن المجازات لاحدها **المطلب الثاني**

في كيفية وجوبه النبذ المشتملة على قصد حجة الاسلام او

غيرها تمتعاً او قرأنا او اقرأ او عمر مفردة لوجوبه او نذر

متفرباً

منه من المضافات او منزله اذا كان اقرب

منه من المضافات او منزله اذا كان اقرب

مغني

مغني

منقربا الى الله تعالى واسنداً منهم احكاماً والتلبيح الاربع وصورتها
لبيك اللهم لبيك لبيك ان الحمد والنعمة والملك لك لا شريك
لك لبيك للتمتع والفرد ويتخير القارن بين عقد بهما ^{شعار} بالاحرام
المختص بالبدن او التقليد المشترك وليس التوحيين بما يصح فيه
الصلوة وببطل الاحرام بالخلع ^{بسر التعم والسفر} بالنتية عمداً وسهواً وبيان نبوي
ان السكين معاً والخرس محرک لسانه بالتلبية ويعقد قلده
بها ولو فعل الحرم قبلها فلا كفان ويجوز نسب الحرم للنساء ^{الحرم} المحبط
وتعد الثياب والابدال وليس العباء مقلوباً للفاقد ويحرم النساء ^{بأن يمتحن} تغيير
احرام قبل اكمال الافعال الاول فلو احرمت في التمتع قبل التقصير ^{سبباً}
فلا شيء عليه وعامداً يبطل تمعه ويصير حجه مفراً ^{الحرم} على راي
الصبيان من خ وجنب ما يحسبه الحرم فان فعل ما بوجوب الكفا
لزم الوطد وكذا ما يجزعه والهدى والصيام ويستحب تكراره
التلبية للحاج الى الزوال يوم عرفة واذ اشاهد بيوت مكة للعمرة
تمتعاً واذ دخل الحرم للعمرة افراد ان احرم بهما من خارج واذ انشأ
الكعبة ان احرم بهما من مكة ورفع الصوت بهما للرجال والاشترط
والاحرام في القطن وتوفير شعر الرأس من اول ذوالقعدة للتمتع
وبنالك عند هلال ذوالحجة وتنظيف الحسد وقص الاطفال

طند
كنوعاً من
كعبه
بغير
تغيير
في
الاحرام
فلا
يكون
الاحرام
مفراً
على
رأي
الاول
وسينف الاوالم

منه
لا
يكون
الاحرام
مفراً
على
رأي
الاول
وسينف الاوالم

والا افضل لشيخنا الفاضل
سيد ابراهيم بن عبد العزيز
الفرجاني المكي

وأخذ الشارب وإزالة الشعر والإطلاء والغسل والأحرام عقبة الغنضة
 الظهر وغيرها وست ركعات والماء كالرجل إلا في خربه المخطط
 ولا يحرم الجبض منه ^{الأنزلة} فإن تركه ظناً بالمنع رجعت مع المكنة ^{الأنزلة} والألا
 خارج الحرم ^{الأنزلة} ولا في موضعها **المطل الثالث** في تركه يجب على الحرم
 اجتناب صيد البر وهو كل حيوان منتهع ببيضه وفيه في البر كالأوزنج
 وأصطياداً وإشارة ودلالة وأغلافاً ومساكاً والنسأ وطياً وعقداً
 له ولغيره وسنهاده عليه وإفامة وتقبيلاً ونظر الشئ خوفه ^{سقطناه} ولا
 والطيب مطلقاً على رأي وإن كان في الطعام الإخروف الكعوبه ^{البرسم طيار} والفوا
 والاكتمال بالسواد والنظر في المرأة والجدال وهو والله وبلى والله
 والكذب وقتل هوام الحسد ولبس الخاتم للزينة لا للسنه ^{لسي}
 ما يستظهر القدم اختياراً ولأدهان اختياراً وإزالة الشعر وإن
 قل أخرج الدم من غير فروه وقصر الأظفار وقطع الأشجار ^{النبات} والخشيش
 وفي غير ملكه عدا شجر لا ينفوكه ولا يخره والتحل ولبس المخطط للرجال
 والحلي غير المعناد للنسأ وظهار المعناد للزوج وتطليل الرجل الصبي
 سابراً ولو زلماً ^{بأمره وانغليد} عليه أو امرأة اختطاً بالتطليل دونه وتغطية
 الرجل رأسه وإن كان بالانتماس وفرخ الصيد وبضه ^{الحمل} والجداد
 كالصيد وإذا ذبح الحرم صيداً كان ميتة وكذا لو ذبح ^{الحمل}

واقلا كمان

১৮৮৩/৮৪

في الحرم ولو ذبح المحل في الحل جاز للحمل اكله في الحرم وبقدم قوله مدعى
 ايقاع العقد في الاحلال لكن ليس للمطالبة بالمهر وانكرته
 ولو وقع الوكيل المحل جاز الحرام الموكل بطل ويجوز له ابعده الوجبة
 وشراء الاماء ويقض على انقه لو اخطى لغيره طعام فبده طيبا وليس له
 ولو فقد غير السر او بل النسبة ولا يزر الطيبان لو اضطر اليه وجعل الفداء
 الى موضع اخر من بدنه ويعلق اللحم والقراد والمرأة تسفر عن وجهها
 يجوز ان يلقى القنا من راسها الى طرف انفها ويكره لبس السلاخ اضمنا
 والاحرام في السواد والعصفر والوسخة والعلية والحنا للزينة وللنقا
 للمرأة والحمام واستعمال الرياحين وتلبية المنادي **مطلب الرابع**
 في كفارة الصبي في النعامة بدنة او يقض من البدنة على البر ويطلع
 ستين مسكينا نصف صاع والفاضل له ولا يلزمه الاغنام لو اعوز او بصو
 عن كل مسكينا يوما فان عجز صام ثمانية عشر يوما وفي فجزها من صيام
 الابل وفي بقرة الوحش وحمارة بقرة او يقض الفلن على البر ويطلع لكل
 مسكين نصف صاع والفاضل عن ثلثين له ولا يلزمه لو اعوز او بصو
 عن كل مسكين يوما على البر ويطلع لكل مسكين مدين والفاضل عن عشر
 له ولا يلزمه الاكالا او بصوم لكل مسكين يوما فان عجز صام ثلثه ايام
 الثعلب والارنب شاة وفي كسر بيض النعامة لكل بيضة بكرة من الابل

لان الاربعة
 كان في
 وصح
 لان البضع
 اختار او لا يجوز
 في الكفارة
 في الكفارة
 في الكفارة
 في الكفارة
 في الكفارة

ان يحرك الفرج والارسل فحولة الابل في اناقة بعده والناسج هدى
 فان عرج في كل بيضة شاة فان عرج طعة عشرة مسالكين فان عرج صام ثلثه
 ايام وفي كسرة بغير القطا والقيح لكل بيضة مخاض من الغنم ان تحرك
 والارسل فحولة الغنم في اناقة بعده فالناسج هدى فان عرج فكيف
 النعام ومنه الحمام وهو كل مطوق لكل حمامة شاة على الحرم في الحل
 وكل فرخ حمل لكل بيضة ان تحرك الفرج والامدرهم فعلى الحمل في الحرم
 لكل حمامة درهم وكل فرخ نصف درهم وكل بيضة ربع درهم وهو
 يجتمعان على الحرم ويستمرى بقيمة حمام الحرم علف حمامة وفي كل
 من القطاة والحجل والدراج حمل ضيغم والضب والبربع جدى وفي
 كل من العصفور والقمير والصعوة مد من طعام وفي القمل الجراد
 كف من طعام وكذا الغملة يلقى بالعين حبسه وقتل الزنبور عمدا لا
 خطأ وفي كثير الجراد شاة ولو عرج عن التحز فلا شئ وكلما لا تقديره
 لغدبته ففي قملة وكذا البيوض والافضل ان يفدى العيب
 بصبي والمائل الانثى والذكور ويجوز بغيره ويفدى ما خض
 عنبه فان تعذر قوم الجراء ما خضوا لاصان لو شئ في كونه
 صيدا ويقوم الجراء وقت الاخراج وما لا تقدير لغدبته وقت
 الالتلاف ويجوز صيد الحجر وهو ما يبيض ويفرخ فيه واكلم والدجا
 فانكى

الدرهم
 فلو كان فيه حمامة درهم او نصفه
 وفي كل من الغنم
 وفي كل من القطاة والحجل والدراج

ان يحرك الفرج والارسل فحولة الابل في اناقة بعده والناسج هدى

وان كان في الحرم
 وان كان في الحرم

[illegible]

ضئلا ولو كان سائر ارضه ما يجنيه بيديها خاصة ولو اضطر الميراثي
 فقتل آخر ضمن الجميع والحل في الحرم عليه القيمة والحرم في الحرم الفداء
 ويجتمعان على الحرم في الحرم عليه وينكر الكفان بتكرار الصيد
 وعمدا على اى ولا يدخل الصيد في ملك الحرم بوجه ويجوز للاضطر
 الاكل ويفدى وان كان عنده ميتة فان تمكن من الفداء
 اكل الصيد والا الميتة وفداء المملوك لصا وغيره يتصدق به

ويذبح الحاج ما يلزمه يعني والمعتمدية وحدا الحرم بربدا في مثله
فمن اضاف فيه صيدا ضمن ما يؤتم الحرم ولو رمى في الحل فقتله ^{أي طلاله}

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
الذي كنا لنهتدي لاه

في الحرم ضمن وكذا لو كان بعضه فيه او كان على شجرة اصلها
في الحل او كان على فرعها في الحل واصلها في الحرم ومن تقب رسيته
من حام الحرم فصد في الجبانة ولو اخرج من الحرم صيدا
وجبا عاده فان تلف ضمنه ولو كان مقصودا وجب حفظه

ثم يرسله بعد عود ريسه **المقام الثاني** في بابي الحضرات ^{جامع}
زوجته أو امته قبل أو بعد امر الحاج او عمره واحب او ندر عالم
عالمًا بالتي به قبل المشعر فسبحه وعليه انعامه وبذنه

حسین بن علی

والج من قابل والافتراق اذا بلغا موضع الخطبة عصابة
ثالث الان يفراقان طاعونه الزوجه لزمها مثله والا

ولا نفقة لها في الرجوع الثاني

وعلیه

وعليه بدنتان ولو جامع بعد المشعر أو في غير الفجر قبله علماً
فبدنته في الاستمناء بدنته وفي الفساد ^{بغير} ولو كان جامعاً ^{امتد}
محللاً وهي محرمة بأذنه فبدنته أو بقره أو شاةً فإن عجز فشاة أو
صيام ثلاثة أيام ولو جامع قبل طواف الزيادة فبدنته فإن عجز فبقرة
فإن عجز فشاة ولو جامع وقد طاف النساء ثلثة اشواط فبدنته
ولو طاف خمسة فلا كفارة وفي الأربعة فولان ولو جامع قبل سعي
العمرة في أحرامها فسدت وعليه بدنته وقضاها ولو نظر إلى غير أهله
فأمنى فبدنته ^{المفرد} على الموسط وبقرة على المتوسط وشاة على المعسر ولو كان
إلى أهله فلا شيء ^{عليه} وإن أمنى إلا أن يكون عن شهوة فبدنته ولو
مسيماً بغير شهوة فلا شيء وبشيرة شاة وإن لم يكن وإذا أمنى شاة ولو
فيلها فشاة وبشهوة جزير ولو أمنى عن ملاعبة فجزير ولو استمع
على الجامع من غير نظر فلا شيء ولو عقد الحرم على محرماً دخل فعلى كل
منهما كفارة وفي الطبيب أكلاً وطلاءً وبخوراً أو صبغاً ابتداءً واستدامةً
شاة وفي قص كل طرف من رجله أو من أطراف يديه شاة وكذا
في رجله ولو اتخذ المجلس فشاة ولو أدى أصبعه بالأنثاء فعلى ^{حزون أو رده}
المفاتي شاة وفي الخيط دم فإن اضطر جاز وعليه شاة وفي حلق
الشعر شاة أو الطعام عشرة مساكين لكل مسكين مداً وصيام ثلثة

أيام وفي سقوط شيء عيسى له ولحيته كف من طعام ولو كان في
 الوضوء فلا شيء وفي شغل الأيمن شاة وفي أحدهما الطعام ثلاثة
 مساكين وفي التطليل سائر أو غطية الواس ^{وان اضيق اليه} وان كان بالارغاس
 أو السطين وقلع الفرس شاة وفي الجدار مرة ^{دندان} كان شاة كان باو يمين يقر
 وثلاثة نابذة ومصادق ^{ثلاثة} شاة وفي قلع الشجرة الكبير في الحرم
 بقرة وفي الصغرى شاة وان كان محلاً وفي الأبعاض قيمته ويعيدها
 فان حقت ضمن ولا كفارة في قلع الخشب وان الله وفي الأدهان
 شاة ولو في الفرو ^{القمم} ويجوز أكل ما ليس بطيب كشريح والسمن
 ولو تعدت الأنساب نقدت الكفارة مع الاحتياط ولو كرر الوطئ
^{في المحرمات} نكح الكفارة ولو كرر الخلو في وقتين نكحت لا في وقت واحد
 ولو كرر اللبس أو الطيب في مجلس فواحدة ولو تعدد المجلس تعددت
 ونسفت الكفارة عن الجاهل والمجنون والناسي الآفي الصيد ^{الكفارة}
 فان الكفارة تجب مع الجهل والسيان والعدو وكل من أكل ما لا
 يحل الحرم أو لبس كذلك فعليه شاة **المقصد الثاني** في الطواف ^{والصد}
 وهو ركن يبطل الحج بتركه عمداً ويقضي في السهو ولو تعدد
 استنافيه ويجب فيه الطهارة وإزالة النجاسة عن الثوب ^{والبدن}
 والختان في الرجل والنية والبداءة بالحج والختم به والطواف

سبعا وجعل البيت على سياره وادخل الحجر في طوافه واخرج المقام
وركعناه في مقام ابراهيم ع فان منعه زحام صلى خلفه او احد
جانبيه ويستحب الغسل لدخول مكة من بين يمين او من فناء بؤرة
من منزله وموضع الانفرود دخول مكة من اعلاها حافيا
بمسكنة والغسل لدخول المسجد ودخول من باب بني تميم
والوقوف عندها والدعاء والطهارة في النفل والوقوف عند الح
وحمد الله والصلوة على النبي وآله ع والاستلام والتقيل والركل
ثلاثة والمشي اربعاً والنزاع المسحاة ويسبط اليدين عليه والصاق
بطيه وحده به والنزاع الاركان خصوصاً العراقي واليهامي الطوا
ثلاثة وسنن طوافاً والامثلة مائة وسنن شوطاً والتداني
من البيت ويكره الكلام فيه بغير الدعاء والقراءة والزيادة في النفل
ويحرم الزيارة عن السبع في الوجه عمداً فان زاد سهواً اكله
اسبوعين استحباً باباً وصلى للفرس أولاً والنفل بعد السبع ولو طاف
في الخمس عا لما عاد ولو لم يعلم صح ولو عا في الاثناء ازال النجاسة
ونمته ولو نقص عدده او قطعه لدخول البيت والحاجة
او المرض او الحديث فان تجاوز النصف رجع فام ولو عاد الى اهله
استنأ ولو كان دونه استأنف ولو ذكر في التسعة النقص اتم الطوا
او بعد من غير ذلك

والدعاء
او من بين يمين مكة

او من بين يمين مكة

او من بين يمين مكة

استائف

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style. The text is dense and fills the lower half of the page.

فان كان من نزع النية

بتركه عمدا ولو تركه سهواً التي به فان خرج عادله فان تعذر
استناؤه في النية والبداة بالصفا بان يلبس عقيبته به
والختم بالروة بان يلبس اصابع رجله بها والسعي سعي السعي
اليه يشوطا ويسحب الطهارة واستلام الحجر والترب من زمزم والقب
على الجسد من الدلو القابل للحجر والخروج من النبا الحاذي له والصعود
على الصفا واستقبال العرف والاطالة والرداء والتكبير سعيان
والتهليل سعيان والمشى طرفيه والهرولة ببر المنارة وقفا العطارين
ولو نسي ما رجع الفقه في الرداء خلا له ونحو الزيادة عمداً و
يطل بها لاسهوا وتقدمه على الطواف عمداً فيعبد بعد
لو قدمه ولو ذكر النقيضة قضاها ولو كان متعاقظاً انما
فاحل وافع او قلم او قص شعره فعليه بقرة واتمامه ولو حصل
العدا او شك في المبدأ وكان في المذبح على المروة اعادها
لا اعادته ويجوز قطعه لقضاء حاجة وصلوة فريضة ثم نية
فاذا وقع من سبع عمره التمتع قصر احل من كل شيء احره منه وانا
ان يقصر ينشئ من شعر راسه او يقص اظفانه ولا يخلو فان نعل
فعليه دم ولو نسيه حتى احره بالجمع فعليه دم **المفصل الثاني**
في احرام الحج والوقوف فاذا افرق من العرف وجعل عليه الاحرام

في كل واحد من هذه
الاشياء
فان كان من نزع النية
فان كان من نزع النية
فان كان من نزع النية

في كل واحد من هذه
الاشياء
فان كان من نزع النية
فان كان من نزع النية
فان كان من نزع النية

برئاً خوة منقطة كحليلة بقدر الاغلة ملقطة ولا فاضة الى
 متى قبل طلوع الشمس لغير الامام لكن لا يجوز وادي محتر الا بعد طلوعها
 وبتاخر الامام حتى تطلع الشمس في وادي محتر **الاساس** ^{ولو جاز قبل الطلوع لم ولا كان}
 ومطالبة ثلثة **الاول** الروى ويجب يوم النحر يوم جمعة العقبة هـ
 سبع حصيات مع النية بفعلة ولا يجزى لو وقعت بواسطة غيره
 من حيوان وغيره ولا اذا اصابته الحجرة بما لا يسي رمياً ولا مع
 الشك في وصولها وتسحب الطهارات والدعاء عند كل حصاة
 والتباعد بعشرة اذرع الى خمسة عشر رجلاً والرحى حذراً فلا تستقبلها
 مستنداً بالقبلة ونحوها يستقبلها ويجوز الروى عن العليل هـ
المطلب الثاني في الذبح ويجب الذبح الهدي او حقه للتمتع وان كان مكناً
 ويتخير المولى بين الذبح عن عبده المأذون وبين امره بالصوم فان
 ادرك المشرك معتقاً فعين الهدى مع القدرة ونحوه النية منه
 او من الذبح عنده وذبحه يوم النحر قبل الحلق عني والواحدة و
 المندوب عن سبع ذنوب من سبوي من اهل الخوان الواحد ولا تباع
 ثيابا يعلل فيه ولا يجزى لو ذبح الضال عن صاحبه ولا يجوز
 اخراج شيء منه عن منى ويجب ان يكون من النعم ما دخل في الثياب
 ويجزى عن الضال الجذع لسنة تماماً فلا يجزى العوراء والوجاء

وفي رواية
 ان الذبح
 عن عبده
 المأذون
 يجوز

ولا التي انكسر قرننها الداخل ولا المقطوعة الاذن ولا الخصى ولا الظفر
 الممزول وهو الذي ليس على كلبته شحم فان اشترها اسمينة فخرجت او انما مملوكة
 مملوكة او اشترها مملوكة فخرجت سميت لهية ولو اشترى به على نام
 فظهر ناقصا لم يجز ويجب ان يبرك في سواها عيشة ومثله وان يكون
 موقفا وانما ناسم الابل والبقر وذكر الامن الضان والغر وغيرها فاية
 مربوطة بين الحف والركبة والدعاء والمباشرة مع المعرفة والاجل
 نية مع يد الرأج القسمة اثلاثا بين اكله وهدائه وصدقه **مكر**
 الثور الجاموس والمجوس ولو فقد الهدى وجد الثور خلفه
 عند من يذبحه عند طول ذى الحجة ولو غنصام عشرة ثلثة ^{ايامه}
 في الحج متواترا يوم عرفة ويومان قبله ويجوز تقديمهما من اورد
 ذى الحجة بعد التلبس بالثبوة وناخيرها فان خرج ذى الحجة وله ^{بها}
 نعيم الهدى ولو وجد الهدى بعد صومها استحب الذبح ^{بثبوة}
 اذا رجع الى اهله فان اقام انتظار وصول اصحابه او مضى شهر ولومات قبل الصوم ^{من وجب} الى العرة على اى ولو
 مات الواحد خرج الهدى عن الاصل ولما هدى القرآن فلا يخرج
 عن ملكه وله ابداله والتصرف فيه وان اشعره او قلده لكن متى
 ساقه فلا بد من فح في ان كان الاحرام للحج وان كان للعمرة فبالحريرة
 ولا يحل البذل لو هلك ولو كان مضمونا كالكفارات وجب ولو

عهدي السباق ذبحه أو حرمه وعلم علامته الهدى ولو انكسرت
 بيعة ويقصد ثمنه أو أقام بدله ولا يتعين هدى السباق
 للصدوق إلا بالنذر ولو سرق من غير تقريط لم يضمن ولو ضلّه
 فذبح صدقة عن صاحبه أجزأه ولو أقام بدله ثم وجد ذبحه
 ولم يجب ذبح الأخير ولو ذبح الأخير استحب ذبح الأول ويجوز
 ركوب الهدى وشرب لبنه ما لم يضر به أو يبول ولا يعطى الجراح
 من الواجب حتى الجلد ولا يأكل منها فضمن المأكول ^{سبح} ^{مصار} ^{نسيئة}
 هدى السباق كالتمنع والاضحية ^{يقول} أو بالثمن أو لها يوم النحر ^{بالا}
 وأربعة عني بما يشترطه ويجزى الهدى الواجب عنها ولو فقد
 نصدق بثمنها فإن اختلفت نصدق بالوسط ويكون التضحية
 بما يرضيه في أخذ الجلود وأعطاهما الجزار فإذا نذر اضحية
 معينة ذاك ملكه عنها فإن تلفت تتقريط نحرها على أيا ولوه
 ذبح ما عسى ولم ينزع عن المالك لم يجز عنه وإن نوى عنه أضرة
 ولا يسقط استحبنا الأكل من النذور ويتعين بقوله جعلت ^{هذه}
 النشاة أضحية ولو قال لله على التضحية بهذه تعينت ولو أطلق
 ثم قال هذه عن نذر في التبعين أشكال وكل من وجب عليه نذر
 في نذركم فلم يجد فعليه سبع نسيئة **المطلب الثالث**

في الحلق ويجب سده زج الحلق والتقصير باقله عني الا فصل الحلق
 خصوصاً الملبد والقرون وتعين التقصير على النساء قبل طواف
 الزيادة فان آخره عدا فاشاة وناسياً لا شئ ويعيد الطواف لو
 وحل قبله رجع فحلف بها فان عني حلقاً فصر مكاهة واجبا ويعن
 بشعره ليدفن بها سحناً فان عني فلا شئ ويمر لا فرع المومني
 على راسه وبعد الحلق والتقصير يحل من كل شئ وعد الطبيب فاذا
 طاف النساء والصبي طاف للزيارة حل الطبيب فاذا طاف النساء
 حللن له وبكره المخط قبل طواف الزيارة والطبيب قبل النساء فاذا فرغ
 من المناسك مضى الى مكة من يومه ويجوز تأخيرها الى الغد لا يريد
 فيطوف للزيارة ويسعى ويطوف للنساء ويجوز للفرد والقارن النساء
 طول ذي الحجة على كراهية **المتن** النساء باقى المناسك فاذا
 فرغ من الطوافين والسعي رجع الى منى فبات بها الى التشريق
 وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ويجوز للفرد يوم النحر
 بعد الزوال من اتى النساء والصبي الا ان تقرب الشمس يعني يوم
 الليالي يويرها وجعل عليه ثلاثة اشياء ويجوز ان يخرج من منى
 بعد نصف الليل ويحبان يرى كل يوم من ايام التشريق كل
 من الثلاثة تسبحة حصية يبدأ بالاولى ثم الوسطى ثم حمرة

فيقول الله ورجع الى مكة
 فيستعد بالعبادة ويبيت في مكة

العقبة فان تكسل على الوسطى وجرم العقبة ولو نقص العدد
 ناسيا حصل بالترتيب مع اربع لا بد منها ووقتها من طلوع
 الشمس الى غروبها ولو وقع الاول دفن حصي الثالث ويرى الخائف
 والمريض والتلعى والغبد ليلاً ولو نسي رمي يوم قضاء من الغد
 مقدماً ولو نسي الجمع حتى دخل مكة ولو خرج بعد انقضاء ايامه
 في القابل واستناب وجوز رمي عن المذود والسيح من وجهه عنهما
 اعادة ولو نسي حصة ولم يعلم المحل رمي على الثالث ويستحب الإقامة على
 ايام التشريق على الاوطى عن عيسيه واقفا داعياً وكذا لثانية
 والثالثة مستحب بر الغبله مقابلاً لها ولا يقف والتكبير على اى
 وصورة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر
 على ما هدينا ولحمد لله على ما اولانا وزقنا من بيمية الانفا
 عقيب عشر صلوة اولها ظهر العبد عنى ثم عصى حيث شاء ولو
 بقى عليه شئ من المناسك عكبه اعادة اليها واجباً والمسح بالارض
 لطواف الودع بعد صلوة ست ركعتاً بمسجد الخيف عند المناء
 التى في وسطه وفوقها بحجر من تكئين ذراعاً عن يمينها وبساها
 كذلك يستحب لمن نزع الاحير الاستلقاء في مسجد الحصبه بعد
 صلوة ركعتين وللعايد دخول الكعبة خصوصاً المرونه

والصلوة بين الاسطوار تبتني على الرخامة الحمراء ركعتين بالمحذور
سجدة واحدة الثانية بعد صلاه في الزوايا والدعاء واستلام
الاركان خصوصاً اليماني والسجدة والشرب من زمزم والدعاء
خارجاً من باب الخاطمين والسجود مستقبل القبلة ولعياً واثراً
ثم يدبرهم بتصدؤهم والغرم على العود والنزول بالعربى على
طريق المدينة وصلوة ركعتين به والحائض تودع من باب المسجد
ويكره المجاوزة بمكة والحج على الابل الجلالة والطواف للحج ورافض
من الصلوة والمقيم بالعكس **النظر الرابع** في الواجب فيه
مطالب **الاول** في العمرة المفردة وتجوز على الفور على من يجب عليه
الحج فشرطه في العمرة الا التمتع فان عمرة تمتعه تجزئ عن ما وقد تجب
بالنداء وبشهره والاستيجار والافساد والفوات والدخول
الى مكة لغير المنكر وقد نكر رتبته والسبب في ما التينة
والاحرام من الميقات ومن خارج الحرم وفضله الجماعه ثم التعيم
ثم الحديبية والطواف ركعناه والسعي والتقصر وطواف
النساء وركعتا ونصح العمرة في جميع ايام السنة وفضلها رجب
العدول بها الى التمتع ان وقتنا شهر الحج ولو عمر متعاً لم يجز
الخروج حتى ياتي بالحج فان خرج من مكة بحيث لا يقف الاستيناف احرام

آخر حبان ولو خرج فاستأمنه فمنع بالاجرة ويستحب العزم المفردة في كل
 شهر واقله عشرة والحلق فيها افضل من التقصير ويجل مع احدها
 من كل شيء بعد النساء فاذا طواف من حلق له **المطالعة** في الحصر
 من صدى بالعدو وبعد التلبسه ولا طريق غيره او كان وقفه
 النفقة عن الموقوفين او مكة تخاريج وتحلل بالهدي بنية التحلل
 ولو كان هناك لم يتحل وان خشي الفوات وجرحي
 يتحقق التحلل بالعم ثم يقضى في القابل مع وجوبه والانداء وكذا ^{المعتمدة}
 اذا منع من مكة ويكفي هدي السابق عن هدي التحلل ولا بد الهدي
 التحلل ولو عجز عنه وعن غنمه لم يتحل وان حل ولا صد بالنع
 عن منى ولو اصاب الى المحار زينة لم تجب وان غلب السلامة ولو
 افتقر الى مال مقدور عليه فالوجه الوجوب ولو طوى
 مفارقة العدو قبل الفرات حان التحلل ولا فضل البقاء فان
 فارقتهم ولا تحلل بعزم والمحبوس القادر على الدين غير مصدود
 وعجز مصدود وكذا المملوك ولو صاب رفق لم يحن التحلل بالهدي
 بل بالعم ولا دم ولو صد للفسد فعليه بدنة ودم التحلل ولو
 انكشف العدو بعد التحلل ونسح الزمان للقضاء وجب هج بفض
 لسنة وان لم يكن تحلل مضى فيه وفضا في القابل والمحصور ^{الممنوع}

بالمرض عن مكة او الموقوفين يبعث ما ساقه والا هديا او ثمنه
ويتم محرما حتى يبلغ الهدى محله اما مني الحاج او مكة للمعتمر
يجل بالقصير الا من النساء الى ان يحج في القابل مع وجوبه او يخط
عنه للنساء مع ندبه ولو زال العارض فادرك احد الموقفين
ثم حجة الا تحلل تحلل بعرض وقفت في القابل واجبا مع وجوبه ولا
ندبا ولا يطل تحلله لو بان ان هدية لم يذبح عنه وكان عليه
ذبحه في القابل والمعتمر اذا تحلل بقضي العرف عند الكعبة والقاب^ل
يحج في القابل كذلك ان كان واجبا ولا يتخير **المطل** **النس** في نكح
متفرقة تحرم لقطة الحرم وان قلت وتعوف سنة فان وجد المال
والاختيار بين الصدقة والحفظ والا ضمان في ما يكره منع
الحاج سكنى دو ومكة ودفع بناء فوق الكعبة وتضييق على اللقي
الى الحرم المجاني في الطعام والمشرب حتى يخرج وبغابل يجناينه فيه
لوجني فيه ويجبر الامام الناس على زيارة النبي ^ص مع تركهم وحر
المدينة بين عابر وغيره لا يعرض شجرة وبوكل صيد الا ما صيد
بين الحرمين على كراهية ويستحب الزيادة النبي ^ص الله عليه ^{كنا}
وزيادة فاطمة عليها السلام من التروضة والائمة عليهم السلام
بالبقيع والمجاورة بالمدينة والصلوة في التروضة والصوم للحجة

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

فان يذو

فازيد له ما يحتاج اليه وجب لا يجب لو كان له قوة ومن منعه
 ابواه مع عدم التعيين وليس لصاحب الدين الوقيل منع المدبوعين
 قبل الاجل ولا منع العسر مطلقا على اي ويتعين بالنذر والزام الا
 وقصور المسلمين وبالدفع مع الخوف وان كان بين الحرب ^{الدفع} بقصد
 لا متساعدتهم والموسر العام بقصد عوضه استجبابا على ^{الفاير} اي
 اذا قام غير سقط عنه عالم يتعين وتجب المهاجرة عن بلد الشرك
 اذا لم يتمكن من اطهار شعاب الاسلام ^{سجدة} الى ابطم بنفسه وبفرسه
 وعلامته وان كان الامام غائبا وحدها ثلثة ايام الى اربعين
 يوما فان زادت فله ثواب الجهاد وتجب بالنذر مع الغيبة
 ايضا ولو نذر شيئا الى ابطم ^{سجدة} حجب مرفه اليم على اي ولو لم نفسه
 وجب وان كان الامام غائبا **المقصد الثاني** في كيفية مجرم ^{وغيره} في شهر
 الا ان يند العد وفيها او كان ممن لا يرى لها حرمه ويجوز في الحرم ^{سجدة}
 بقتال الاقرب الامع الخوف من الاعداد وانما يجوز بعد الدعاء
 من الامام او نائبه الى الاسلام لمن لا يعلمه فاذا التقي الصفان وجب
 الثبات الا ان يزيد العد وعلى الضعف او يريد التحرف لقتال
 او التحيز للحقنة وان غلب الهلاك ويجوز المحاربة باصافها
 الاسلام ولو اضطر اليه جاز ولو تضرر سوا النفس والصبيان ^{المسلمين} او المسلمين

٤
 انما تقتله وانما يكون وقار الحفيدان حدا او اقل
 ولا يحل الاول فلعنه كما والحق وجب ثلثة ايام

ولم يمكن الشوق جان قتل الرئيس ولا ربه على قاتل المسلم عليه
 الكفارة ولو تعد قتل مع امكان التحريم حسب عليه القود والكفارة
 ولا يجوز قتل المجانين والصبيان والنساء وان عاون الامم القوية
 ولا القتل ولا القدر ولا الغلول **فيكون** الاغارة ليلة القتال
 قبل الزوال اخياراً ونقيب الدابة والمباركة بغير اذن الجيوش
 للامام ونائبه الزمام لاهل الحرب عموماً وحضوفاً ولا حاد
 المسلمين العقلاء البالغين زمام لحاد المشركي خصوصاً لاه
 عموماً وكل من دخل بشبهة الامان رد الى امانته وانما ينقصد
 قبل الاثر ويدخل ماله كواثباته ليسكن دار الاسلام والتحقق
 بدار الكفر لا سلطان انتقض امانه دون امان ماله فايات
 في الدارين ولا واث له سوى الكفاد صار في الامام ولو اسره
 المسلمون واسترقوه ملك ماله تبعاً له وبصح بكل عيان تدل
 على الامان مرجحاً او كناية مخلة ولا بأس ولا تخف ولو اسلم الحربي
 وفي ذمته مهر لم يكن للزوجة ولا لوالدها مطالبة فان مات
 ثم اسلم واسلم قبله ثم مات طالبة وارثه المسلم خاصة وحبوا
 عقد المهر على حكم الامام او نائبه العدل والمهادنة
 على حكم تختان الامام فان مات قبل الحكم بطل الامان ودقوا الى

الامام

واحد الحكمين بطل حكم الباقي ويتبع حكم الشروع فاز حكمه بالقتل
 والسي والمال فاسلموا سقط القتل والمال فاسلموا سقط القتل
 ولو هادتهم على نزل الحرب مدة مضبوطة وجب لانهم المحبولة و
 ولو نزل لعادة المهاجرة لم يخرج فان هاجرت وتحقق اسلامها لم
 تعد وبعاد على وجهها مسلمة من المهادج حاد ولو قدم وطأ
 بالمر فافت بعد المطالبة دفع اليه مهرها فان مات قبل المطا
 لم يدفع اليه ولو قدمت فطلقها بائنا لم يكن له المطالبة ولو
 اسلم في الرجعية فهو لحق بها ولو قدمت مسلمة وارادت لم
 تعد لانها يحكم المسلمة ويجوز اعادة من يؤمن فتنه من الرجال
 بخلاف من لا يؤمن بكثرة العشرة وغير المقصد الثاني في القيمة
 ومطالبة ثلثة **الاول** كل ما ينقل ويحول تمام حواه العسك
 يقع ملكه يخرج الامام منه الجاهل بالدر على المصلحة وغيره والسلب
 والرضخ للمحافظ والولي وغيرهما اذا جعلها الولي والخمس لا يبايه
 والباقي ينقسم بين الغائبين ومن حضر القتال وان لم يقاتل حتى
 المولد بعد الحيازة قبل القسمة او اتصل بهم من المولد للرجل
 سم وللغار يسمى هان ولذا لا اس ثلثة وان كثروا سواء البر
 والبحر ويسمى للجنل وان لم يكن غرابا لا لا يتنفع به منها ولا لغيرها

دون ما يملكه المسلم كالحمل والخمر وغيره من غير المارة و

مسلمة

ما سلب يقع الدام فالادب ما عد المقتدر في ثياب سلاحه فطاعه و
 للحرب والارضية وسواها العا البراءة وطور الدال المحر الرافعي

اهل

من الحيوان ولا سهم للعضوب اذا كان المالك غائباً ولو كان حاضراً
 فالسهم له ويسمى للسفاري والمساكن والسهم له اهما دون المالك
 والاعتبار بكونه فارساً عند الحيان ويشترك الجيش السرية
 الصادرة عنه ولا يشترك الجيشان من البلد الى جهتين ولا
 ولا الجيش السرية الخارجة عنه من البلد وليس للاعراب شيء
 وان قاتلوا مع المهاجرين بل يرضخ لهم ما يراه الامام ولا يملك
 المشركون اموال المسلمين بالاستغناء فان غنموا ثلث اسيرتها
 المسلمون فلا سبيل على الاحرار والاموال لا رباها قبل القسمة
 ولو عرفت بعد القسمة فلا رباها فيرجع الغنم بها على بيت المال
المطلب الثاني في الاسارى الاثبات يمكن بالشئ وكذا من لم
 يبلغ ويعتبر المشاهدة بالاثبات والبالغ من الذكور ان اخذ قبله
 تقضي الحرب وجب قتله اما يضر عنقه او يقطع يده ورجله من خلا
 وذكره حتى يذرف وان اخذ بعد لم يحجب قتله ويخبر الامام به
 امن والغدا والاسير فاوان اسلم بعد الاسر ويجب العمام
 الاسير وسقيته وان اريد قتله ولو عجز لم يحجب قتله ولو قتله مسلم
 فهدم ودفن الشهيد خاصة والطفل تابع ولو اسلم احد ابويه
 تبعه ويكره قتل الاسير صبراً وحمل راسه من المعركة ولو اسير

نسخة من جيش يقول خيرا
 بربها ته صلاه

الزوج النسخ النكاح لا بالاشهاد ولا بالاشهاد ولو أسير الزوجان أو كان الزوج
 طفلاً أو أسير المرأة الفسخ بالأسر ولو كان أملاً أو كين تحب الغام ولا
 تجب إعادة السبية ولو صولح أهلها على الطلاق مسلم من يدهم فإ
 طلق ولو اعتقت بعوض جاز ما لم يستولدها مسلم ولو أسلمت ^{العبد}
 قبل مولده ملك نفسه إن خرج قبله وإلا فلا ويجوز ^{حفظ} دم ولده
 الصغار وماله للمنفوق بإسلامه في دار الحرب وما لا ينقله
 للمسلمين ولو سببت زوجة الحامل منه استقرت دون حملها
المطل الثالث في الارضين وهي أربعة **الاول** المفتوحة
 عنوة للمسلمين قاطبة ويتولاهما الامام ولا يملكها التفرع على
 الخصوص ولا يصح بيعها ولا وقفها ويعرف الامام حاصلها
 في مصالح المسلمين وتقبلها الامام من براه وعلى المتقبل بعد ^{بما يراه}
 مال القبالة الزكاة مع الشرايط وينقلها الامام من متقبل إلى
 غيره بعد المدة ومواتها وقت الفتح للامام ^{حصة} حراً ولا يجوز
 احيائها الا بأذنه فان تقف ^{فيها} احد فعله طسها له ورح
 غيبته يملكها **المثاني** ارضي القلح لا راي بها يملكونها
 على الخصوص ويجوز لهم التفرع بالبيع والوقف وغيرها
 وعليهم ما يصلحهم الامام ولو باعها المالك من مسلم انتقل

النكاح

اطلقت

ما عليها الحقة البايع ولو أسلم الذي سقط ما على أرضه استقر
 ملكه وخصوصا على أن الأرض للمسلمين ولهم السكنى فهي كالفتوح
 عندها المسلمون وموانئها للإمام **الثالث** أرض أسلم أهلها
 عليها طوعا وهي لأهلها بغير قسوة فيها كيف شاءوا وليس عليهم سوى
 الزكاة مع الشروط **الرابع** الانتفاع وهي كل أرض خربة ياد
 أهلها واستنكر رسمها والأرضون الموات التي لها باب لها ورؤس
 الجبال وبطون الأودية وكل أرض لم يجر عليها ملك مسلم وكل من
 سبق إلى أحياء مئة فهو لائق بها ولو كان ملكا معروفا فعليه
 طسقاله وللإمام بتقيل كل أرض مئة نزل أهل أعارتها وعلى
 المتقبل طسقالها لأهلها خاصة **سياسة** لا يجوز أحياء العام ولا
 مائة صلاحه كالشرب والطريق في بلاد الإسلام والشرك إلا أن
 ما في بلد والشرب بغير بالغلبة ويجوز أحياء الموات بأذن الإمام
 وبدون إذنه مع غلبة ولا يملكه الكافر بشرط أن لا يكون عليها يد
 مسلم ولا رياء ولا مشعرا عبادة ولا مقطوعا ولا مسبوفا بالتجريد
 الطريق في المبكر خمس أزرع وقبل سبع وحرير الشرب مطح طرية
 والحجاز على جانبيه ويتر المعطن أربعون ذراعا والناضح ستون
 والعين الفضة الروح وخمس أده في الصلبة والحابط مطح نرايه

١٨٤

في هذه الأرض من قبله
 في هذه الأرض من قبله
 في هذه الأرض من قبله
 في هذه الأرض من قبله
 في هذه الأرض من قبله
 في هذه الأرض من قبله
 في هذه الأرض من قبله
 في هذه الأرض من قبله
 في هذه الأرض من قبله
 في هذه الأرض من قبله

والنجر

والتجوير فييد الاكوية ويحصل بنفسه وزا والحايط فلولهاها
غير لم يصح ويجبر الامام المحج على العارة او التخلية ولل امام ان يحج
المراعي لنفسه وللصالح دون غيره والاحياء بالعادة كبناء الحاي^ط
ولو نجيبا وقصيب والسقف والحايطة الخطيرة والمرز المساة
وسوق الماء في ارض الدرع وقطع المياه الغالبة عنها او عفن
شجرها المنقر والمعادن الظاهر فلا تملك بالاحياء ولا تختص
بالتجوير والسابق لخذ حاجته ولو تسابقا ارفع مع تغذرا لا
جتماع ولو خفر الجانب المحجة بئر او ساق الماء وصار ملكا
وتملك بالاهنة بالعمول للامام اقطاعها قبل التملك واحياءها
يلو غيما والتجوير بدونه ويجبر الامام على اتمام العمل او التخلية
ولو ظهر في الحياة معدن ملكه وملك حافر البئر ما فيها ومياهه
العبور والغيوث والابار المباشرة وملك الحير في انا وشبهه
وما يقبضه النهر المملوك لصاحبه ويقسم على قدر انصافهم ولو
قطر الباخ او سيل الوادي بآبار الاول للزرع الى الثلث وللشجر الى
القدم وللنخل الى الساق ثم يسل الى من يلبه ولا يجب قبل
ذلك وان ادق الى تلف الاخير **حاجنة** لا يجوز الاستفاح
بالطرق في غير الاسطرارق الا بما لا يفوت معه منفعة فلو حلت

ثم قام بطل حقه وان قام بدينه العود ولو كان للبيع والشراء في الزمان
فكذلك لان يكون رجله باقيا ومن سبق الموضع في السجد
في سوا وط ما دام حاله يسا ولو قام ورجله فيه فهو او ط عند العود
والافلا ولو استيق اثان ولم يمكن الجمع ارفع ومن سكن بيتا ومدة سنة
او باط من له السكنى فهو حاق ولا يجوز ان يحا حبه وله النع من
المشاركة ولو شرط التنازل بالعلم او مدة بطل حقه بالترك
او خروجها ولو فارق بطل حقه وان كان بعد **المقصد الرابع**
في احكام اهل الذمة والبغاة وفيه مطلبان اليهود والنصارى
والمجوس اذ التزموا بشرايط الذمة ارفع على دينهم وتؤخذ منهم الجزية
ولا حد لها بل يقدرها الامام ويجوز وضعها على ارضهم ورؤسهم
وعلى احدثها واشراط ضيافة المسلمين مع الفدر وتسقط الجزية
عن الصبيان والمجانين والنساء والملوك والهمم ومن اسلم قبل الحول
او بعد قبل الاداء وينظر الفقير بها وتؤخذ من تركه الملبت بعد
الحول ومن بلغ واعتق كلف الاسلام والجزية فان امتنع منها
صار حربيا ويجوز اخذها من ثمن الخيرات واستحقها المجاهدون
ولو استعدت كنيسة او بيعة في بلاد الاسلام وجب ان التها
ولهم تجديد ما كان قبل الفتح والتجديد في ارضهم ولا يجوز للذي

الاول

او يعلو ابناءه على المسلم ويقربا ابتياعه من مسلم فان انهدم
 بحر التعلية ولا يجوز لهم دخول المساجد وان اذن لهم ولا
 استيطان الحجاز ولو انتقل الى دين لا يقر عليه لم يقبل منه الا الاسلام
 او القتل وكذا الوعد او ائتمار ما يقر عليه على راي ولو فعلوه
 الجائر عندهم لم يعرضوا لان بخاها وبه فيعمل معهم بمقتضى
 الاسلام ولو فعلوا المحرم عندنا وعندهم تخبر الحاكم بين الحكم بينهم
 على مقتضى شرع الاسلام وبين حكمهم الى حاكمهم **الطلب الثاني**
 في احكام اهل البغي كل من خرج على امام عادل وجبت له على من
 يستهضه الامام او ابايه على الكفاية وتعيين تعيين الامام
 ثم لا يرجع عنهم الا ان يغيروا كان لهم فيه ترجعون اليها
 قتل اسيرهم وتبع مدبرهم واحضر على جرحهم ولا ملا ولا يجوز
 سبي زيارتهم ولا نسايتهم ولا تملك اموالهم الغائبة ونسأ
 حواه العسكر تمام نقل ويجوز فوكان وللا امام الاستعانة في
 قتلهم باهل الذمة ويضمن الباقي ما يتلفه على العاد في الحرب
 وغيرهما من مال ونفس وما نزع الزكوة مستحلاً يقتل ويغير مستحل يقتل حتى يدنوا وساب الام
 الذي مع البغاة خرف الذمة **المقصود الثاني** في الامر بالمعروف
 والنهي عن المنكر وهما ايجابان على الكفاية على راي الاعراب السند

يقتل ولو قاتل
 يقتل ولو قاتل

وتحوي التأثير واصر الفاعل على المنهي
او خلاف المأمور

فانه مندوب وانما يجبان بشرط علمهما وانتفاء الضرر عنه وعن ماله
وعن اخوانه ويجبان بالقلب مطلقا او لا اذا عرف الانزعاج به
بظهور الكراهية او يرضى من الاعراض والهمج باللسان اذا عرف
الانفجار الى استحقاق اللفظ وبالبدن اذا عرف الحاجة الى القلب
ولو افتقر الى طرح العقل اقل اذن الامام على راي ولا يقام
الحدود الا بآذنه ويجوز فامنها على المملوك قبل وعلى الولد والنزول
والفقهاء الجامع الشرايط لافئاء وهي العودالة والعرفة بالاحكام
الشرعية عن ادلتها التفصيلية فامنها والحكم بين الناس بمذهب
اهل الحق ويجب على الناس ساعد ثلث على ذلك والترافع اليه
والمؤثر لغير ظلم ولا لاجل الحكم والافئاء لغير الجامع للشرايط ولا
بكيفية فتوى العلماء ولا تقليد المتقدمين فان التبت لا يجل
تقليد وان كان مجتهدا والولي من قبل الجايز اذا تمكن من اقامة
الحدود فيلجأ له معتقدا نيابة الامام والاحوط المنع
اما الواضحة السلطان جاز الال في القتل ولو اكره على الحكم بمذهب
اهل الخلاف جاز الال في القتل **كتاب التجار** وفيه مفاصد
الاول في المقدمات وفيه مطلبان **الاول** في اقسامها
وننقسم بانقسام الاحكام الخمسة فالواجب منها ما مضى الانشا

إليه في المباح **قاسم** ما قصد به التوسعة على العباد والصدقة
 على المحايير والمباح ما سئفني عنه وانفي الفرد فيه **ولكن** ما اشتمل
 على ما ينبغي التفرقة عنه وهو الصرف وبيع الاكفان والطعام والشراب
 والذباحة والحيوانة والحجامة مع الشرط والقبالة معه و
 الحباكة واجرة الطراب وجرث تعلم القرآن وشجدة وكسب الصبيان
 ومن لا يجتنب المحارم والاحتكار على ابي وهو جسد الحنطة والشعر
 والتم والزبيب والسمن والملح اذا استبقاها للزيادة ولم يوجد
 بان يسواه ويجوز على البيع لا التسوير **والحق** ما اشتمل على
 قبيح وهو خمسة **الاول** بيع الاعيان الخمسة كالنحر والنبذ
 والنفق وما نجس من المبيعات مما لا يقبل الطهر عند الدهن
 لغاية الاستصباح به تحت السماء الميتة وكل الهالك الخنزير
 والاروان والابوال الابوال لا يبيع ما عرض له الخمس
 مع قبول الطهارة بشرط الاعلام **الثاني** ما قصد به الحرم
 كالآلات للهو والقمار والاصنام والقلبان وبيع السلاح لاعداء
 الدين واجارة المساكن للحمامات والمولات لها وبيع الغنم ليعمل
 حراما والخشب ليعمل صنما وبكر لمن يعلمها **الثالث** ما لا انتفاع فيه
 كالخنافس والديدان والذباب والقمل المسوخ الزبدة كالدب

الاستصباح
 ما قصد به التوسعة على العباد والصدقة
 على المحايير والمباح ما سئفني عنه وانفي الفرد فيه
 ولكن ما اشتمل على ما ينبغي التفرقة عنه وهو الصرف وبيع الاكفان والطعام والشراب والذباحة والحيوانة والحجامة مع الشرط والقبالة معه و الحباكة واجرة الطراب وجرث تعلم القرآن وشجدة وكسب الصبيان ومن لا يجتنب المحارم والاحتكار على ابي وهو جسد الحنطة والشعر والتم والزبيب والسمن والملح اذا استبقاها للزيادة ولم يوجد بان يسواه ويجوز على البيع لا التسوير والحق ما اشتمل على قبيح وهو خمسة الاول بيع الاعيان الخمسة كالنحر والنبذ والنفق وما نجس من المبيعات مما لا يقبل الطهر عند الدهن لغاية الاستصباح به تحت السماء الميتة وكل الهالك الخنزير والاروان والابوال الابوال لا يبيع ما عرض له الخمس مع قبول الطهارة بشرط الاعلام الثاني ما قصد به الحرم كالآلات للهو والقمار والاصنام والقلبان وبيع السلاح لاعداء الدين واجارة المساكن للحمامات والمولات لها وبيع الغنم ليعمل حراما والخشب ليعمل صنما وبكر لمن يعلمها الثالث ما لا انتفاع فيه كالخنافس والديدان والذباب والقمل المسوخ الزبدة كالدب

لا يبيع ما عرض له الخمس
 مع قبول الطهارة بشرط الاعلام

والفرد عد الفيل والجمية كالصفائح والتلحيف والطاف والسبا
 قولان **الرابع** ما هو مرام في نفسه كعمل الصور المجتمعة والغناء
 ويعونة الطالبين بالحرام والمنوع بالباطل وحفظ كتب الصلابة
 ونسخها الغير النقص والحمية وهجاء المؤمنين ونعم النعم والكهانة و
 السجدة والفار والغش ما يخفى وتدليس المشيطة وترتيب الرجال
 بالحرم والتشاور في الحكم سواء حكم له أو عليه بحقوقه أو بطلان الولاية
 من قبل الظالم أو من مع غلبة ظنه بالقصور عن الأمر بالعرف والنهي
 عن المنكر وجواز القصورية في تعيدها لو أخذها على صاحبها أو
 فان تعذر تصدق بها عنه **الخامس** ما يجوز عمله كتفصيل الامور
 وتكفيهم وتدينهم وكذا الاخذ الاجرة على الاذن والصلوة بالناس
 والفضاء ولا بأس بالترزق من بيت المال على الاذن والقضاء مع الحاجة
 وعدم التعيين والاجرة على عقد النكاح والترزق من بيت المال
 للقلم وكاتب القاضى والمترجم وصاحب الديوان ومن يكيل الناس وترزق
 ويعلم القرآن والآداب ويبيع كلب الحائض والماسنية والترزق ^{الصديق}
 واجارته والولاية من قبل العادل ومن الجايز مع عمله بالقيام
 بالامر المعروف والنهي عن المنكر او بدونه مع الاكراه وما ياتى من
 السلطان الجائز باسم المفاسدة من الغلات والخارج عن الارض والترزق

من الانعام

من الانعام وان علم المالك ولو دفع اليه مالا لم يفقه في قبيل
وهو منهم فان عتي لم يحج الخصى ولا حان انا ياخذ من غيره ولا يزيد
المطلب الثاني في ادابها مستحب الثقة والتسوية بين المتاعين اقالة
النادم والتهافتات والتكبير عند الشراء وقبض النافض واعطاء الرأ
ويكره مدح المباع وذل المشتري واليمين عليه والبيع في المظنة
والرجوع على المؤمن لاعم الحاجة والمزود بالاحسان والشوم
بين المظنوع الغي وطلوع الشمس والرخساء السواق لا وموافقة
الاذنين وذوي العاقل والاكتراد والاستحطاط بعد العقد والربا
وقت النداء والشعور للكيل والوزن اذا لم يحسن والدخول على مؤ
المؤمن وان يبر كل حاضر لباد والتلفي وحدها ربعة فاسخ ^{القصد} مع
ولاخيار للمبايع بدون الغبن والتجسس وهو الزيادة لمن واطاه الباي
قصد الثاني في ان كانا وهي ثلثة **الاول** العقد وهو الحيا كعت
والقبول كاشترين ولا ينعقد بدونه وان حصلت امانة الوضأ
في الخليل والكفير ولو نعدز النطق كفت الانسان ولا ينعقد الا له
بلفظ الماضي وفي اشراط تقديم الاحياء بشرط ولا ينعقد بالكتابة
كاجلعم والكتابة والاجارة وكلما يذكر في منى العقد من الشرط
السابقة كقصان الشرب لا نزم ما لم يؤد الى جهالة في احد الطرفين

ولو فسد الشئ فسد العقد ولو فسد ما لا يدخل تحت القدر
 كجعل الزرع مثلاً لطل ولو شرط عتق العبد لزوم معيه ولو
 يفتقر تخير البايع في الفسخ وان مات العبد ولو شرط فضاء او
 اجلاً معيناً او ضمناً صح **الموت** في التعاقدين بشرط
 صدوره من بايع عاقل مختار مالك او ما ذون له فلو باع الطفل
 او المجنون او الغني عليه او السكران والذن لهم ولو لم يصح ولو
 اصابه وبعد الكمال الا المكر ولو باع المملوك بغير اذن مولاه
 لم يصح ولو اشترى نفسه عن مولاه لغيره صح وللمالك ان يبيع
 بنفسه وبوكيله وللاب والجد له والحكم وامينه والوصي البيع عن
 الطفل والمجنون مع المصلحة ولو باع الفضولي وقف على الاجازة
 فيبطل الوسخ ولا يكفي الحضور ساكتاً فيه وللمالك البيع عن نفسه
 والفلس والغائب ويشترط كون المشتري المسلم والمصحف لا يفتقر
 بملكه مسلماً ولو باع المملوك له ولغيره فان اصابه المالك صح
 ولا يبطل فيما لا يملك ويعتد السمتي على القيمتين ويتخير المشتري
 في الفسخ ولو ضمنه الا غير المملوك كالحمد والخزير والحقوم عند
 مسخلة او على تقدير العبودية وقسط السمتي على القيمتين ولو
 علم المشتري في الموضوعين فلا خيار ولو باع غير المملوك ورجع

ولو فسد الشئ فسد العقد ولو فسد ما لا يدخل تحت القدر
 كجعل الزرع مثلاً لطل ولو شرط عتق العبد لزوم معيه ولو
 يفتقر تخير البايع في الفسخ وان مات العبد ولو شرط فضاء او
 اجلاً معيناً او ضمناً صح **الموت** في التعاقدين بشرط

ولو فسد الشئ فسد العقد ولو فسد ما لا يدخل تحت القدر
 كجعل الزرع مثلاً لطل ولو شرط عتق العبد لزوم معيه ولو
 يفتقر تخير البايع في الفسخ وان مات العبد ولو شرط فضاء او
 اجلاً معيناً او ضمناً صح **الموت** في التعاقدين بشرط

ولو فسد الشئ فسد العقد ولو فسد ما لا يدخل تحت القدر
 كجعل الزرع مثلاً لطل ولو شرط عتق العبد لزوم معيه ولو
 يفتقر تخير البايع في الفسخ وان مات العبد ولو شرط فضاء او
 اجلاً معيناً او ضمناً صح **الموت** في التعاقدين بشرط

في العين رجع المشتري على البائع بالثمن وبما غرمه مما لا يحصل له
في مقابلته نفع كالنفقة وقيمة الولد والعمارة مع الجهل بالغيب
لامع العلم وهل يرجع بما حصل في مقابلته نفع كالسكنى والتمتع
واللبن وبشبهه قولان ويجوز أن ينوي الوكيل طرف العقد
الركن الثالث العوضان فيه قطبان **الأول** الشرطي يجب كونها
مملوكتين فلا يصح بيع الحر والخنازير والديدان وبشبهها والخسائر
والفضائل وما لا ينفع به لقلته كالحب من الخنطة والمشتري
بين المسلمين قبل الحياة كالماء والوحوش وأرض الخراج وتمامية
الملك فلا يصح بيع الوقف إلا أن يخرج ويؤدى إلى الخلف بين أبيه
على رأي ولا يصح أم الولد مادام ولدها حياً إلا في ثمن رتبها مع
اعسار مولاها به ولا ترهن إلا بأذن المتهن يجب القدر
على التسليم ولا يصح بيع الأبق منفرداً أو يصح منفرداً ولو ضمنه
إلى ما يصح ببيعته وتقدر القبض لم يرجع على البائع وكان الثمن
في مقابلته الضميمة ويصح بيع الطائر إذا اعتد عوده والتمك
في البياض المحصورة ويجب كونها معلومتين فلو باعته بحكم أهل
أو بقبضة من فضة أو ببقية من طعام غير معلوم القدر بطل
مبايع المكيل والموزون والعقد ودفعاً فافاً كالتصريف بطلان ^{شاهد}

ويقتصرهما براد منه الطعم والريح الى اختياره بالدوق والشم ولو
بيع بالوصف او بغير الوصف على ان الامل الصحة جاز فان خرج
معيًا بخبر المشتري بين الرد والادنى ومع الشرع لا يشترط
وكذا ما يؤدي اختياره الى فساد كالبطخ ولو لم يكن لمعيه
قيمة كالبيض بطل مع ظهور عيبه والاعى كالمبج ويجوز ابتاع
جزء من متاع من معلوم بالنسبة كالنصف اختلفت اجزاء واتفقت
واقتتال قدر معلوم من المتساوي كقفير من قبة فان جهلت
لامن المختلف كالزراع من الثوب والجيب من الارض ويجب
المساواة والوصف الراجع للجهالة وتكفي المساواة هذه الارض والثوب
عن المساواة ببيع بالوصف ثبت للمشتري الخبر مع التفرقة واختلاف
فيه قدم قوله المشتري مع عيبه ولو استثنى لسانه من قطع او
جوبًا من ارض بطل البيع مع عدم تعيين المشتري ولو تعذر
العدا اعتبر العدد مكبات وحسب الباقي عليه ولا يجوز بيع ^{شك}
في الاجام وان ضم اليد القصب وغيره على ارض ولا اللبن في الفرج
وان ضم اليد ما حل به جلود على الظهور ولا الحبل ولا ما يلقا الخ
وكذا كل مجهود مفسود اضعف المثل او معلوم ويجوز بيع النصف
على ظهر الغنم على ارضي والمساواة فان لم يفتقر الاذار للفرق

ما يَحْتَمِلُ والمقبوض بالسوم او بالبيع الفاسد مضمون على المشتري ^{ها}
 والزيادة المتصلة والمنفصلة للمالك ولو كان بفعله يشاركه بقدر ^{ها}
 وان لم تكن عيناً فلو نقص فعليه ارشده ولو تلف فالقيمة يوم
 التلف على ابي ولو باعته بدينار غير درهم نسيئة او نقداً مع جهالة
 النسيئة او بما يتجدد من النقد بطل **المطلب الثاني** في متعلق البيع
 ومطالبه ثلثة **الاول** في الثمار التي يجوز بيعها بعد ظهورها
 وفي شرائط بدو الصلاح الذي هو الاحمرار والاصفر او بلوغ
 غاية يؤمن عليها الفسأ او ينعقد حب الزرع والنجاء والضميمة
 او ينطر القطع قولان ويجوز بيع الزرع والسنبل قائماً وحصباً
 والخضر بعد انعقادها لقطعة ولقطات والرطوبة وشبهها خمر
 وجزات والخبثا والتوطرطة وخرطاطات واستنشا تخلت معينة
 وحصة متاعية وارطالمعلومة فان خاصية الثمرة سقطت
 من الثبنا بحسابه وبيع الزرع فصلاً وعلى المشتري قطعه فان لم
 يقطعه قطعه البايع او طالبه بالاجرة وكذا النخل لو نطر قطع ^{الثمره}
 واشبع ما ابتاعه من الثمرة وغيرها بزيادة ونقصان قبل القبض
 وبعده وبيع الثمرة على النخل بالثمن وغيرها بالثمن وهو المأبنة
 ولا لزوع بحسب منه وهي الحاقلة الا لونه بخضها ثم امن غيرها

بشرط التعجيل لا القبض ولا يجب تماثل عرضيها عند الجفاف و
ثمنها ولا عرجية في غير الحمل والتفصيل بشرط السلامة ولو مر ثمنه لم
يجز التنازل على راي ولا اخذ شيء منها **المطلب الثاني** في بيع الحيوان
كل حيوان مملوك يبيع ببيعة وبإعاضة الساعة لا المصينة
الا بقر منفردا وام الولد مع وجوده والقدرة على الفربا بغيره
والوقف العمودين للشئى والمحرمات عليه نسباً ورضاعاً قليل
ولو استثنى البايع الراس او ولد كان شريكاً بقدرة القيمة وكذا الوا
شترك اثنان بشرط احدهما ذلك والوحشى من الحيوان يملك بالان
صطيد او باحد العقود الناقلة او بالاستنتاج وغير الوحشى بالان
وام لادمى فانما يملك في الاصل بالقبض عليه اذا كان كافراً اصلياً
الا اليهودى والنصارى والمجوس مع القيا بشرط الدمة
فان اخلوا ملكوا انهم يسرى الملك الى اعقابهم وان اسلموا الا لالا
والامهات وان علوا ولا ولد وان نزلوا سواء كان المالك ذكراً
او انثى ولا يملك الرجل الاخوات والعماء والخالات وان علون
وبنات الاخ وبنات لاخت وان نزلن فان ملك احد هؤلاء
انعتق في الحال ولو ملك البعض انعتق ما عليه وحكم الرضاع
حكم النسب راي وملك لقبول دار الحرب من الاسلام وقبيل اقراره

٥ بعد جوعه بالرف وكذا كل مقرب مع جهالته فخره ولو اسلم
عبد الكافر بيع عليه من مسلم ولو ملك أحد الزوجين ^{حيه} صا
صح وبطل العقد ولا تقبل الرعا الحرية من مشو الرقية إلا
بالينة والأشياء الحيوان بالشركة يلزمه من الحصة ولو اذن
في الدار رجع عليه ولو تلف الحيوان فهو على ما ولو وجد المشتري
فيه عيباً سابقاً على البيع تخير بين الرد والأش ولو تجد بعد
العقد قبل القبض تخير بين الأمسك والرد والأقرب بالأش
ولو قبضه ثم تلف أو حدث فيه عيب ثلثة أيام فهو من
البائع ما لم يحدث فيه المشتري حدثاً ولو حدث فيه عيب
في الثلثة من غير جهة المشتري لم يمنع رد المشتري بالخيار في
الثلثة ولو جده جواز الزام البائع بالأش ولو حدث بعد
الثلثة منع الرد بالسابق ولو باع المامل والولد له إلا بشرط
المشتري ولو شرط فسقط قبل القبض رجع المشتري بنصيبه ^{من الثمن}
بان تقوم حاملاً ومجرباً ويرجع بنسبة التفاوت من الثمن ٥
والعبد لا يملك شيئاً وإن ملكه مولاه ولو اشتراه كان مأمعه
المبايع ولو شرط المشتري صح أن لم يكن ربوا أو إذا ^{من الثمن} ولو قال
اشترى ولك على كذا لم يلزم مطلقاً على أي وبكره التفقة بين
الأصح الحرة

[illegible]

عليه السلام

الاطفال وامهاتهم قبل المبع سبع سنين وعطى من ولد من الزنا
وان يرمى العبد ثمنه في البئر ان يجب استبراء الامه قبل بيعها
مع الوطى بخيضة او خمسة واربعين يوما وكذا المشتري يسقط
لو اخبره الثقة بالاستبراء كانت الامرة وضويرة او حاملا
او حاملا ويحرم وطى الحامل قبل مضي البعثة اشهر وعشرة
ايام ويكره بعد فان طوى غلاما ولو لم يعزل كره بيع ولدها
واستحب عزله نصيب من ميراثه ويجوز شراء ما يسيبه
الظالم من الكافر واخته وبنته وزوجته وكل من يربها
فتح الشراء منه ولو قهر من يبعث عليه ففي صحته ببيعة نكاحا
من دوام القهر المبطل للعتق لو فرض ودوام القرابة الرافعة للملك
بالقهر والتحقيق صرف البيع الى الاستنفاذ وثبوت الملك المشتري
بالسلب ولو ظهر استحقاقا او لده ركد الام على المالك ثم عثر
القيمة مع البكارة والا نصف القيمة الولد يوم سقوطه
حيثما وجع على البايع بالثمن وقيمة الولد دون العقر المهر على ابي
ولو كانت الجارية سرقين الصلح ردها على البايع او وارثه
واستعاد الثمن ولو فقد الوارث سلمت الى الحاكم ولا تنسحق في
على ابي ولو وطى احد الشريكين سقط عنه الحد مع الشبهة ولا

مستحب ان يرمى العبد ثمنه في البئر ان يجب استبراء الامه قبل بيعها مع الوطى بخيضة او خمسة واربعين يوما وكذا المشتري يسقط لو اخبره الثقة بالاستبراء كانت الامرة وضويرة او حاملا او حاملا ويحرم وطى الحامل قبل مضي البعثة اشهر وعشرة ايام ويكره بعد فان طوى غلاما ولو لم يعزل كره بيع ولدها واستحب عزله نصيب من ميراثه ويجوز شراء ما يسيبه الظالم من الكافر واخته وبنته وزوجته وكل من يربها فتح الشراء منه ولو قهر من يبعث عليه ففي صحته ببيعة نكاحا من دوام القهر المبطل للعتق لو فرض ودوام القرابة الرافعة للملك بالقهر والتحقيق صرف البيع الى الاستنفاذ وثبوت الملك المشتري بالسلب ولو ظهر استحقاقا او لده ركد الام على المالك ثم عثر القيمة مع البكارة والا نصف القيمة الولد يوم سقوطه حيثما وجع على البايع بالثمن وقيمة الولد دون العقر المهر على ابي ولو كانت الجارية سرقين الصلح ردها على البايع او وارثه واستعاد الثمن ولو فقد الوارث سلمت الى الحاكم ولا تنسحق في على ابي ولو وطى احد الشريكين سقط عنه الحد مع الشبهة ولا

او يائسة

ور الكاوية

مستحب ان يرمى العبد ثمنه في البئر ان يجب استبراء الامه قبل بيعها مع الوطى بخيضة او خمسة واربعين يوما وكذا المشتري يسقط لو اخبره الثقة بالاستبراء كانت الامرة وضويرة او حاملا او حاملا ويحرم وطى الحامل قبل مضي البعثة اشهر وعشرة ايام ويكره بعد فان طوى غلاما ولو لم يعزل كره بيع ولدها واستحب عزله نصيب من ميراثه ويجوز شراء ما يسيبه الظالم من الكافر واخته وبنته وزوجته وكل من يربها فتح الشراء منه ولو قهر من يبعث عليه ففي صحته ببيعة نكاحا من دوام القهر المبطل للعتق لو فرض ودوام القرابة الرافعة للملك بالقهر والتحقيق صرف البيع الى الاستنفاذ وثبوت الملك المشتري بالسلب ولو ظهر استحقاقا او لده ركد الام على المالك ثم عثر القيمة مع البكارة والا نصف القيمة الولد يوم سقوطه حيثما وجع على البايع بالثمن وقيمة الولد دون العقر المهر على ابي ولو كانت الجارية سرقين الصلح ردها على البايع او وارثه واستعاد الثمن ولو فقد الوارث سلمت الى الحاكم ولا تنسحق في على ابي ولو وطى احد الشريكين سقط عنه الحد مع الشبهة ولا

من الله عز وجل
النفس الناطقة
النفس الناطقة
قيد برد الى سواد الايام لم يترككم

[illegible]

نه الامير الزبير بن العوف
والاول والاخير
الافضل

بالاقول مع التساوي بينهما ولو علم كل منهما جازيعة بحسبه هـ
 متساويًا وبغير الجنس مع التفاوت وعدم ذلك الحلات ^{التي} ^{والتشريف}
 يباع بغير الجنس الحلية مع الجهل أو بالجنس مع العلم والزيادة أو النقصان
 ولو كان له عليه درهم فاشترى بهاد نايه أو بالعكس صح وإن لم
 يتقايضا ولو زاد الثمن على المقدّر بما تجزى العادة به فهو للبايع والآخر
 فله الشراء وروى تجزئ ببيع درهم بدرهم مع شرط صباغة خاتمه ولو
 اشترى بنصف دينار ثمّة شوق دينار ولو أراد النصف صحته
 عرفاً أو بطناً لزم وتزاد الصباغة ثباعاً بالنقد ^{منه} ^{منه} أو بغيره ^{منه}
 بالثمن لجهالة اربابه والامتنان بتعين بالتعيين فلو اشترى أحد
 النقرتين بالمثل معيناً فوجد من غير الجنس بطل وكذا لو باع ثوبين
 فخرج صوفاً أو برشماً فلو وجد البعض بطل فيه وتجزئ الشراء ^{لنفس}
 له الأبدان ولو كان منه معيناً فله الرد والامساك بغير شيء
 وليس له رد العيب وحده ولا ابدان ولو كان غير فوجده ^{معين}
 الجنس فله الأبدان قبل التفرق وبعد بطل ولو وجد منه معيناً ^{فله}
 الرد والامساك بغير شيء والبدل وإن تفرق ويجوز إخراج الزايم
 المغشوشة مع جهالة الغش إذا كانت معلومة الفرق بين الناس ^{ولا}
 يجوز إذا كانت مجهولة الفرق لا تبعد الاعلام ويجوز أن ينق ^{ضده}

شيئا وبشرط ان ينقذ بما ارضى **المقصود الثاني** في انواعها وفيه
 ثلاثة مطالب **الاول** في النقد والنسيئة من باع مطلقا او بشرط
 تعجيل الثمن كان الثمن حالا او بشرط التأجيل لزوم ان كان مضبو
 والابطال وبطلان باعته بثمنين الاجلين او اجلين ومحال لا بد منه
 ولو باع نسيئة لم اشتراه قبل الاجل من غير شرط في العقد صح بازيد
 والنقص حالا او مؤجلا ولو حل الاجل واشتراه بغير الجنس صح
 سواء ساواه والا وان الجنس صح مع المساواة والاقوى الجواز
 مع التفاوت ولا يجب دفع الثمن قبل الاجل ولا قبضه ويجب بعد
 الاجل فان امتنع دفعه الحكم فان تلف عند الحاكم من البيع وكذا
 كل باع حوالة او مؤجل حل فان امتنع صا من قبضه ويجوز بيع
 المتبايع حالا او مؤجلا بان يدس عنه والنقص مع علمه بالقيمة
 ولا يجوز تأخير الحال بالزيادة ويجوز تعجيله باسقاط بعضه **الطلب**
الثاني في السلف فيه بحثان **الاول** في شرائطه وهي ثمانية
 الايجاب كبيع وسلف واستلقت والقبول وذكر الجنس
 والوصف الرافع للجهالة لا من كل وجه الذي يختلف للاغاضي
 بتفاوته وقبض الثمن قبل التلف ولو توفى قبله بطل ولو قبض **البيع**
 صح فيما قبله خاصة وتقدير البيع بالكيل والوزن العلويين
 تتمه

بل من الوجه

ان دخل فيه ولو اطلق على مكيا لم يجرى القدر لم يصح وان
 كان معيناً وتقدر الشئ كذلك ولا تكفي المشاهدة ولا يصح في الزرع
 جزاءاً ويصح فيه اذرعاً ولا يجوز في الغصب اطلاقاً ولا الخطب خرابته
 واللاء قرباً ولا المعد ودعد دأ مع اختلاف قدره ولا يجوز جزاءاً
 وتعين الاجل بما لا يحمل الزيادة والنقصان فلو شرط قدوم الحاجه
 او ادراك الغلة المجرى عليه وجوده وقت الحلو فلا يصح اشتراط
 اجل الفواكه لا يوجد فيه وعدم استناده الى معين فلو شرط
 الغلة من دمع ارض معينة والثمرة من الشجر المعينة او الثوب
 من غزل لمرء معينها او نسج رجل بعينه او الصوف من نجاتها
 لم يصح **الحث الثاني** في الاحكام يجب على دفع اقل ما يطلق عليه الوصف
 وعلى المشتري قبول الاجود ولا يصح اشتراط الاجود ويصح اشتراط
 الاردي وكل ما ينطبق وصفه يصح السلم فيه كالحيوان والالبان
 والسمون والنحوه والاهلياب والنياب والثار والادوية وفيه
 شاة لبون وبلوزم مامن شأنها وحامل وذات ولد ولا يجوز في
 اللحم والخبز والجلد والنسل المولود والجواهر واللاي والعقار والارض
 ولو قال ابيع حمل على الاول وكذا الجنس لا شهرين يحل باخرها والى
 شهرين كذا باقره وليس موضع التسليم شرطاً فان شرط المزمع والاخر

البطل العقد ولا يجوز بيعه قبل طوله ويجوز بيعه قبل قبضه
 على البائع وغيره ولو رضى بأقل صفة أو قدر صم وودفع الجوز
 القبول خلافه لا يرد ولو دفع من غير الجنس ^{أو} اتفق على الأرض ولو ^{جد} ^{جد}
 به عيباً رده وعلو الحق الدمة سليماً ولو ظهر أن الثمن من غير الجنس
 بطل العقد وإن كان منه معيناً كان له الأرض وأرد ويقدم قو
 مدعي القبض قبل التفريق ولو أخر التسليم فالمشترى الفسخ والالتزام
 ويجوز اشتراط سابع مع سلف **المال** **المال** **المال** في المراجعة والمواضعة
 بحيث ذكر أسو المال قدر أو نقداً فيهما وقد ربح والوضعة
 فيقول المشتري بكذا أو أسو مال كذا أو تقوم على كذا أو هو
 بكذا ولو عمل فيه باجراً جاز أن يقول تقوم على أو هو على كذا
 أو يسقط الأرض من أسو المال ^{أو} المشتري الجناية ولما لم يحط عنه
 البائع وثمة الثمرة ولو فدا حبنا بئنه لم يجز ضمها ولو اشترى
 جمل ثم يجزيع بعضها مراجعة وإن فاقه الان يجزى الحال وكذلك ^{لا}
 لو قوم عليه التاجر ويجوز ما باعه بزيادة ونقصه حالاً ^{ان يشترى}
 ومؤجلاً ويكره قبل القبض في المكمل والموزون ولو شرط الثراء
 في العقد لم يصح ويجوز مع الاطلاق أن قصداه فلو باع غلامه
 الحر سعة ثم اشتريها باز يد جاز لأخبار بالزيادة ولو بان الثمن

اشترط المولمة واسترجاع المبيع بعدمه اذا رد الثمن وخيار الغبي
وهو ثابت للغبون بما لم يجز به العادة ولا يسقط بالتصرف ولا يثبت
به ان شرط خيار التأخير في اشترى شيئا ولم يشرط تأخير الثمن ولا
قبض السلعة ولا قبض المبيع الثمن تخير البائع بعد ثلثة ايام فامضا
فيها وفسخه ودون ذلك بعد الثلثة من البائع وكذا قبلها على ربي
والخيار فيما يفسد الى الليل فان جاء بالثمن والاف المبيع احوه
وخيار الوضعية ثابت لمن اشترى او باع موصوفا او غائبا بعد
مشاهدة فان خرج على الوصف والعهد فلا نسخ ولا تخير البائع
ان زاد وصفه والمشتري ان نقص وخيار العيبين الى النساء والله
نعلى **الفصل الثاني** في احكام خيار الشرط يثبت في كل عقد سوى
الوقف والابراء والطلاق والعقود ويسقط بالتصرف فلو تصرف
احدهما سقط خياره خاصة ولو تصرفا وتصرف احدهما بان الاخر
سقط خياره والخيار مورث ويقوم الوكيل مقام من تجد دجنه
وبذلك المشتري بالعقد على ربي فلو فسخ بعد التأمل والتما والمشتري
وكل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال البائع وبعد القبض والقبض
الخيار من المشتري وان كان في الخيار فهو من خيار له ولو كان
لها معا فاللف من المشتري ولو ايهما الخيار في احد البيوعين

صفقة بطل العقد ويجب بيع خيار الرؤية ذكر الجنب والوصف
 الراقع للجهاالة فان اخل باحدهما بطل وان ظهر على ما خلا من وصف
 المشتري بين الفسخ والامضاء بغير ارش ولو كان البائع باعه بصف
 الوكيل فظهر اجوده فالحيل له ولو اشترى ضيعة شاهد بعضها
 ووصف الباقى ولم يوافق في فسخ الجميع وامضاء **المطلب**
الثاني في العيب وهو كل ما يزيد او ينقص على الجري الطبيعي ولو
 شرط المشتري وصفاً ولو وجد فله الفسخ وان لم يكن فوانه عيباً
 كالجودة في الثغر والطلاء العقد يقتضيه التسليم فان ظهر فيه عيب
 سابق على العقد تخير المشتري بين الرد والارش وهو ^{الثمن} جز من
 نسيته اليه كنسبة نقص قيمة العيب عن الصحيح ولو تبرأ البائع
 في العقد لجمالاً او نقصلاً او علم المشتري به واسقط خياره سقط
 الارش والرد ولو تصرف سقط الرد دون الارش سواء تصرف
 قبل العمارة او بعده الا على الحامل وحطب القراة ولو وجد قبل القبض
 فله الرد ايضاً ولو الارش خلاف ولو ظهر العيب في البعض فله الارش
 او رد الجميع دون العيب وكذا لو اشترى اثنان صفقة لم يكن
 لهما الاختلاف بل يتفقان على الارش والرد له الرد بالعيب السابق
 على العقد واقر عالماً به ما لم يصرح بالاسقاط سواء كان غزيرة

حاضر أو غائباً ولو ادعى البائع البراءة فالقول قول المشتري مع
اليهم. وعدم البينة وقول البائع في عدم سبق العيب مع عدم
البينة وشهادة الحال ويرد لامة الحامل اذا وطئها مع نصف
عشر قيمتها وشاة المقرأة مع اللبن او ضله مع التعذر او القيمة مع
المثل وخبر التبرية بثلاثة ايام ويثبت في الشاة والبقر والناقة
على اشكال في لامة والاثنان ولو صان التبرية عادة في الثلاثة
سقط الخيار لا بعدها والاباء في القديم وعدم الحيض ستة اشهر ممن
شاها الحيض والتفل في الزر وبشبهه الخلد عن العادة ويؤيد الكبير
في الفرائض عيوب اما تخير الوجه ووصل الشعر والشعوبة فليست
عيوباً لكن يثبت بها الرد لو شرط اضداها والارش وبرد الوثيق
من الحيض والجرام والبرص الحادث ما بين العقد وسنة لا ازيد
مع النقص ومع نقر الارض خاصة **المطلب الثالث** في الوباوه
وتحريمه معلوم من الشرع وانما يثبت في بيع احد المتساويين جنساً
بالاخر مع زيادة عينيه او حكمته اذا كان مقدريين باكيل او الزن
والجنس ههنا الحقيقة النوعية كالخطة والارض والقول لا يخرج
الحقيقة باختلاف الصفا العارضية فالخطة ودقيقها جنس ^{واحد} التره
ورئيسه جنس العيب والزبد جنس اللبن والجنس والمليب ^{واحد}

وحيتد كل جنس و رديه واحد و غير النخل جنس وكذا الكرم واللحوم
مختلفة فلم البقر والجاموس واحد ولم البقر والغنم جنسان والوحش
مخالف للانسيه والخنطة والشعير هنا جنس على اري ولا لبار
مختلفة كاللحان والشيء واصله واحد كالزبد واللبن والسمن والسمن
ودهنه والخلوة تابعة لاصولها فلا يجوز بيع احد المتجانسين بالآخر
مع الزيادة كقفيز حنطة بقفيزين منها ولا قفيز حنطة مقبوض
بقفيزينها مؤحلاً ويجوز التفاضل من اختلاف الجنس نقداً وفي
النسبة قولان وكلما ثبت انه مكيل او موزون في عهد علم
نبي عليه السلام لا يعتبر البلد فان اختلف البلدان فكل بلد حكم نفسه
وما لا يدخله الكيل والوزن فلا ريباً فيه كقوت بنويين ودابة
بذابتين ودارين وبيضه بيضين وقيل ثبت الربا في الواجب
بيع الرطب بالتمر متفاوئاً ولا متساوياً لانه اذا جف نقص وكذا كل
ما مثله كاللحم الطري بالمشوي والغنم بالزبيب والبلبل بالحنطة بيها
ويجوز بيع الغنم بالسياسة على اري وبيع قفيز حنطة بقفيز حنطة
وفي احدى عقد البين او يسير الدواب ويشبهه وبيع درهم ودينار
بدريين او بدينارين ومدين مئرد درهم بمدين او بدريين وكذا
ما مثله وان يبيع الناقص بمساويه من الزايد ويستوجب

الزيادة ولا يبين الولد والد ولا سيد وعبد المختص به ولا بين
 الرجل وزوجه ولا بينه وبين الحربي ويثبت بين المسلم والذمي على أي
المطلب الرابع ما يندرج في البيع والفاضة ستة لأرض
 وحده البقعة والعصه فلا يندرج تحتها الشجرة والزرع والبذر
 الكامن ويختار المشتري مع جهله به بين الرمي والاختد بالثمن ويدخل
 في ضمان المشتري بالتسليم إليه وإن تعذر انتقاعه به ويدخل الحمار في
 المخلوقة التي فيها دون المدفونة وعلى البائع النقل وتسوية الخلف
 واختير المشتري مع الجهل ولا خيار للمشتري بترك البائع لها مع انتفاء
 الضرر **الثاني** البستان ويدخل فيه الأرض والشجر لا البناء على
 أشكال نعم تدخل في القرية والديسكة مع النجود والمزارع **الثالث**
 الدار ويدرج فيه الأرض والحيطان والشقوق الأعلى والأسفل إلا
 إلا أن يسفل الأعلى السكنى عادة والثواب وما أثبت من المرافق كالسلم
 المشيت والخشب المستدخل في البناء والأبواب المغلقة والأغلاق والرفوف
 المشيت ولا يندرج الأشجار وإن فلا حقوقها إلا أن يفرد
 ما أغلق عليه حقوقها وشبهه والمنقولات لا المفاتيح ولا الأرو
 المنصوبة **الرابع** العبد ولا يتنازل ماله أن قلنا أنه عليك بالعقود
 وفي النيات الساترة للعيون أشكال **الخامس** الشجر ويدرج فيه

بأرضه

الأعيان والودق والعرق ويستحق الأبقاء، وغرساً ولا يستحق المرقع
 بل يستحق منفعته للأبقاء، ويدخل في بيع النخل خاصة الثمرة غير المرقعة
 ولو اشقل النخل بغير البيع، وانقلبت شجرة غيره به، أو كان الثمرة مؤبنة
 فلا انتقال، ولو أجزأ بعض النخل عن خاصة وللبايع ابقاء الثمرة إلى
 وقت أخذها، وكل من البايع والمشتري سقي إذا لم يتزبذبه صاحبه
 به صاحبه، ولو تقابل الثمران قدمت معلية المشتري **للمتأخر**
 الثمر ويستحق المشتري الأبقاء إلى القطاف ويرجع فيه إلى العرف، ويختلف
 باختلاف الثمار، ولو استثنى نخلة، فله الدخول والخروج ومدى
 جريدها من الأرض، وكما قلنا بعدم دخوله فإنه يدخل مع الشرط
المطل إلى متى في التسليم يجب على المبايعين دفع العوضين من غيره
 أو لوثية تقديم مع اقتضاء العقد التجمل فلو اقضى تأخير أحدهما أو
 على الآخر، فع العمل والقبض، النقود القبض باليد وفي الحيوانات
 الانتقار به، وفي الكيل الكيل، وفي غول الأرض التحلية، وكل ما يبيع
 تلف قبل قبضه فهو من مال البايع، وكذا إن نقصت قيمته بمحدث
 فيه، وإنما قبل القبض للمشتري، فإن تلف الأصل رجع بالنماء والثمن
 ولو باع القابض ما قبضه وتلف الآخر قبله بطل الإرد ^{إنما} دون قبضه
 على بايعه المثل والقيمة، ولو امتزج البيع بغيره بحيث لا يتبين خبر

[illegible]

المشترى بين الشريكة والفسخ ولاخذ بالحصه ولو لم يكن له قسط كيد
العبد تخيير بين الرد ولاخذ بالارش على اي وجه يسيل له البيع مقررا ولو
غصب من البايع فان استعاده بسرعه والاخير المشتري بين الصبر وغير
اجزء والفسخ ولو منع البايع من الملاحقه ويكره بيع ما لم يقبض من
وإن لم يكن لو كان طعاما على اي الاصول ولو باع ما لم يقبض من الميراث
والموهب والصداق ونشبهه صح ويصح ان يتعدى الواحد في القبض
واطلاق المشتري قبض منه وطلاق الاجنبي ليس بنفسه وكذا الوجه
في طلاق البايع ونثبت الخيار للمشتري فيهما **انك** متفرقه لا يجوز بيع
الصبي المجهول ولا جزاء منها مناعا ولو باعها كل فقير بدينهم بطل ولو
باع قدرا معلوما كقفير صح ولو باع جزءا من الشاهد غير الكيل
والموزون صح كنهف الدار والثوب ولو باع كل ذراع بدينهم صح
مع العلم بقدر الاربع ولو قال بعنك عشرة اذرع من ههنا الى حيث
ينتهي صح ولو لم يعين السداد ولا المنتهى بطل وان كانت الاربع
معلومه ولو باع على انها جرابا بمعينه فنقصت تخيير المشتري
بين الرد واخذ الناقص بالحصه من الثمن على اي ولو زاد متساوي
الاجزاء فالزيادة للبايع فلزاد المختلف تخير البايع بين الفسخ **والاجزاء**
ويجوز الجمع بين المختلفين كبيع واجارة ونكاح وسلف بعوض **حد**

[illegible][illegible]

يعطى على غير الشل واجزته ومهره واذا ادعى المشتري النقص والمبينة
 فان حصر الكيل والوزن قد تم قول البايع مع اليمين والاقوله^{سما}
 واذا اسلف في موضع وطالبه به في غيره ايجب دفعه وكذا لو طاب^{لله}
 بالقيمة وكذا القرض ولو طالبه بسعر موضع القرض لم يجبر ولو
 كان قصبا وجب دفع المثل ان طلب فان تعذر فالقيمة عند^{المطالب}
 في بلدها والملاقى المقدر والوزن ينصرف الى البلد ولو تعدد
 فاعلى فان تساوت ابطال ان لم يبين ولو اختلفا في قدر الثمن وط^{بينة}
 فالقول قول البايع مع يمينه ان كانت المسئلة قائمة وقيل ان
 كانت في يده وقول المشتري مع التلف وقيل ان كانت في يده ولو
 اختلفا في تاخير الثمن او قدر الاجل او شرط رهن من البايع على الدرك
 او ضمنى او قال ذوبا ففاد بل ثوبين فالقول قول البايع مع^{اليمين}
 ولو قال بعثك العبد ففاد بل الامة خالفوا ويطلا ووقاد
 بعثك بعبد ففاد بل الجراد ففاد فسخ قبل التوقف فانكر آخر قد تم
 قول المدعى الصحة مع اليمين واجرة الكيل ووزان المناع
 على البايع واجرة الناقد ووزان الثمن على المشتري واجرة الدلال
 على الامر ودوباع واشترى فاجرة البيع على امره واجرة الشراء على امره
 والدلال امين والقول قوله في عدم التفريط والقيمة معه

من وجب له المهر
 من وجب له المهر
 من وجب له المهر

هذا هو الأصل
في البيع والشراء
والقسط والدين
والقسط والدين
والقسط والدين

أخلف الأصحاب على قول الأول احتياطاً
من قولهم في البيع والشراء
والقسط والدين
والقسط والدين
والقسط والدين

المطلب السادس في الشفعة وفيه فصلان **الأول** في النزع إذا باع
أحد الشريكين حصته كان للأخرى ما وقع عليه العقد بشرط
ثمانية الأول أن لا يزيد الشريك على اثنين ولو باع بعض حصته فلا
الشفعة بكاملها ولو ما الشفع قبل الأخذ للمورثه للطالبة ولو
عفا أحدهم فللباقي أخذ الجميع أو النترك **الثاني** اشتغال الحصة
بالبيع فلم تنتقل بالهبة أو غيرها من العقود لم يثبت للشفعة
سواء تضمن العقد عوضاً أو لا **الثالث** كون المبيع مما لا يتقل ولا
يجوز كالأرضين والسياطين والدور ولا يثبت فيما ينقل كالآلات
والجوان على أي ويثبت في التحاق الشجر والبناء تبعاً للأرض في النزع وإن
كانت على الأصل وسعاً معاً **الرابع** أن يكون المبيع ما يصح قسمته
فلا شفعة فيما لا يصح قسمته كالحمامات والدكاكين الضيقة والطرقي
الضيقة على أي ولو كان الطريق النهر مملأ بنهر صاحبها بالشفعة
يثبت للشفعة **الخامس** أن يكون الباع شريكاً في المبيع المشاع فلو
وباع فلا شفعة نعم يثبت بالشركة في النهر والطريق والساقية وإن
تميز بالقسم **السادس** قدر الشفع على الفن فلو كان عاجزاً
عنه بطلت شفعة وكذا لو ما ظل أو هرب ولو ادعى غيبته
التي أجل ثلثة أيام فيبطل إن لم أحضر فيها ولو ذكر وغيبته في بلد آخر

أجل قدر وصوله اليه وثلاثة أيام مالم ينقض والمشتري **السابع**

المطالبة على الفور على أي فلو أجل بها مع قدرته بطلت ولو أجل

لعذر عنها وعن التوكيل أو لعدم علمه أو التهمة كثره الشيء

أو النوم فقد يعين أو جالس بعينه لم يطل المحسوس على حق معذور

مع عجزه لا بد منه والمجنون والقصير معذوران مع أهالي الوط الفير

المصلحة لها ولو قدم الغائب العاخر عن الحضور والوكالة كان له

له الأخذ وإن تطلبا ودهم ولم يشهد مع امكانه ولا يجزئ

العادة في الشيء ولا قطع العادة المندوبة ولا ترك الصلوة بعد

وقتها **الباش** اسلام الشفيع ان كان المشتري مسلما فلا تثبت للكافر

وان كان ذميا على المسلم ولا اعتبار بالبايع وتثبت للسلم والكافر على الكافر

المقصد الثالث في الامكام سيقى الشفيع الاخذ بالعقد ولا اشترا على

خيار البايع وبعد انقضائه ولا يملك الا بالاخذ واما باخذ الجميع

او بذكره وبأخذ ما وقع عليه العقد وان بيع باضعاف عن الشل

وابر المشتري من اكثر حيلة لسقوطها ولا يلزم غيره من دلاله و

شبههما وبنابة في مدة الخيار ولو دفع عرضا يساوي بعض الشيء اخذ

الشفيع بالمستمي ولو ضم الشفوع بغيره اخذ الشفوع بحصته ولا

خيار المشتري فان كان الثمن مثليا دفع المشل والا فقيمة على رأي

والمشتري ان كان له خيار فله ان يبيع في وقت الخيار او يتركه وان لم يكن له خيار لم يملك الا بالاخذ

والمشتري ان كان له خيار فله ان يبيع في وقت الخيار او يتركه وان لم يكن له خيار لم يملك الا بالاخذ

والمشتري ان كان له خيار فله ان يبيع في وقت الخيار او يتركه وان لم يكن له خيار لم يملك الا بالاخذ

قيمة يوم العقد فلو تقابل المتبايعان لم يبطل الشفعة وكذا الوبايع
 المشتري وان شاء اخذ من الثاني والشفيع باخذ من المشتري والدرك
 عليه ولا يجب على المشتري القبض من البايع ولو تعيب بغير فعل المشتري
 او بفعله قبل الطلب اخذ الشفعين بالجمع او ترك ولا ينقل ^{تعييب} له ولو
 بفعله الطلب ضمن المشتري ولو غرس فاخذ الشفعين فقلع المشتري ^{بعد} له
 عليه الاصلاح ولو لم يقلع كان للشفيع القلع مع دفع الارش والفا
 المتصل للشفيع لا المنفصل ولو باع بشقصين والشفيع واحد اخذ
 الجميع او احدهما خاصة ولو كان الثمن الموعود مستحقا بطلت الشفعة
 بخلاف غيره ولو رجع المشتري بارش العيب السابق اخذ الشفعين ^{بعده} بما
 ولو اسقطه اخذه الشفعين بالجمع وبملك بقوله اخذت او تملكيت مع
 تسليم الثمن ولم يرض المشتري اي بدون التسليم مع رضى المشتري بكونه
 في ذمته ولو قال لا اخذت بالثمن وكان عالما بقدره صح والافلا
 وان قال ههنا كان ولا يجب على المشتري الدفع حتى يقبض ولو كان
 الثمن مؤجلا فله الاخذ في الحال بموجب فان لم يكن مسلما اقامه
 كفيلا به ولو تعذر انتفاع الشفعين للشغل بالدفع فله تاخير
 المطالبة الى الحصاد والشفعة بوردت كالمالك ويصح الصلح على
 استقامتها بعوض ولو باع الشفعين بضيقه عالما او جاهلا

فلو اشترى ان يصالح الشفعة من سقاط الشفع بعوض
 لكونه حقا بغير

بسقطه شفعته والفسخ المستعقب للبيع لا يبطل الشفعة كذا البائع
 الثمن المعبر من ذوات القيم لغيره فانه يرجع بقيمة الشقص
 لايه ولو جمع البائع بالارش لم يرجع على الشفع ان كان
 اخذ بقيمة الصحيح ولو باع مدي الكا له عن الغايه ولا
 بينه لم يكن للشريك الشفعة الا ان يصدقه ولو اختلفا في
 قدر الثمن قدم قول المشتري مع اليقين ولو اختلفا في البائع
 وقدره فالقول قول البائع مع يمينه وياخذ الشفع بما اذ
 المشتري على راي والقول قول منكر الشفعة لو ادعى الشريك
 الابتداع او تاخر ولو ادعى الناحض الف واستقر بينهما
 ويبطل الشفعة بالترك مع علم البيع وعدم العذر وان لم يصرح
 على راي وبالقول قبل البيع على راي ولو شهد اوباراك واذن
 في الابتداع اوضح الدرك او ذكر في الابطال نظر الا قاله
 فسحق لبيع ولا يثبت بهما شفعة بشرطها المساواة في الثمن ويصح
 في الجميع والبعوض مع التفاضل ان كان العوض موجودا اخذ
 ولا المثل او القيمة الله اعلم **كتاب الديون** وتوابعه و
 مقاصد **الاول** يكره الاستدانة الامع الحاجة ويستحب
 لا قراض فانه افضل من الصدقة بمثله في الشواب ولا يجاب فر

في البيع والشراء
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

منفعة
أو ما إذا مثل انتفع به أو فرف فيه والقبول قبلت وشبهه
ولو شرط النفع لأمر حتى لو شرط الصبح عوضا للمسرور لم ينعكس أو
يفسد الملك ويترفع المقرض بالزيادة جان وكل مضبوط بما يرفع
المجهالة من الأقصاف يصح إفراضة فان كان مثليا ثبت في
الذمة مثله ولا القيمة واليسيلهم ولا يجب دفع العيب وإن كان
موجودا وبذلك المقرض القبض ولا يلزم تأجيل الحال إلا أن ينظر
في لازم ويجيبية القضاء مع غيبة المالك والوصية به مع
أمان التوثيق وغزله ولو مات المالك سلمته إلى ورثته أو إلى
من يتفقون عليه ولو جهله بضد فيه عنه مع اليأس
ويجوز أخذ ثمن ما باعه الذي من خمس وشبهه ولا يصح قسمة
حالي الذمة ولو باع الدين بأقل منه وجب على المدين دفع ما
إلى المشتري على رأي ولا يجوز بيع الدين بدين آخر إن اختلفا ويجوز
بيعه بعد حلوله على المدين وغيبه وبيعه بمضمون حاله
مؤجل ومن عليه حقه مثله تساقطا وإن كان مخالفا فتنق
إلى التراضي ولو دفع المدين مرضا للقضاء من غير مساعرة
بقيتها يوم القبض وجعل الدين المؤجل بموت المدين لا المالك
والذمة في حكم مال القنول يقضي منها ديونه وصاياه عمدا

البيع وجب دفع الجميع وإن كان بربا فإن بيع
أن كان غير مدين صح البيع ولو كان ببيع بعد الجلس من الأثمان
يخسره فدية شرط الرابا أو أن يبيع بعد الجلس من الأثمان
فند صرف يجب فيه التقاضي قبل التفريق

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وللرهن الاستيفاء لو خان المحجور من غير اذن من الراهن ووارثه
 ولو ظهر للشئ من الرهن او وكيله عيب رجع على الراهن ولو كان
 الرهن مستحقا رجع على الرهن القابض والراهن والرهن ممنوعان
 من التصرف في الرهن ولو اذن احداهما للآخر صح ولا وقف على الاجازة الا
 ان يعتق الرهن ودواع الراهن فطلب الرهن النفع في كونه
 اجازة للبيع نظر ولو اصلها الراهن فهي ام ولد ولا يبطل الرهن
 وفي جواز بيعها فولان ولو اذن الرهن في البيع فباع بطل الرهن
 ولم يجب رهينة الثمن ولو اذن الراهن في البيع قبل الاجل لم يجز
 للرهن التصرف في الثمن الا بعدة واذا حل الاجل باع الرهن ان كان
 وكيلاً ولا الحاكم ويبطل الرهن بالقباض والاداء واسقاط حق
 الرهانة ولو شرط ان لم يؤد في المدة كان سعيها بعد ما يبطل الرهن
 بعد المدة لا فيها ولو رهن المصنوع بعينه الغاصب صح ولو نزل
 الضمان وفواید الرهن للراهن ولا يدخل الحل في الرهن وان تحدد
 على شيء واذا قضى بين الرهن لم يجز لمساكته على الآخر ولو رهن غير
 المملوك باذن مالكه صح وضمن قيمته ولو بيع باز يدطالبه المالك
 بالزيادة ولو غرس الراهن اجي على الارادة ولو رهن ما يمتزج بغيره
 كالقطن من الخيار صح وكان شريكاً كان يميز وحق الجنازة

لو كان الرهن
 مستحقاً رجع
 على الرهن
 القابض والراهن
 والرهن ممنوعان
 من التصرف في
 الرهن

ولو اذن احداهما
 للآخر صح ولا
 وقف على الاجازة
 الا ان يعتق
 الرهن ودواع
 الراهن فطلب
 الرهن النفع في
 كونه

فان اقبل المولى في الخطاء بقي رهناً وان سلجبه كان فاضل الارش
 رهناً ولو استوعب بطل الرهن ولو جنى على مولا ممد اقتضى منه
 وبقي رهناً ولو كان خطاً لم يخرج عن الرهن ولو كانت نفسا قتل
 في العمد ولو جنى على من يردنه المولى اقتضى في العمد وانك في
 الخطاء وقيمة الرهن المأخوذة من المستلف والارش رهناً
 ولو صار العير محرراً خرج عن الرهن ولو عاد رجلاً عاد ولو زرع
 الرهن الحب فالزرع للراهن رهن والرهانة موردته دون
 الوكالة والاستيذان والقول قول الراهن في عدم التفريط
 وفي القيمة معه وفي ادعاء تقدم رجوعه في اذن البيع
 للراهن عليه وقول التراهن وفي تعيين القضاء لاحد الدينين
 ونه عدم الرد ولو قال رهنتك العبد فقال بل الامة تخالف
 وخرج عن الرهن **المقصد الثالث** الحج وفيه مطلبان **الاول**
 في اسبابه ستة **الاول** الصغر ويجزى على الصغير في تصرفاته
 اجمع الا ان يبلغ ويرشد ويعلم ببلوغ الذكر بالميت وانباء الشعر
 الحنصر على العانة وبلوغ خمسة عشر سنة والانسى بالاوليين
 وبلوغ تسعة والحمل والحوض للبلان والحنسى الشكل بحسن
 او المنى من الفرجين او من فرج الذكور مع الحيض من فرج الانثى

ولو شرط العقد انتقال الوكالة
 الى الموارث لزم والام غنقل منه

في قد الدين وفي ادعاء الادعاء
 لو ادعى لآخر الرهن

وقار المالك وبيع
 فدم قول المالك ببيع
 على ما ذكره

وفي قد الدين وفي ادعاء الادعاء
 لو ادعى لآخر الرهن
 وفي قد الدين وفي ادعاء الادعاء
 لو ادعى لآخر الرهن

ولو طعن في التمسك بآثاره على العامة من انما اذا امكن في التمسك بآثاره
زال مجردا لم يحصل التمسك

وبعلم التمسك باصلاح ماله بحيث يتحفظ من الانخداع والتغابن في
المعاملات ويقبل فيه شهادة عدلين وشهادة اربع نسائه
لانني صرف المال في صنوف الخير لئلا يضيع مع بوجوه وصرفه
في الاعذية النفسية غير اللائمة بحاله بتدبير ولو طعن في التمسك
غير بتدبير يزد الحرج **الثالث** الجنون ويمنع من التصرفات لبع المال
يكل عقله وكذا التحقيق اذ واراضه نرفته وقت فاقته ولو اد
وقوع البيع مثلا حال جنونه فالقول قوله مع اليقين **الثالث**
السفه ويمنع السفه وهو البذر والامواله في غير الأغراض **الرابع**
نرفته في غير المال كالطلاق والاقار بالجد والقصاص مع الحرج **الحاكم**
وبصحة والنسب بسبب اليده عوض الملح ويجوز ان ينوكل غيره في بيع
وهبة وغيرها ولو اجاز الوكيل بيعه صح **الرابع** الملك في العبد
والهبة محجور عليهما لا يمكن شيئا وهو ملكهما موطاها ودونه
له عفو لا باذن للمولى **الخامس** المرض ويمنع المريض من الوصية
بأكثر من الثلث مالم تجز الورثة وفي التبرعات الممنوعة فوطان
الفليس ويحج عليه بشرط اربعة ثبوت الحرج فلو ساد هو او تبرع
به الحاكم او كانت امواله ومساوية او كانت مؤجلة فلا تجز
بحكم الحاكم به وبزور بالاداء ولا ينظر الحكم **المطلب الثاني**

التدبير بغير اضرار كردن

يعبر

هذا هو المطلب الثاني من المطلب الاول وهو ان يثبت الحرج في البيع والهباء والتبرع والوصية والتكليف والطلاق والاقار بالجد والقصاص مع الحرج

الذي يكون عند الحاكم وحده فصور
امواله عنها وسؤال ان بها

في الاحكام والكلام فيه يقع في مقامين **الاول** في الاحكام
 السفيهه ويثبت حج السفيهه بحكم الحاكم لا يجوز سفيهه على اشكال
 ولا يزود الاجمكة فاذا ابا بعه انسان بعد الحج كان باطلا وسعيد
 العيين ولو تلفت وكان الفضل اذن المالك فلا رجوع وان زال الحجر
 كان بغير اذنه رجع عليه ولو تلف ما اودع فالوجه عدم الضمان
 ولو فلك حجر فعاد يترى عاد الحجر والولاية في ماله الى الحاكم وفي
 مال الطفل والمجنون لا الاب والمجذله فان فقد فالوصي فان
 فقد فالحاكم ولا يمنع من الحج الواجب ويدفع اليه كفائته
 ولا من المسند وبان استوت نفقة في الحالين او غير من
 التكسب ولا حلاله الوطى وينعقد ميسنه ويكفر بالصوم وله
 العفو من القصاص بغير شئ واستيفاءه لغير الدية وتحريره
 الصبي قبل بلوغه ولا يصح بيعه **المصدر الثاني** احكام الفلوس
 وهي اربعة **الاول** منع القرض ويمنع من كل قرض مبداء ايضا
 المال الموجود عند ضرب الحج كالعتق والرهن والبيع والكتابة
 والهبة ولا يمنع مما لا يصادف المال كالسكاح والخلع والشفاء
 القصاص وعفو الخاق النسب ونفيه بالدعان والاحطاب والاشجار
 وقبور الوصية ولو اقر بما لا الوجه اتباعه بعد الفل

المشرع من توقف الحكم على ان يتصل حينئذ توقف والمعلم
 على ان ثبت الحجر وانفسه فذكر الظاهر قد اذعن فان كان ذلك
 عدمه يحق سفيهها او غير ذلك ولا يتطبع ان يملك فليعلم وليا يثبت عليه الولاية
 بالصفة فلا يتوقف على شئ وحسب خبره ولا يرد له

وعرض الظلم كسائر امواله
 نفقته بعد الحج
 لا ينزل اليه من اذن

ولو اقر عين فالوجه عدم السماع ولا يتعدى الحرج الى المال المتجدد على
 انكار وله كجانه بيع الخيار وفسخه من غير اعتبار الغطه والود
 بالعيب مع اعتبار ما ليس له قبضه وحقه والاقرض واشترى
 في الذمة له يشترط المقرض والبايع الغرماء ولو تلف ما لا بعد
 ضرب الدالك به ولو باعه بعد الحرج حمل تعلق البايع بعين المال ان
 جهل فلائسه والصبر بالنق الى الفك والفرب به مع الغرماء ولا يحمل
 المؤجل بالحرج ويقدم على الذبون لجهة الكتاب والمحال وما يتعلق
 بمصلحة المحر ولو قام شاهدا بدين حلف وباخذ الغرماء فان نكل
 فليس للغرماء الحلف **الثاني** اختصاص الغريم بيمين ماله وانما يرجع
 البايع في العيب مع التعداد استيفاء الثمن فلائس فلو وقع للمال به
 فلا رجوع ولو فذل الغرماء فله الرجوع لا شئ له على البينة وتجوز ظهور
 غريم آخر ولا رجوع لو نذر لا متابعه بل بحسبه الحاكم او بيع عليه
 وانما يرجع اذا كان الثمن حالاً او يرجع وان لم يكن سواها مع الحيوة
 وله الفرب بالنق مع الغرماء والاختصاص مع الموت لادم الوفاء ولو
 وجد البعض اخذه وضرب بتم الباقي مع النوما وكذا لو استحق او شدة
 وضرب بجزء من تعيب الثمن على نسبة نقصان القيمة لا بارشئ الحنا
 ولو كان من قبله تعي او بالجناية الفليس اخذ العيب بالثمن او ضرب القيمة

ولو اقر عين فالوجه عدم السماع ولا يتعدى الحرج الى المال المتجدد على
 انكار وله كجانه بيع الخيار وفسخه من غير اعتبار الغطه والود
 بالعيب مع اعتبار ما ليس له قبضه وحقه والاقرض واشترى
 في الذمة له يشترط المقرض والبايع الغرماء ولو تلف ما لا بعد
 ضرب الدالك به ولو باعه بعد الحرج حمل تعلق البايع بعين المال ان
 جهل فلائسه والصبر بالنق الى الفك والفرب به مع الغرماء ولا يحمل
 المؤجل بالحرج ويقدم على الذبون لجهة الكتاب والمحال وما يتعلق
 بمصلحة المحر ولو قام شاهدا بدين حلف وباخذ الغرماء فان نكل
 فليس للغرماء الحلف **الثاني** اختصاص الغريم بيمين ماله وانما يرجع
 البايع في العيب مع التعداد استيفاء الثمن فلائس فلو وقع للمال به
 فلا رجوع ولو فذل الغرماء فله الرجوع لا شئ له على البينة وتجوز ظهور
 غريم آخر ولا رجوع لو نذر لا متابعه بل بحسبه الحاكم او بيع عليه
 وانما يرجع اذا كان الثمن حالاً او يرجع وان لم يكن سواها مع الحيوة
 وله الفرب بالنق مع الغرماء والاختصاص مع الموت لادم الوفاء ولو
 وجد البعض اخذه وضرب بتم الباقي مع النوما وكذا لو استحق او شدة
 وضرب بجزء من تعيب الثمن على نسبة نقصان القيمة لا بارشئ الحنا
 ولو كان من قبله تعي او بالجناية الفليس اخذ العيب بالثمن او ضرب القيمة

ولو اقر عين فالوجه عدم السماع ولا يتعدى الحرج الى المال المتجدد على
 انكار وله كجانه بيع الخيار وفسخه من غير اعتبار الغطه والود
 بالعيب مع اعتبار ما ليس له قبضه وحقه والاقرض واشترى
 في الذمة له يشترط المقرض والبايع الغرماء ولو تلف ما لا بعد
 ضرب الدالك به ولو باعه بعد الحرج حمل تعلق البايع بعين المال ان
 جهل فلائسه والصبر بالنق الى الفك والفرب به مع الغرماء ولا يحمل
 المؤجل بالحرج ويقدم على الذبون لجهة الكتاب والمحال وما يتعلق
 بمصلحة المحر ولو قام شاهدا بدين حلف وباخذ الغرماء فان نكل
 فليس للغرماء الحلف **الثاني** اختصاص الغريم بيمين ماله وانما يرجع
 البايع في العيب مع التعداد استيفاء الثمن فلائس فلو وقع للمال به
 فلا رجوع ولو فذل الغرماء فله الرجوع لا شئ له على البينة وتجوز ظهور
 غريم آخر ولا رجوع لو نذر لا متابعه بل بحسبه الحاكم او بيع عليه
 وانما يرجع اذا كان الثمن حالاً او يرجع وان لم يكن سواها مع الحيوة
 وله الفرب بالنق مع الغرماء والاختصاص مع الموت لادم الوفاء ولو
 وجد البعض اخذه وضرب بتم الباقي مع النوما وكذا لو استحق او شدة
 وضرب بجزء من تعيب الثمن على نسبة نقصان القيمة لا بارشئ الحنا
 ولو كان من قبله تعي او بالجناية الفليس اخذ العيب بالثمن او ضرب القيمة

ولو اقر عين فالوجه عدم السماع ولا يتعدى الحرج الى المال المتجدد على
 انكار وله كجانه بيع الخيار وفسخه من غير اعتبار الغطه والود
 بالعيب مع اعتبار ما ليس له قبضه وحقه والاقرض واشترى
 في الذمة له يشترط المقرض والبايع الغرماء ولو تلف ما لا بعد
 ضرب الدالك به ولو باعه بعد الحرج حمل تعلق البايع بعين المال ان
 جهل فلائسه والصبر بالنق الى الفك والفرب به مع الغرماء ولا يحمل
 المؤجل بالحرج ويقدم على الذبون لجهة الكتاب والمحال وما يتعلق
 بمصلحة المحر ولو قام شاهدا بدين حلف وباخذ الغرماء فان نكل
 فليس للغرماء الحلف **الثاني** اختصاص الغريم بيمين ماله وانما يرجع
 البايع في العيب مع التعداد استيفاء الثمن فلائس فلو وقع للمال به
 فلا رجوع ولو فذل الغرماء فله الرجوع لا شئ له على البينة وتجوز ظهور
 غريم آخر ولا رجوع لو نذر لا متابعه بل بحسبه الحاكم او بيع عليه
 وانما يرجع اذا كان الثمن حالاً او يرجع وان لم يكن سواها مع الحيوة
 وله الفرب بالنق مع الغرماء والاختصاص مع الموت لادم الوفاء ولو
 وجد البعض اخذه وضرب بتم الباقي مع النوما وكذا لو استحق او شدة
 وضرب بجزء من تعيب الثمن على نسبة نقصان القيمة لا بارشئ الحنا
 ولو كان من قبله تعي او بالجناية الفليس اخذ العيب بالثمن او ضرب القيمة

اذا ما عشفنا من فلتان الشر فندخل في انصاع
 حرف الباء وحرف النون
 حرف الراء وحرف اللام

نخ واخذ وبس الضرب بالمسمية ومع التلف ينحسر ايضا فان فتح
خلاف اللحم ولان ياخذ يد النخ مع اللحم ويأخذ والمال كزني
باللحم والبرش ان على نغز القصب ضرب بالمسمية في اللحم
عنه يبرز بالغمز والمسمية في اللحم في النخ على نغز

على عادة امثالهم الى يوم القسمة فيعطى هو وعياله نفقه للثلاث
اليوم ويقدم كفه الوجبة لومات قبل القسمة ثم يقسم الى
على الاموال الحالة الثابتة شرعا دون المؤجلة ولو ظهر غريم
بعد القسمة نقصت وشاركه به ولو حل المؤجل قبل القسمة
شارك ولو جنى عبده قدم حق المحبني عليه وليس له فكه ولو
المطلحة تاخير القسمة جعل المالك ذمة ملي فان تعذر اوفائه
من الثقة **الرابع** جسده ويحرم مع اعساره الثابت باعتراف
الغريم والبينة ولو ما طرأ القدر فلم يملك جسده والبيع عليه
ولو ادعى الاعسار وكان له اصل مال او كان اصل الدعوى مالا
افتقر الى البينة فان شهدت بتلف امواله فلا يمين ولو شهدت
بالاعسار افتقر الى اطلاقها على باطن امره وحلف وان لم يكن له اصل
مال ولو كانت الدعوى ما لا قبلت يمينه بغير بيينة ومع نفسه
يطلق ولا يجوز مواجرات الاستعانة ولو كان له دار غلة او دابة
وجب ان يوجهها وكذا الملوكة وان كانت ام ولد ولا تباع
دار سكناه ولا عبد خدمته ولا فرس كوبة اذا كان من اهلها
ولا ينادى بحكمه **المقصد الرابع** في الضمان ومطالبه ثلثة
الاول ينشطر في الضمان جواز التقرب والملااة او علم المضمون

بالاعسار فلا يصح ضمان البقي والمجبون ولا للمملوك بدون
اذن المولى ومعه يثبت في ذمة لا كسبه الا ان يشترط كماله
شرط الضمان من مال بعينه ولا يشترط علمه بالمضمون له بشرط
رضاء المضمون عنه والضمان ناقل ولو ابراء المالك المضمون
له يبرأ الضامن ولو ابراء الضامن برياً معاً ولو ظهر له سائر تخير
في الفسخ ولو تجدد بعد الضمان فلا فسخ ويجوز حالاً ومؤجلاً
عن حال ومؤجل ويرجع الضامن على المضمون عنه بما ادى ان
ضمن باذنه والافلا ولو دفع عن ضارجه باقل الارمين ولو ابراء
من بعض لم يرجع به وانما يصح ان كان الحق ثابتاً في الذمة وقت
الضمان مستقراً كان كالتن بعد الخبار او غيره كالتن فيه ولام
يصح قبل الثبوت وان الالبه ويصح ضمان مال الكتابة والنفقة
الماضية والحاضرة والمستقبله وضمان الاعيان المضمونة كالغصب
والمقبوض بالسوم والعقد الفاسد والامانة كالوديعة وثرا
الضمان ولا يفتقر العلم بالكيفية ولو ضمن باق في ذمة صح ويلزمه
ما يقوم به البينة لا ما يقر به المضمون عنه او تخلف المضمون
له برديمين المضمون عنه ولا يصح ضمان ما يشهد به عليه
ويلزم ضمان عهدة الثمن الدرك في كل موضع بطل اصل البيع

دون المكفول من الحق **المقتصد** في القلم ويصح على الأثر
والإنكار لم يتم المشرع ومع علم المصطلحين وجهلها بقدر
المال المشاع عليه دينا كان أو عينا لا ما وقع عليه الصلح
ويكفي الشاهدة في الموزون ويصح على عيني بعين ومنفعة
وعلى منفعة بعين ومنفعة ولو صاحبه على درهم دينار أو ^{لعمري} باب
صح وإن لم يقابضوا وهو لازم من الطرفين لا يبطل إلا بالتراضي
ولو أصح الشريكان على اختصاص أحدهما بالتبرج والخسران
والآخر برأس المال صح ويعطى مدعى الدرهمين بيدها ونصف
الآخر ومدعى أحدهما نصف الآخر كذا لو أودعه أحدهما الآخر
والآخر ثالثا وذهب أحدهما من غير تفريط ونقسم ثمن الثوبين
المشتبهين على سببه رأس المال ولو صدق أحدهما عيني بعين
بسبب يقضي الشركة كالميراث وصاحبه على نصفه صح إن كان
بأذن شريكه والعوض لهما والآخر في التبرج وإن لم يقضي الشركة
لم يستزك أن كافي المقربة وليس طلب الصلح إقرار بخلاف بعني أو
ملكاني أو جلفي أو قضيت أو برات ودوبان استحقاق أحد العو^{ضين}
بطل الصلح ولو صاحبه على درهمين عما اتلفه وقيمته درهم صح
ولو صاحبه المنكر مدعى الدار على سكنى سنة صح ولا رجوع وكذا

يقضى

لواقره يقضى للراكب دون قابض الحمام على راي ولصاحب الحمل
لونداعيا الحمل الحامل ولصاحب البيت لونداعى الغرفة المفتوحة
الى الارض ولصاحب البيت بمجدرانه لونداعى الارض ولصاحب ^{الغرفة}
بمجردها لونداعى الارض والاسفل وكذا في سقفها على راي ولم ينقل
بناء الجدار به لونداعيا ولصاحب سقف عليه ولم ينقل
معاقد القمط في الخوص ولصاحب العلو بالدرجة وبالحارج عن
المسلك الى العلو لصاحب الاسفل يتساويان في المسلك ^{التي}
تحت الدرجة والثوب الذي في ايجدها اكثر والعبد الذي
لا حدها عليه ثياب والجدار غير النصل والحامل ولا ترجع
بالخوارج والرواين في حكم في هذه الصور مع عدم البتة لمن
حلف ولو حلفا او نكالا فهو لهما ولا يجب على الجار وضع
خشب حار على حائط بل يستحب فان رجع في الاذن قبل الوضع
صح ولو رجع بعده لم يصح الا بالارش ولو انهدم لم يعد الطح
الابازن مستأنف ويصح الصلح على الوضع بعد تعيين الخشب
وزنه وطوله وليس للشريك التصرف في المشترك الا باذن
شريكه ولو انهدم لم يجز للشريك على العوان الا ان يهدم بغير
اذن شريكه او باذنه الا بغير الاعادة وللجار عطف غصان

هذا هو الباب الذي هو باب
الادخال الى الدار من
الاجنباء والى الدار من
الاجنباء

شجرة الدخلة اليه ولو نغذد قطعت ويجوز اخراج الرقائش
والاجنباء والميازيب الى النافذة مع انتفاء الضرر وان عارض
مسلم وفتح الابواب فيها ويمنع مقابله من معارضته وان استوعب
الدرب ولو سقط فنبسق مقابله لم يكن للادوية ولا يجوز
جميع ذلك في المرفوعة الابواب ان اهلها وان لم يكن مضرا ولو احدث
جان لكل احد ازالته ويمنع من فتح باب لغير الاستطراف ايضا
دفعاً للشبهة ولا يمنع من الروان والشبابيك وفتح باب بين
داريه المتلاصقتين اذا كان باب كل واحدة في ذقن منقطع وذو
الادخل يشترك الا قدم الى بابه والفاضل في الصدران وحيد
ويغفر بما بين البابين في كل من الداخل والخارج بتقديم بابه
لا دخالها **المقصد التاسع** في الاقرار ومطالبة اثنان **الاول**
في اركانها وهي اربعة **الاول** المقرون بشرط بلوغه ورشد وحرية
ولختياره وجواز تصرفه لا بعد اليده ولو اقر الصبي بالوصية المعروف
صح على راي ولو اقر السفينة بماله فعليه صح دون اقراره بالمال
ولو اقر بسرقة قبل في القطع خاصة ولو اقر المملوك ببيع به
ان اعتق وكل من يملك الشرف في شيء يفقد اقراره فيه كالعبد
المأذون له في التجارة اذا اقر بما يتعلق بها ويؤخذ مما في يد

وان كان اكثر لم يضمه الموطا ويقبل اقوال الفلاس وفي مشاركة القضا
نظروا المرفوع مع انشاء التهمة ومعها يكون وصية واقوال القضا
بالبلوغ ان يبلغ الحد الذي ^{يتم له} الثاني المقله وله شرطان **الاول**
ان يكون له اهلية التملك فلو اقر لغيره ببيع ^{فهو} بغيره
لما كان على اشكال ولو اقر للعبد فهو مولا ولو اقر للحمل ^{مطلق} ان
او ذكر الحمل كالأرث ولا الوصية ولو ذكر غير كالحباية عليه
فلا قرب الصحة ولا تؤثر الضميمة فان سقط حبالا فبقي مرت
الحمل ملكة وان سقط ميتا وأسند الى المبررات رجع الى الورثة
والى الوصية يرجع الى ورثة الموصي وان اجمل طوبى بالبيان ولو
ولدا كنز من عرق لم يملك ولو كان اثنين نساويا ولو سقط احدهما
ميتا فهو للآخر ولو اقر لميت ^{او ميتا} فادخل وارث له سواء هذا الزم
التسليم ولو اقر لميتا او لميتين قبل ان يضاف الى الوقف او الملق او ذكر
شيئا محلا صرح على اشكال **الثاني** ان لا يكذب المقله فلو كذب لم
يسم اليه ويجفذه الحاكم او يقيه في يد المقاماة ولو رجع المقله
عن الانكار رسم اليه ولو رجع المقر في حال انكار المقله فلو وجه
عدم القبول كانه اثبت الحق لغيره بخلاف المقله فانه اقصر على ^{تأخر} لا
ولو قال هذا لاحدها الزم البيان فان عصى قبل ولا خلافه

ولو اقر لا عزم ولو قال لا اعلم حلف لهما وكانا خضعين ولو انكر
 اقرار العبد قال الشيخ عتق وليس محيد **الثالث** الصيغة وهي اللفظ
 الدال على الاخبار عن حق سابق مثله له على او عندي او في ذمتي
 بالعربية وغيرها وشرطها التحيز ولو قال لك على كذا ان شئت او ان
 قدّم زيد او انشاء الله او ان تشهدم يلزم ولو قال على الف اذا جاء
 رأس الشهر او بالعكس صح ان قصد الاجل لا التعليق ولو قال المذموم
 على عليك الف فقال رد دنتها او فضيتها او نعت او اجل او بلى او صد
 او لست فتذكر له او انا مقر بيه الزم ولو قال ردتها او خذها او انا
 مقر ولم يقل بيه او انا اقر بها لم يكن اقرارا ولو قال السبي عليك فقال
 بلى فهو اقرار وكذا نعم على اسكالي ولو قال استزيت متى اوستوي
 فقال نعم او لم تكن هذه الدار من فلان او غصبتها منه فهو اقرار
 بخلاف تملكها على يدي ولو قال بعينك اياك فاذا حلف الولد عتق
 المملوك ولا تمنى **القول الثاني** المقر بيه وفيه جتان **الاول** لا اقرار
 بالمال ولا بشرط كونه معلوما فلو اقر بالمجهول صح ولان يكون
 مملوكا المقر بيل لو كان مملوكا له بطل كما لو قال داري لفلان او مالي
 ولو شهد الشاهد بانده اقر له بدار كانت ملكه الى حبيبي الاقرار بطلت
 الشهادة ولو قال هذا الدار لفلان وكانت ملكي الى وقت الاقرار اخذ

في حال اقرار العبد
 في حال اقرار المملوك
 في حال اقرار المذموم
 في حال اقرار المولى

بأول كلامه ويشترط كون المقرية تحت يده فلو أقر بزيادة عبد
 غيره لم يقبل فلو أنشأه كان فداء من جهته ويوعا من جهة البائع
 ولا يثبت فيه خيار النسخ والمجلس يحكم بالعنق على المشتري فأول
 العبد ولا وارث له وله كسب الخبز للمشتري الثمن ولو قال له في ميراث
 أبي أو من ميراث أبي أو في هذه الدار مائة فهو أقر بحلها وله في
 ميراث من أبي أو من ميراث من أبي أو في دارى هذه أو في مالي أو
 قال في هذه المسائل بحق واجب وبسبب صحيح وحقه صحيح ولو قال
 لفلان على شيء أو مال قبل تفسيره بأقل ما يتمول ولا يقبل بالحبسة
 من الخطة ولا بكلب الهارث ولا السرجين وجلد المينة والخمر
 والمحزير ولا رد السلام ولا عبادة ولو لم يفسر حتى يفسر ولو فسر^{بغير}
 فقال المدعى أردت عشرة لم يقبل دعوى إلا إذا دل له أن يدعى العشرة
 فيقدم قول الفرق لو أن المسؤل قبل ولو قال مال عظيم وأنفسى
 أو كثير أو جليل أو خفي أو مال أى مال قبل تفسيره بأقل ولو قال أكثر
 من مال فلان الزم بقدره وبزيادة ويرجع فيها إليه ويصدق
 ولو ادعى ظن القلة أو ادعى زيادة أن الدين أكثر بقاء من الخرم ولو قال
 كذا درهما فعترون ولو جرم فائبة ولو دفع فدرهم ولو قال كذا كذا
 درهما فاحد عشر وكذا وكذا درهما أحد عشر من أن عرف ويرجع

من العين أو أن الحال أكثر دقة عام

الاطلاء بقدر البعد وزنه وكيله ومع التعدد الى ما يفسر في
 تفسيرين يعني ويجعل الجمع على اقله وهو الثلثة وان كان جمع كثر في
 قال من واحد الى عشرة فتسعة ولو قال درهم في عشرة ولم يرد الحسا
 فواحد والاقرار بالظرف ليس اقرار بالظرف وبالعكس ولو قال له
 الجارية فجاه بها حاملا فالحمل له على التكال ولو قال له درهم درهم
 او درهم ففوق درهم او مع درهم او تحت درهم او درهم فدرهم فواحد
 ولو قال درهم درهم او ثم درهم فاثنتان ولو قال درهم ودرهم ودرهم
 فثلاثة ولو قال اريت بالثالث تاكيد للثاني قبل ولو قال اريد تاكيد
 الاول لم يقبل وكذا في الاقرارين فثني فثني فواحد لان بضيف
 الى سببي مختلفين ولو اضاف لاحدهما حل المطلق عليه وبداخل الا
 تحت الاكثر ولو قال له عبد عليه عمامة فهو اقرار بهما بخلاف
 دابة عليه اسرج ولو قال الف ودرهم رجع في تفسير الالف اليه ولو
 قال خمسة عشر درهما او الف ومائة وخمسة وعشرون درهما او الف
 ومائة درهم او الف وثلاثة دراهم فالجميع دراهم ولو قال درهم ونصف
 رجع في تفسير النصف اليه ولو قال له هذا الثوب او العبد فان عني
 قبل ولو انكر المقل له حلف وانزع الحاكم ما اقر به او جعله امانة
 ولو قال له في هذه الدار مائة رجع في تفسير المائة اليه والاقرار

بالولد ليس اقارب من جبه الام **المجنون الثاني** في الاقرار بالنسب
 ويشترط فيه اهلية المقوم وصدق الموقل ان كان غيبا ^{بدون} او كان
 ابنا بالغاً وان لا يكذب به المحس في الشرع ولا منازع في الاقرار بالولد
 فلو اقر بمن هو اكبر سناً او مشهور بالنسب لم يصدق المبالغ او نازعه
 آخر لم يقبل ولو استحق مجزولاً بالغاً وصدقه قبل ان كان صغيراً
 في الحال لم يقبل ان كان بعد بلوغه ولو اقر ببنو الميت قبل صغيراً
 كان او كبيراً ولا يعتبر للتصديق كذا لا يعتبر لو اقر ببنو المجنون
 والمقر بغير الولد افقر الى البيئته او التصديق واذا صدقه ثواراً
 ولا يعتد بالتورث ولو كان له ورثة مشهورون لم يقبل في
 النسب ولو ولد الميت باخر ثم اقر بالثالث فانكر الثالث الثاني فللثالث
 النصف وللثاني السدس وللاول الثلث ودومات الثالث عن ابن مقفر
 دفع السدس الى الثاني ولو كان الاولان معلومين النسب لم يكتف الا
 انكار الثالث وكان المالا اثلاً لانا ولو اقرت الزوجة بابن فان صدقها
 الاخوة فللولد سبعة الاثمان ^{والا لثمن وكل وارث اقرب منه} ^{والموافق لشرع بعضه من غير ان يثبت انما يرفع} ^{الاثمان اربع}
 دفع ما في يده وان كان مثله دفع بنسبه نصيبه ولا يثبت للنسب
 الاثنيها دفع عدلين ولو شهد الاخوان بابن الميت وكان عدلين
 يثبت النسب والميراث ^{يكتف} ولو كانا فاسقين اخذ الميراث ولو

النسب ولو اقرباثنين او طمته دَفْعَةً فصدقة كل من نفسه لم
يثبت النسب ويثبت الميراث وان تناكر ابنيهما ولو تزوجوا
او طمته فم باوط بينهما فان صدقة الاول دفع المال الى الثاني
والا الى الاول وغرم للثاني ولو اقربا ساءلا ولو فان صدقه
تشاركوا ولا غرم للثاني نصف التركة ولو اقربا تزوج لاذن الولد
اعطاه ربع نصيبه والا النصف فان اقربا غرم يقبل ولو كذب افواه
الاول اغرم للثاني ولو اقربا زوجة لذى الولد اعطاها الثلث والا
الربع فان اقربا ثمانية وكذبته الاول غرم نصف التسم فان اقربا
غرم لها ثلث التسم وان اقربا اربعة غرم الربع ولو اقربا ثمة
او صدقة كالتسم بينهن اباعا ولا غرم ولو اقربا خمسة
لم يقبل ولو انك احدى من اقرباها لم يكتف وعزم لها ربع
الحصة ولو ولدت امته فاقربا بنوئته لحوبة فان ادعت لآخرى
ان اولها المقربة حلف لها ولو مات قبل التعيين وبعد او اشبه
فالوجه القوعة ولو اوتى شخص فانك المقر له نسب المقر استحق الجميع و
المقر الى البينة واذ تعارف اثنان بما يوجب النوارث نوارثا مع الجهل
ببنيهما ولم تكتف بالبينة **المال الثاني** في تعقيب الاقربا بالبناني
اذا قال له على الف من ثمن خمر او مبيع لم اقبضه او لا يلزمني او

[illegible]

فَقِيْهَه

الا ان يعبر الضمان ونطق التذلل والتمسك فان يدبر الامر على

بعدم الحفان في كلامه المكنان
وتموا به وملك لا ولم
تغلبه من زيد بن ع

لهما فعله صح واللاب والجدة له ان بوكله عن القبي وكذا الوصي
 وليس للوكيل ان بوكل الاباء من الصريح القرينة ولو كلفه في شراء
 نفسه من مولا صح والمحاضر بوكله في الطلاق كالغاي على اي
 والحكم ان بوكله السفيه ويكره لذوي القربى مباشرة المصومة
 بل بوكله من ينزع **النكاح** الوكيل ويعتبر فيه البلوغ والعقل
 والاسلام ان كان الغريم مسلما ولا يشترط الاسلام ان كان الغريم
 كافا وينبغي ان يكون فاهما عارفا باللغة ولا يبطل بارتداد الوكيل
 ولا يصح نيابة المحرم في المحرم عليه كعقد النكاح وشراء التصيد
 والبراء ان تنكح حتى في نكاح نفسها وطلاقها وللعبد ان ينكح
 بان المولى وان كان في عتق نفسه والمجور عليه للفلس السفيه
 والمال وغيره **الثالث** فيما ثبت فيه الوكالة قوله شرطان
 ان يكون مملوكا وقبوله للنيابة فلو وكله في طلاق زوجته او
 عبد بشره لم يصح ولو كلفه فيما يتعلق بغير الشارع بايقاعه
 مباشرة كالنكاح والقسمة والعبادات مع القدرة الا في الحج المندوب
 واداء الزكاة لم يصح ولو كلفه فيما لا يتعلق بغير الشارع بالمباشرة
 صح كالبيع وعقد النكاح والطلاق ولا كان الزوج حاضر على اي
 او كان الوكيل فيه الزوجة على اي والمطالبة بالحقوق واستيفائها

سينكحها

لم يصح

ولا يجوز في المعاصي كالسرقه والغصب والقتل بل احكامها لا يلزم الياسه
 وفي هذه التوكيل اثبات اليد على المباح كالاصطياح اشكال وكذا
 لا اشكال في التوكيل في الافرار ولا يقتضي ذلك افراراً ولا شترط
 في توكيل الخصومه رضا الغريم ولو وكله على كل قليل وكثير صح ونعبر
 المصلحة في فعل الوكيل ولو وكله في شرع عبد صح وان لم يعينه **الرب**
 الصيغة ولا يد من الايجاب مثله وكلتك واستغنىك وبيع اعنق
 وفتوب اقالفا او فعلاً ويجوز نأخذ من الاجنح ونشتر التجار فلو
 علقه بشرط بطل ولو جره بشرط اخذ النصف جان **المطلب الثاني**
 في الاحكام الوكالة جازية من الطرفين فلو غزله انزل ان علم
 بالغز والافلا ولو غز نفسه دخلت وبطل عبود احدها وجوز
 عن التكليف ولو بالاعطاء ويفعل الموكل متعلق الوكالة ويتعلقه
 لا بالنوم المتناول والتعدي وعنق العبد بيعه وطلاق الزوجة
 اقالوا ذن لعبد ثم باعه او علقه بطل الاذن والاطلاق يقتضي
 البيع بمن المثل بقدر البلد حالاً وتسوية البيع على ولده او زوجته
 لا على نفسه لا مع الاذن فيجوز حينئذ ان يتولى طرفي العقد على اي
 ولو قد مر له اجل النسبة لم يتخطوا ان الملق تقيد بالطلقة وفادها
 ووكيل لا يملك قبض الثمن ووكيل الشراء يملك تسليم الثمن قبض البيع كقبض
 البيع لا يملك تسليم المبيع قبل توفيه الثمن كعبد لا يجوز ادائه

البيع كالمالك وكليل الحكومة والائنان الاستيفاء وبالعكس لو اشترى
 معينا بقى مثله جاهلا بالعيب وقع عن الموكل ولو علم انفق الى
 الاجازة ولو كان يعي فكذلك عالما كان او جاهلا ثم ان ذكر
 الموكل في العقد لم يقع عنه ولا عن الموكل الا بالاجازة والا
 وقع عن الوكيل والوكيل الرد بالعيب مع حضور الموكل وغيبته
 ولو رضوا الموكل بطرده واذا قال افعل ما نيت او كمله في مقدار
 بيع عنه اقتضى الاذن في التوكيل لا مابين ووفاء له بيع من زيد
 او في زمان او في سوق له فيه غرض او مخرج فيه بالنهي عن غيره
 او بحال له بخير العود ولو باع حالا بمثل ما اذن له في النسيئة بازياد
 او الشريسيه بمثل ازيد او باع ما اذن له نقد لمح الا ان يقع
 بالبيع ولو قال اشترى ثاة بدينار فاشترى ثاسين به نعم باع
 احديهما بالدينار صح لكن يفقر في البيع الى اجازته وليس كوكيل
 المحضومة الافرار ولا الصلح ولا الابراء وقال صالح عن الامير
 الذي استحقه بخر ففعل حص العرف بخلاف ما لو صالح على خنزير
 وكو وكلم في شئ لم ينطوق في غيره فلو وكله في شئ فاسد لم
 يملك الصلح ولو وكله في الشراء بالعيب فاشترى في الذمة او بالعكس
 لم يقع عن الموكل فان اشترى في الذمة ولم يقع بالاضافة وقع عنه

[illegible]

والوكيل امير وان كان مجعلا في بيعه لوكلا له كل موضع يبطل الشراء
 للموكل فان اضافة العقد لم يفع احدهما ولا افضى على الموكل وكذا
 لو انكر الوكالة ولا بينة فان كان الموكل كاذبا فالملك له باطنا وظاهرا
 والظاهر ان يقول الموكل ان كان في فقد يفتنه منه ولو امتنع استوفى
 الموكل ما عزم ويرد الفاضل او يرجع وليس في غير ذلك من وطئ
 وانتفاع ولو وكل النبي وشطر لاجتماع او اطلق لم يكن لاحدهما الا نفرا
 ولا انفسمة ولو مات احدهما بطلت لسيولهما ان يفهم اليه ولو شرط
 الافراد جان ولو نادى اقبض حتى تم فلان فمات بطلت بخلاف اقبض
 حتى الذي عليه ولو وكل المديون في الشراء بالدين صح ويبرأ بالتسليم
 الى البائع ولا يثبت الا بعد ايسر التفقا لا يشاهد وامر بين ولا يشاهد
 ويمس ولا موافقة الغريم ولو اختلفا في ثمن الايقاع او في اللغة
 او في العبارة لم يقبل وكان ذلك في الافراد قبل ويجب تسليمه مع المطا
 والقدرة فان اصر ضمن ولو كلفه في القضاء ولم يشهد به ضمن بخلاف
 الايداع وللبيع مطالبة الوكيل مع جهل الوكالة والموكل مع علمه
 ويقبل شهادة الوكيل لموكله فيما لا ولاية له ولو غدر قبلت في
 الجميع ما لم يكن اقام بها او شرع في المنازعة **مسائل التوايح** لو انكر المالك
 الاذن في البيع بذلك الثمن وتسمى الاريد فالقول قوله مع اليقين

لو انكر المالك الاذن في البيع بذلك الثمن وتسمى الاريد فالقول قوله مع اليقين

ثم يستعاد العير ان امكن ولا المثل او القيمة فان صدق المشتري
الوكيل ونلت السلعة في يد المالك على من شاء فان رجع على المشتري
لم يرجع المشتري على الوكيل وان رجع على الوكيل رجع الوكيل على
المشتري بالاقبل من شئ ما بان بدخلف ويعزم الوكيل الزائد ان انكر
البائع الوكالة ولا يدفع الثمن ولو انكر الغريم وكالة الغائب
له فلا عيب ولا صدقة له يوم التسليم اليه والقول فوك
الوكالة وقول الوكيل في التلف وعدم التقريط والقيمة معه
وابقاء الفعل والابتياع له او للموكل وقول الموكل في الرد وان لم
يكن لجعل على اري وفي قدر الثمن المشتري به على اري ولو انكر وكالة
الترويج حلف والزم الوكيل بالجه وقيل بالنصف وقيل بالبطا
ويجب على الموكل الطلاق مع كذبه ودفع نصف المهر وهو جسد
ولو قال قبضت الثمن ونلت في يدي خائبا بالتسليم قبل الاستيفاء
وكان قبل التسليم قدم قول الموكل لان الاصل بقاء حقه وكل
من عليه الخوف له الامتناع من التسليم الى المشتري ووكيله لا بالا
شهاد ولو ادعى على الوكيل قبض الثمن فجد فاقم بينة القبض فاعني
تلف او رد قبل الجود يقبل قوله لحيانته ولا بينة لعدم سماع
دعواه ولو ادعى بعد الجود ردًا سمعت دعواه ولا يقيد في ثبته

وما غريمه ولو قال ما اذنت
الا في الشراء بعشرم وكان الشراء

وكان ذلك بعد التسليم فقدم قول الوكيل
او قول المالك

وفيه بينة ولو ادعى التلف صدق لبراء من العيب لكنه خالف
 فيلزمه الضمان والله أعلم بالصواب **كتاب الاجارة**
 وتوابعها وفيه مفاصل **الاول** في الاجارة وفيه مطلبان
الاول في الشرايط وهي سنة **الاول** الضيعة فلا يتجأ اجرتك
 او كويتك والقبول وهو قبلك ولا يكفي ملكتك الا ان يقول
 سكنها سنة مندا او لعتك ولا ينعقد بلفظ البيع بشرط فيه
 جواز تصرف المتعاقدين فلا غنى لاجارة المحبوس في الصبي المميز وغيره
 وان اجازة الوط واللاجور عليه بالسفاهة والفلس في العبد الاباد
 المولى **الثاني** ملكية المنفعة اما انوارها او بالتبعية للاصل وهو
 شرط استيفاء المنفعة بنفسه يمكن له ان يوجر ولو اجر غير المالك
 وقف على الاجارة **الثالث** العلم بها اما بتقدير العمل كخاطة النور
 او بالمد كالحياطة يوما ولوجدها بطل وليس للاجير الخاص العمل للغير
 الا بالاذن ويجوز للشرايط ان عني مبتدأ المدح صح وان اخرج عن العقد
 والاقتضى الاتصال فملك المنفعة بالعقد كما تملك الاجرة به واداسم
 العين مصنت مدح يمكنه الاستيفاء لزمت الاجرة وان لم يتفع
 وكذا لو مضت مدح يمكنه فيها قلع القرمي ولو زال لم يعقب العقد
 بطلت ولو تلف العيب قبل التسليم او عقيب بطلت ولو كان بعد

في الاجارة
 في الشرايط
 في الضيعة
 في ملكية
 في المنفعة
 في العمل
 في العقد
 في التسليم
 في العيب
 في التلف
 في بطلت
 في العقب
 في القرمي
 في القلع
 في المضى
 في المدح
 في الاجرة
 في العمل
 في الخاص
 في الاجير
 في العمل
 في الشرايط
 في بطلت
 في التلف
 في التسليم
 في العقب
 في القرمي
 في القلع
 في المضى
 في المدح
 في الاجرة
 في العمل
 في الخاص
 في الاجير
 في العمل
 في الشرايط

مدّة بطل في الباقي ولو استأجرت للربعة مالم ينحصر عنه الماء ثم
 لعدم الانتفاع ولو كان على التدرج ليخرج له الماله وقت الانتفاع
 تعيين المحمول بالمساهمة أو السكيل والوزن والركب والمحل وقدر
 الزاد وليس له البدل مع الفناء إلا بالشرط ومشاهدة الدابة
 المركوبة أو وصفها ويلزم الموجبات الركوب كالقبح والحلم ورفع
 المحل وشدة وعادة الراكب للركوب والنزول في المهما التكرار
 ومشاهدة الدواب والارض المطلوب جريتها ونزولها في السرح
 العادة ومشاهدة العقار أو وصفه بما يرفع الجهالة وتعيين ارض
 البروق ونزولها وسعتها فلو انهار لم يلزم الاجبر لانه ولو
 البعض رجح بالنسبة من ارض المنزل ومشاهدة الصبي الرضع لا
 اذن الزوج الامع منع حقه ولا يجب تقسيط المستى على ارض المدة و
 استيجار الارض ليعمل مسجداً والذئاب والذرهم ولو اذ المحمور فان
 كان المعبر الموجب فلا ضمان وعليه الرد وان كان المستأجر ضحي الاجرة
 ونصف الدابة ويحمل الجميع وكذا الاجني ولو قال اجرتك ككل
 شهر بكذا بطل على ابي وصح في شهر على ابي ولو قال ان خطئة فارسيا
 فدهم ودوميا فدهم ان عملة اليوم فدهم وغدا فدهم صح
 على الشكال **الرابع** العلم بالاجرة اما بالكيل والوزن وبكى المشاهدة

انما هو ان يكون الركوب او المحل فان كان الركوب
 لا يكون انما هو الركوب انما هو المحل فان كان الركوب
 ملكا او منزلا ففقيه خلاف ذلك فيكون انما هو الركوب
 والتمايز منه على ما لا يخفى

صعوبة
 انما هو الركوب انما هو المحل فان كان الركوب
 ملكا او منزلا ففقيه خلاف ذلك فيكون انما هو الركوب
 والتمايز منه على ما لا يخفى

المعتمد على
 في المشاهدة ولو قد طعمه كذا

في هذا الكتاب من غير ما وقع للاطلاق واشترط التعجيل في مجمل ولا
 بحسب الشرط اقل في الجملة وان يشترط العلم ولو وجد بها عيبا غير ترويس
 الفسخ والعوض ان كانت مطلقة وبين الفسخ والارشاد ان كانت معتبة
 ويجوز ان يقع ما ساجره وبعضه باكثر مال الاجارة ولا يجوز باكثر منه
 مع التساوي عينا الا ان يحدث حدثا او يقبل غير بانقضاء ما قبل
 بعليه الامع المحدث على اي ولو شرط اسقاط البعض لم يحمله الى
 الموضع المعين في الوقت المعين صح ولو شرط اسقاط الجميع بطلت
 الاجارة الاجرة بالعمل وان كان في ملكه ولا يتوقف على التسليم وكل
 موضع بطل فيه العقد ثبت فيه اجرة المثل مع استيفاء المنفعة
 او بعضها زاد عن المسمى ونقصت وبكره استعانة القاطعة **الخامسة**
 اباحة المنفعة فلو استاجر المسكن لاجرة الخمر والذابنة لحله والدركا
 لبيعه بطل **السادس** القدر على تسليمها فلو اجر الابن لغيره ودفنوه
 الموجر سقطت والاقر وجوز المطالبة بالتفاوت ولو منعه ظالم قبل
 القسط تخير في الفسخ والرجوع على الظالم ولو كان عبده لم يبطل ولما ارجع
 على الظالم خا ولو انه قدم المسكن فله الفسخ فيرجع بنسبة المختلف
 لان يعده المالك وليس له الا لزام بالعمارة ولا الاضرار من الغاصب
 وان تمكن **المطلب** الاحكام الاجارة عقد لان من الطرفين

عقود البيع والشراء

لا يبطل إلا بالتفاسخ بالتفصيل أو بإحدى أبنائها الفسخ لا بالبيع ولا بعد
مع إمكان الانتفاع ولا بالموت من المورث والمساخر على رأي ولا بالتق
ولا يرجع العبد بما بعد العتق ونفقته على مولاه على استكمال وتبطل
بالبلوغ وتصح إجابته كل ما يقع عادته والشاع والمساخر ليس لا
يضمن إلا بالتفريط أو التعدي أو تسلم العين بغير إذن لا بالتضييع
ويصح خيار الشطر فيها ولو وجد بالعين عينا فصح أو دضى بالأجرة
كما لها وإن فانت بعض المنفعة ويجب على المسافر سقي الدابة وه
علفها فلو أهمل ضمي بالقول قوله في القيمة مع التقريط ويضمن الصانع
كالقصار في الثوب والنجارة والطبيب والخبان والحمام وغيرهم وإن كان
حاذقا واحاطا واجتهدا ولو تلف في يده من غير سببه فلا ضمان
ولا يضمن الملاح والمكاري إلا بالتفريط وضمان ما يفسد المملوك
على مولاه المورث ولا يضمن صاحب الحمام إلا ما يودع ويقرب فيه ونفقة
الاجير بالنفقة في الحواشي على المسافر إلا مع الشطر ولا يضمن الاجير لو
سلبه صغيرا أو كبيرا أو عبدا أو امرأة بعمل له أجرة بالعادة ه
الاجرة والآفلا والقول قول منكر الإجابة وزيادة المدف والمسا
والرد ومنكر زيادة الأجرة والتفريط وقول المالك لو ادعى قطعة
قباء وادعى الخياط قبضا وكما يتوقف استيفاء المنفعة عليه فعلى

الاصح التفصيل ومن العين المساخر إن كانت حلقا لم يفسخ العقد
بمقتضى أحد ما مع الاطلاق بخلاف ما لو شرط استيفاء المنفعة على المورث
فإنما حينئذ يفسخ عتق المساخر وإن كانت دفعا بطل العقد عتق المورث
وانتقال العتق عنه إلى المورث عليهم بأنهم تنقض المالك العواقب الفسخ المورث
ومعنى بطلان هذا عدم

بطلان الاجارة بالنقص من المبدأ فانه المفسر ويثبت
أجرة المثل لكن لا يضمن البعض إلا مع التفريط

المؤجر كالمخوط على الكتاب والمداد على الكاتب وعلى المؤجر تسليم
 المفتاح فان ضاع فلا ضمان وليس على المؤجر ابداله ولو وعد ان يزرع
 الى الغرس تعين اجرة المنزل ولو وعد ان يحمل خسيري رطلا الى امانة تعين
 المستقي وطلب اجرة المنزل للزيادة ولو وعد ان لا ينقل رطلا الى الاخف
 لم يكن له الرجوع بالتفاوت ولو استأجر دابة معينة للركوب
 فتلقت النسخة ولو استأجر للركوب مطلقا لم ينطو له ان يركب ويترك
 مثله الامع التخصيص ويجوز للاستأجر ان يبيع الدابة ويبيع على الاستأجر
 صحة الاقرب بطلان الاجارة على استكمال المقصد **في الزرع**
والمساواة وفيه مطلبان **الاول** المزارعة عقد لازم من الطرفين
 ولا يجوز اذاعتك او ازرع هذه او سلمتها اليك وما شابهه من
 معينة بحصة معلومة من حاصلها والقبول قبله ولا ينطو
 الا بالتفاسخ لا بالموت والمبيع ونظرها شياء النماء وتعين المدة
 ومكان زرع الارض ولو شرط احدها النماء لنفسه او نوعا من الزرع
 او قدرا من الحاصل الباقي بينهما بطل ولو شرط احدها شيئا من غير
 الحاصل جاز ولا يجوز اجارة الارض للزراعة بالخطئة والشعير
 مما يخرج منها ولو مضت المدة المشرطة أو الزرع باق للمالك والندح
 سواء كان بغير ط من الزرع او بسببه تعالى كغيره للاهوية وقبح

في الزرع
 في المزارعة
 في المزارعة
 في المزارعة

ويجوز التقيية مدة معلومة بالعوض ولو شرط في العقد تأخير
 ان يفي بعدها بطلانها ولو اهل الزراعة حتى خرجت المدة لزمه
 اجرة المنزل ولو زرع على الاما له بطل الامع عمله ولو انقطع
 في الاشياء تخير العامل فان فسح فعليه اجرة ماسلف وله زرع
 ما شاء مع الاطلاق ولو عيّن فزرع الاخر تخير المالك في الفسخ قبل
 اجرة المنزل الامضاء فباخذ المستعمل الارض ولو شرط الزرع و
 افتقار تعين على منهما وكذا الزرعين متفاوتي الزرع وللعامل
 المشاركة وان يعامل من غير اذن ولو شرط التخصيص لم يجز التعدي
 والقول فودى منكر زيادة المدة وقول حصة البذر في الحصة وقول
 المالك في عدم العارية فيثبت الاجرة مع ما بين الزرع التقيية
 على انتفاء الحصة وقبل فودى المزارع والوجه الاول للمزارع البقية
 ولو دعى مالك الغصب بالاجرة والارض وطم الحفر والارالة
 والحراج على المالك الامع النطر والمالك اجرة المنزل في كل موضع تبطل
 المزارعة ويجوز الخمر ويستقر بالسلامة ولو كان الغرس يفي بعد
 المدة فعلى المالك الابقاء والارض لو ازاله صح ولو كان من
 احدها الارض ومن الاخر البذر والعمل والعوامل او من احدها
 الارض والبذر والعمل من الاخر او من احدها الارض والعمل

البذر يضمنه المالك
 فيما اذا كان يملك البذر
 فيكون البذر يضمنه المالك
 فيكون البذر يضمنه المالك
 فيكون البذر يضمنه المالك

البذر يضمنه المالك
 فيكون البذر يضمنه المالك
 فيكون البذر يضمنه المالك

لاخير البذر صح

بلفظ المراجعة ولو اجر بالحصّة بطل **المطلب الثاني** في المسافات
 وفيه مقامان **الاول** في الاركان وهما ربعة العقد والمحل والمدّة
 والفائدة وصيغة الايجاب ساقية او عاملة او سلت اليك
 وتسميه من الطرفين وهي لا تصرف لا بطل الموت ولا بالبيع بل
 بالتقاييل ونصح قبل ظهور الثمرة وبعدها ان ظهر للعمل زيادة
 ولما المحل فهو كل اصل ثابت له ثمرة ينتفع بهامع بقايا ^{الشجر} كالتخل
 وفي الثروت والحمل نظر اما يصح اذا كانت الاشجار مرسية ولو
 ساقا على ردي غير مغروس ففاسد ولو كان مغروسا وقد
 العمل بمدة لا يتم فيها قطعاً او ظناً او تساوى الاحتمال ان بطل
 ونصح المدة بمحل فيها غالباً وان لم يحل ولو كانت الثمرة لا تنفع
 الا في اخر المدة صح وينطبق في المدة تقديرها بما لا يجمل الزيادة
 والنقصان وان تحصل الثمرة فيها غالباً وينتد شرط شياع الفائدة
 فلو اقتصرت بها احدها او شرط مقداراً معيناً لا بالجزء المشاع
 والباقي للآخر ولهما او شرط ثمرة مختللات بعينها والباقي للآخر لم
 يصح ويجوز اختلاف الحصّة من الانواع اذا اجمعت العامل مقدار الانواع
 وبكره ان شرط رب الارض مع الحصّة شيئاً من ذهب او فضة ^{وجب}
 الوفاء مع السلامة ولو شرط فيما سقت السماء لنصف فيما

في المدة
 في المدة
 في المدة

سقى بالتأخير الثلث وشرط مع الحصة جزء من الأصل بطل **المقام الثالث**

في الأحكام وإطلاق العقد يقتضي قيام العامل بكل عمل يتكرر في كل سنة

ويحتاج الثمرة إليه من السقي والتقليب وتنقية الأجاصي جمع اجانب بالكر والنشر يد والمراد بهما الحفر التي يقف فيها الماء في الصور الشجرية

والإثمار وإزالة الحشيش المفربة وتهذيب الجرب والتقليم و

التعديل واللفاظ وإصلاح موضع التسميس ونقل الثمرة إليه

وحفظها وما لا يتكرر في كل سنة ويعد من الأصول فهو على المالك

كفرا الآبار والأثمار وبناء الحائط وضرب الدواب والدلالة

والكنس ولو شرط على العامل لزوم ولو شرط العامل العمل كله على المالك

باطل ولو شرط البعض لزوم ولو شرط أن يعمل غلام المالك معه جاز وإن

شرط عمله تحاوي بطل ولو شرط عليه أجره للأجرة وخرج أجره من

منهما وكل موضع يفسد فيه المساقاة للعامل للأجرة والثمره للمالك

ولو ساقاه الأثنان واختلفا في النصيب صح أن علم حصته كل منهما

والأفلا ولو ساقاه المالك على بيتان على أن يساقية على آخر صح ولو

هرج العامل ولا بد أن له الفسخ والاستيجار عنده بإذن الحاكم

وإن تعذر فغيره وإن دمع لاثنها دلا بدونه والفقول قول

العامل في عدم الحيانة وعدم التقرب ولو ظهر استحقاق الأصل

فالعامل للأجرة على الأمر ويرجع المالك على كل منهما بالنصيب وللعامل

أن المساقاة انما يبيع من أصل مملوك للمالك

المكرر على العمل الذي
يكون شرطه

بمعينه بالنص على ان يغيره
و لو ساقاه على احدى
بالثمن صح على من
بالمساقاة

وَمَحَلُّهُ

أي عَزَّوَجَلَّ عَلَى الْعَامِلِ فَلَمْ يَجْعَلْ عَلَى الزَّهْدِ أَوْ عَلَى قَدْرِ
مَا زَادَ عَلَى الصَّلَوةِ الرَّجَاءُ لَمْ يَزِدْهُ

أَنْ يَسَاقَى غَيْرُهُ وَالْحَاجُّ عَلَى الْمَالِكِ لِتَمَعِ النَّيْطِ وَالْفَائِدَةِ ثَقُلَ بِالظُّهْرِ
وَالْمُخَارَسَةِ بَاطِلَةٌ وَالْفَرْسُ لَصًا وَعَلَيْهِ أَجْرُ الْأَرْضِ وَلِصَاحِبِهِ
نَقَصُ الْقَلْعِ وَلَوْ بِذَلِكَ أَحَدُهَا لِأَجْرِ الْقِيَمَةِ لَمْ يَجِبِ الْقَبُولُ **المقصد الثالث**
فِي الْجَوَالَةِ وَنَصَحَ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ يَقْصُرُ دَمَحَلُّ مَعْلُومًا كَانَ أَوْ مَجْهُولًا وَيَجِبُ
بِالْعَوَضِ بِالْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ أَوْ الْمَشَاهِدَةِ أَوْ الْعَدَدِ وَلَوْ جَعَلَ
مِثْلَ مَنْ رَجَعَ بِدِي فَلَهُ ذُوْبًا وَذَابَةً فَلَمْ أَجِزِ الْمِثْلَ وَجِبَ كَوْنُ
الْحَاجِلِ جَائِزَ التَّمَرُّقِ وَمَكَانَ الْعَمَلِ مِنَ الْعَامِلِ وَيُزَوِّجُ الْمَتَّبِعُ مَا جَعَلَ
عَنْ غَيْرِهِ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْمَتَّبِعُ بِالْعَمَلِ أَنْ يَجْعَلَ لغيره وَيَسْتَحِقُّ الْجَعْلُ بِالتَّسْلِيمِ
وَهِيَ جَائِزَةٌ قَبْلَ التَّكْلِيفِ وَمَعَهُ لَيْسَ لِلْحَاجِلِ الْقَضِيحُ الْأَمْعُ بِذَلِكَ أَجْرُهُ مَا عَمِلَ
وَيَجْعَلُ بِالْمَتَّاعِ مِنَ الْعِبَادَتَيْنِ وَلَوْ حَصَلَتِ الصَّلَاةُ فِي يَدِهِ قَبْلَ الْجَعْلِ
فَلَا شَيْءَ وَوَجِبَ التَّدْوِيلُ عَنِ سَمَاعِ الرَّوَانِ لَيْسَ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ
الْأَوَّلِ السَّعِيرِ وَالْأَبْقَى بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ الْمَتَّاعِ بَعْدَ تَلْوِيزِ قِيَمَتِهِمَا أَرْبَعُونَ
دِرْهَمًا وَمِنْ الْمَرْدِيْنَارِ وَأَنْ نَقَصَتْ الْقِيَمَةُ وَلَوْ اسْتَدْعَى الرَّدُّ لَمْ يَبْذُرْ
أَجْرَهُ فَلَا شَيْءَ وَلَوْ جَعَلَ لِلرَّوَادِ شَيْئًا فَرَقَهُ جَمَاعَةٌ اسْتَحْفَوْهُ بِقِيَمَتِهِمْ
وَلَوْ جَعَلَ لِلدَّخُولِ فَدَخَلَ جَمَاعَةٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ ذَلِكَ الشَّيْءُ وَلَوْ جَعَلَ
لِكُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ جَعْلًا عَمَّا لَفَالَاخِرُ فَرَدَّوهُ فَلِكُلِّ نَدَى مَعْنِيَّتُهُ وَكَذَا
لَوْ انْفَقَرُوا إِلَى الْجَعْلِ وَلَوْ جَعَلَ لِبَعْضٍ مَعْنِيَّتَهُ وَالْآخِرُ مَجْهُولٌ فَلِكُلِّ مِنَ الْمَعْنِيَّتِ

أَنْ يَسَاقَى غَيْرُهُ

في السبق
في السبق
في السبق

الثالث والمجهول ثلث اجرة المنزل ولو تبرع واحد مع المجهول فلا شيء له
والجعله بالتصف ولو رد من البعض فله بالنسبة والفور قول
المالك في عدم الاشتراط وفي حصول الصالح في العامل قبل العمل
وفي كون المأني به غير المقصود وفي قدر العمل وحسنه لكن يختلف
على نفي ما اداه العامل وح ثبت اقل الامرين من اجرة المنزل وما اداه
العامل الا ان يزيد ما اداه العامل على الاجرة فثبت عليه ما اداه
المقصد الرابع في السبق والتمايز وانما يصحان في التسليم والذباب
والسيف والحراب والابل والفيلة والفرس والحمار والبغل وبن الطيور
والقدم والسفر والمصارعة وشبهها فان التقينا بالاجاز فمضوا
والا فلازم وبفتقر المسا الى تقدير المسافة وتقدر العوض تبنا
كان او عينا واحتماله السبق وجعل العوض لهما او للحمل او الاجنبي
على الشك والتميز الى عدد الاصابة وصفها وقدر المسافة والعوض
والعوض وثمانل جنبى عدم لالة ولا يشترط نفي القوس والاشتم
والالمبادرة والمحاطة ولا تساوى الموقف وكما يصح الرهن على الا
يصح على التباعد وان يبذل العوض اجنبي او من بيت المال وجعل
للسابق للحمل ولو جعل للتساوى من خمسة فتنساوا ولا شيء ولو
سبق واحد او اثنان فلهما اوله وجعل السبق للتساوى ولا تعد

المالك في عدم الاشتراط وفي حصول الصالح في العامل قبل العمل
وفي كون المأني به غير المقصود وفي قدر العمل وحسنه لكن يختلف
على نفي ما اداه العامل وح ثبت اقل الامرين من اجرة المنزل وما اداه
العامل الا ان يزيد ما اداه العامل على الاجرة فثبت عليه ما اداه
المقصد الرابع في السبق والتمايز وانما يصحان في التسليم والذباب
والسيف والحراب والابل والفيلة والفرس والحمار والبغل وبن الطيور
والقدم والسفر والمصارعة وشبهها فان التقينا بالاجاز فمضوا
والا فلازم وبفتقر المسا الى تقدير المسافة وتقدر العوض تبنا
كان او عينا واحتماله السبق وجعل العوض لهما او للحمل او الاجنبي
على الشك والتميز الى عدد الاصابة وصفها وقدر المسافة والعوض
والعوض وثمانل جنبى عدم لالة ولا يشترط نفي القوس والاشتم
والالمبادرة والمحاطة ولا تساوى الموقف وكما يصح الرهن على الا
يصح على التباعد وان يبذل العوض اجنبي او من بيت المال وجعل
للسابق للحمل ولو جعل للتساوى من خمسة فتنساوا ولا شيء ولو
سبق واحد او اثنان فلهما اوله وجعل السبق للتساوى ولا تعد

في السبق
في السبق
في السبق

المقصد الرابع في السبق والتمايز وانما يصحان في التسليم والذباب
والسيف والحراب والابل والفيلة والفرس والحمار والبغل وبن الطيور
والقدم والسفر والمصارعة وشبهها فان التقينا بالاجاز فمضوا
والا فلازم وبفتقر المسا الى تقدير المسافة وتقدر العوض تبنا
كان او عينا واحتماله السبق وجعل العوض لهما او للحمل او الاجنبي
على الشك والتميز الى عدد الاصابة وصفها وقدر المسافة والعوض
والعوض وثمانل جنبى عدم لالة ولا يشترط نفي القوس والاشتم
والالمبادرة والمحاطة ولا تساوى الموقف وكما يصح الرهن على الا
يصح على التباعد وان يبذل العوض اجنبي او من بيت المال وجعل
للسابق للحمل ولو جعل للتساوى من خمسة فتنساوا ولا شيء ولو
سبق واحد او اثنان فلهما اوله وجعل السبق للتساوى ولا تعد

يرتفع كبر الرأى عدد السهم ويتقوى الرمن
 انفعال المراهة تفعل فلان فلانا المراهة اذا علمه روى

المراد من قوله انفعال المراهة تفعل فلان فلانا المراهة اذا علمه روى
 انفعال المراهة تفعل فلان فلانا المراهة اذا علمه روى

وجعل المصلي من صلى وان تكثرت ولا ينبغي للاخير ولو اخرجوا فلا
 من استوفى فماله فان سبى احدهما والمحلل بينهما له وان سبى فلكل
 ماله وان سبى احدهما والمحلل فليس ان يمال نفسه ويضف لآخر
 والمحلل الباقي ولو سبى المبادرة والوشوع عشر من المصابة خمسة
 فاصابا خمسة من عشر لم يجب الاكمال ولو اصاب احدهما خمسة
 منها والآخر اربعة فضل صاحب خمسة ولو سبى الحاطر فاصاب خمسة
 منها فحاطر اكمال ولو اصاب احدهما تسعة منها والآخر خمسة فحاطر اكمال
 ولو اصاب احدهما بعد الحاطر الى اكمال العدد مع التمهات والوشوع بعد
 فقد فضل صا وان كان قبله وطلب المسبوق الاكمال اجيب مع الفاجبة
 كرجاء الرجحان والمساواة والقصور عن العدد وان لم يكن فابعد
 كما لو رما خمسة عن فاصابها احدهما والآخر خمسة وعملك العوض
 بنظام النضال ولو فسد العقد فلا عوض ولو فوج مستحقا فاعلى
 بان له المثل او القيمة **المقصود الثاني** في الشركة وفيه بحانات
الاول الشركة عقد جاز من الطرفين ولا يصح تبطل للاجل
 لكن يثم المنع من التصرف الا باذن حديد ويتحقق بمجم المتساويين
 وباستحقاق الاثنين الشيء اما بالارث او بالحياة وبابتداء جزء من
 احد المختلفين بجزء من الآخر وانما يصح بالاموال دون الابدان

مخرج

والوجوه

والوجوه والمفاوضة والرجح والحسن على قدر أساليب المالين ما لم يشترط
 الصدق على أي ولا يصح لاحدها النصف إلا بأذنه بركه ويقع على المال
 فيضمن لو خالف وله الرجوع على الأذن والمطالبة بالقسمة متى
 شاء وليس للمطالبة بالإيضاف والتشريك أي لا يضمن بدون
 التعدي وتقبل قوله في عدمه وعدم الحباية وإخصاص الشرع
 وانزاعه وبطل الأذن بالجور والوهم ولو دفع إليه اثنان
 ذنبه ودأبه على الشراكة لم يصح والحاصل للشقا وعليه أجرهما
 وقيل يقسم اثنان ويرجع كل منهما على صاحبه بثلث أجرته بركه
 مشاركة الكافر ولو باع أسلعة صفقة وفض أحدها نصيبه
 شاركه الآخر **الحنف الثاني** في القسمة وكل من طلب القسمة
 مع انتفاء القرابة الممتنع ولو اتفق الشركاء مع القدر لم يجز ويحصل
 الفرق بنقص القيمة وقيل بعدم الانتفاع ولا تصح قسمة الوقف
 ونص قسمة مع الطلق ولا يشترط القاسم ولا إسلامه الكفار لو
 تراضى الخصمان به وبكفي القرعة والتجبر بعد التعديل يستحب
 الإمام لضيق قاسم ويشترط عدالة ومعرفة بالحساب ولا يكفي الوا
 في قسمة الرد للامع الرضا والأجرة من بيت المال فإن ضاق ففهمها
 بالخصص وتساوى الأجر بقسم قسمة إجبار وعبرة عليها

الرافعة الواجب والدلو والرجل وموحي

إن القسمة المتفرقة القسمة أحسن غير

ويقسم ما اشتمل على الرد فسمه نراض وتقسم الثياب والعبيد بعد
التعديل والعلو والسفل معاً لان يتفرّد احدهما بواحد منهما
ولا يقسم كل واحد على حدة والارض المردوعة والزرع الطاهر
والقحان المتعددة كل واحد بانفاده لا قسمتها بعض في بعض
والقراج الواحد فان اختلف اشجاره فطاعه بعد التعديل والكتاب
المجاورة بعضها في بعض فسمه اجبار ثم يخرج السهام على الاسماء
سم في قعة بان يكتب كل ويامر الجاهل باخرج بعضها على اسم احدهما وعلى التسمية
بان يكتب اسم كل واحد في قعة ويامر الجاهل باخرج بعضها على اسم
منها وتعدّل السهام فيمده لا قدر اقلو كان متساويين وكان الثلث
بازاء الثلثين جعل الثلث محاذي الثلثين ولو تساوت قيمة لا
بان كان لاحدهما النصف من متساويين بالاجزاء والآخر الثلث و
السدس سويت على اقلهم ويخرج على الاسماء ويجعل للسهم اول
وثان الى اخرها فان خرج صاحب النصف فله الثلث الاول وان خرج
صاحب الثلث فله الاولان وكذا في المربعة الثانية ولو اختلفت
قدر او قيمة ميزت سويت على الاقل وفيه وقسمه الرد ينفق الى الرد
ولو اتفقا عليه وعدلت السهام افتقر بعد القعة الى الرضا نانبا
ولو ادعى الغلط كان عليه البينة فيسطل او الاحلاف ولو ظهر

تسمى السهام في القعة
بما يكتب على كل سهم
منها وتعدّل السهام
فيمده لا قدر اقلو
كان متساويين وكان
الثلث بازاء الثلثين
جعل الثلث محاذي
الثلثين ولو تساوت
قيمة لا بان كان
لاحدهما النصف من
متساويين بالاجزاء
والآخر الثلث و
السدس سويت على
اقلهم ويخرج على
الاسماء ويجعل
للسهم اول وثان
الى اخرها فان
خرج صاحب النصف
فله الثلث الاول
وان خرج صاحب
الثلث فله الاولان
وكذا في المربعة
الثانية ولو اختلفت
قدر او قيمة ميزت
سويت على الاقل
وفيه وقسمه الرد
ينفق الى الرد
ولو اتفقا عليه
عدلت السهام
افتقر بعد القعة
الى الرضا نانبا
ولو ادعى الغلط
كان عليه البينة
فيسطل او الاحلاف
ولو ظهر

فدرا او قيمة ميزت سويت على الاقل وفيه وقسمه الرد ينفق الى الرد ولو اتفقا عليه وعدلت السهام افتقر بعد القعة الى الرضا نانبا ولو ادعى الغلط كان عليه البينة فيسطل او الاحلاف ولو ظهر

البعض بطلت ان كان معينا مع احدها او معهما لا بالسوية او
 مشاعا ولو كان معينا بالسوية لم تبطل ولو ظهر بين تعبد قسمه
 الوازن فان دفعوه والابطلت **المقصد الثاني** في المضاربة
 وهي جانية من الطرفين لكل منها فسخه وان كان بالمالك عرض فلا
 يلزم الاجل ويتم المنع ولا يتعدى العامل الماذون فيمنع لو خالف
 واخذ ما يعجز عنه او مخرج المال بغير اذن ولا يؤثر في الاستحقاق
 واذا اطلق فولي ما يتولى المالك من عرض القماش ونشر وطبخة
 وامرازه وقبض الثمن واستجار ما جرت العادت له ولو عمله بنفسه
 لم يستحق امره كما انه يضمن الاجرة لو استاجر للاول ويتبع ^{المعيب}
 ويؤديه ويأخذ الارش مع الغبطة والاطلاق يقضي البيع نقدا
 بثلثي ثمن نقد البلد والنثر بالعين فيقو على الاجارة لو خالف
 ولو اشترى بالذمة ولم يصف وقع الشراء له وتبطل بالموت عنهما
 والخروج عن اهلية الثرف ويتفق في السفك كمال النفقة من ^{الاجل}
 ونفسط لوضم ولا يصح الا بالثمان الموجودة العلومة القديمة
 المعينة وان كانت مشاعة فلو فاضه باحد الطرفين او بالعم
 او بالشاهد المجهول او بالفلوس او بالنقرة على السكك او بالنقش ^{ثمة}
 او بالدين وان كان على العامل او بمن يبيعه لم ينصح ونصح ^{بالمنصوب}

يجوز ان يعامل بعد الاجل المشرط لا يجوز ان يتصرف
 الا بالثمن المأكور

ان علم الغرض ان كان معلوما الثرف
 بين الناس صح

ويبرئ التسليم الى البايع والعامل امين ويقدم قوله في التلف
 وعدم التفريط والخسارة وقد راس المال والرجح ولا يضمن
 الامع التفريط وفود المالك في عدم الرد والحصة وتشرط
 في الرجح الشياخ فلو شرط اخراج معين من الرجح والباقي للشركة بطل
 وتغير حصصه العامل ولو قال الرجح بيننا فهو متصفى ولو شرط
 حصته لغيره صح وان لم يعمل ويشترط في الاجنبي العمل ولو قال لكنا
 نصف الرجح نساهو او عليك العامل حصته بالظهور ولو شرط الربح
 للعامل بخاصة ولو انكر القراض ادعى التلف بعد البيعة او ادعى ^{الغلط}
 في الاخبار بالرجح او قدره ضمن اما لو قال ثم خسر او تلف المال بعد
 الرجح قبل ولو اشترى بالعين اب المالك باذنه فله الاجرة وعن ولا
 فلا ولو اشترى زوج المالك باذنها بالعين بطل النكاح ولا بطل البيع
 ولو اشترى لنفسه عن ماله من الرجح وبسبب العبد في البا
 ولو اشترى جارية جازله وطبها مع اذن المالك بعد لا
 قبله على اي والتالف بعدد وادنه في التجار من الرجح ولو
 خسر المائة عشرة ثم اخذ المالك عمل الساع عشرة ثم فرج فواسى
 تسعة وعمانون لا تسعاً ولو اشترى بالعين فتلف الثمن قبل الدفع
 بطل ولو اشترى في الزمة بالاذن الزم صاحب المال عوض التالف

قد مر في المتن ان الرجح بيننا فهو متصفى

قد مر في المتن ان الرجح بيننا فهو متصفى

وهكذا

وهكذا دائما ويكون الجميع راس المال وإن كان غير لازم
مع الاضافة ولو فسح المالك للعامل اجرة الوحي للفسح عليه
جباية السلف لا انضااض ووضار والعامل اذ فيه صح والرجع بين
الثاني والمالك وبغير اذنه لا يصح والرجع بين المالك والاول
وعلى الاول اجرة الثاني ولو خسر بعد فسخه الرجع رد العامل اقل الا
وكل موضع يفسد فيه المضاربة يكون الرجح للمالك وعليه
الاجرة **المفصل الثاني** في الوديعة وهي عقد جاز من الطرفين بطل
بالموت والخز ولا بد من ايجاب وهي كل لفظ يدل على الاستئابة
في الحفظ ولا يشترط القبول لفظا ويجب حفظها مع القبول عما
عادتها بالحفظ ويختلف الحز كالتصدق والتشوب والتصدق ولا
للدابة والراح للنشاة ولا يجب الحفظ لوطحها عند من غير قبول او
على القبض ويجب سقي الدابة وعلفها بنفسه وبغلامه ولا يخرجها
من منزله للسقي الا مع الحاجة ولو اهل ضمن الان ينه المالك
في زول الضمان لا التي يرد ويقصر على ما بعينه المالك من الزول
ضمن الامع الخوف وان قل وان تلفت والمستودع امين لا يضمن بدون
التفريط ولا يباحذها منه قهر ويجوز الخلف للظالم ويؤدى ولا
نضم ويؤدى غير العاقل فيضمن القابض ولا يرد اليه وان كان

ان كان يعمل في الرجح
مجانا فله ان يشكر
المعاطرة بالبيع

او الى اخره لو قال لا ينقل
ضمن كيف كان الا مع الخوف

لوطيلها ولو ترجها القاصصا له بحيث لا يميز رد الجميع أو كيلهم اليه ولو مات المالك سلمت الى وارثه
ولو دفع الى البعض من حصص الباقي ولو ادعاها اثنان صدق
في التخصيص ولو ادعى الاخر علمه او ادعياءه مع الاشتباه **خلف المقصد**
الثامن في العارية وهي جارين من الطرفين وانما يصح من جاز العرف
ولو اذن الولي للطفل صح ان يغير مع المصلحة وكذا صح الانتفاع به
مع بقايد صح عارته ويقصر السعير على المادور ^{وهو في بعض الايام}
والعين لو خالف ونصح استعارة الشاة للحلب والامة للاجنبي ^{الخدمة}
ويستفح السعير بما جرت العادة فان نقص من العين شيء بالاستعمال
او تلف به من غير تقريط لم يضمن الا ان ينط العير او يستعير المحرم صيدا
او من القاصصك يستعير ذهباً او فضة الا ان ينط سقوط الضمان
وكنز البئث لو تلفت بغير الاستعمال ولو فطره من ولو استعار المحل
صيداً من محرم جاز لزوال ملكه عنه ولو رجع على السعير من الغنا
جاهلاً رجع باجره المنفعة او بالعير التالف على الغاصب لعلماً
ومفوطاً لو رجع على الغاصب رجع السعير العالم ولو اذن في ^{الزرع}
او الغرس جاز الرجوع بالارث وليس له قلع الميت بعد الاذن ^{ذوق}
ولا قلع الخنثية اذا كان طرفها الارث ملكه ولو اتفعلت الشجرة
لم يكن له زرع اخرى الا بالاذن وليس للسعير الاعانة ولا الاجارة

إلا بالاذن ولو تلف بنقطة بعد نقص القيمة بالاستعمال ضمن المناقص
 لا النقص وبضم الح جود ويقبل قوله في التلف والقيمة وعدم النقص
 لا الرد ولو ادعى المالك الأجر حلف على عدم الاعانة وله لأقل من
 المدعى ولجزء النخل ولو اختلفا عقيب العقد حلف المستعير ولا شيء

المقصد التاسع في النقطة وقبضه مطلبان الأول محل اللقوط

أما الإنسان أو حيوان أو مال وشرط الأول الصغر فلا يصح التقاط البالغ
 والعاقل وانتفاء الأذى كجد أو المنقط أو لا فلو كان له أحد من خبر
 على أخذه وحرية المنقط وبلوغه وعقله وإسلامه على أي حال
 على رأي ولو أذن المولى لم لو كنه صح ويؤخذ في بدل البكر أو على أي حال
 أخذ المملوك الصغير دون المهر وشرط الثاني الملك وانتفاء
 اليد عنه وعن السلامة وانتفاء العمان فلو التقط كل العرش
 والحيز بر لم يخلو به الحكم ولو التقط ما يدغره عليه الزم بدفع
 إليه ولو التقط ما يمنع عن المؤذي كالبعير إذا وجد في كلاءه وما
 أو كان صحبها والغولان والحيا ميري الغلالة أو التقط الشاة وغيرها
 مطلقا في العمان يجوز لا شرط للأخذ سوى الأخذ فيجوز للقبض
 والمملوك والمجنون والفاسق والمجنون والكافر إلا لقاط النبا
 المادية وانتفاء اليد وأهلية الكنتسا الأخذ وينوط المولى التق

هذا المقصد التاسع في النقطة وقبضه مطلبان الأول محل اللقوط
 الثاني الصغر فلا يصح التقاط البالغ والعاقل وانتفاء الأذى كجد أو المنقط أو لا فلو كان له أحد من خبر
 على أخذه وحرية المنقط وبلوغه وعقله وإسلامه على أي حال على رأي ولو أذن المولى لم لو كنه صح ويؤخذ في بدل البكر أو على أي حال
 أخذ المملوك الصغير دون المهر وشرط الثاني الملك وانتفاء اليد عنه وعن السلامة وانتفاء العمان فلو التقط كل العرش
 والحيز بر لم يخلو به الحكم ولو التقط ما يدغره عليه الزم بدفع إليه ولو التقط ما يمنع عن المؤذي كالبعير إذا وجد في كلاءه وما
 أو كان صحبها والغولان والحيا ميري الغلالة أو التقط الشاة وغيرها مطلقا في العمان يجوز لا شرط للأخذ سوى الأخذ فيجوز للقبض
 والمملوك والمجنون والفاسق والمجنون والكافر إلا لقاط النبا المادية وانتفاء اليد وأهلية الكنتسا الأخذ وينوط المولى التق

أو التقط ما يمنع عن المؤذي كالبعير إذا وجد في كلاءه وما
 أو كان صحبها والغولان والحيا ميري الغلالة أو التقط الشاة وغيرها
 مطلقا في العمان يجوز لا شرط للأخذ سوى الأخذ فيجوز للقبض
 والمملوك والمجنون والفاسق والمجنون والكافر إلا لقاط النبا
 المادية وانتفاء اليد وأهلية الكنتسا الأخذ وينوط المولى التق
 عن الطفل

في حق العبد حان

عن الطفل والمجنون ولو التفت العبد حان ويكفي توفيقه في ملك مولاه
المطلب الثاني في الأحكام يجب أخذ اللقط على الكفاية وهو على
الأصل مسلم إلا أن يوجد في بلاد الشرك وليس فيها مسلم وأخذ
ومأقلته الإمام ولو تولى أحد أبا ن وسنوعير الملقط بالسلطان
في التفتقه فإن تعذر فبالمسلمين ويجب عليهم فإن تعذر انفق
ورجع مع نيته ولا رجوع لو تبرع أو وجد المعين ولو كان مملوك
باعه في التفتقه مع تعذر الاستيفاء ويملك ما يدر عليه مما
يوجد فوقه أو تحته أو مشدود في شأبه أو يوجد في
أودار فيهما مناع أو على دابة عليها حمل وشبهه كل ما يوجد
ببركته أو الحجابيين في الحج ولا ينفق الملقط من مال المنذور
الآبادن الحاكم فيضمن مع إمكان الأذن ولو جاوز عليه اقتصر له
الحاكم أو أخذ الدية إن لم يكن ولو غيبه لا الملقط ولا يجب التأخير
على رأي وتحدد الفارق وإن ادعى الرقبة على رأي ويقبل إقراره
بالرقبة مع البلوغ والشهد وانتفاء العلم بحجته وإدعائه لها
ويصدق مدعى ببنوته بدون البينة مع جهالة نسبه وإن كان
كافراً أو عبداً لكن لا يثبت كفو ولا رقة ويصدق الملقط
في دعوى قدر الانفاق والعرف وإن كان له مال ولو تشاح

والمربية

قوله او احد من اهل البيت
 وقوله او احد من اهل البيت
 وقوله او احد من اهل البيت

او الخربة فهو واحد ولو جدد في ذاه او صند وفي الخصص
 بالتصرف فهو له والمشارك لقطعة ولا يملك الا بعد التوفيق
 وينتبه التملك وان بقيت احوالها لا يضمن الابنية التملك او التوك
 ودفع الى الحاكم فباع دفع الفن الى الملتقط او طلبه اى امانة
 في الحول والزيادة فيه للمالك لا يضمن الا بالتفريط وبعد ذلك
 اذ لم ينو التملك فان نواه ضمن وزيادة النفصلة له ولا يجب
 دفع العير مع المنصلة بل المثل او القيمة وقت الانتقال ولا
 المولى يتفريط العبد ولو اخذها المولى او امره بالانتقاط ضمن
 ولا يجب الدفع بالوصف ولا خفي فلو ردها به ضمن ان اقام غيره
 البينة ويستقر الرجوع على الاخذ ان لم يكن اعترف له بالملك ولو
 اقام كل بينة اقرع مع الترجيح فان كان دفعها بالبينة وحكمه
 الحاكم الى الاول لم يضمنه الثاني والا ضمن ولو تملك بعد الحول
 ثم دفع الى المدعي بالبينة العوض ضمن الثاني على كل حال ورجع
 على الاول **المقصود العاشر** في الغصب وفيه مطلبان **الاول**
 في سبب الضمان وهي ثلاثة **الاول** مباشرة الاتفاق للعين
 والمنفعة كقتل الحيوان وسكنى الدار **الثاني** التسبب وهو
 فعل ملزوم العلة كحر البئر في غير الملك وطرح المعانقة المسالك

المراد الثاني اقامه بينة اعدل من بينه او اولاد من

قوله او احد من اهل البيت
 وقوله او احد من اهل البيت
 وقوله او احد من اهل البيت

والقفا الصبي والحيوان العاجز عن الفعل ^{فمنعته} وفك قيد الدابة
 والعبد المحبوس وفتح قفص الطائر وان تأخر طيرانه ودلالة البشر
 وازالة وكلاء الطرف فبسيل ما بينه اذا لم يحبس غيره او يسيل ^{لان}
 الارض منه بانقلابه بالزجر او بازيادة الشمس على اشكاله او قبض
 للسوم او بالبيع الفاسد واستوفى المنفعة بالاجارة الباطلة
 ولو غصب ثيابا فهاجوعا او حبس مالك الماشية من الجفط
 فنلت او غصب دابة فتبعها الولد في الضمان نظروا لوفقه بابا
 على ما افسد او غصب او زال فبداعن عاقل او منع المالك من القعود
 على بساطه فنلف او منعه عن البيع فقصد القيمة السوقية
 او تلف عينه فلا ضمان ولو اتفق المباشرة والشب فالضمان على المباشرة
 الا مع الاكراه فالضمان على القاهر ولو ارسل في ملكه ماء او ارجح
 فاحرق ^{نارا} فاوقر طائر غيره او احرق لم يضمن الا مع التجاوز عن قدر الحاجة
 اختيارا مع علمه او ظمته بالتعدي والغصب هو الاستقلال
 باثبات اليد من دون المالك في العقار وغيره ولو سكن الضعيف
 عن المقاومة مع غيبة المالك الا او اسكن غيره فغاصب لو كان
 المالك حاضرا فلا ضمان ولو سكن مع المالك فمهر ضمن
 النصف ولو لم يعمود الدابة ضمن الا ان يكون المالك راكبا

حصة له ولو كان له من الدابة
 او منعه من الدابة
 او منعه من الدابة
 او منعه من الدابة

الامع الاجزاء وعصب الحامل وعصب الحبل ولا يضمن الحامل الغصب وان كان
 صغيراً ولو تلف الصغير بسبب كدح الحية وقوع الحائط فلا شيء
 يضمنه ولو استخدم الحوض اجرة ولا يضمن بدونه وان كان صغيراً
 ولو استأجره لعل فاعقله ففي ضمان الاجرة نظر ولو عصب دابة
 او عبداً ضمن الاجرة وان لم يستعملها ولا يضمن الحر ولو عصبه ^{مسلم}
 ويضمن القيمة ولو عصبها من الكافر فمستأركذا الخنزير ولو يفتا
 الايدي القاصبة تخبر في التضمين **المطلب الثاني** في الاحكام يجب
 رد العين وان نكس الامع التلف بالترع او بخابا المغصوب جرح ذي
 يضمن القيمة ولا يضمن تفاوت السوق مع الرد وان تعيب ضمن الارش
 وان كان غير مستقر تجدد ضمان المتجدد وان تلف ضمن المثل
 في المشي ومع التعدد القيمة وقت الدفع وفي غيره بالقيمة عند
 علي اي والاعلى من جمل الغصب الجحش التلف على اي ويضمن الاصل
 والصنعة وان كان ربواً ولو كانت تحمة لم يضمنها وفي اعضا
 الدابة الارش على اي وبهية القاض كغيرها ولو تلف البعد
 والامة ضمننت قيمتهما وان تجاوزت الدية على اي ولو قتله
 اجنبي ضمن دية الوهم التجاوز والرايد على الغاصب ولو مثله
 به لم يعتق على اي ومقدار الحر مقداره فيه والاحكومة

المراد بالحرية هو الذل لا الجوار ولا يضمن الذل كالمال ولا يخرج الحر
 والمراد بالكلية والعقود والخنزير والغواص الحية والفقار والحارب
 والعقوب والخنزير

في يضمنه كغيره من الاموال وانما اقتصرنا في الغاصب على الدية
 على ما يقتضيه في حق الغاصب من الدية والاحكام والاشياء والارز
 الى دية الحر

ولو استغرق القيمة قال الشيخ دفع ولحدها أو أمسك بجانأوبه
 نظر ولو زادت قيمة بالخصا وقطع لأصبع الزاوية ضمن المقتطوع ولا
 عليك العصب بتغير الصفة ولا بصيرورة الحب زرعاً والبيض زرعاً
 ولو نعد العين فدفع القيمة ملكها المالك ولم عليك العاصب العصب
 وعليه الأجر إلى وقت أخذ البديل فان تمكن بعد ذلك من العين
 وجب دفعها ويستبعد ما غرم ويضمن التالف من الخفين بقيته
 مخملاً ولو أطمعه المالك أو باحط في ذبح الشاة جاهلاً لم يزل الضار
 ولو أطمع غير المالك مخبراً فإن رجع على الأكل رجع الأكل على العاصب مع العمل
 ولا فلا وإن رجع على العاصب رجع على الأكل العالم ولو أتى بخلاً مغصلاً
 فالولد لصاً لا نسي وعليه أجره الغراب وأرض النقص ويضمن الأجر منه
 بقاءه إن كان ذا أجرة وإن تنفع به الأرض ان نقص ولا يتبدل أحدان
 وإن كان النقص بسبب الاستعمال ويضمن نقص الزيت والعصير على راي لونه
 أغلاها ولو زادت بفعل العاصب ان أتمعت وإن نقصت ضمن ولو
 صبغ فله قلع صبغه ويضمن النقص ولو امتنع الزم المالك ولو اتفقا
 على التبعية وسبب الشوب فللمالك قيمة ثوبه كمالاً ولو من جهة المثل
 تشاوراً وكذا بالاجود على رأي وبالارداء أو بغير الجنس ضمن المثل
 والماء المتجدد مضمون كالأصل وإن كان منفعة ولو سمي فزادت

ولو استغرق القيمة قال الشيخ دفع ولحدها أو أمسك بجانأوبه
 نظر ولو زادت قيمة بالخصا وقطع لأصبع الزاوية ضمن المقتطوع ولا
 عليك العصب بتغير الصفة ولا بصيرورة الحب زرعاً والبيض زرعاً
 ولو نعد العين فدفع القيمة ملكها المالك ولم عليك العاصب العصب
 وعليه الأجر إلى وقت أخذ البديل فان تمكن بعد ذلك من العين
 وجب دفعها ويستبعد ما غرم ويضمن التالف من الخفين بقيته
 مخملاً ولو أطمعه المالك أو باحط في ذبح الشاة جاهلاً لم يزل الضار
 ولو أطمع غير المالك مخبراً فإن رجع على الأكل رجع الأكل على العاصب مع العمل
 ولا فلا وإن رجع على العاصب رجع على الأكل العالم ولو أتى بخلاً مغصلاً
 فالولد لصاً لا نسي وعليه أجره الغراب وأرض النقص ويضمن الأجر منه
 بقاءه إن كان ذا أجرة وإن تنفع به الأرض ان نقص ولا يتبدل أحدان
 وإن كان النقص بسبب الاستعمال ويضمن نقص الزيت والعصير على راي لونه
 أغلاها ولو زادت بفعل العاصب ان أتمعت وإن نقصت ضمن ولو
 صبغ فله قلع صبغه ويضمن النقص ولو امتنع الزم المالك ولو اتفقا
 على التبعية وسبب الشوب فللمالك قيمة ثوبه كمالاً ولو من جهة المثل
 تشاوراً وكذا بالاجود على رأي وبالارداء أو بغير الجنس ضمن المثل
 والماء المتجدد مضمون كالأصل وإن كان منفعة ولو سمي فزادت

ولو استغرق القيمة قال الشيخ دفع ولحدها أو أمسك بجانأوبه
 نظر ولو زادت قيمة بالخصا وقطع لأصبع الزاوية ضمن المقتطوع ولا
 عليك العصب بتغير الصفة ولا بصيرورة الحب زرعاً والبيض زرعاً
 ولو نعد العين فدفع القيمة ملكها المالك ولم عليك العاصب العصب
 وعليه الأجر إلى وقت أخذ البديل فان تمكن بعد ذلك من العين
 وجب دفعها ويستبعد ما غرم ويضمن التالف من الخفين بقيته
 مخملاً ولو أطمعه المالك أو باحط في ذبح الشاة جاهلاً لم يزل الضار
 ولو أطمع غير المالك مخبراً فإن رجع على الأكل رجع الأكل على العاصب مع العمل
 ولا فلا وإن رجع على العاصب رجع على الأكل العالم ولو أتى بخلاً مغصلاً
 فالولد لصاً لا نسي وعليه أجره الغراب وأرض النقص ويضمن الأجر منه
 بقاءه إن كان ذا أجرة وإن تنفع به الأرض ان نقص ولا يتبدل أحدان
 وإن كان النقص بسبب الاستعمال ويضمن نقص الزيت والعصير على راي لونه
 أغلاها ولو زادت بفعل العاصب ان أتمعت وإن نقصت ضمن ولو
 صبغ فله قلع صبغه ويضمن النقص ولو امتنع الزم المالك ولو اتفقا
 على التبعية وسبب الشوب فللمالك قيمة ثوبه كمالاً ولو من جهة المثل
 تشاوراً وكذا بالاجود على رأي وبالارداء أو بغير الجنس ضمن المثل
 والماء المتجدد مضمون كالأصل وإن كان منفعة ولو سمي فزادت

الحمد لله الذي جعل في قلوبنا

[illegible]

ثم انقل اليه طال المشاري وسموت بيته ان لم يغم وقت البيع
ما يد على التملك ولو ادخلت الدابة راسها في قدر او دخلت
دار غير الملك ولو خرج الاب بالهدم والكسر فان رجع احداهما من قبل
انقضى التقريط حتى يصح كتاب الدابة **كتاب العطايا** وفيه مفاصد
الاول في الهبة ولا بد فيها من ايجاب مثل وهبتك ملكتك
وكل لفظ يقصده التملك وقبوله صادر من عن اهلها وشرطها
القبض باذن الواهب فلو مات احداهما قبله بطلت وبكى القبض
السابق وقبض الاب والجد عن الطفل ويسقط لو وهبها لهما
وتعين الموهوب وان كان متناعا ولو الدين لم يخله فهو له
ولا يفرق في القبول ولو هبة لغيره يصح ومع الاقباض لا يصح
الرجوع ان كان متناعا في الرجم والاجاز ما لم ينصرف للتهب او يعوض
او ينلف العين وفي الزوجين خلاف وهل ينزل النصف استكمال
ويحكم بالاستفاد بعد القبض وان تافى فالتماء النصف قبله للواهب
ولو رجع بعد العيب لا اثر والزيادة المتصلة للواهب والمنفصلة
للمتهب يستحق العطية لذى الرجم وتينا كذا في العمودين والشوية
فيها ولو باع بعد الاقباض لا يجزي صح على اي ولو كانت فاسدة
صح لهما معا وكذا الوبايع معتقدا البقائه ولو انكر الاقباض قد تم قوله
مال مؤثر فيه

هذا هو الكتاب الثاني من كتاب العطايا وهو كتاب الهبة
وهو من اقسام العطايا التي لا يشترط فيها القبض
بل يشترط فيها ايجاب مثل وهبتك ملكتك
وهو من اقسام العطايا التي لا يشترط فيها القبض
بل يشترط فيها ايجاب مثل وهبتك ملكتك

الوقف غير الاصل والاطراف المنفعة

وان عترف بالملك مع الاشباه **المقصد الثاني** في الوقف وفيه
مطلبان **الاول** في التراط ويشترط فيه العقد والايجاب وقت
واقا حرمته وتصدق فيفتق القربة وكذا اجست سلت
وانتية التقرب وكون الموقوف علينا مملوكا معبته وان كانت
مشاعة يلتفع بهامع بفانها وصحة انباضها وصدوره من
التصرف وفيه بلع عشر واية بالجواز وجود الموقوف عليه
ابتداء وجواز تملكه ونعنيته وعدم تحريم الوقف عليه والظام
والتجزؤ والاقباض واخراجة عن نفسه فلو وقف الدبر او دار غير
معينة او مالا يملكه مع عدم الاحازة او الابن او وقف على
ابتداء او على حمل لم ينفصل او على من لا يملك او على العبد او
المسلم على الكنايس والبيع او على معونة الزنا او على كنية التوبة
والانجيل او قرنه مبدع او علقه بشر او لم يقض الوقف حتى مات
او وقف على نفسه ثم على غيره او بشر انتفاعه بطل او اذا اتم لزمه
وقف المريض من الثلث ويدخل الصوف والابن الموجود ان
وبصحة وقف العفار وكلما ينتفع به مع بقائه من المنقولات
وغيره ولو جوز جعل النظر لنفسه او غيره فان اطلق فلم يوقف وعلمهم
ويصح الوقف على المحدث وتبعاً ولو بدأ به ثم بالوجود ففي صحته
للوجود

في الموجود قولان وكذا على العبد ثم الموصي على المصالح كالقناطر
 والمساجد ولا يفتقر القبول ولكن القبض للناظر فيها ولو وقف
 مسجداً أو مقبرة صح بطلوه واحداً ودفعه ولا يصير وقفاً
 والدفع من دور الإيجاب ولا ينجأ من دورها ودور الأقباض
 ولو وقف على من ينقض غالباً صح حبساً عليهم ويرجع الوقف
 مع انقراضهم أو إلى ورثته على رأي ولا يشترط في الوقف على صغار
 أولادهم القبض وكذا الحد والوصي ولو وقف على الفقراء وصالحين
 شاذين ولو شرط عوده عند حاجة صح الشرط وبطل الوقف ^{حبساً}
 يرجع مع الحاقه وبورث ولو شرط إخراج من يريد بطل الوقف ولو
 إدخال من يؤلفه صح ولو شرط نقله إلى من سيوجد بطل الوقف
 ولا يعتبره البطل الثاني القبض وينصب فيما للقبض عن الفقراء أو الفقهاء
 ولو وقف المسلم على الفقراء انصرف إلى فقراء المسلمين فمن صلى إلى القبلة
 والوقف على المؤمنين أو الإمامية للأئمة عشرة وعشر الشيعية
 للإمامية والجارودية وعلى الموصوف بنسبته لكل من أطلق عليه
 فالزبدي للقاتلين بإمامة زيد والهاشمي لمن أنجب الهاشم
 بالقبول من أولاد أبي طالب ويشترط الذكور والأناس على السواء ما لم
 يفضل على الغير ممن يطلق عليه عرفاً وعلى البربر في الفقراء وكل

ولو وقف على المسلمين
 ولو وقف الكافر انصرف

والجاريت والعباس والوليد
 والثالبيين أولاد أبي طالب

مصلحة يقر بها وكذا في سبيل الله ولو وقف على مصلحة فطلب حرق
 في البر في الوقف على الذي للأجنبي قولان وكذا المرتد دون الحربي ولو
 يذكو المرفأ ولم يعين كاحد الشهادين أو القيلتين بطل ويسأل
 الاخوال والاعمام على رأي إلا أن يفضل ولو وقف على الأقرب فهو
 كرتب الارث إلا أنهم يتساون مع الاطلاق **المطلب الثاني**
 في الاحكام الوقف ينتقل الى الموقوف عليه ولو وقف عليه فلو
 وقف حصّة من العبد ثم اعتق أو غنق الموقوف عليه لم يسمع ولو غنق
 الشريك حصّة اطلق صحح ولم يقوّم عليه على اشكال ولذا
 وقف على الفقراء انفسهم من بخير البلد ولا يجزئ التشيع وكذا غيرهم
 من المشركين ولا يجوز للوقوف عليه الوطي فان اولدها كان حراً
 ولا قيمة عليه وفيصير ورثتها لم ولد تنعت بموته وتوخذ البقرة
 من الذرّة لمن يلد يظن ويجوز تزويجها والمهر للوجودين وكذا الولد
 من مملوك أو زناً ولو كان من حراً بوطي صحح فهو حر وشبهه الولد
 حر وعلى الواطي قيمة للموقوف عليهم والواقف كالأجنبي ونفقة
 المملوك الوقف على الموقوف عليهم ولو جنى بما يوجب القتل فقتل
 بطل الوقف وليس جنى استرقاقه وإن كان يدينه اقتصر كان الباقي
 وفقاً وكانت خطأ غلقت بالموقوف عليه على أي وبالكسب أي

في الوقف على العبد ولو وقف على مصلحة فطلب حرق
 في البر في الوقف على الذي للأجنبي قولان وكذا المرتد دون الحربي ولو
 يذكو المرفأ ولم يعين كاحد الشهادين أو القيلتين بطل ويسأل
 الاخوال والاعمام على رأي إلا أن يفضل ولو وقف على الأقرب فهو
 كرتب الارث إلا أنهم يتساون مع الاطلاق

الأول الوصية وهي تملك عيش أو منفعة بعد الوفاة ويقف
للايجاب وهو كل لفظ دل عليه مثل أعطوه بعد وفاتي أو له بعد
وفاتي أو وصيته له أما مطلقاً كهذا أو مقيد مثل أعطوه إذا مت
في مرضي هذا أو فسخي هذه وقبول ولا ينتقل بها إلا بعد الموت
ولو لم يقبل لم ينتقل بالموت ويكفي القبول قبله أو بعد من آخر
حالم برده ولو رد في حياته جاز أن يقبل بعد الموت ولو رد بعد
وقبل القبول بطلت ولو قيل ثم رد لم يبطل وإن لم يقبض على راي ولو
رد بعضاً بطلت فيه خا ولومات قبل القبول فلوارثه القبول
ولو كان الموصي به وكذا فإن كان تمانع عن الوارث وراثته
كانوا جماعة أو قبل قبل القسمة والأفلا ولا ينعنق على الميت ولا يصح
الوصية في معصية كساعة الظالم والانفاق على البيع ولكن ^{بمس} الكفا
وكتبه الثورية والنجيل ولابا المصحف للكافر ولابا عبد المسلم له
ولو وصي له بعبد كافر فإسلام قبل القبول بطلت وبعده بعد الو
بيع عليه وهي عقد جاز للموصي الرجوع متى شاء بالتبرع أو به
بفعل المنافي أو تبرقه بحيث يخرج عن المسمى كطحن الطعام وخبز
الذيقن وغلط الزيت لا يدق الخبز فتبتل ولا يجوز الوصية ^{صية}
الركن الثاني في الموصي ويشترط فيه أهلية النطق وعي ^{صية}

من بلغ عشرين في العزوف على أبي ولوصح نفسه بالمهلك ثم أو^{هل}
 بطلت ولو اوصى ثم جرح نفسه او قتلها صحت ويشترط في الموصي^{الولاية}
 ان يكون اباً او جداً لله ولو اوصت لام لم يصح ولو اوصت لغيره بال^{الولاية}
 وولاية بطلت في الولاية وفيها زاد على الثلث من المال **الثلث**
الثالث في الموصي له ويشترط وجوده فلا يصح للبعث والموت^{لميت}
 ظن وجوده ولا من تخلف المرأة ويصح للحمل ويملك ان انفصل حي ولو
 سقط ميتاً بطلت ولو مات بعد سقوط انفصل لورثته وقصص الاجني والورث والذمي^{اجني}
 على ابي دون الحربي وملوك الغيوب وان اجاز موكله او ثبتت سبب
 الحربة كالنذير والكتابة نعم لو كان مطلقاً وقد ادى شيئاً صح
 بنسبة الحربة وبطلت الزايد ولو اوصى بعبد امكته او مكانبه
 اولده او مكانبه المسمى^{او الذي لم يود شيئاً صح ثم يفتقر بعد}
 اخراج الوصية او تجله الثلث منها فان كان بقدرها عتق ولا شيء^{اذا كان بغيره من الثلث والموت}
 له وان قصت قيمته عتق واعطى الباقي وان كانت اكثر عتق ما يجمله
 واستسعى في الباقي مطلقاً على ابي ولو اوصى بالعتق عليه دين
 قدم الدين وصحت مطلقاً على ابي فان فضل شيء عتق ما يجمله^{بغيره المقتضى}
 ثلث الباقي وينعتق أم الولد من الوصية لامن نصيب الولد على ابي^{بغيره نصيب الولد}
 فان قص عتق الباقي من النصيب والوصية المذكور والاثبات يقتضي

ابتداء عطية ولو اوصى بثلاث غير فاستحق ثلثها ان صرفت الوصية
 الى الملوك ولو اوصى بما يقع على الحال ولو لم يكن الا الحثم بطلت ان لم يكن والمحرم انصرف الى المحلل
 ان الله المحرم ولو ضاق الثلث عن العجب وغيره ولا اجابة بدئ الوصية
 من الاصل والباقي من الثلث موقوف ولو كان الكل غير واجب بكي
 بالاول فالاول ولو اوصى بعقود عبيد وخرج من الثلث اجبر
 الورثة على عتقه فان امتنع اعتقه الحاكم وبحكم مجزئة حتى العتق
 لا الوفاة فالتماء قبله للورثة وكنه ولو اوصى بعقود رقبته في كفا
 اجزاء اقل رقبته مجزئة فان اوصى بقيمة زائدة اخرجت الزيادة من
 الثلث ولو اوصى بالمجيرة افتقر على اقل المراتب ولو اوصى بالعليا اخر
 الدنيا من الاصل والزيادة من الثلث ولو لم تقف الدنيا وما يجمل الثلث
 بالعليا اخرجت الدنيا وبطلت الزيادة ولو اوصى بالمضاربة بالثمن
 على ان الربح نصفان بين العامل والورث صح ولو اوصى بثلاثة واحد
 وبثلاث اخر كان رجوعا وعل بالخير ولو استبدد اقرع ولو نص على عدم
 الرجوع بدئ بالاول وكذا بدئ بالاول ولو اوصى بثلاثة لزيد
 وبربعة لآخر وبسدسة لثالث ولو اوصى بعقود مما يليكه
 دخل المحقق والشرك ولا تقويم على ما يري ولو اوصى بايدي من الثلث
 لثنتين فلهما ما يجمله الثلث ولو ثبت بدئ بالاول ودخل

العاقل والراعي والبالغ والكفان وان غرو
 العاقل والراعي والبالغ والكفان وان غرو

او ازيد مما اراد عليه وارثه
 او ازيد مما اراد عليه وارثه

وهو من غير الفوائد
 شئنا فلا يقوم
 شئنا فلا يقوم

ان يكون الموقوف من الاموال التي لا تنفذ في الدين
 ان يكون الموقوف من الاموال التي لا تنفذ في الدين

والشجرة ووقال ان كان في بطنها ذكر فدها وانثى فدهم صم فان
 خرجا فنكتة وكوالت بالذي وخرجا بطلت ولو وصى بالمنفعة من
 او على التاييد فومت المنفعة فان خرجت من الثلث والافلح
 بقدر وطريق التقييد في المعينة ان يقوم العيب مسلوحة المنفعة
 تلك المنة ثم مع المنفعة تلك المنة فتعلم القيمة وفي الويت
 قبل يقوم العيب والمنفعة معا ويخرجان من الثلث لان عدلا لا
 منفعة له لا قيمة او قبل يقوم الترقية على الورثة لا المنفعة فيه
 عشرة فيعلم ان قيمة المنفعة تسعون والسبع لاجلها التزويج و
 الموصى له اجارة العيب ^{فان الله} مختلف اشترى بقيمتها مثله ونفقة الموصى
 بحدمته على الوارث وتعرف الموصى له في الخدمة والورثة في الرقبة
 ببيع وغيره ولا يبطل حق الموصى له بالبيع ولو وصى بلفظ مشترك
 فللورثة الخبر ان كان المعينان له او فقد اعنه ولو كان
 له احدهما فعين ان اضاف ويجعل الظاهر على ظاهره الا ان يعين
 غيره والمتواطى يتخير الوارث في التعيين باحد جزئيه ودهم
 اعطاه المعيب ولو قال اعطوه راسا من مالي فماتوا الاوا
 تعبير ولو ماتوا بطلت ولا تبطل بالقتل ولو وصى بعين
 ولا شيء غيرهم ولم يجر الورثة عتق تلكهم بالقيمة ولو رتبهم

على الظاهر الاولين بموالدين بدل عن من
 ويخرج ان يراد بشيء من الاول ارجح ولكن
 يحذف الثاني فبقية الجواز وتنفق فان اللفظ
 حقيقة ظاهرة في غير الظاهر كالوفاة اعطوه السد
 فانه ينصرف الى البيع لا الاطلاق متناه بخلاف ما لو قال
 اعطوه مالي اري فان هذه فريضة بدل المائة الجازي
 وهو الغلام المتناه وقلنا الفقه والظاهر هو ما ذكر
 اردت بغيره كعت دسوا مع الجمع والارادة موالدين
 اذا اطلق لم يجمع مع ارادة غيره وعند الاولين هو النفس
 وما لا يخل من مناه المعين من ثلث

بِالْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ حَتَّى اسْتَوْفَى الثَّلَاثَ وَلَوْ أَوْصَى بِعَقْدٍ مَخْصُوصٍ
 أَقْرَعَ اسْتِجَابًا بِاللَّوْنَةِ أَنْ يَعْينُوا وَلَوْ أَوْصَى بِعَقْدٍ مُؤَمَّنَةٍ وَجِبَ
 وَلَوْ بَانَتْ بِالْخِلَافِ لَعَزَّتْ وَلَوْ نَقَذَرْنَا عَنْ قَوْمٍ لَا يَكُونُ فِيهِمْ نَصِبٌ ^{لَوْ}
 أَوْصَى بِعَقْدٍ رَقَبَةٍ بَلْغَى مَعِينٍ فَوَجَدَ كَثْرَ لَمْ يَجِبْ وَتَوَقَّعَ الْوَجُودَ ^{لَوْ}
 وَلَوْ جَدَّ بِأَقْلٍ عَنَّا وَعَطَا الْفَاضِلَ وَلَوْ أَوْصَى بِمَنْ نَصَبَ لِحَدِّ الْوَثَّةِ ^{لَوْ}
 أَعْطَى مَن نَصَبَ لِقُلِّ **الْمَلِكِ الثَّانِي** فِي الْأَوْصِيَاءِ بِنَظَرٍ فِي الْوَصِيِّ الْعَقْلِ ^{لَوْ}
 وَالْإِسْلَامَ وَالْعَدْلَ عَلَى أَيْ وَلَوْ أَوْصَى إِلَى عَدْلٍ فَفَسَقَ بَعْدَ مَوْتِهِ
 اسْتَبْدَلَ بِهِ الْحَاكِمَ وَالْحَيَّةَ إِلَّا أَنْ يَأْذِنَ الْمَوْصِي وَالْبُلُوغَ إِلَى أَنْ يَضُمَّ
 إِلَى الصَّبِيِّ بِالْفَاوِ لَا يَنْفَذُ نَفْسُهُ حَالِ صَغِيرٍ وَيَنْفَذُ نَفْسُ الْكَبِيرِ حَتَّى
 يَبْلُغَ وَلَوْ مَاتَ الصَّبِيُّ أَوْ بَلَغَ الْمُجْتَرِ نَفْسُ الْكَبِيرِ مَسْتَبْدَلٌ وَلِلصَّبِيِّ
 بَعْدَ الْبُلُوغِ لِمَا عَرَّضَ فِيهَا نَفْسُهُ الْبَالِغَ مُشْرَعًا وَبَصَحَ أَنْ يَوْصَى
 الْكَافِرَ لِمِثْلِهِ وَالْوَصِيَّةَ إِلَى الْمَرْأَةِ وَيُعْتَرِ الصَّفَا حَالِ الْوَصِيَّةِ وَقِيلَ
 حَالِ الْمَوْتِ وَلَوْ أَوْصَى إِلَى الثَّبَنِيِّ وَطَلَّقَ أَوْ نَظَرَ الْأَجْمَاعَ لَمْ يَجْزِ الْأَنْفَادُ
 وَلَا يَعْضَى نَفْسُ أَحَدِهِمَا لَوْ تَشَاءَ حَالِ يَجِبُ هُمَا الْحَاكِمُ عَلَيْهِ فَإِنْ نَقَذَرْنَا
 اسْتَبْدَلَ وَلَوْ مَضَى أَحَدُهُمَا وَجَزَّيْنِ الْحَاكِمَ إِلَيْهِ مَعِينًا وَلَوْ مَاتَ أَوْ
 فَسَقَ لَمْ يَضُمَّ إِلَى الْآخَرِ وَلَوْ سَوَّخَ لِهَذَا الْأَنْفَادَ مَا زَنْ نَفْسُ كُلِّ مَيِّمَاهَا
 مَنفَرَّةً وَالْفَيْسَمَةُ وَالْوَصِيَّةَ إِلَيْهِ تَبَلَّتْ أَنْ يَلْمَ الْمَوْصِي وَالْأَفْلَاوُجُ

(Handwritten marginal notes in Arabic script, likely commentary or additional legal rulings related to the main text.)

ضم إليه الحاكم وكفست وجب عزله وقامة غرضه وتصح الوصية
 بالولاية لمن يستحقها كالوالد والمجد له ولو وصى به على أكبر
 أولاده لم يجوز ولو وصى بالنظر في مال ولد وله أب فالولاية للمجد
 دون الوصي ومن يتولى مال اليتيم أجره مثله ولو وصى إليه بشيء
 في خاص لم يتعد غير م ولو مات بغير وصي فالولاية للحاكم ولو
 جاز لبعض المؤمنين ولو أذن للوصي أن يوصي جاز والأقل على
 والوصي ممن لا يضمن إلا بالتفريط أو مخالفة الموصي ويجوز له
 استيفاء دينه من تحت يده من غير حاكم وإن كان له حجة وإن
 يشترى لنفسه من نفسه بثمن المثل **المطلب الثالث** في الأحكام
 يجب للوصية على كل من عليه حق أو ما ثبت الوصية بالولاية
 بمأهدين عدلين ويقبل في الوصية بالمال شهادة واحد
 مع اليمين وشهادة أربع نساء في الجميع وواحدة في الربع
 واثنين في النصف وثلاث في ثلثه وأربع واثنين من أهل الذم
 ولا يقبل شهادة الوصي فيما هو وصي فيه ولا فيما يجزى
 الولاية ولا اعتبار بما يوجد بخطه وإن عمل الورثة بالعض
 لم يجب الباقي وإذا وصى بوصية ثم وصى مضادها عمل بالنسبة
 ولو فاد أعطى مثل نصيب أبي أو بنتي وليس له غير فالوصية

فيقول عن هذا الكتاب في نفس الوصي
 جميع من يقول قبلت

ولا يقدر كما قالنا وإن تزوجت فإن هذا
 ويؤخذ من قول أهل الذم مع عدم
 المأهدين

بشرط أن يكونوا عدلاً ولا
 وأما في الولاية للأولاد
 نصيب الزوجات الأربع كما واحد
 أصل الفرضية في ثلثيها
 ففرضه من ثلثيها
 وأحد وصي الوصي
 ففرضه من ثلثيها
 وأحد وصي الوصي
 ففرضه من ثلثيها
 وأحد وصي الوصي
 ففرضه من ثلثيها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم والاعمال من

[illegible]

وَقِيَّتْ بَقْدَرٍ وَلَا يَنْطَلِ الوَصِيَّةُ بِالْإِدَارِ لَوْ صَارَتْ بِرَأْسِهَا وَدَوَّصِي
لِلْفَقْرَاءِ اعْطَى ثَلَاثَةً فَإِذَا دَوْلَا يَجِبُ التَّعْمُّ وَدَوَّصَاتٍ اعْطَيْنَ يَدَا الْفَقْرَاءِ فَلَزِمَ
النَّصْفُ **المسألة الرابع** في تقاض الميراث كل ميراث مقرون بالوفاة فهو
وصية من الثلث وإن كان صحيحاً وأما المنجات الواقعة في مرض الموت
الميتع بها كالهبة والعقود فيها قولان أقربها إنها من الثلث
ولو برز الزمت أجمعاً سواء كان المريض مخوفاً لا على رأي ولا اعتبار
بوقت المرافعة والطلاق وتمتع النكاح ولو عاوض الميراث بجميع التركة
بمن الثلث صح ولو حصص نصيب كل وارث في عين فالوجه اعتبار
الاجارة فإن أوفى كاشراً فهو من الثلث والأمن لأصل سواء الولد
أو غيره ولو جمع بين المتخلف قدمت المتخلف من الثلث فإن بقي شيء
مرفق المؤخر ولو تعددت المنجات المتبرع بها يدي بالأثر
فالأثر ولو باع التبرع المستوعب للتركة بمساوية جنساً
وقبلة الضعف تراجم الوردية في ثلث المبيع ولو باع التركة
بمثل نصفها قيمة صح في نصفها ومقابلته الثمن وفي الثلث
بالحاجة ورجع إلى الوردية السدس وطريق ذلك أن ينسب
الثمن وثلث المبيع إلى قيمته فيصم المبيع في مقابل تلك النسبة
وهو خمسة أسداسه ولا قوى عندني صحة البيع في ثلث

ويجوز البيع لغيره رابعهم
عنه
أما كانت
من الميراث
وغيره

ينبغي التمسك بالآتي لأن فسخ البيع في بعض تقضي فسخه في قدر من الثمن كما
لا يصح فسخ البيع في الجميع مع بقاء بعض الثمن كذا لا يصح في البعض مع بقاء
جميع الثمن وطريقان يسقط الثمن من القيمة المبيع ويسبب الثلث إلى
الباقى فصح في قدر ذلك النسبة وهو ثلثناه ينلني الثمن ولو كان
يساوي ثلثين وبلغه بعينه مع في النصف بنصف الثمن وعلى الأورد
ياخذ ثلثي المبيع بجميع الثمن ولو اعتق في الرض وتزوج ودخل صح
الجميع وودعت أن خرجت من الثلث ولو كان قيمتها الثلث اصدفها
مثله ودخل صح النكاح وبطل المسقي فان كان مهر المثل من ثلث القيمة عتق
ثلثة ارباعها وكما ثلثة ارباع المستوي ولو كان مهر المثل نصف القيمة
عتق بقدر ربع التركة وكما سبع ارباع المهر ولو اعتق عبد ولا ينفق
غير عتق ثلثه ولو عتق ثلث عبده وله ضعف عتق اجمع وهو قضى
بعض الذين صح ودوا وصى لم يصح مع القصور ولو اعتق ثلث امة ولا ينفق
غير من اقرع فان تزوجت حمل لمن اخرجتها القرعة بعد الاعتاق فهو حر
لا ينفقه ولو اعتق احد الثلث فلا ينفق سواهم اقرع بثلثه وبين ما لا ينفق
فان خرجت القرعة عليه ما فحراً والأرقا ولاعتسب من التركة
ويقرع بين المحيس والاعتبار بقيمة الموصى بعينه بعد الوفاة ^{للمخرج} وبما
عتقه عند الاعتاق والتركة بأقل الامرين من حين الوفاة ^{القض} إلى حين

ولو اعتق العبد المستوعب فكسب مثل قيمته عتق نفسه وله نصف
كسبه لانه لا يجتنب عليه ما يحصل له من كسبه لاستحقاقه
بخرقه الخ لا من جهة سيده ولو كسب ثلثين عتق ثلاثة ^{اسمه} اعماء
وله ثلاثة اخماس الكسب ولو كان على السيد دين يسفر القيمة
والكسب فاعتق ولو كسب مثل قيمته وعلى السيد مثلها من نصفه
ونصف كسبه في الدين وعتق ربعه وله ربع كسبه وللورثة الباقي
ولو عتق المستوعب وقيمته عشرة ثم كسب عشرة ومات قبل مواده
فله شيء من نفسه وماله من كسبه مثل الولد ولسيد شيئا
يساويان ماله من نفسه فيقسم العشرة اثلاثا للابن ثلثها للسيد
الثلثان وعلم عتق ثلثه ونكاح المريض شرط بالدخول فان مات قبله
بطل ولا مهر ولا ميراث ولا دخل استقر المهر والميراث وبكره ان يطلق
فان فعل ورنه الى السنة في البائن والرجعي ما لم يبرأ او تروج بغيره
ويرثها هو في الرجعية ما دامت في العدة ولا يرثه في اللعان ولا
في الخلع والمبارقة ولا مع سواها ولا اذا كانت امة وقت الطلاق
ثم اعتقت او ذميت فاسلمت ولو ارجعت وقوعه في الموضع قدم قوله
الوارث مع اليقين ولو طلق اربعا وترجع باربع ودخل بهن وريث
الثمان الفين بالسوية ولو كانت المريضة صح من الثلث فان خرجت

في كتاب التكاثر
 في كتاب التكاثر
 في كتاب التكاثر
 في كتاب التكاثر

في كتاب التكاثر
 في كتاب التكاثر
 في كتاب التكاثر
 في كتاب التكاثر

والعقود بالاداء وان لم يكس سواء صححت في ثلثه وبطل في الباقي ولو
 كانت في الصحة لم تعتقه ابراه في الميراث في الكتابية اعتبر الاقل
 من قيمته وما في الكتابية فان خرج الاقل من الثلث عتق وان قصر
 عتق بدين وسعي في باقي الكتابية وان عجز امير فوبقدر الباقي والله اعلم
كتاب التكاثر وفيه مقاصد **الاول** في اقسامه
 وهي ثلثة **الاول** الدائم وفيه مطالب **الاول** في ادايه يستحب
 التكاثر خصوصاً مع شدة الطلب ولخاف الوقوع في الزناجب
 واختيار البكر للولود العفيفة الكريمة الاصل والصلوة ركعتين
 والدعاء والاشهاد والاعلان والخطبة وابقاع العقد ليلاً و
 الصلوة ركعتين عند الدخول والدعاء والمرأة بذلك ووضع
 على ناصيتها والدعاء والدخول ليلاً والتسمية عند الجماع وسؤال
 تعالى الولد للذكر السقوي والوليمة عند الزفاف ويجوز اكلها
 ينشر الاعراس مع العايشة هدايا لعلها بالاباحة وملك بالاحد
 ويكره ايقاع العقد والقرع والعقرب والجماع ليلته الخسوف ويوم
 الكسوف وعيد الزوال والغروب قبل ذهاب الشفق وفي الحاق وبعد
 الفجر لا طلوع الشمس وفي اول كل ليلة من كل شهر الا في شهر رمضان
 النصف وفي التسفر مع عدم الماء وعند الرجح السودا والصفراء والجماع

عارياً وعقيب الاحتلام قبل الغسل أو الوضوء ولا يكره عقيب جراح
 والجماع عند من ينظر إليه والنظر إلى فرج المرأة حالة الجماع ومستقبل
 القبلة ومستديها وفي السفينة والكلم بغير الذكر وإن بطر للسفل
 أهله لئلا ويجوز النظر لوجه من يريد تزويجها وكيفية تكراره
 من غير إذن والحامة يريد ثراها إلى أهل الذمة وشعور هت
 لغير ربيبة وإلى مثله عد العورة وللتأذي وإلى حسد الزوجة
 باطناً وظاهراً وعورتها إلى المحارم عد العورة ^{والبشر} النظر إلى النزع وعورته ومحاورها
 والطبيب أن ينظر إلى العورة الأجنبية ولا يجوز للمرأة أن تنظر إلى الأجنبية ^{عد العورة ولا يجوز} النظر لأجنبية إلا إلى أجه؟
 وإن كان لعمى ولا يختص النظر بها ولا لعمى سماع صوت الأجنبية يكره
 الغزل عن الحرم بغير إذنها ويجب به دية النطفة عشرة دنانير ولو
 غزل عن الأمة فلا شيء ويحرم الوطى قبل أن تبلغ المرأة تسعاً ولا يحرم
 بطلان مع الإفصاء وإن يترك وطى الزوجة أكثر من أربعة أشهر

المطابق الثاني في إركابه وهي الصيغة والمعاقدان الأولى

الصيغة ولا بد من الإيجاب والقبول بصيغة الماضي بالعبارة مع القدرة
 فالإيجاب زَوَّجْتُكَ وَكَلِّمْتُكَ وَمَتَّقْ وَلَوْ قَدْ زَوَّجْتَهَا
 فَقَالَ زَوَّجْتُكَ قَبْلَ مِثْلٍ وَكَذَا قَبْلَ لَوْ قَدْ اتَزَّجْتُكَ فَقَالَ
 زَوَّجْتُكَ وَلَوْ قَبْلَ زَوَّجْتُ بَيْتَكَ مِنْ فُلَانٍ فَقَالَ نَعَمْ كَفَى قَوْلًا
 لا يصح بهما ولا يصح قولاً

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده
الذين آمنوا منكم من عباده
الذين آمنوا منكم من عباده

وَلَوْ قَدَّمْتُ الْقَبُولَ صَحَّ وَيَكْفِي التَّرْجُمَةَ بِغَيْرِ الْوَبَيْدَةِ مَعَ الْعَمْرِ وَالْإِنْسَانِ
مَعَهُ وَلَا يَنْعَقِدُ بِالْهَبَةِ وَالْقَمَلِيكِ وَالْإِبَاحَةِ **الرَّكْنُ الثَّانِي**
الْمُتَعَاذَانِ وَيَشْتَرِطُ فِيهِمَا التَّكْلِيفُ وَالْمَرْبُوعَةُ أَوْ أَدْنَى الْمَوْطِ فَلَا
اعْتِبَارَ بِعَقْدِ الصِّيِّ وَالْمَحْنُونِ وَالسَّكْرَانِ وَلَوْ أَفَاقَ وَاجَازَ وَنَكَحَ
عِبَارَةَ الْمَرْأَةِ الرَّشِيدَةِ وَلَوْ أَوْجَبَ ثُمَّ جَنَّ أَوْ غَيَّ عَلَيْهِ قَبْلَ الْقَبُولِ
بَطُلَ وَكَذَا الْقَبُولُ لَوْ تَقَدَّمَ وَلَا يَنْتَرِطُ الْوَطْءُ الرَّشِيدَةُ فِيهِ
وَلَا الشَّاهِدَانِ وَلَوْ أَفَاقَا سِرًّا وَكَمَا تَمَّاهُ صَحَّ وَيَشْتَرِطُ تَقْيِينُ
فَلَوْ رَجَعَهُ أَحَدُ بَيْتَيْهِ لَمْ يَصَحَّ وَكَوْرُ رَجَعَهُ الْإِبَاحَةُ يَسْتَنْ وَهُوَ
يُسَمِّيهِمَا فِي الْعَقْدِ قَصْدُ مَعْنَى أَوْ اخْتِلَافًا فِي الْمَعْقُورِ وَعَلَيْهَا
فَالْقَوْدُ فَوْرُ الْإِبَاحَةِ كَانَ الزَّوْجُ رَأْسًا وَالْإِبَاحَةُ لَوْ أَدْعَى أَحَدُ
الزَّوْجَيْنِ الزَّوْجِيَّةَ صَدَّقَهُ ^{أَيُّهُمَا} الْأَخْرَجَ حَكْمُ بَدْوٍ وَتَوَادُّوهُ لَا أَفَقَ
الْمَدْعَى إِلَى الْبَيْتَةِ وَبِحَكْمٍ عَلَيْهِ بِتَوَابِعِ الزَّوْجِيَّةِ وَلَوْ أَدْعَى لَزَوْجِيَّةَ
الْمَعْقُورِ عَلَيْهِمْ أَلَّا يُلْفَتَ إِلَّا بِالْبَيْتَةِ وَلَوْ أَقَامَ بَيْتَهُ بِزَوْجِيَّةِ امْرَأَةٍ
وَأَقَامَتْ أُخْتَهَا بَيْتَهُ بِأَنَّهُمَا الزَّوْجِيَّةُ قَدَّمَ بَيْتَهُ الزَّوْجُ مَا لَمْ يَدْخُلْ
بِالْأُخْرَى أَوْ يَتَقَدَّمَ تَارِيخُ عَقْدِهَا وَلَوْ أَدْنَى الْمَوْطِ ابْتِغَاءَ زَوْجِيَّةِ
لَهُ فَالْعَقْدُ بَاقٍ إِنْ قُلْنَا الْبَيْعَ لَا يَمْلِكُ بِالْقَمَلِيكِ وَالْإِبَاحَةِ وَلَوْ
تَحَرَّرَ بَعْضُهُ فَاشْتَرَاهَا بَطُلَ الْعَقْدُ **الطَّلُ الثَّلَاثُ** فِي الْأَوَّلِ بَابُ

فصلان **الحق** في اسباب الولاية وهي اربعة **الاول** لا بوج
وفي معناه المجد ودة وتفيد ولاية الاجبار على الولدين
الصغيرين والمجنونين سواء البكر والنتيب ولا خيار لهما بعد
بلوغهما ورشد هما وبنو ارثان ولا يثبت ولا يتهما على البا
الرشيدة وان كانت بكر على ابي ولا تسقط ولاية المجد بموت الاب ^{فرضه الابا}
على ابي وتزول ولاية الابن لا ترد **الثاني** الملك للمالك
اجبار العبد والامة على النكاح ولا خيار لهما معه وان كاناه
كبيرين رشيدتين وليس لاحدهما العقد الا باذن المولى فان
بادر احدهما بدارنه وقف على الاخر ^{قوى على من يهدم} على ابي ولو اذن المولى
صح وعليه مهر عبيد ونفقة زوجة موله مهر امته ولو كانا
للمالكين امقرا اذ نهما او اجازتهما فان عتي المهر لزم والآنف
الى مهر المنرا فان زاد تبع بالزاد بعد العتق وفي الزوال ولاية
المولى بالترديه عن غير فطره اشكال ولو عتق العبد لم يكن ^{للعنقة} ولا تزوج
على الفور وان كانت تحت حر على ابي ولو عتقا قاصا مخبرتا الا
خاصة **الثالث** الوصاية ولا يثبت ولاية الوصي على الصغير
ولا يقر الموصي على النكاح على ابي ويثبت ولا يثبت على من ^{بلغه}
فاسد العقل مع الحاجة **الرابع** الحكم وحكم الحاكم ^{الوصي}

ما تزور ان قلنا فانه يزوج للملكة بمولاها الملكة

ولا تزوجوه وإن كانت أمته ولو اعتقت
لأمة كان لها الفسح

في انتفاء ولائته على الصغيرين وثبوتها على المجنونين مع الحجة
 ولا ولاية لغير هؤلاء الكلام والعصا وليس للمجور عليه التبريد
 التزويج الجمع القرون فيستأذن الحاكم فان عقد يد وبنه ^{المثل} عمر
 صح ولا يبطل الزايد **الفصل الثاني** في الاحكام ولو زوج الصغير
 غير الاب والجد كان موقوفا فان اجازاه بعد البلوغ صح والا
 فلا ولو اجاز احدهما ومات الآخر قبل البلوغ بطل ولا مهر ولا ارث
 ولو مات المجتزئ بلغ الآخر اختلف مع الاجازة على عدم الطمع وورث
 ويستحق للبالغة ان يستأذن اباها ومع عدمه بترك اخاها استصحابا
 ولو تعددوا وكلت الاكبر واختار من يختار ^{واحد} الاكبر وكلت
 اخويها فاقع عقد بين الشخصين قديم الاول فان دخلت بالثاني
 فرق بينهما والزم المهر والحق به الولد واعتدت الى السابق ولو ارثي
 التزوج عدم اذنها قديم قولها مع اليقين وليس لو قبل التيسير
 ان يزوجه من نفسه الابان والجد ان يزوجه من ابن ابنه
 الآخر وكما الاعتراض بعد البلوغ ولو تزوجه اب دون مهر المثل
 او بالمجنون او بالخطي او بالعتيس وكذا الزوج المطلق اذا عيب
 ولو تزوجه بمملوك لم يكن لها الفسخ وكذا الزوج وجه بمملوك
 على كونه يكتفي باذن البكر الشكوت وتكفي النيب النطق بجور

اعيدت

ان يزوج البالغة نفسها من غير ولي ولا ولاية للكافر المحبون
والمعي عليه فان زال المانع عادت الولاية ولا على من نحو بعضه ولو
ختار الاب زوجا والحبد الاخر قد تم اختيار الحبد فان عقد تقدم السا^{بق}
فان اقترنا قد تم عقد الحبد ولا يجوز نكاح الامة الابان مولاها في
الزائم والمنقطع وان كان امرأة على امرئ وولد الرقيقين دقا لمولاهما
فان بقدره فالولد ينتمى ما دون شرط احدهما ملكه ولو كان احد ابويه
حرًا يتبعه الولد لا يشيط الموطن الرقية ولو تزوج الحر الامة بغير اذن
المالك وطبها قبل الرضا عالما بالتي هي فهو زان وعليه الحد
والهران اكرها او كانت جاهلة والولد رقيق ولو كانت عالمة مخنئة
فلا مهر وحدت ولو كان جاهلا بالتي هي او حصلت بشبهة فلا حد
وعليه المهر والولد حر وعليه قيمته لمولاهما يوم سقوطه قبا
وكذا الوادعت الحرية فعقد عليها ولو عجز عن القيمة سعى وان امتنع
قل بفكهم الامام من ستم الرقاب ولو تزوجت الحره بعبد بغير اذن
موطن عالمة بالتي هي فلا مهر ولا نفقة والولد رقيق ولو كانت جاهلة
فالولد حر ولا قيمة عليها ويبيع العبد بالمهر ولو تزوج عبدا بامة
غير مولاة باذن منها ان بغير اذن منها فالولد لها ولو اذن لها
فالولد للفر ولو زنى فالولد مولا لى الامة ولو تزوج عبدا بامته

استحب ان يعطى المولى شيئا من ماله ولو اشترى حصته من زوجته
بطل العقد وحرم وطئها وان اباحه الشريك أو اجاز العقد على رأي
وكذا لو كان الباقي حرا لم يحل له العقد ولا الاباحة ولا منعه في أيامها
على رأي وطلاق العبد بين وليس للمولى اجبار عليه ولا منعه إلا ان
تزوج به بامته فالطلاق بيد المولى وله الفسخ بغيره ولا يعد في ^{الطلاق}
على رأي وفباعها المالك بعد طلاق الزوج اتمت العدة وكفت عن ^{سنة} الا
ويكره وطئ الفاجرة ومن ولد من الزنا ويجوز وطئ الأمة وفي البيت غيره
والنوم بين أمتهن ويكره ذلك في الحرم **القسم الثاني** في المنفعة و
مطلبان **الأول** في اركانها وهي اربعة **الأول** العقد والإيجاب
زوجهك وانكحتك ومتعتك مدة كذا بكذا ولا ينعقد
بالثقليك والأجازة والهبة والعارية والقبور قبلت ورصبت
وشبههما ويجوز تقديمه ويشترط الماضي على رأي وصدور من اهله
والمولى الإكراه متعة **الثاني** التحل ويشترط اسلام الزوجية أو ه
كنايتها على رأي وليس للسلمة ان تتزوج بغيره ولا يجوز الاستمتاع
بالوثنية ولا الناصية ولا بالأمة لمن عده حرة بغير اذنها ولا
بنت اخيه وبنت اخيه من غير اذن العمّة والحالة يستحب
المؤمننة العفيفة وسواها ويكره الزانية والبكر اذا اخلت من ^{اب}

فان فعل كره اقتضاها وللشبهة ان تعقد بغير ان لا يلزم ولو لم
 الكتاب عن مثله لم ينسخ العقد ولو اسلمت قبله اعتبر العدة فان اسلم
 فيها فهو احق مع بقاء الاجل والابطال ولو اسلم احد الحويثيين
 بعد الدخول اعتبر العدة والاجل فان خرج احدهما قبل اسلام الآخر
 بطل ولو اسلم وعنده حرة وامه ثبت عقد الحرة دون الامه الا مع
 رضاها **الثالث** الاجل ولو اخل به بطل على رأي وميترو تعيينه
 بما لا يحتمل الزيادة والتقصان ويجوز اتصاله وتأخره ولو اطلق اتصل
 ولو لم يدخل حتى خرج فلها المهر فخرجت من العقد ولا يصح المنة
 والمرتان مردون **الرابع** المهر ولو اخل به بطل ويشترط ان
 يكون مملوكا معلوما ولو بالمشاهدة او الوصف ولا يقدر برفيه
 الا ما تراضيا عليه ولو وهبها الاجل قبل الدخول استحققت النصف
 وبعد الجميع الا ان تمتع عنه بعض المدة فيسقط بنسبة المختلف
 ولو ظهر فساد العقد فلا مهر قبل الدخول وبعده لها المهر مع جهلها

ولو خلت الجميع لعرضه المهر المدفق فانكار المعتمد
 انه لا يفتقر منه ما يشي كذا الواحد يمنع تمامه

المطلب الثاني في الاحكام اذا شرط التسايع في العقد لزوم لا قبله
 وبعده ويجوز اشتراط الاتيان في وقت معين والمنة والمرتين فيه
 والغرض بدون ادائها ويجوز الولد به وان غلس ولا يقع به العان
 على ابي ولا طلاق ولا طهار على ابي ولا ميراث وان شرط لها على ابي

بطل وبطل العقد

لا يقع الظاهر

على معنى الحديث ولا يقع في حق الزوجين

وعدتها بالنقضاء الاجل والرخول حضنان ولولم تحضر وهي من
 اهله فحسنة واربعون يوما وبالوفاة وان لم يدخل باربعة اشهر
 وعشرين ايام والامة بنهرين وخمسة ايام والحامل يا بعد الاجلين
 فيها **القسم الثالث** في نكاح الاماء يستباح وطهرهن بالملك ولا
 والا باحدة فالنظر في امور ثلثة **الاول** الملك ويستباحه الوطى
 ان استغرق ولا ينفك في عدد ولو كانت مشركة لم يحل له وطئها بالملك
 ويجل بالتحليل من الشريك على اي فان وطئها قبله وحملت خدع العلم
 بالتحريم وتقوم عليه حصص الشركاء في الام والولد ويجوز الجمع بين
 والبنت في الملك ويجرم في الوطى فان وطئ احداهما حرمت الاخرى مؤنثا
 ولا تحرم الام ملك البنت ويجوز لكل من الاب والابن ملك من وطئها
 الا فرجهم وطئها ولا تحرم وطئها بملك الا من دون الوطى ليس
 لاحدها وطئ ملكة الا بالبعد او واحدة نعم لابن ان يقوم بملكه
 ابنه الصغير ثم يطأها بالملك ولو وطئ احدهما من غير شبهة فهو
 زان ولا تحرم على المالك ويحد الابن خاصة ويعتق ذلك على الاب
 ولو وطئ بالشبهة لا بالعكس وعلى الاب فكه الا الاشئ متفق وفيه حد الولد
 المملوكة لوزوجها والنظر في ما تحرم على غير المالك عالم بفارق وليس
 للمولى فسخ العقد بدون بيعها فيتمير المشتري ولو اشترى ولو اشترى

مُزَوَّجَةً فَأَجَازَ وَلَمْ يَفْسَخْ مَعَ الْعَمَلِ اسْتَعْقَدَ الزَّوْجَ فَإِنْ فُسِّخَ عَلَى الْفَوْرِ

بَطُلَ وَكَفَافُهُ الْإِسْبَارُ مَعَ الدَّخُولِ وَالْمَالِكُ بِأَحَدِ الْوَجْهِ لَا

يَحِلُّ النِّكَاحُ قَبْلَ الْإِسْبَارِ بِحَيْضَةٍ أَوْ بَحْثَةٍ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا إِنْ

تَأَخَّرَ إِلَّا أَنْ تَمْلِكَهَا حَائِضًا أَوْ مِنْ أَمْرَةٍ أَوْ أَيْسَمٍ أَوْ حَامِلًا أَوْ تَخْتَارُ

بِالْإِسْبَارِ أَوْ يَعْتَقُهَا وَيُعْقِدُ عَلَيْهَا وَكُوطِئُهَا وَاعْتَقَهَا حَرَمَتْ

عَلَى الْغَيْرِ قَبْلَ الْعَدَةِ **النَّظَرُ الثَّانِي** فِي الْعَقْدِ وَتَمَاضِيهِ بِأَذْنِ

الْمَالِكِ وَلَا يَنْتَظِرُ التَّخْصِصَ فَإِذَا طُلِقَ تَخْتَارُ فِي نَفْسِهِ مِنْ شَرَاءٍ

وَيُجْزَأُ أَنْ يَجْعَلَ عِنْقَهَا صَدَاقًا وَيَبْدَأُ بِالْعَتَقِ عَلَى رَأْيِهِ فَإِنْ سَوَّى

وَأَفْلَسَ بِالْقَيْنِ وَمَاتَ فَهِيَ حُرٌّ عَلَى رَأْيِ مَنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ رَجَعَ

بِضْفَارٍ وَأَوْ أَحَقَّ الرَّجْعُ بِضَفِّ الْقِيمَةِ عَلَى الْأَمَةِ فَإِنْ بَاعَ الْأَمَةُ

بَعْدَ الْعَقْدِ تَخْتَارُ الْمُشْتَرِي بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ عَلَى الْفَوْرِ وَكَذَا

إِنْ كَانَ تَحْتَهُ حُرٌّ وَكَوَانَ الْمَالِكُ فَبَاعَهُمَا عَلَى اثْنَيْنِ فَلِكُلِّ الْجَبَّارِ

وَلَوْ يَبِيعُ عَلَى وَاحِدٍ تَخْتَارُ وَيُبَاعُ أَحَدُهُمَا فَذِكْرُ الْمُشْتَرِي وَالْبَاعِ

الْخِيَارِ وَالْمَهْرُ لِلْبَاعِ مَعَ الدَّخُولِ سِوَاهُ أَجَازَ لِلْمُشْتَرِي وَلَوْ قِيدَ الْأَمَةِ

مَعَ فُسْخِ الْمُشْتَرِي وَسِعَ الْأَجَازُ فَالْمَهْرُ لَهُ وَلِبَاعِ الْعَبْدِ تَخْتَارُ الْمُشْتَرِي

فَإِنْ فُسِّخَ فَعَلَى الْمُوطُؤِ بِضْفِ الْمَهْرِ وَلَوْ بَاعَ ثُمَّ أَدْعَى أَنْ جُلِّهَا مِنْهُ لَمْ

يَبْطُلِ الْبَيْعُ وَأَحَقُّ النَّسَبِ **النَّظَرُ الثَّالِثُ** فِي الْإِبَاحَةِ وَالْتَضْيِغِ وَالْتَحْلِيلِ وَالْإِسْبَارِ

بِأَحَدِ الْوَجْهِ لَا يَحِلُّ النِّكَاحُ قَبْلَ الْإِسْبَارِ بِحَيْضَةٍ أَوْ بَحْثَةٍ وَأَرْبَعِينَ يَوْمًا إِنْ تَأَخَّرَ إِلَّا أَنْ تَمْلِكَهَا حَائِضًا أَوْ مِنْ أَمْرَةٍ أَوْ أَيْسَمٍ أَوْ حَامِلًا أَوْ تَخْتَارُ بِالْإِسْبَارِ أَوْ يَعْتَقُهَا وَيُعْقِدُ عَلَيْهَا وَكُوطِئُهَا وَاعْتَقَهَا حَرَمَتْ عَلَى الْغَيْرِ قَبْلَ الْعَدَةِ

الْمَالِكِ وَلَا يَنْتَظِرُ التَّخْصِصَ فَإِذَا طُلِقَ تَخْتَارُ فِي نَفْسِهِ مِنْ شَرَاءٍ وَيُجْزَأُ أَنْ يَجْعَلَ عِنْقَهَا صَدَاقًا وَيَبْدَأُ بِالْعَتَقِ عَلَى رَأْيِهِ فَإِنْ سَوَّى وَأَفْلَسَ بِالْقَيْنِ وَمَاتَ فَهِيَ حُرٌّ عَلَى رَأْيِ مَنْ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ رَجَعَ بِضْفَارٍ وَأَوْ أَحَقَّ الرَّجْعُ بِضَفِّ الْقِيمَةِ عَلَى الْأَمَةِ فَإِنْ بَاعَ الْأَمَةُ بَعْدَ الْعَقْدِ تَخْتَارُ الْمُشْتَرِي بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِمْضَاءِ عَلَى الْفَوْرِ وَكَذَا إِنْ كَانَ تَحْتَهُ حُرٌّ وَكَوَانَ الْمَالِكُ فَبَاعَهُمَا عَلَى اثْنَيْنِ فَلِكُلِّ الْجَبَّارِ وَلَوْ يَبِيعُ عَلَى وَاحِدٍ تَخْتَارُ وَيُبَاعُ أَحَدُهُمَا فَذِكْرُ الْمُشْتَرِي وَالْبَاعِ الْخِيَارِ وَالْمَهْرُ لِلْبَاعِ مَعَ الدَّخُولِ سِوَاهُ أَجَازَ لِلْمُشْتَرِي وَلَوْ قِيدَ الْأَمَةِ مَعَ فُسْخِ الْمُشْتَرِي وَسِعَ الْأَجَازُ فَالْمَهْرُ لَهُ وَلِبَاعِ الْعَبْدِ تَخْتَارُ الْمُشْتَرِي فَإِنْ فُسِّخَ فَعَلَى الْمُوطُؤِ بِضْفِ الْمَهْرِ وَلَوْ بَاعَ ثُمَّ أَدْعَى أَنْ جُلِّهَا مِنْهُ لَمْ يَبْطُلِ الْبَيْعُ وَأَحَقُّ النَّسَبِ

منها

النَّظَرُ الثَّالِثُ فِي الْإِبَاحَةِ وَالْتَضْيِغِ وَالْتَحْلِيلِ وَالْإِسْبَارِ

القول الثاني في الاستباحة بالعارية

على رأي ويستباح بالعارية وهل يستباح بهبة الوطي أو بتسوية
أو تملكه لا ترفع عدم ذلك وهو ملك منفعة لا عقد ويجوز أن يبيع
أمنته وأمنه ذلك ومد برئته لملوكة ولغيره ولا يجوز استباحة
ما خرج عن اللفظ ولو باج التقييل حرم غير ولو باج الوطي حل
وشبهه ولو باج الخدمة لم يطأها بالعكس في التحليل جر لا يشترط
الوطي ولا قيمة على الراجح على رأي **المطلب الثاني** في الصادق وفيه
مطالب **الأول** كلما أصبح ان يكون تملكه عيناً أو منفعة وإن كان
الزوج نفسه مدة معينة صح مهر أقل أو أكثر ولو أسلم الزمان أو
أحدهما بعد العقد على تحريم وجبت القيمة ولو قبضته كافر صح
ولو عقد المسلم عليه صح ولها مهر المثل مع الدخول وتبنيها
بما يرفع الجهالة فإن ابهم فسدت ولها مهر المثل مع الدخول على أبي
وإن لا يتضمن إثباته نفيه كما لو اصدق الحرة رقيقه عبده وبكفي
المشاهدة وإن جهل وزنه ولو تزوجها على خادم أو بنت أو دار
فلها وسقط ذلك ولو تزوجها على كتاب الله وسنة نبيه ولم يسم
فخمسة مائة درهم ولو تزوجها بمهر واحد قسطنطيني المثل على رأي
وكذا الجمع بين تزويج وبيع في عوض واحد ولا يلزم ما يسميه
غير المهر أو منه على رأي ولو اصدقها تعليم سورة عليها الجائز

في المهر

طلتها

طَلَقَهَا قَبْلَ الدَّخُولِ رَجَعَ عَلَيْهَا بِنِصْفِ الْأَجْرِ إِنْ عَلِمَتْ أَنَّهَا ^{مَيِّتَةٌ}
هِيَ وَكَذَا الصَّنْعَةُ وَحَدَّةُ الْإِسْتِقْلَالِ بِالتَّلَاقِ وَلَوْ نَسِبَتْ لِأَيِّهِ
لِلْأَوَّلِ قَبْلَ الثَّانِيَةِ لَمْ يَجِبْ كَادَةُ الْعِلْمِ وَلَوْ تَعَلَّتْ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ تَعَدَّتْ ^{التَّعَلُّقُ}
وَجَعَتْ بِالْأَجْرِ وَلَوْ بَانَ الْخَلْعُ أَوْ الْوَجْهُ إِنْ لَهَا مِثْلُ الْخَلْعِ وَكَذَا لَوْ
بَانَ الْعَبْدُ حُرًّا وَلَوْ جَدَّ عَيْبًا فَلَهَا التَّوَدُّعُ وَلَوْ حَدَّثَ بَعْدَ الْعَقْدِ
فَلَهَا الْأَرْشُ وَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ الْقَبْضِ فَلَهَا الْقِيَمَةُ وَقَدْ تَلَفَ وَلَوْ ^{عَقْدٌ}
سَرًّا وَجَهًا مَهْرَيْنِ فَانْقِصَ الْأَوَّلُ وَنَسِخَ بِتَقْلِيلِهِ وَبِكَرَّهٍ جَاوَزَ ^{السَّنَةِ}
وَالدَّخُولُ قَبْلَ تَقْدِيمِهِ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ هَدِيَّةٌ وَلَهَا الْأَمْتِنَاعُ
مِنَ الدَّخُولِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَإِنْ كَانَ مَعْسَرًا لَبَعْدَ الدَّخُولِ عَلَى أَيْ
وَلَيْسَ لَهَا الْأَمْتِنَاعُ لَوْ كَانَ مَوْجِبًا أَوْ امْتِنَاعًا ثُمَّ حُلَّ وَإِنَّمَا يَجِبُ ^{بَيِّنَةٌ}
لَوْ كَانَتْ مَهْنِيَّةً لِلْإِسْتِمْنَاعِ فَلَا يَنْزِمُ تَسْلِيمُهُ إِلَى الْخَبُوسَةِ وَالْمَنْعَةُ ^{عَنْهُ}
بَعْدَ إِذَا سَمِيَ فَعَلَيْهِ أَمَّا هَا لَلتَّنْظِيفِ وَالبُلُوغِ وَالصَّحَّةِ
لَا الْجِهَازِ وَالْخِضْفَانَةِ مَسْتَمْتَعٌ بِمَا دُونَ الْفَجْرِ **المقصد الثاني**

فِي التَّقْوِيزِ وَهُوَ اخْتِلَافُ الْعَقْدِ عَنِ الْمَهْرِ بِمُسْتَحْقٍ يَتَحَقَّقُ
الرَّشِيدُ دُونَ الصَّغِيرَةِ وَالسَّقِيمَةُ وَلَوْ زَوَّجَهَا الْوَلِيُّ بِدُونِ
مَهْرٍ الْمَنْعِلِ وَبُقُوصَةٍ وَلَا تَرِبَ الصَّحَّةِ مَعَ الْمَطْعَةِ وَالْأَهْلِ الْمَنْعِلِ
فَلَوْ زَوَّجَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ مَهْرًا أَوْ نَطَّ اسْقُوطُهُ صَحَّ الْعَقْدُ فَإِنْ دُلَّ
^{لَمْ يَرْوُ عَنْهَا الْخِيَارُ فِيهِ النُّكاحُ}

فلها مهر المثل ويعتبر فيه حال المرأة في الشرف والجمال وعادة أهلها
 ما لم يتجاوز خمس مائة درهم ^{فإن طلق قبل الدخول} فلها المتعة حقاً كانت
 أو أمة وتعتبر بجمالها فالموسر يفتح بالزيادة أو بالتوب المرتفع
 أو عترة دنائره والمتوسط بخمسة أو التوب المتوسط والفقير
 بالدينار والخاتمة ونسبته ولو مات أحدهما قبل الدخول وقبل ^{الفرض}
 التوفيق وللمنفقة والمتعة ولو عتبه بعد العقد جان ولان زاد
 عن مهر المثل ونقص فإن طلقها قبل الدخول فلها نصفه ولو ^{عطا}
 مولاها كان فرض المهرين الزوج والمولى الثاني إن أجاز الشكاح
 وله المهر دون الأول ولو عتقها فامهر لها إن أجازت ولو تزوجا
 على حكم أحدهما صح ويلزم ما يحكم به الحاكم منهما إلا المرأة فلا يتجاوز
 السنة فإن طلقها قبل الدخول ألزم من البيع الحكم به وبثبت لها
 نصفه ودومات الحاكم قبل ولها المتعة على أي ولا شيء على أي للمرأة
 طلب الفرض ولها جسد نفسها بعد الدخول للفرض ولا التسليم
 المفروض ولو أسقطت حق طلب الفرض لم يسقط **المطلب الثالث**
 في الأحكام تملك المرأة الصداق بالعقد ويصرف فيه قبل القبض
 فإن طلق قبل الدخول رجع بنصفه فإن عفت فله الجميع ولا
 والحد له العفو عن البعض وإن عفا الزوج عن نصفه فلها الجميع

وليس لوليه العفو عن حقه فان كان ديناً عليه او تلف في
يدها العفو ^{أو الزوج} او الهبة ولو طلق بعد البيع أو الرهن ^{أو} وان
أو العتق أو التلف وان لم يكن من قبلها رجع بنصف مثله ^{في المثل}
وبنصف القيمة في غيره ويلزمها أقل الأمرين من القيمة وقت
القبض والعقد ولو تلف البعض فله نصف الباقي ونصف بدل
التالف ولو تعين فله نصف القيمة ولو نقصت قيمة الشئ
او زادت فله نصف العين ولو زادت بكثر او سمن او نعال
صنع فله نصف قيمة ما دون الزيادة والماء المنفصل لها
ولو دخل قبل او دبر استقر اليه ^{الشيء} جمع في قيمته وكان ديناً عليه
ولا يسقط بترك المطالبة طويلاً وكذا الوصايا لحدوها ولا يسقط
بالخلوة على أي ولو أبرأته ثم طلقا قبل الدخول أو خلعا عليه
قبله رجع عليها بالنصف ولو عوضها بشئ رجع بنصف
المسمى لا العوض ولو لم يسم وقدّم لها شيئاً ثم دخل فهو المهر لا
ان شترطه قبل الدخول ولو شرط غير السابغ مثل الزلايتي
او لا يتزوج بطل الشرط خاصة ولو شرط عدم الافتضاض لزم
فان اذنت بعد جاز ولو شرط الخيار في الصداق صح ولو
شرطه في النكاح بطل العقد ولو شرط عدم خروجهما من بلدها

لزم على أي ولو شرط زيادة المهر مع الخروج فخرجها إلى بلد الزك
له يري إجابته ولها الدأيد وإن أخرجها إلى بلد الإسلام لزم
الشرط ولو نكح ابنه الصغير المهر على الولد ولو كان
فقيراً أو المهر من عهد الأب يخرج من شرط التركة سوى ما يبلغ الولد
وأي قبل موت الأب وبعد فإن دفع الأب ثم طلق بعد بلوغه
رجع النصف إلى الولد وكذا لو تبرع بقضائه عن البالغ وكل
من وطئ الشبهة فعليه المهر والمهر للزانية فإن أكرها الزاني
فلها مهر المثل **مسائل** النزاع لو اختلفا في قدر المهر أو صفه
أو في الدفوع مهر أو هبة أو في الواقعة على أي ولا يثبت
قديم قول الزوج مع يمينه ولو اختلفا في التسليم أو قالت عني
غير المهر أو قامت بينة بالعقد رتب فادعى الشكوار قدم قول
المرأة مع اليمين ويلزمه في الأخير مهران على أي ومهر نصف عار
ولو ادعت الشبهة فأنكرها فالقول قوله ولو أنكر أصل المهر
بعد الدخول فالوجه مهر المثل على أي ولو قال صدقتك
العبدة فقالت بل الأمة تحالفوا وثبت مهر المثل مع الدخول
ولو كان دعواه أصدان لغيرها فكذلك ويعتق عليه **المقصد**
الثاني في المحرمات وفيه مطلبان **الأول** في المحرمات بالنسب

والرضاع وهي ثمانية الأم وان غلبت والبنت وان نزلت وبنت
الابن وان نزلت والاخت وبناتها وان نزلت والعمة وان
علون والحالات كذلك وبنات الاخ وان نزلت ويحرم على النساء
مثلهن من الرجال سواء كان النسب عن مكاح صحيح او شبهه
او زنا وان انتفى شرعا وكل من حرم عليه بالنسب حرم مثله باقر
بشرط خمسة **الاول** حصول اللبن عن مكاح صحيح فلو لم يكن
لم ينش حرمة وكذا الزنا اما الشبهة فكا الصحيح ولو طلق
فارضت بلبنه بشرط خمسة وان دخلت بالثاني حملت منه ولو
انقطع وعاد في وقت يمكن ان يكون للثاني فللثاني ولو اقبل
حتى وضعت من الثاني فما قبل الموضع للاول وما بعد للثاني
الثاني القدم وهو يوم وليلة او ما انبت اللحم وشد العظم
او خمس عشرة رضوة ويشترط كمال رضوة بالغرفة لا بالتحويل الى الشدة
الآخر ولا بهو لحظة ولا بالثفات للملاعب وتواليها فلو فصل
برضاع امرأة اخي لم ينش الارضاع من الثدي لمن انية يجلب
فيها وخلوص اللبن فلو طرح في فم الطفل ما تبع فامترج حتى فرغ
عن كونه لبنا لم ينش **الثالث** حيوت المصعة فلو
ارضع من ثدي الميتة او رضع البعض وهي حية ثم اكملها

صاع

مَعْدَمٌ يَنْشُرُهُ **الرَّابِعُ** ان يَرْضَع قَبْلَ اكْمَالِ الْحَوْلَيْنِ فَلَوْضِعَ
وَلَهُ دُونَ الْحَوْلَيْنِ ثُمَّ كُفِّلَ فِيلَ ان يَرْضَعَ مِنَ الْاُخْيَرَةِ وَيَكْمُلُهَا
يَنْشُرُهُ وَيَنْتُرُ لَوَاتَتْ مَعَ اَرْهَافِهَا وَلَا يَعْبُرُ ذَلِكَ فِي وِلْدَانِ
عَلَى اَيِّ **الخَامِسُ** ان يَكُونَ اللَّبَنُ لِلْفَحْلِ وَاحِدٌ فَلَوْ بَقِيَ دَمٌ يَنْشُرُ

محمد بن الرضين ولو تغذت المراضع والفحل واحد
نشر محمد ولو كان لها اولاد من غير الفحل نسيأحر موال على النزع

مسائل من هذا الباب إذا اكتمل الترابط فالمرضعة أم وفحلها
 أب وأبائهما أجداد وأخوتها عمومة وأخوتها وأولادها
 أخوة ويحم على المرتضع كل ولد للفحل ولادةً ورضاعاً وكل
 ولد للمرضعة ولادةً لارضاعاً من غير لبن الفحل ويحم على أب
 المرتضع وأولاد الفحل نسباً ورضاعاً وأولاد المرضعة نسباً
 ولولادة الذي لم يرتضعوا من هذه التي يكاح أولاد الفحل
 والمرضعة نسباً ورضاعاً ولو ارتضعت جدة الزوجين أحدهما
 صار المرتضع عمّاً وعمّةً أو خالاً أو خالّةً ولو نسخت عقد الصغير
 ثم ارتضعت لبني آخر مات عليهما ولو تزوج كل من الزوجين بزوج
 الآخر بعد طلاقهما ثم ارتضعت إحدىهما الأخرى ماتت الكبير
 عليهما والصغير على من دخل بالكبير ولو ارتضعت زوجته

مسألة

من أمه أو بنته أو شبههما حرمت الزوجة ويسقط مهرها لأن
 يكون الموضع ذوات الارضاع فعليها الصمان ولو ارضعت
 كسبي الزوجين صغيرتهما حرمتا مع الدخول بالكسبية
 ولا الكسبية ولو ارضعت صغير الزوجات الكبيرتان حرمتا
 من كلهن ولو ارضعت أمته الموطوءة زوجته حرمتا
 ويستحب اجتناب المسئلة العفيفة العاقلة الوضيفة للرضاع
 ويكره الكافر فلو فعل منعها من الخمر والخمر من ولدته

لو كانت الزوجات كسبان وزوجته صفة فاضح احسن
 لو كانت الزوجات كسبان وزوجته صفة فاضح احسن
 لو كانت الزوجات كسبان وزوجته صفة فاضح احسن

من الزنا ويحكم على المقر الرضاع في حقه ولا تسمع الشهادة به
 الا بمفصلة وكوشك في العبد فلا تحريم وكوشك في وقوفه
 بعد الحولين غلب اصل الاباحه على اصل البقاء ولا يحرم الموطوء
 على الموضع ومن نكح رضيعه حرم عليه المصعده ولا يحرم
 أمه لو ولد من الرضاع **المطل الثاني** في باقي نسب التيم وفيه

الرؤا امر الرجل قبل العقد والمدة ثبت حكم التيم
 ولو اقر احداهما بعد العقد لم يثبت الا بالبنه او
 نصديق الاخرى بكر ان كان الزوج قبل الدخول
 النكاح وكان لها نصف المهر
 ويكون الموضع كسبان او كسبان
 النكاح وكان لها نصف المهر
 ويكون الموضع كسبان او كسبان

ابواب **المصاهر** من عقد على امرأه حرمت عليه
 اقهارا وان لم يدخل وبناتها وان نزلن جمعا لعينها فان دخل
 بالام حرم من مؤتدا ويحرم العقد وعليها وان لم يدخل على اب
 العاقد وان علا وبنته وان نزل ولو وطئ احداهما زوجة الا
 ليشبهته لم تحرم على التزوج على ابي وكذا لا تحرم الزانية

ولو دخل بالعقد الصحيح الدخول او المنقطع او المذكر من الموطوء
 وان علنت وبنتها وان نزلن سواء بموت ولادتهن
 او بغيره وان لم يكن نكاحا فمعهما موت احد

بداية ابن العوام

اسم

على اب الزاني وابنته مطلقا على راي ولا تخم الامم المرفي بها
 ولا بنتها وان تقدم الا ان يزي بعته او بجالسه فان بنتها
 تحمان ابدا ان سبق الزنا ولا فلا وكن الوطى للشبهة على راي
 وان لحوقه النسب والنظر لا ما جرم على غير المالك النظر اليه ولا
 تنشر الحرمه وان كان الناظر ابا او ابنا على راي وحكم الرضاع في
 جميع ذلك كالنسب ويحم اخات الزوجه جمعاً وبنت اخاتها
 واخيها الا ان تحجب العمة او الخالة فان فعل بطل على راي وقف
 على الاجارة على راي وله ادخال العمة والخالة على بنت اخاتها
 وان كرهت المدخول عليها ولو تزوج الاخيتي صح السابق
 المملوكة ما دامت الزانية فان اقترنا بطل ولو تزوج اخت المملوكة بالملك حرمت الثانية
 زوجة ولو وطى الاخيتين بالملك حرمت
 على راي ويجوز للرجل ان يعقد على امته ولا لفرقة ان تنكح عبدها
الباب الثاني الكفر فيه بجنان **الاول** يحرم على المسلم غير
 الكتابية دينا ومتعة وملك يمين وفيها قولان اقرهما حبان
 المنقطع وملك اليمين والمجوسية كالكتابية ولصايبون
 والسامرة ان كانوا لمحمد بن محمد ابيهود والنصارى كالوثني
 وان كانوا ميتة دعة وكالكتابي ولو اسلم زوج الكتابية بقي
 على نكاحه وان لم يدخل ولو اسلمت دعة قبل الدخول انفسخ

جبر

عده

العقد ولا مهر وبعد ينظر العدة فان اسلم وانزوجته باقية
والابطلت وعليه المهر ولو اسلم احد الحريين قبل الدخول
انفسخ العقد وعليه نصف المهر ان كان الاسلام منه
والا فلا شيء وبعد ينظر العدة فان اسلم الاخر بقي النكاح
والا انفسخ وعليه المهر وان كان الاسلام من المهر ولو انتقلت
زوجته الذمي الى غير الاسلام انفسخ العقد وان عادت ولا يورث
الفسخ باختلاف الدين طلاقا فان كان قبل الدخول من المهر فلا
ومن الرجل نصفه وان كان بعد الدخول فالمستمي من ايهم كان
وكان المهر فاسدا فهو المثل مع الدخول وقبله التسعة ولو ارتدت
اجدها قبل الدخول انفسخ العقد في الحال فان كان من المهر
فلا مهر ولا نصفه وان كان بعد الدخول فالجميع ينفسخ في الحال
ان كان الزوج عن فطره وان كان غيرها او كانت المرتدة حتى تقف
على انقضاء العدة فان وطئها بشبهة في العدة فالشيخ عليه
مرتان وفيه نظر فلوارثا الوثني واسلمت العدة ثم رجع
فيها فهو آخو بها والا فلا ولو اسلم دون الوثنية فلا نفقة
لها في العدة الا نسلم ولو اسلمت دونه فعليه نفقة
العدة وان اختلفا في السابق قدم قول الزوج مع اليقين

اولا يقبل منها الى الاسلام
سواء كان قبله الذم او بعده

وليس له اجبار الذم على الفسل بل على ازالة المنقوع على الزوج
 المنع من الخروج الى الكنايس وشراب الخمر واكل الخنزير واستعمال
 النجاسات واذاسلم الميخت عن شرط نكاحها الا ان يتزوجها
 في العدة ويسلم او احدهما قبل انقضائها ولا يقهرهم على ما هو
 فاسد عندهم الا ان يكون صحيحا عندنا ولو طلقها كافر اثنان
 ثم اسلم اتقوا المحلل **الحنف الثاني** في حكم الزايد على العدة اذا اسلم
 الذم على اكثر من اربع حر او حرتين وامتين والعبد تخير حرتين
 او حرة وامتين او اربع امه وبيدفع نكاح البواقي من غير طلاق ولو
 لم يزدن على العدد الشرعي ثبت عقد عليهن واسلم عن مدخول
 بها وبنتها حرمتا ولو لم يدخل بها حرمات الام خاصة ولو اسلم
 عن اختيار تخير ايتها ما شاء او عن امرأة وممتها او خالتهما اذا لم يجزرا
 ولو اجابنا صريح الجمع وكذا عن حرة وامه ولو اسلم من ازيد من اربع
 وثلاث ففسر اسلام اربع في العدة كان له التبرص فانقضت
 ولم يزدن ثبت عقد عليهن ولا خيار وان لحق به في العدة
 غيرهن كان له اختيار من شاء من السابق واللاحق ولو اسلم
 العبد عن اكثر من حرتين وثلاث فاسلم معه اثنتان ثم اعتق
 ولحق به الباقي في العدة تخير اثنتين لا ازيد من السابق واللاحق

وصح الكمال المسمى بقرينة
 في سنة اربع مائة وثمانين
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤

والمقدمة عقد على اسلامه تخيرا ربعا فلو اسلم عن اربع مذخور
 بهن لم يكن له للعقد على خامسة على اخت احد بنات الا
 العدة وبقايتها على الكفر ولو اسلمت الوثنية فتزوج باختها
 ومضت العدة على كفره ثبت عقد فان اسلم فيها تخيرا وبطل الاله
 اختيار عودته فان اختار اربعا ورثهن ولو مات بعدهن قبل
 الاختيار وقع وومات قبلهن فعليه جميع العدة وترثه اربع
 فتوقف حصته الزوجات حتى يصطحن او يقع او يترك يدهن
 ولو مات قبل اسلامهن لم يرثن وعليه النفقة للمسلمات في العدة
 حتى تمثارا وكذا لو اسلمن قبله **خاتمة** الاختيار اما بالفو
 مثل اختارتك او اسكنتك واقا بالفعل كالوطي او التقبيل او اللبس
 يشهو على اشكال ولو طلق فهو اختيار وطلقت دون الطهر من طهر
 والايلة ولو اختار مرتبة ما زاد على اربع ثبت بكمال الاربع الا ذكر
 وبطل البواقي ولو علق اختيار النكاح او الفراق بشرط لم يصح ولو
 قال حصن المختار من سنة العشرة انحصرت ولو بقي بعد الاربع
 المسلم اربع وثلاثين فاختار المسلمات للنكاح صح ولذا اختار
 للفرق لم يصح ويحتمل الصحة موقوفا على الاول ولو اسلمت ثمانية
 على تراضي وهو مخاطب كل واحد بالفرق عند اسلامها تعين

والمقدمة عقد على اسلامه تخيرا ربعا فلو اسلم عن اربع مذخور
 بهن لم يكن له للعقد على خامسة على اخت احد بنات الا
 العدة وبقايتها على الكفر ولو اسلمت الوثنية فتزوج باختها
 ومضت العدة على كفره ثبت عقد فان اسلم فيها تخيرا وبطل الاله
 اختيار عودته فان اختار اربعا ورثهن ولو مات بعدهن قبل
 الاختيار وقع وومات قبلهن فعليه جميع العدة وترثه اربع
 فتوقف حصته الزوجات حتى يصطحن او يقع او يترك يدهن
 ولو مات قبل اسلامهن لم يرثن وعليه النفقة للمسلمات في العدة
 حتى تمثارا وكذا لو اسلمن قبله **خاتمة** الاختيار اما بالفو
 مثل اختارتك او اسكنتك واقا بالفعل كالوطي او التقبيل او اللبس
 يشهو على اشكال ولو طلق فهو اختيار وطلقت دون الطهر من طهر
 والايلة ولو اختار مرتبة ما زاد على اربع ثبت بكمال الاربع الا ذكر
 وبطل البواقي ولو علق اختيار النكاح او الفراق بشرط لم يصح ولو
 قال حصن المختار من سنة العشرة انحصرت ولو بقي بعد الاربع
 المسلم اربع وثلاثين فاختار المسلمات للنكاح صح ولذا اختار
 للفرق لم يصح ويحتمل الصحة موقوفا على الاول ولو اسلمت ثمانية
 على تراضي وهو مخاطب كل واحد بالفرق عند اسلامها تعين

فاحمل الاربعة من اربعه اربعه اربعه
 ومن ثلثة افراد واحمل بالاعدسة اربعه
 الشهر وعشره وسبعة اضع عده

صحة القرعة التي يكتب بعد المهرات المينان والحيات فان اصاب القرعة المينان
 ورثهن وان اصابته الحيات ورثهن وان اصابته بعض الحيات
 ولا بعض المينان ورثهن الحيات ورثهن ولا المينان

المراد بالمرقوف هنا ان يكون الفسخ من اركان
 الباقية فلا تحسم الفسخ وان لم يكن
 من اركان الفسخ

ثم استأنف أخرى ولو زنا بذا بعل أو طعة رجعية حرمت
أبداً وإن زنى بغيرها لم تحرم وكذا لو أقرت امرأته عليه وإن

عقد المحرم على امرأته عالمياً بالتحريم حرمت أبداً وإن كان جاهلاً
فسد عقده ولم تحرم ومن أوفى غلاماً ما حرم عليه أمه و

وإن بنته ولا تحرم لوبسوق العقد ومن لاعن امرأة حرمت عليه
أبداً وكذا الوقد فها وهو متما أو خسا بما يوجب اللعان **تمت**

بكم العقد على القابلة المربكة وبنتها وإن تزوج ابنه بنت
زوجته المحلوقة بعد وفاته والتزويج بضره للإم مع غير الإ

وبالتزنية قبل التوبة وبالجماع مع وجود الطول للحر ومجرم
نكاح الأمة على الحر الأبرضاها فإن بادر بدون الإذن بطل

وبجور العكس فإن جهلت الحرة كان لها من عقدتها ولو جمعها
في عقد مع على الحرة خاصة ومن دخل بصبيته لم يبلغ نسباً وقبل

فأفضاها حرمت أبداً وعليه الإنفاق حتى يموت أحدهما ولو
بفضها لم تحرم وإن البعل تحرم على غيره مادامت في جماله

وعديته إن كانت ذات علة **المقصد الرابع** في موجب النكاح
وهو العيب والتدليس وفيه فصلان **الأول** في العيوب

الرجل أربعة المجنون والنحشاء والمجنون العنة وعيوب المرأة

فإن البغية سداً لأنه إذا أقرت لم يرد عليه الزنا عمن عليه عند المص
لا تحرم بغيره وهو الأصح لقوله عليه السلام لا يحرم
عقد المحرم على امرأته عالمياً بالتحريم حرمت أبداً وإن كان جاهلاً
فسد عقده ولم تحرم ومن أوفى غلاماً ما حرم عليه أمه و
وإن بنته ولا تحرم لوبسوق العقد ومن لاعن امرأة حرمت عليه
أبداً وكذا الوقد فها وهو متما أو خسا بما يوجب اللعان **تمت**
بكم العقد على القابلة المربكة وبنتها وإن تزوج ابنه بنت
زوجته المحلوقة بعد وفاته والتزويج بضره للإم مع غير الإ
وبالتزنية قبل التوبة وبالجماع مع وجود الطول للحر ومجرم
نكاح الأمة على الحر الأبرضاها فإن بادر بدون الإذن بطل
وبجور العكس فإن جهلت الحرة كان لها من عقدتها ولو جمعها
في عقد مع على الحرة خاصة ومن دخل بصبيته لم يبلغ نسباً وقبل
فأفضاها حرمت أبداً وعليه الإنفاق حتى يموت أحدهما ولو
بفضها لم تحرم وإن البعل تحرم على غيره مادامت في جماله
وعديته إن كانت ذات علة **المقصد الرابع** في موجب النكاح
وهو العيب والتدليس وفيه فصلان **الأول** في العيوب
الرجل أربعة المجنون والنحشاء والمجنون العنة وعيوب المرأة

مطلقاً سواء أفضاها أو لا وهو في نكاح المحرم

بغيره

بغيره

في المدة التي هي بين العقد والوطى
 وان كان العقد قبل الوطى
 وان كان الوطى قبل العقد
 وان كان العقد والوطى في يوم واحد
 وان كان العقد والوطى في يومين
 وان كان العقد والوطى في يومين
 وان كان العقد والوطى في يومين

سبعة الجنون والبرص والجذام والقرن وهو العفل والافضا
 وهو جعل المسكين واحدا والعوى والعرج ان بلغ الاقواء ^{تفسخ}
 المرأة بالجنون وان كان اذوارا سواء تجدد بعد الوطى او كان
 سابقا وبالحضاء وفي معناه الوضوء ان كان سابقا على العقد
 والافلاو بالعتة وان تجددت بعد العقد قبل الوطى ولو
 تجدد بعد الوطى ولو مرة او عن غيرها خاصة او عن القبل
 خاصة فلا خيار ولو ادعى الوطى لها او غيرها بعد ثبوت ^{بعتة}
 صدق باليهين ومع ثبوت العتة ان صبرت فلا تسخ ولا
 رفعت امرها الى الحاكم فيؤجله سنة من حين المرافعة فان
 وطئها او غيرها فلا تسخ ولا تسخت ولها نصف مهر ولانثى
 لها الوسخة بغير قبل الدخول وفي احتساب مدة السفر
 اشكال ولو وضعت فطلقها ثم جدد العقد فلا خيار لها
 اما لو وطئها في الليل ثم عرت في الثاني فلها الخيار والحبان استوعب
 فسخت به والافلاو ولو تجدد بعد العقد فلا تسخ ولا
 تفسخ لو بان خنثى مع امكان الوطى والقرن ان لم يمنع الوطى
 فلا تسخ وكذا الرثق اذا لم يمكن اذ الله او امكن وامتنعت
 والخيار في الفسخ بالعيب بالتدليس على الفور ويجدد من عيوب ^{المراة}

لا مكان جبرده لبیب ضفری

والنفس اظلمت الكرام مع عدم وافاء العيب في صفته النقية
فخضعه والفقير بين العيب والتدليس لا يثبت في الامع الزوط
الخيار وان لم يكن في ذل التدليس لا يثبت في الامع الزوط

كل شرط شرط والعقد ثبت الجوارح فقد
سواء كان ادقنا ما وصفه او اقله عند التكاليف
بذات وجه ما تقدم ادوات على الاي شرط انها
كتابية فطرت مسلمة فلا غبار عليه

الحق في الدنيا والآخرة
والله اعلم بالصواب

الفسخ ولها المهر مع الدخول ولو ادخلت امرأة كل من الزوجين على
 الآخر فلهما من المثل على الوطى والمستحب على الزوج ويرد اليه بعد العرف
 وكل عقول اطل للموطوءة مهر المثل وكل مفسوخ بعد الصلح في
 ولخيار للاولياء ولا نفقة لهما في العدة الامع **الحال متفرقة**
 الكفاية شرط في النكاح وهي المساواة في الاسلام وليس للوفقة الزوج
 بالمخالفة بكرة العكس ولا ينشأ تمكته من النفقة على راي ولا تجرد
 العي لرفس المراف ولا شتر والتساوي في النسب في الشرف والحرية يجب
 اجابة المومن الخاطب القادر على النفقة وان كان اخفض منسأ ولو
 انشأ له قبلة فبان من غير ما في فسخ الزوجة قولان ويكره في
 الفاسق خصوصاً شارح المحر فلو علم بعد العقد انها زانية فلا
 على اي ووطى الشهة بسقط الحرج ويجب اليه العدة ولو علمت حُرَّتْ
 واعتدت وظهر وتزوج الولد وان كانت امه فعليه قيمته
 لمولاه وهو ما يرمي التوفيق الخطبة للعتة وجعته ويجوز
 نكاح من الزوج وغيره من التفرج لها منه ومن غيره والتفرج من
 المطلقة نسأ للعدة والتوفيق منه لا من غيره ولا تحرم من غير
 الخطبة الجاب ولو شرط انتفاء النكاح عند التحليل بطل العقد على
 لا بطل الفصد ولو شرط اطلاق بطل الشرط ونكاح الشغار باطل وهو

قوله ان كان الزوج يفتقر الى النكاح
 قوله ان كان الزوج يفتقر الى النكاح
 قوله ان كان الزوج يفتقر الى النكاح

قوله ان كان الزوج يفتقر الى النكاح
 قوله ان كان الزوج يفتقر الى النكاح
 قوله ان كان الزوج يفتقر الى النكاح

قوله ان كان الزوج يفتقر الى النكاح
 قوله ان كان الزوج يفتقر الى النكاح
 قوله ان كان الزوج يفتقر الى النكاح

قوله ان كان الزوج يفتقر الى النكاح
 قوله ان كان الزوج يفتقر الى النكاح
 قوله ان كان الزوج يفتقر الى النكاح

[illegible]

مهر المأثرتين بضع الأخرى ولو جعل مهر أحدهما بطل نكاحها
دون الأخرى وبطل الزوج **كل** الاستماع ويكره الوطئ في الدبر وهو
كالبطل في جميع الأحكام حتى تعلق النسب وتقرى المستمي واحد
ومهر المنزل فساد العقد والعدة وتحريم المصاهرة لا التحليل ولا
واستنطاقها في النكاح **المقصود الخامس** في لواحق النكاح وفيه
ثلاثة

مطابق البيان **الأول** - في القسمة وهي الحجة المنكوحة بالعقد
دائما وقيل إنما يجب لو ابتد بها واستحق الرضعة والرتقاء والحق
والنفساء والأمة وإن لم ياذن المولى والحمة والمولى عنها والمطاع
منه ^{منه} من الملائن الوجي المضاجعة ولا تسير ليل خاصة دون الوقوع ^{الضعف} على

والمجنونة المطبقة والتائسمة بمعنى انه لا يقضي لها على كل زوج سلباً
من العنة ^{ولو كان عليها أو غيرها} والمضاد ^{ولو كان عليها أو غيرها} أو عاقلاً أو مجنوناً ويقسم عليه الو
فد والزوجة يبيت عندها ليلة من أربع والثالث يضيها أين
ولائتين ليلتان وللثالث ثلث وللأربع أربع لكل واحدة ليلة
ولا يجوز للاختلال الإبادان والسفر ويجوز القسمة أربع من ليلة
وللأمة مع الحرة ليلة واحدة ليلتان والكتيبة كالأمة ولو
سقط حقها لموجب الفلوس ولو وهبته لأحد منهن وقيل
أختص بالموهوبة وكما الرجوع لو وهبت للمستقبل ولو

وقيل يكون عند الميلاد بطل عند صحرا وروند

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

يعلم لم يقض ولا يلزم العوض لو اصاب على عليه ولا تزول النكاح
 المرض فان اقام ليلة لم يقض على اي ولو اعتقت الامة بعد ليلة
 الحرة فلها الليلتان ولو كان بعد الثلث فلا ينشئ ولو بان عند الامة
 ليلة قبل الحرة فاعتقت بان عند الحرة ليلتان وله الميث ^{الثلاثين} في يومهن
 او يتيه او بالتفريق البكر مختص بسبع والنيب بذلك ولا قضاء وان
 كانتا امهين ولم تسمه في التفرق بسبب القرعة في تعيين المسافر معه
 والتسوية بينهما في الانفاق والطلاق والوصة وتخصص صاحبته ^{الليلة}
 بيومها والاذن لها في حضور موت ابويها ولو جازت القسمه
 قضى ولو نشرت احد الاربع لم بعد استيفاء اثنتي الطاعت وفي ^{الثانية}
 بقية القسمه والثانية بقية الثلث من كل ثلث ليلة لها ^{الزوج} في
 في البكرين يقسم عند الثانية كما اقام عند الاولى ولو سافرت
 بادية استحققت القضاء وتخير من بين يدي ولو طلق الرابع بعده
 ليلتها ثم تزوجها قبل حي القضاء وفيه **نظر خاتمة** يجب على الزوجة
 التمكن من الاستمتاع وتجنب المنفر على الزوج المؤنة فان شربها
 فان اجابت والا هجرها في المضجع بان يجوز ظهر في الفراش فان افا
 والاخر بها غير مبرج ولو نشر لزمه الحكم بايقاف حقها ولو اسقطت
 من بقية وقسمه استماله له حل له قبوله ولو نشر معا وضيف الشقاق

في يومها والاذن لها في حضور موت ابويها ولو جازت القسمه
 قضى ولو نشرت احد الاربع لم بعد استيفاء اثنتي الطاعت وفي
 بقية القسمه والثانية بقية الثلث من كل ثلث ليلة لها في
 في البكرين يقسم عند الثانية كما اقام عند الاولى ولو سافرت
 بادية استحققت القضاء وتخير من بين يدي ولو طلق الرابع بعده
 ليلتها ثم تزوجها قبل حي القضاء وفيه نظر خاتمة يجب على الزوجة
 التمكن من الاستمتاع وتجنب المنفر على الزوج المؤنة فان شربها
 فان اجابت والا هجرها في المضجع بان يجوز ظهر في الفراش فان افا
 والاخر بها غير مبرج ولو نشر لزمه الحكم بايقاف حقها ولو اسقطت
 من بقية وقسمه استماله له حل له قبوله ولو نشر معا وضيف الشقاق

والملك الفصل الأول في تفقه الزوجة فيها مجتبان الأول

والقدروا تبرئتم من جنس ابائكم ولها اخذ الادم وان لم تأكل
الثالث الاضرام ايا بنفسه او بمن يساجره او يشتره لها
او ينفق على خادمها ان كانت من اهله ولا يلزمه الاكثر من واحد وان
كانت من اهله وتخدم نفسها لم تكن من اهله الاضرام الا في المرض
فيخدمها او طلبت مستحقة الخدمه نفقة الخادم لتخدم نفسها
لم يجب الاجابة ولابد اخذ منها المأثقة لغبر ربيته وخارج سائر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

فقد راقبنا في هذه الأوقات
التي هي من أعظم الأوقات
والتي هي من أعظم الأوقات
والتي هي من أعظم الأوقات

وَنَقَّحَ الْخَادِمَ بِمَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الْخَدَمِ
فِي الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ يَتِمُّهَا فَرَعٌ

سورة النور
التي هي في كتاب النور
والتي هي في كتاب النور
والتي هي في كتاب النور

إِلَّا الْوَاحِدَ الَّذِي عَلَيْهِ سَكَنُ مَنْ بَلَّ لَهُ مَنْعُ ابْنَيْهَا مِنَ الدُّخُولِ
 وَمَنْعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ **الرَّابِعُ** الْكَسْبُ وَهُوَ فِي الصِّبْغِ قِيمَتُ سِرِّهِ
 وَمَخَارِجُ مَعَكَبٍ وَيَزِيدُ فِي الثَّيَابِ الْحَبَّةَ لِلْبَقِطَةِ وَالْحَمَافِ لِلْيَوْمِ وَيَرْجِعُ
 فِي جَنْسِ ذَلِكَ إِلَى عَادَةِ امْتِنَانِهَا وَيَزِيدُ ثِيَابَ الْبَذَلَةِ ثِيَابَ التَّجَمُّلِ
 إِنْ كَانَتْ مِنْ أَهْلِهَا جَارِي عَادَةِ امْتِنَانِهَا وَلَهُدَيْنِ مَلْحَقَةٍ وَجُزْءٍ
 وَجُزْءٍ وَاللَّهُ الطَّيِّبُ وَالشَّرِبُ مِنْ كَوْنٍ وَجُزْءٍ وَقَدِيرٌ وَمَوْفِي **الْجَنَّةِ**
 اللَّهُ التَّطْيِيفُ كُلُّ شَيْءٍ وَالرَّهْرُ عَنِ الْمَزِيلِ لِلضَّانِّ وَلَا يَجِبُ الطَّيِّبُ وَلَا
 الْكِحْلُ وَلَهُ مَنْعُهَا مِنْ أَكْلِ مِثْلِ الثَّوْمِ وَتَنَاوُلِ السَّمِّ وَالْأَطْعَمَةِ الْمُرْصَةِ
 وَلَا يَجِبُ الدَّلَالَةُ لِلْمَرْغُوبَةِ وَلَا جُزْءُ الْحِجَامَةِ وَلَا جُزْءُ الْحِمَامِ إِلَّا فِي شَرْفِ
 الْبَرِّ **السَّادِسُ** التَّكْنِي فِي دَارِ بَلِيْقٍ بِهَا أَقَابُ عَادِيَةٍ أَوْ جَارَةٍ
 أَوْ مَلِكٍ وَكَمَا الْمَطَالِبَةُ بِالْتَفَرُّدِ فِي مَسْكَنِ غَيْرِ مُشَارِكٍ غَيْرِ الزَّوْجِ
 وَيُدْنَعُ نَفَقَةُ كُلِّ يَوْمٍ فِي صَبْحِهِ وَلَوْ عَاوَنَهُمْ جَارٌ فَإِنْ مَانَتْ حَتَّى
 انْتَهَى النَّهَارُ لَمْ يَسْتَرْ وَلَوْ شَرَتْ اسْتَرَدَّ وَوَدَّعَ نَفَقَةَ أَيَّامٍ فَمَاتَتْ
 اسْتَرَدَّ الزَّائِدُ غَيْرَ يَوْمِ الْمَوْتِ وَلَا يَجِبُ فِي الْكُسُوفِ وَالسَّكَنِ إِلَّا
 التَّمْلِكُ بِالْإِمْتِنَاعِ وَلَوْ غَمَّهَا النَّفَقَةُ مَعَ التَّمَكُّنِ النَّيَامِ اسْتَقَرَّتْ
 فِي ذِمَّتِهِ وَلَوْ دَفَعَ نَفَقَتَهُ الْمَلَّةُ فَا نَفَضَتْ تَمَكُّنَهُ مَلَكْتَهَا وَلَا
 اعْتَرَاضُ لَوْ أَنْفَقَتْ مِنْ غَيْرِهَا أَوْ اسْتَفْضَلَتْمْ وَلَوْ اخْتَلَفَتِ الْكُسُوفُ

سورة النور
التي هي في كتاب النور
والتي هي في كتاب النور
والتي هي في كتاب النور

سورة النور
التي هي في كتاب النور
والتي هي في كتاب النور
والتي هي في كتاب النور

برای اطلاع

قبل المدة المفروضة لم يجب البذل ولو انقضت وهي باقية فلها
 المطالبة بأخرى ولو طلقها استعاد الكسوة وما زاد من النفقة
 من يوم الطلاق لا ينقض المدة التي قدرت لها قبله ولو
 مدد قبل الرجوع فلا نفقة إلا أن تبدل التكين التام ولو
 زوجته الغائب وبذل التكين عند الحاكم لم يجب النفقة إلا بعد
 الإعلام وقدر وصوله أو وكيله وطاعته الناس من لم يجب
 النفقة إلا بعد الإعلام وزمان إمكان الوصول ولو ارتدت
 سقطت نفقتها فان عادت وجبت وإن لم يعلم وينفق على البائس مع
 الحمل فإن ظهر الفساد استعبدت ولو أن نفقتها أسقطت بالالفان قلنا
 إن النفقة للحمل **الحج الثاني** في الموجب هو العقد الدائم
 بشرط التكين سواء كانت حرة أو أمية أو كافرة فلو امتنعت زها ما من
 غير عذر لمكان أسقطت والموطأ إن أرسله أمته ليلاً ونهاراً إلى الز
 وجبت النفقة والأعلى الموطأ يسقط حق الزوجة بحيث يحرم
 وأرثها ونشوزها وطلاقها بئناً الإكمال ولا يسقط
 بصفر المزوج خاصة وبعضها ورتقها وفردتها وعظم الله مع
 وسفها في الزوج من دفن إزنيه واعتكافها وصومها الواجبين
 وحضرها وطلاقها رجعيًا وبئناً مع الحمل ولو أنكر دعوى التأخر الطلاق

[illegible]

عن الوضع بانته منه وعليه النفقة وله مفاصتها بدية مع
تيسارها ويبدأ بالنفقة عليه ثم بالزوجة ثم بالأقارب
الفصل الثاني في السبب وجب النفقة على الابوين وان علوا
والاولاد وان نزلوا لا غير بشرط فقهم ومخرجهم عن التكسب ومراهم
المفق على فاضلة قوت يوم له ولو وجب له الاستلام ويجب
على غير هؤلاء من الأقارب ويتكفل الوارث ويجب قدر الكفاية
من الطعام والكسوة والسكن ويبيع عبده وعقاره في النفقة
ويجب الكسب نفقة القريب ولا يجب الإعفاف ولو فانت لم
الآن بالمرء بالاستدانة وعلى الأب النفقة على ابنه فان عجز أو
فعل الجدة وأرسل أو وعد موافقاً على الإم مع عدمها أو فرها
فعل أبيها وان علوا الأقرب فالأقرب ومع الشكوى الشكر ولو
فضل عز قوته ما يكفي أحداً بوجه تشاركه وكذا الأب والولد
أما أحد الابوين فيختص به الأقرب ولو ليس الأب والابن بالنفقة
عليهما بالتسوية أما الأب الجدة المؤسران فالنفقة على الأقرب بحسبه
الحاكم لو ما طل وبيع عليه **الفصل الثالث** في النفقة المملوك يجب
على المالك وتخير المولى بين الانفاق من خاصته أو مكسبه ولا تقدر
بل عادة عماله أمثاله من المكبد فان امتنع أجبر عليه أو على البع

والنفقة على الأبوين وان علوا والأولاد وان نزلوا لا غير بشرط فقهم ومخرجهم عن التكسب ومراهم

النفقة على الأبوين وان علوا والأولاد وان نزلوا لا غير بشرط فقهم ومخرجهم عن التكسب ومراهم

والنفقة على الأبوين وان علوا والأولاد وان نزلوا لا غير بشرط فقهم ومخرجهم عن التكسب ومراهم

ج

ولو خارجه ولم يكفه الفاضل فالتام على الموط ولا يجوز الحاجة
ياكثر من كسبه والفين والمدبر وأم الولد سوا ويحب نفقة البهاية
المملوكة بالبرعي فان قص عليها فان امتنع اجبر على البيع او الانفاق والبرعي
ان كانت من اهله ويوفر على ولدها كفايته من الدين مع الحاش
اليه **المطلب الثالث** في احكام الاولاد من بضع عشر راد وان كان
حصيًا او مجبورًا ثم ولد له نال عقد الدائم بعد الدخول قبل او
دبر او مضى ستة اشهر من حين الموط الى عشر فحق به ولم يجز له
ولا ينفق عنه الاب باللعان ولو لم يدخل او جاء لاقل من ستة اشهر
حيًا كاملاً او لا اكثر من عشر او كان له دور عشر سنين اخصيًا مجبورًا
لم يلحق به ولا يجوز له الحاقه به ولو جاءت به كاملاً لاقل من
اشهر من طلاق الاول فهو للولد وان كان لستة اشهر فالثاني
ولو وطئها اثنان للشبهة واحدهما للشكاح الصبح والآخر للشبهة
ثم جاء الولد اذ وقع النكاح بالخارج كازن او مسلمان او عبيد او
مختلفين ويلحق النسب بالفراش المنفرد والدعوى المنفردة والفراش
المتكررة ويقضي بالفرقة مع عدم البينة ولو ادعى مولوداً على قول
غيره بان ادعى وطئه للشبهة وصدقه الزوجان فلا بينة البينة
لحق الولد ولو استلحق اكثر زوجاته ولا دية لم يلحقها بالاب

ولو اشتق من الام والولد الاول من كل نوع الاب
الاب الاول فان تقادم الاب باللعان ذكره لم ينفق
فالمدة مائة

والقول قول الزوج لو اختلف في الدخول والولادة مع ثبوتهما
 لا يجوز له نفقة نفجورها ولا ينفي الابا للعان وكذا لو اختلفا
 في المدونة ولو وطئها اثنان فالولد للزوج ولو طلقها فاعتدت
 لعشر من الطلاق فماتت نحو به ان لم يوطأ ولو اختلف من
 ولد ولم يجز الحاقه به وان تزوجها بعد ولو ولدت امه لسته
 اشهر من حين وطئه الى عشره وجب الحاقه به فان نفاه انتفى بغير
 فان اعترف به بعد الحق به ولو وطئ الموطأ واجتنب فالولد للموطأ
 قبل ولو طئ انتفاكه لم يلحق به ولم ينصف بل يوطئ له بنفسه دون
 نصيب الولد ولو انتقلت من وطئ الى آخر فان ولدت لسته وصعدا
 من حين وطئ الثاني فالولد له ولا فللسابق ولو وطئها اشراكا
 وتلدوا الولد الحق بمخرجيه القعدة وتوفى حصص الباقي من
 قيمه الام وكوم ولد حيا ولو ادعاه واحد الحق به وانكره ولا
 نفى الولد للقول ولو تشبهت عليه وحملت من وطئه الحق
 الولد له فان كانت امه اعز فقيمة الولد يوم ولد حيا ولو طئ
 الموت والطلاق فاحبهما انت الاول بعد العدة والولد له
 للنكاح ويجوز عدا الولادة استبعاد النساء بالمواة والزواج وسحب
 غسل المولود والاذان في اذنه اليمين والاقامة في السيرة

لو طئها اثنان فالولد للزوج ولو طلقها فاعتدت
 لعشر من الطلاق فماتت نحو به ان لم يوطأ ولو اختلف من
 ولد ولم يجز الحاقه به وان تزوجها بعد ولو ولدت امه لسته
 اشهر من حين وطئه الى عشره وجب الحاقه به فان نفاه انتفى بغير

ولو طئها اثنان فالولد للزوج

لو طئها اثنان فالولد للزوج ولو طلقها فاعتدت
 لعشر من الطلاق فماتت نحو به ان لم يوطأ

لو طئها اثنان فالولد للزوج

ان لم يجره فاما الغرات وان لم يجره

بما أوفات وتربية الحين عليه السلام ^{الشيعة} والشيعة بالإسما إلى السنة
والكنية ولا يجمع بين ^{الشيعة} القاسم ومحمد ويكره ^{الشيعة} الحكم وحكم ومات
ومالك وخرايا ويستحب يوم السابع خلق الله والصد
يوزن فيه ذهباً وفضة والختان فيه ويجب عند البلوغ
وحفص الجودي وإن بلغن والعقيقة عن الذكر والأنثى بالمثل
بشرائط الاضحية ولا يكفي الصدقة بثمنها ويخص القابلة بالحل
والورد ولا يسقط عنه استحبابها لو أهلك الأب ولا يموت
بعد الرأى ويكره للأبوين الأكل منها وكسر العظام **كل مس**
في الحضانه والرضاع الأم أحق بحضانه الولد مدة رضاع وهي
في الذكر وفي الأنثى سبع سنين بشرط خربة الأم وإسلامها وعدم
التزويج فإن طلق عادت ولو مات الأب لم تسقط به واستحق
الحضانه إلى وقت البلوغ وكذا لو كان إله كافراً وعبدان
سلم فلهما وط ولو عدم الأبوان لأمه جدار فان عد موافق
لنسب كالإب وكو تعدد واقع وتسقط ببلوغ الصغير شيئاً
لأبائ رضاع الغير لا يجب على الأم الحرة الرضاع وكذا الأجوف
على الأب إن لم يكن للولد له إخباراً عنه وكما له حوله
وبمؤثر الزيادة بشرط الإجماع فيهما وأقله أحد وعشرون شهراً

فانما قال لا اعمق بالذكور والاشقي من كل احد وصي كان المحرر الى ان يبلغا
وكذا الامم فمن اولي الاب الملوك والكافران تزدجب الى ان يبلغا عدا
ابن النعمان وقيل لم يزوج عديم واخيرا من الاشقي
ابن بابويه قال لا اعمق بالذكور والاشقي من كل احد وصي كان المحرر الى ان يبلغا
عديم واخيرا من الاشقي
ابن بابويه قال لا اعمق بالذكور والاشقي من كل احد وصي كان المحرر الى ان يبلغا
عديم واخيرا من الاشقي

فان طلبت الام مثل الغير فصح اولي ولها ان يرضع بنفسها ويغيرها
وله دفعه الى المتبرع الراضية بالاقول ان لم يرضع الام ولا نفى حق
والقول قوله في وجود المتبرعة ويستحب ان يرضع لبن الام

كتاب الفراق وفيه مقاصد الاول في الطلاق فيه
مطالب الاول في الشرطه بشرط في المطلق البلوغ والعقل
ويطلق الولي او السلطان مع عدمه والغبطه عن المحزون ومن
بلغ فاسد العقل لا يصح والسكران والاختيار فلو اكره لم يصح
ويحصل الاكره بالتوعدة على المضي المكره او بمن يجري مجرى كلاب
والولد وان كان شتما لم يرتفع عنه الاثر اليسير من القادر
ومع ظن موافقه والقصد فلا عبرة بالصيغة بدونه ويصدق
لوقال لم اتو وان تاخر عالم اخرج العدة ودولم الزوجية فلا يقع
بالمتمتع وملك اليمن ولا يعرف الى هبة الاجل وخلو المدخل
بها الحاييل الحاضر وجهان في حيز ونفاس ولا يشترط في فاقه
احد الاوصاف وكو طلق الغايب صح وان كانت في الحيض غائبة
يعلم انتقالها من قري الى اخره وكو طلق الحاضر والغايب وقت
ومصادف حضاها بطل وان لم يعلم ونصدق المراهة خرج في طهر لم
يقربها فيه جاز طلاقها مطلقا وان صادف الحيض وكذا

كتاب الفراق وفيه مقاصد الاول في الطلاق فيه
مطالب الاول في الشرطه بشرط في المطلق البلوغ والعقل
ويطلق الولي او السلطان مع عدمه والغبطه عن المحزون ومن
بلغ فاسد العقل لا يصح والسكران والاختيار فلو اكره لم يصح
ويحصل الاكره بالتوعدة على المضي المكره او بمن يجري مجرى كلاب
والولد وان كان شتما لم يرتفع عنه الاثر اليسير من القادر
ومع ظن موافقه والقصد فلا عبرة بالصيغة بدونه ويصدق
لوقال لم اتو وان تاخر عالم اخرج العدة ودولم الزوجية فلا يقع
بالمتمتع وملك اليمن ولا يعرف الى هبة الاجل وخلو المدخل
بها الحاييل الحاضر وجهان في حيز ونفاس ولا يشترط في فاقه
احد الاوصاف وكو طلق الغايب صح وان كانت في الحيض غائبة
يعلم انتقالها من قري الى اخره وكو طلق الحاضر والغايب وقت
ومصادف حضاها بطل وان لم يعلم ونصدق المراهة خرج في طهر لم
يقربها فيه جاز طلاقها مطلقا وان صادف الحيض وكذا

فان طلبت الام مثل الغير فصح اولي ولها ان يرضع بنفسها ويغيرها
وله دفعه الى المتبرع الراضية بالاقول ان لم يرضع الام ولا نفى حق
والقول قوله في وجود المتبرعة ويستحب ان يرضع لبن الام

كتاب الفراق وفيه مقاصد **الاول** في الطلاق فيه
مطالب **الاول** في الشرطه بشرط في المطلق البلوغ والعقل
ويطلق الولي او السلطان مع عدمه والغبطه عن المحزون ومن
بلغ فاسد العقل لا يصح والسكران والاختيار فلو اكره لم يصح
ويحصل الاكره بالتوعدة على المضي المكره او بمن يجري مجرى كلاب
والولد وان كان شتما لم يرتفع عنه الاثر اليسير من القادر
ومع ظن موافقه والقصد فلا عبرة بالصيغة بدونه ويصدق
لوقال لم اتو وان تاخر عالم اخرج العدة ودولم الزوجية فلا يقع
بالمتمتع وملك اليمن ولا يعرف الى هبة الاجل وخلو المدخل
بها الحاييل الحاضر وجهان في حيز ونفاس ولا يشترط في فاقه
احد الاوصاف وكو طلق الغايب صح وان كانت في الحيض غائبة
يعلم انتقالها من قري الى اخره وكو طلق الحاضر والغايب وقت
ومصادف حضاها بطل وان لم يعلم ونصدق المراهة خرج في طهر لم
يقربها فيه جاز طلاقها مطلقا وان صادف الحيض وكذا

غير المدخول بها والحاضر المنقطع عنها منزلة الغائب وإن يكون
 مستبراة فلو طلق من ههنا من تحتها وهو حي لا طهر الموانعة
 بطل إلا أن عضي الشبهة تلكه أشهر من حين الوطى والطلاق
 القريحة المجرمة عن الشوط وهانت وهذه أو زوجتي طالق ولا
 ينير وغير الوطى رخص من الصيغة التي بالترجمة وكوكت العاجز
 ونوع صح ولا ينعقد بشي من الكنايا وإنوي الطلاق مثل خلية
 وبريد والحق باهلك واختباري نفسك وأنت طلق أو الطلاق
 أو من المطلقا أو عندى وكو جواب ينعم عقيب هل طلق وتقع ولو
 علق شرط بطل وكو قال أنت طالق ثلاثا أو أنتي صح واحد لا
 على رأي ويقع الثالث من المخالف لو اعتقده وكو قال أنت طالق
 أحسن طلاق أو أقمه صح وكو قال لوصى أفلان وقصد العوض صح
 وأقصه الشرط بطل وكذا الضمائم غير المناهية مثل نصف طلقه
 أو بعد طلقه أو معها أقالو قال نصف طلقه أو قبلها طلقه
 أو بعد طلقه أو نصف طلقين لم يقع وإيقاع الطلاق بالزوج فلو
 قال أنا منك طالق أو فلانة لا جبنته طالق أو يد زوجتي أو
 أو جهها أو ثلثها طالق لم يقع وإسماع عدلين ذكرين إنشأ الطلاق
 ولو تجر عن الشهادة لم وإن شهد بالإقرار أو أحدهما به ولا
 يقع

غير المدخول بها والحاضر المنقطع عنها منزلة الغائب وإن يكون
 مستبراة فلو طلق من ههنا من تحتها وهو حي لا طهر الموانعة
 بطل إلا أن عضي الشبهة تلكه أشهر من حين الوطى والطلاق
 القريحة المجرمة عن الشوط وهانت وهذه أو زوجتي طالق ولا
 ينير وغير الوطى رخص من الصيغة التي بالترجمة وكوكت العاجز
 ونوع صح ولا ينعقد بشي من الكنايا وإنوي الطلاق مثل خلية
 وبريد والحق باهلك واختباري نفسك وأنت طلق أو الطلاق
 أو من المطلقا أو عندى وكو جواب ينعم عقيب هل طلق وتقع ولو
 علق شرط بطل وكو قال أنت طالق ثلاثا أو أنتي صح واحد لا
 على رأي ويقع الثالث من المخالف لو اعتقده وكو قال أنت طالق
 أحسن طلاق أو أقمه صح وكو قال لوصى أفلان وقصد العوض صح
 وأقصه الشرط بطل وكذا الضمائم غير المناهية مثل نصف طلقه
 أو بعد طلقه أو معها أقالو قال نصف طلقه أو قبلها طلقه
 أو بعد طلقه أو نصف طلقين لم يقع وإيقاع الطلاق بالزوج فلو
 قال أنا منك طالق أو فلانة لا جبنته طالق أو يد زوجتي أو
 أو جهها أو ثلثها طالق لم يقع وإسماع عدلين ذكرين إنشأ الطلاق
 ولو تجر عن الشهادة لم وإن شهد بالإقرار أو أحدهما به ولا
 يقع

ع
 انما يقصد ان السبب الموصى لطلاقه فان كان
 وظلا فاعلى بوجاهة فيغير الشرط بطل

الشرط في الطلاق

والآخر بالإنشاء أو أن يشهد بعد إيقاعه فلا عيب بالأول وحكم عليه
 بالنان أو فع الصيغة ولو قصد الأخبار لم يصح ولو شهد بالاقتران
 حكم عليه ظاهراً وإن لم يجتمعوا ولا يشترط تعيين المطلقة على أي ولو قال
 لزوجانه أحديكن طالق أو زوجتي طالق ولو شئوا للتعيين صح وتعين
 له من شاء وكلمات أقرع وكوفاً للوجهة ولا جنيته أحدكما طالق قبل
 قوله وفي قصد الاجنبية وكوفاً لا ينبغي طالق وهو مشترك بين الزوجة
 والاجنبية لم يصدق الاجنبية وكوفاً للاجنبية أنت طالق لظنه
 انها الزوجة لم يقع وكوفاً بان ينفعك عمر لبيد فقالت أنت
 طالق طلقت المنوذية وكوفاً للمجبة لظنه انها زينة فالوجه
 عدم الطلاق وكوفاً لا ينبغي أو عمر طالق عتق من شاء وكوفاً
 لا ينبغي أو عمر وهند طالق عتق الأول والأخيرين وكوفاً لا ينبغي
 ثم قال اردت عتق قبل وكوفاً لا ينبغي طالق بكثرة طلقتنا **الطلب**
الثاني في اقسامه وهو باين ودعي فالباين طلاق غير المدخول بها
 والباين ستة والصغير والمختلعة والمباركة التي لم يرجعوا في البذل
 والمطلقة ثلثا يرجعون ومعه دهر رجعي وينقسم ايضا الى طلاق سنة
 وطلاق عتق وطلاق العدة ان يطلق المدخول بها على الشرط لم يرجعها
 في العدة ويواقعها ثم يطلقها في طهر آخر فاذا فعل ذلك ثلثا حرمت الا

لا يشترط تعيين المطلقة على أي ولو قال
 لزوجانه أحديكن طالق أو زوجتي طالق ولو شئوا للتعيين صح وتعين

لا يشترط تعيين المطلقة على أي ولو قال
 لزوجانه أحديكن طالق أو زوجتي طالق ولو شئوا للتعيين صح وتعين

لا يشترط تعيين المطلقة على أي ولو قال
 لزوجانه أحديكن طالق أو زوجتي طالق ولو شئوا للتعيين صح وتعين

بِالْحَلِّ بَيْنَهُمَا وَتَحْرِمُ فِي التَّسْعِ تَنكِحَهَا بَيْنَهُمَا رَجُلَانِ مُؤَيَّدًا وَطَلَقَ
 السَّنَةَ أَنْ يَطْلُقَ الْمَكْخُولَ بِهَا عَلَى التَّزْوِيجِ وَلَا يَرُوحُهَا إِلَّا بَعْدَ
 الْعِدَّةِ بِعَدَدِ حَكِيدٍ وَلَا تَحْرِمُ بَعْدَ التَّاسِعَةِ وَكَوْرَاجِعَ فِي الْعِدَّةِ
 وَطَلَقَ قَبْلَ الْوُطْئِ مَحْ وَلَا يَكُنْ لِلْعِدَّةِ وَإِنْ كُنْ فِي طَهْرِ الْمَرْجُوعَةِ وَكُلِّ
 مِنْ مُطْلَقَةٍ ثَلَاثًا بَيْنَهُمَا رَجْعَتَانِ تَحْرِمُ لِلْيَا لِحَلِّهَا وَلَا يَجِبُ الطَّلَاقُ لِلثَّكَلِ
 فِيهِ وَكَوَادَعِي الْغَائِبِ بَعْدَ الْحُضُورِ وَالْخُودِ الطَّلَاقُ الْغَائِبَةِ لَهُ
 يَلْفَتْ لِمَا يَنْبَغِيهِ وَيَكُنْ لِلْغَائِبِ أَنْ يَطْلُقَ التَّزْوِيجَ بِرَابِعَةٍ أُخْرَى أَوْ
 الرُّوحَةَ إِلَّا بَعْدَ تِسْعَةِ أَشْهُهُ الْأَمْعَ تَحْلُمُ خَلْوَاهَا مِنَ الْعَمَلِ فَيَكْفِيهِ
 ثَلَاثَةٌ إِنْ أَرَادَ وَثَلَاثَةٌ أَشْهُهُ سَبْعَةٌ فِي الْحَلِّ بِدَوْعِهِ وَاسْتِنَادَ طَلَبِهِ
 إِلَى عَقْدٍ دَائِمٍ وَطَلَبِهِ قَبْلَ حَتَّى تَقْدِرَ بِخَشْفَةٍ وَإِنْ كَانَ خَصِيًّا أَوْ
 وَفِي هَدَمَ مَا دُونَ الثَّلَاثِ رَدَايَانِ وَيَحِلُّ الذَّمِيَّةُ بِتَحْلِيلِ الدَّخَى
 إِذَا اسْلَمَتْ وَكُلُّ أَمَةٍ طَلَّقَتْ مَرَّتَيْنِ وَبَيْنَهُمَا رَجْعَةٌ تَحْرِمُ بَيْنَ
 الْحَلِّ وَلَا يَكْفِي عَلَى الْوُطْئِ وَلَا يَحِلُّ لِمَوْلَاكَهَا وَلَوْ اعْتَقَتْ بَعْدَ
 بَقِيَتْ عَلَى الْخُرَى وَلَا يَحِلُّ لِمَوْلَا طَهْرٍ الْحَلِّ بَعْدَ لَارْتِدَائِهِ عَلَى الْعَمِّ وَالْجَانِضِ
 قَوْلَانِ وَيَصْدُقُ الثَّقَّةُ فِي ادِّعَاءِ التَّحْلِيلِ وَانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ مَعَ الْإِ
 فِي ادِّعَائِهَا الْأَصَابَةِ لَوَ انْكَرَها الْحَلُّ **كَلَامُهُ فِي الرُّجُوعَةِ**
 تَصَحُّ لَفْظًا كَرَجَعْتُ وَرَجَعْتُ وَانْكَرَ الطَّلَاقُ وَشَارَفَ

وَمِنْهُنَّ الطَّلَاقُ السَّخِيحُ الْمُسَدَّدُ
 وَالْمَالُ السَّخِيحُ الْمُسَدَّدُ
 وَالْمَالُ السَّخِيحُ الْمُسَدَّدُ
 وَالْمَالُ السَّخِيحُ الْمُسَدَّدُ
 وَالْمَالُ السَّخِيحُ الْمُسَدَّدُ
 وَالْمَالُ السَّخِيحُ الْمُسَدَّدُ
 وَالْمَالُ السَّخِيحُ الْمُسَدَّدُ
 وَالْمَالُ السَّخِيحُ الْمُسَدَّدُ
 وَالْمَالُ السَّخِيحُ الْمُسَدَّدُ
 وَالْمَالُ السَّخِيحُ الْمُسَدَّدُ

وَلَا يَقْبَلُ فِيهِ كَوْنُ الرُّجُوعِ زَوَاجٍ الطَّلَاقُ مُتَّفِقٌ حَيْثُ
 يَنْتَهِي الدَّخْلُ لِأَنَّهَا التَّزْوِيجُ بِمَوْتِ النِّكَاحِ وَالْإِنْكَارُ
 لِلْإِنْكَارِ فِيهِ الْمَطْلُوبُ مِنْهَا أَنْ يَكُنْ سَبَبٌ فِي عَقْدِ الشَّرْطِ الْمَوْجُودِ

الْحَلُّ بِمَوْتِ الرُّجُوعِ

الآخر من دأغ الشر وفي تزوجت أسكالا وفعلها كالموطي قبله
 والسر بنهذه وتصح برجعة الذميمة دون المراجعة إلا إذا ^{جاءت}
 فيستأنف ولو دأغ فأنكرت الدخول أو لا قدم قولها مع الحسن
 وكذا نصدق ولو دأغت للانقضاء بالحيض في المحمل وفي عدم الإ^{نقضاء}
 دون الانقضاء بالإشهر ولو دأغت الوضع قبل ولد لم تخضر ولو دأغت
 ادعت الحمل لخضت ولذا فإنكر الزوج الأمرين فقدم قوله وكو^{ادعت}
 الانقضاء فأدعت الرجعة قبله فقدم قولها وكو^{ادعت}
 بعدها الانقضاء قبلها فقدم قوله ولو صدقته الإمامة على الرجعة
 في العدة لم يلتفت إلى إنكار المولى ويستحب الإشهاد فأيده بجوار الحيلة
 بالمباح وتحريم بالحيض ويفيد حكم المباح فلو دأغ بامرأته لم تحرم على أبيه
 أفاد التحريم أن نساها الزنا وكو^{ادعت} زوجه على الموطي لم عليه
 أخذه وأمه وبناته ثم إن الحمة اليه ويجلف من برئ بقضاء
 أو برأه على عدم الاستدانة ويجب التورية في الكاذبة والنية
 نية الحق. **المطلب الثالث** في العدة وفصوله أربعة
الأول في عدة الاحراز والطلاق والعدة على غير المدخول بها وإن ^{خلا}
 ويجب تغيبوبة الحشفة قبلًا أو دبرًا وإن كان خصيًا ولو كان مقطوع
 الذكر سبيل الخصيتين قبل يجب العدة كما كان المساء ولو حملت عند

مجلس

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قطعاً أملاً لدخول بها فإن كانت مستقيمة المحيض فعندئذ كانت
 أو لا وهي لإطهار وبرؤية الدم الثالث ينقضي العدة وكانت
 عبيد وتعقد بالقرء المتعقد ولو لحظاً وكو نفق المحيض لا فضل
 صح الطلاق وله بعد الإطهار والرجع في المحيض الطهر بها وأقل
 زمانها ستة وعشرون يوماً والمخضتان الأخيرة دلالة وإن
 كانت في سن من تحيض لا يغير وعدتها لئلا يشهر ولا عد على
 اليائسة والصغيرة والمستبراة تعتد بالإسبق من الإطهار
 ولا يشهر ولو دأت حبضاً في الثالث وتأخرت الثانية أو الثالثة
 صبرت تسعة أشهر ثم اكملت سنة وكو أبست بعد حبضة
 اكملت شهرين ولو كانت تحيض في كل سنة أشهر أو خمسة اعتد
 بالأشهر المضطربة يرجع للعادة أهلها أو الميزان فقدت
 اعتدت بالأشهر ولو دأت ثابت الحمل بعد العدة جاز تكامها
 لا قبلها ولو ظهر الحمل بعد التكاح نزل الثاني والحامل تعتد بوضع
 الحمل وإن تعقد الطلاق نأماً أو غير نام مع تحفقه حملاً مع الشك
 ولو ادعته صبرها تسعة أشهر ولا يخرج بوضع أحد التوأمين
 ولو طلق الحامل من زنا اعتدت بالأشهر من شبهة اعتدت بالإشهر
 ومن شبهة اعتدت بها بعد الوضع ولو ما في العدة الوصية

لا حتم الحمل ثم اعتدت بعد ذلك ثلثة أشهر ولو طلق في الثاني اعتدت به
 فأولها الشهر الحرام ثلثة أشهر ولو طلق في الثالث اعتدت به
 واخذت من الثالث بقدر الثاني من الشهر الأول وفي كل حمل شهر

هذا هو النسخة التي
 في كتابها في
 في كتابها في
 في كتابها في
 في كتابها في

استأنفت عِدَّةَ الوفاة دون البابين ^{فعلها} ولو اختلفا في زمان
 الوضع وتفقعا على زمان الطلاق وبالعكس نفس قوله ولو اتت بولد
 ستة اشهر فصاعدا بعد اعرافها بانقضاء فلاق ^و الحاقه ^{بها} ما لم ينجا
 العشرة والفسخ كالطلاق والموطوءة بالشبهة نعت للطلاق فان من
 الولي وكثر وجبت العدة ^{عدة الاول بالحيضة الثانية} لم ينقطع فان دخل الثاني على ما لم يجر
 في عِدَّتِ الاول وان حملت وان كان جاهلا اتمت عِدَّةَ الاول
 واستأنفت للثاني ولو حملت لعِدَّتِ يوضع لمن يلحق به فان كان
 الثاني اتمت عِدَّةَ الاول بعد وضعه للثاني بثلاثة افراس ولو انتسفا
 عتقها اتمت بعد وضعه عِدَّةَ الاول واستأنفت بعدها عدت للثاني
 ولو راجع في العِدَّةَ ثم طلق او طالع قبل الوقاع استأنفت العدة ولو
 خالعهان ثم تزوجها في العدة وطلقها قبل الوقاع فلا عِدَّةَ وكوطئها
 بعد البابين بشبهة تدخلت العِدَّتَانِ ولو حملت من آخره الرجعية
 اكملت عِدَّةَ الاول بعد الوضع وللزوج الرجوع في العِدَّةَ دون زمان
 الحمل **الفصل الثاني** في عدتها في الوفاة وعدة الحائض اربعة اشهر
 وعشرة ايام وان كانت صغيرة او ايسة او لم يدخل او كان صغيرا او احملا
 بابعاد الاجلين وعلمها الحداد وهو ترك الزينة والطيب وان كان
 صغيرا او فميتة والاقرب سقوط عن الامة وكومات قبل تعيين المظلة
 او ايسة

وكتبه الشريف الميرزا محمد باقر
المرحوم الميرزا محمد باقر

اعتدت جمع للوفاء وكوعين قبل الموت اعتدت للطلاق من قبله
 ولو كان رجوعاً مات فيها اعتدت للوفاء والغايب ان عرف خبر
 او انفق عليه وصرت ابداً والارفعت امرها الى الحاكم ان شئت ^{لمسحت} تفتركت
 عنه لا بيع سني فان ظهر خبر صبرت وانفق عليها من بيت المال
 والامر بها بعة الوفاء ثم يترجع بغير فان جاء في العدة فهو
 بها والا فلا ويتوارثان في العدة ولو ادعى الوطى بترجعات بو
 لست اشهر من وطى الثاني لم يقبل والتمية في الطلاق والموت
 كالحرف وتعد للوفاء من حين بلوغ الخبر وفي الطلاق من حين ^{ايقاعه}
الفصل الثالث في العدة الاماء والايستبراء تعتد الامة في الطلاق
 مع الدخول بطهرين واقل زمانها ثلثة عشر يوماً ولحظتان وان
 خمس وهو من اهل البيت بشهر ونصف وان كانت تحت حمل ولو ^{عنتقت}
 في العدة الرجعية اتمت عدة الحرة والباين يتم عدة الامة وتعد
 في الوفاء بشهرين وخمسة ايام والحامل ابعد للاجل ولو كانت
 اتم ولد لمولاه فعدتها اربعة اشهر وعشرة ايام فان مات في ^{جوعه}
 استأنفت عدة الحرة وان لم يكن اتم ولد استأنفت عدة امه والباين
 يتم عدة الطلاق ولو اعتقت فعدتها الوفاء اتمت عدة الحرة ولو
 دبرها المولى الواطى اعتدت من وفاته باربعة اشهر وعشرة ايام

والاحوط ان يطلقها الحاكم
 ولو ظهر او اتي في العدة صح ولا نفقة
 لها في العدة

الظاهر هو النكاح المصون
 بعد المسقاة والى بالفرض لا يقضي وفاء
 فيتم ان كان ثابتاً

لما ان شئت الزمان المطلق في العدة

وقال الصدوق ما روي عن الحسن بن محبوب
 وصححه زرارة عن ابي جعفر عليه السلام
 ابن عبد الله بن محمد بن عمار

وہابیہ کے خلاف

وَلَوْ اعْتَقَهَا فِي حَيَاتِهِ أَعْتَدَتْ بِثَلَاثَةِ أَقْرَابٍ وَلَوْ اشْتَرَى رَجُلٌ وَجَبَتْ
فَلَا اسْتِبْرَاءَ وَيَكْفِي اسْتِبْرَاءُ الْمَمْلُوكِ فِي وَطْئِ الْمَوْلَى وَلَوْ انْقَضَتْ الْكِتَابَةُ
فَلَا اسْتِبْرَاءَ وَكَوَارِثَةُ الْمَوْتِ وَالْإِمَامَةُ ثُمَّ عَادَ فَلَا اسْتِبْرَاءَ وَكَوْطُلُهَا
الزَّوْجِ وَجَبَ الْوَعْدُ وَكَفَتْ عَنْ اسْتِبْرَاءِهَا إِذَا حَمَلَتْ وَعَبْدُ الْإِسْلَامِ
وَالْإِحْلَالُ بِغَيْرِ اسْتِبْرَاءٍ الْآخِرُ **الفصل الرابع** فِي الْمَقَقَةِ تَجَرُّعُ الطَّلَاقِ
وَجَعْلُ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ مَقَّةَ الْوَعْدِ مِنَ الْأَطْعَامِ وَالْكِسْوَةِ وَالْمَسْكَنِ
وَأَنْ كَانَتْ أُمَةً إِذَا اسْلَمَهَا مَوْلَاهُ أَلَيْلًا وَنَهَارًا أَوْ ذِمَّةً وَطَبِيبٌ
فِي الْبَابِ الْإِلَّا تَكُونُ حَامِلًا وَأَنْ كَانَتْ مِنْ شَهْرِهِ حَتَّى تَضَعَ وَلَا
فِي الْمَوْتِ عَنْهَا وَأَنْ كَانَتْ حَامِلًا وَتَمُوتَ فِي الرَّجْعَةِ أَخْرَاجُ الزَّوْجَةِ
مِنْ بَيْتِ الطَّلَاقِ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَ بِفَلَحْشَةٍ وَأَدَانَاهُ أَهْلُهُ وَبِحَجْمِهَا
الْمُخْرُجُ وَأَنْ كَانَتْ فِي حَجْمَةٍ مَسْدُوبَةٍ وَتَخْرُجُ فِي الْوَلَجَةِ فَإِنْ اضْطُرَّ
خَرَجَ بَعْدَ نِصْفِ اللَّيْلِ وَجَعَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ وَاجْتَمَعَ الْبَابُ وَالْمَنْوُوفُ عَنْهَا
وَلَوْ أَمْسَكَمْ وَأَنْقَضَتْ مَقَّةَ الْأَجَانِ خَرَجَتْ وَكَذَا الْعُطْلَقُ فِي وَفَى
حَقِّهَا وَكَوَارِثَةُ النِّجْرِ وَالْعُطْلَقُ بَعْدَ نَقْلِ رَحْلِهَا أَعْتَدَتْ فِي الْأَوَّلِ
وَلَوْ انْقَلَتْ وَبَقِيَ رَحْلُهَا أَعْتَدَتْ فِي الثَّانِي وَإِنْ رَجَعَتْ لِنَقْلِ مَتَاعِهَا
فَطَلَّقَتْ أَعْتَدَتْ فِي الثَّانِي وَكَوْطُلَتْ فِي الْبَابِ أَعْتَدَتْ فِي الثَّانِي
وَلَوْ رَحَلَ أَهْلُ الْبَابِ أَيْدِيَهُمْ وَأَنْ بَقِيَ أَهْلُهَا خَاصَّةً

وحي الاتفاق العبد الرجيع الاله كما يجب المولى اذا ارسلها مع لانها البلاد انما
 ليخفف تمام التكنن كما نثر طرادك من طرادك على اسماها والى فيه
 او بعض واحد منها فلا نفقه لها ولا نفع على ارب لها لبلادك المكم
 وان توفيت عليه الطلاق في لمة

ورقالت نصبت الرجوع في كل ما كان من قبلها من النكاح والطلاق
 ورجع جميع ما قبل الرجوع من قبلها من النكاح والطلاق

أفلمت مع الأمن وكوار دخل أهلها خاصة ارتحلت ولو
 طلق في السفينة وهي مسكن مثلها اعتدت فيها والطلاق
 بحققها وكوسكنت في منزلها وله يطالب بمسكن فلا يرجع لها
 وكذا الواسية جرت ولو حجج عليه بعد الطلاق فهي حق ^{لنكاح} بائنة
 وقوله يفر مع الغطاء وبأجرة الأشهر والحايض ما قبل من الإبراء
 فإن القضاة والاربية بالباقي وكذا الحامل ما قبل فإن وضعت ولا
 ضرب الزايد **الفصل الخامس** في الخلع والبراء وفيه مطلبان
الأول في الإركان وهي أربعة **الأول** الصيغة وهي خلعتك
 على كذا أو أنت أو فلت أنت فخلعتك على كذا أو أنت طالق على كذا أو
 يقع بجر أو قولان وهل هو قسم أو طلاق قولان ولا يقع بغير
 دينك أو تسخيتك أو ابتلاك إلا مع الطلاق ولو طلبت طلاق
 بعوض فخلعها به لم يقع وبالعكس يقع الطلاق رجوعاً ولا يلزمه
 المثل ولو قال أنت طالق عليك الف أو بالف من غير سوط
 لم يلزم الفدية وإن ضمن بعدة وكان رجوعاً وكوفاد طلقني
 بالف الجواب على الفور فإن تأخر فلا فدية وكان رجوعاً وينشر سماع
 عدلين الإيقاع دفعة وتجريدها عن الشرط الخارج عن مقتضى العقد
 لا ما يقتضيه فيصح أن رجعت رجعت أو بشرط هي الرجوع في
 الفدية

ومع الرجوع مع التوبة بالنسبة و

عما اخذت بشرط العلم بالمشايدة أو الوصف الزافع للجهاالة
 فإن عین النقد والآمال البلد ولوم يعبر الجنس ولا قصد أو وقع
 على الحد الدابة أو الجارية بطل الخلع ولو بذلت ثم بطل إلا أن
 يتبع بالطلاق فيصح رجعيًا ولو بان الخلع فإنه يقدر خل ولو
 بذلت في مرض الموت صح ماثل من المثل والزائد من الثلث ويصح
 البذل منها ومن وكيلها ويصح بضمه يادنها والأقرب المنع
 في المتبرع نعم لو فاد طلقها على ألف من الف من مالها وعلى ضمها
 أو على عبدها وعلى ضمانه صح فإن أرض ضم المتبرع ولو فاد أبوها
 طلقها وأنت برئ من صداقها كان رجعيًا ولم يضمن الأب ولا نسأ
 له الفدية ولو بذلت نفقة معينة أو رضاء صح ويؤخذ
 ريجًا فإن مات أخذ الباقي من تركها أو تلف العوض قبل القبض
 ضمن مثله أو قيمته ولو دفعت دون الوصف فله الرد ولو بان
 المعين معينًا فله الأرش أو الرد والمطالبة بالمنزل أو القيمة ولو
 بان الأبرش كئنا فله قيمة الأبرش ولو بان مستحقًا فله للثلث
 أو القيمة لو خلعها بفدية واحدة فعليهما بالتسوية ولو فاد
 طلقها بالف فطلقت واحدة فله النصف ولو عقي طلاق الأضي
 وقع رجعيًا ولا فدية لها خير الجواب لو قالت طلقني بهذا اللف

قطع المصحة الخلع إذا بان خل ولو كان الخلع الموعود في من السطون فيما أراد
 العوض صحقا وتحقق الصصح الضمان وكذا الدعاء من المصحة على من طلقها
 والثاني مع أن الدليل أن كان أصالة الحق وعدم الشرط المانع فيها
 لعدم كونه معاوضة محضة فلا فرق بين الأبرش وبين الأبرش فيكون
 وكذا نفقته لو عمل بان نفقته الأبرش فيكون مستحقا لها ولو كان
 أن النفي أن الخلع لا يضمنه في شخصه بخلاف المستحق المحقق خلافا
 على لزوم التفصيل في صور الاحتقان أو قد يكون المحقق

مَنْ شَيْتَ لَهُ بَيْعَ فَإِنْ طَلَّقَ فَرَجَعِيَ **المطلب الثاني** في الأحكام مقتضى
 الخلع اليكوتة فإن رجعت في البذل في العدة صار رجوعاً لله
 الرجوع فيها ولو رجعت ولم يعلم حتى انقضت العدة قال الوجه
 صحة رجوعها ولا رجعة له وإنما يصح الرجوع في موضع بضع
 له الرجوع في البضع وليس له الرجوع من بعد رجوعها في البذل ولو
 في الخلع الرجعة لم يصح ولو أكرهها على الفدية لم يصح ويكون الظاهر
 رجوعاً إن عقبيه ولو قالت طلقني ثلث بآل فقصدت ثلاثاً
 ولو لم يصح وإن فعل ولو قصدت برجعتين ففعل فله الألف ولو
 واحدة فله ثلثه على أي ولو قالت طلقني واحدة بآل فطلق
 ثلثاً فله الألف إن جعلها في مقابلة لألفاً وإن جعلها في مقابلة
 الثانية أو الثالثة صح الأول رجوعاً ولا فدية له ولو فاد في
 مقابلة الجميع فله بالأول الثلث ولا خلع وكيلها بأمر من مهي
 ولا وكيله بأقل منه فإن بذل أزيد فسسد الخلع وخلف الظاهر
 رجوعاً ولا يضمن الوكيل ولو خلع وكيله بأقل أو طلق به بطل ولو
 في جنس ما انفقا على قدره أو بالعكس أو قالت خلعتني بآل في ذمة
 زيد خلعت ولا رجوع على زيد أو لو ادعت ضمان زيد لم يقبل
 والمباراة كالخلع في الجميع الأحكام الآن الكراهية منها واجب

في الرجوع في البضع
 ولو أكرهها على الفدية لم يصح
 ويكون الظاهر رجوعاً إن عقبيه
 ولو قالت طلقني ثلث بآل فقصدت ثلاثاً

ولو لم يصح وإن فعل ولو قصدت برجعتين
 ففعل فله الألف ولو واحدة فله ثلثه
 على أي ولو قالت طلقني واحدة بآل فطلق
 ثلثاً فله الألف إن جعلها في مقابلة

الثانية أو الثالثة صح الأول رجوعاً ولا فدية له
 ولو فاد في مقابلة الجميع فله بالأول الثلث
 ولا خلع وكيلها بأمر من مهي ولا وكيله بأقل منه
 فإن بذل أزيد فسسد الخلع وخلف الظاهر رجوعاً
 ولا يضمن الوكيل ولو خلع وكيله بأقل أو طلق به
 بطل ولو في جنس ما انفقا على قدره أو بالعكس
 أو قالت خلعتني بآل في ذمة زيد خلعت ولا رجوع
 على زيد أو لو ادعت ضمان زيد لم يقبل والمباراة
 كالخلع في الجميع الأحكام الآن الكراهية منها واجب

بالتلفيق
 بالطلاق
 بالطلاق

بالطلاق ولو اقتص على المطلق بالبدل صح ولا يحل له الزيادة على ما عطاها
المقصد الثالث في الطهارة وفيه مطلبان **الاول**
 في اركانها وهي اربعة **الاول** الصيغة وهو قوله انت اوفيه
 او بدعي علي او مني او عندي اصبغ كظهر ابي او مثل طهر ابي وكذا
 لو ترك الصلوة فقال انت كظهر ابي وكوشها غير الطاهر كقول
 كبد ابي اشعرها او بطنها لم يقع وكذا كافي او روجها وقد
 اكتملت لم يقع وان قصد الطهارة لم يقع وكذا يدك او رجلي
 او ثديك او نصفك على كظهر ابي لم يقع ويشترط في وقوعه شها
 عدلين دفعة واحدة او جعله يمينا او علقه بانقضاء الشهر لم يقع وعنه
 بالاضار وقوله بالمنع والاقوى وقوعه مع الشرط ولو علقه بمشيئة
 تعالى قال الشيخ رحمه الله ولا يقع مقوئاً بالمدّة وكذا قال انت طالق
 كظهر ابي وقع الطلاق خاصه وقصدها التاكيد وان قصد
 وقع ان كان رجعيًا ولو قال انت كظهر ابي وقع الطهارة ان قصد
 وكذا طاهر من احدها ان طاهر من الاخرى ثم طاهرها وعا وطاهرها
 ان طاهر من فلان لا يثبت الاحبيثة او احبيثة وقصد النطق وقع عنده
 وان قصد الشعي لم يقع وكذا قال فلانة من غير وصف فزوجها
 وطاهرها وعا **الثاني** المظاهر بشرط البلوغ وعقله و

يتكلم في حجية الكلف على عتبه ولو اطلقته
 انظر في حجية العتق وقيل بالعقد الذي يطرأ به وقيل بالبيع
 حبيته في الكلام بعقد دائم بغير رسم عليه اي ان يباع او يترجى
 منه على ان يباع بعقد

في حجية العتق

صورة ان الفرض على المطلق فيمنع من الشئ
 انما يقع في الخارج في النطق بالطلاق
 انما يقع في الخارج في النطق بالطلاق
 فان قصد مجرد عمل الرضخ كان طاهرًا

قال الشيخ وقعا كالوقوع ان انت
 طالق انت كظهر ابي لان كلن الطلاق
 رجعيًا غير

لان نفي النكاح من طهاري
 ان امر فلانة ففتر وبها وان طاهرها

والكفارة بالطلاق لا يعود
ولا يحجب الكفارة إلا بالعود وهو رارة الوطى ولا يستقر بل يحرم
الوطى بدونها فان طلقها رجوعاً ثم رجعها حُرِّمَتْ حتى يكفروا
تزوجها بعد العدة او كان بائناً وتزوجها فيها فلا كفارة ولو
احدها اومات او اشترها او كانت امه او اشترها غيرة وفسخ العقد
سقطت والمظاهر ان حُرِّمَتْ فلا اعتراض عليه وان رفعت امرها
الى الحاكم خيره بين التكفير والطلاق وينظر نكته اشهر من حجب النواقيع
فان انقضت ولم يخبر حبسه وضيق عليه طعامه وشراؤه حتى
تختار احدهما ولا يطلق عنه ولا يجبر على احدهما عبثاً ولو كرر
الظهار تكررت الكفارة وان تابعه ولو وطئها قبل التكفير لم
يكمل وطئ كفارة واحدة ولو قال اربع اني على كظم الحنفية
كل واحدة كفارة ولو كرر قبل نيته العود لم يحجب المقصد الرابع

في الايلاء وفيه مطلبان **الاول** في ان كانه وهي اربعة **الاول**
الحالف انما يصح من العاقل البالغ المختار القاصد وان كان مملوكاً
او ذمياً او خصياً او مجنوناً او مريضاً او مظاهراً فان طلق بعد هذه
فقد خرج من الحقيق والالزام الكفارة والوطى ثم يكفرون فلا
يلا

الثاني المحلوف عليه ومحبته تغيب الحسنة في فرج امراته كان يقول جلاله لا دخلت فرجي
المدخول بها وايلاج الذكر والنيل اما الجماع والوطى والمباينة

فان كان على الزوج
فان كان على الزوج

اولا طبع
در از می کند

وَالْمَبَايِغَةُ فَإِنْ قَرِنَ بِهَا يَتَبَيَّنُ وَقَعُهَا وَلَا فَلَاحُ وَكَوْفًا لِجَمْعِ مَشْهُورٍ
 دَائِيٍّ وَرَأْسُ بَحْدَةٍ أَوْ لَاهٍ سَائِقَتِكَ أَوْ لَاطِنٌ غَيْبِيٍّ أَوْ بَعْدِيٍّ
 فَلَا رَجْعَ عَدَمٍ وَقَوْعُهُ مَعَ الْيَتَةِ وَكَوْفًا لِجَامِعَةٍ فِي الْخَبَرِ
 وَالنَّفَاسِ أَوِ الدَّيْرِ أَوْ عُلُقَةٍ يَنْبُرُ عَلَى إِيٍّ أَوْ قَالٍ لِأَخِي شَرَكْتُكَ
 مَعَ إِيٍّ فِيهَا أَوْ فِي غَيْرِهَا فِرَارُ كَصَلَاحِ الدَّيْنِ وَتَدْيِيرُ الْمَرْبُوحِ لَمْ يَبْقَعْ وَيَقَعْ
 عَلَى الْحَرَمِ وَالْمَمْلُوكَةِ وَالذَّمَّةِ وَالْمُطْلَقَةِ رَجْعِيًّا وَيَحْتَسِبُ زَمَانُ الْعِدَّةِ
 مِنَ الْمَدَّةِ دُونَ الْمَنْعِ بِهَا عَلَى إِيٍّ وَالْمَوْطُوءَةِ بِالْمِلِكِ **الثالث**
 الْمُخْلُوفُ بِهِ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى مَعَ التَّلَافُظِ وَلَا يَبْقَعْ بِغَيْرِ كَا التَّلَافُظِ ^{الاعتاق}
 وَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْحَرِيمِ وَإِنْ قَصَدَ وَلَا يَقُولُهُ
 عَلَى كَذَا أَنْ أَصْبَنَكَ وَيَقَعْ بِكُلِّ لِسَانٍ مَعَ الْقَصْدِ وَكَوْتَجَرُّ دَعَى الْيَتَةِ
 لَهُ يَقَعْ **الرابع** الْمَدَّةُ وَيَقَعْ عَلَى الْإِمْتِنَاعِ مُطْلَقًا أَوْ عَلَى مَدَّةٍ ^{تزيد}
 عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُورٍ وَلَوْ حَلَفَ لِجَامِعَتِهَا أَرْبَعَةً أَوْ يَبْقَعْ وَلَوْ حَلَفَ
 فِي آخِرِ الْأَشْهُورِ أُخْرَى أَوْ يَبْقَعْ وَكَوْفًا لَا أَصْبَنَكَ حَتَّى آدُخَلَ الدَّارَ
 لَمْ يَكُنْ مُؤَلِّيًا لِمَا كَانَ الْخَلَصُ مَعَ الْوَطِيِّ بِالْإِدْخُولِ وَكَوْفًا لَا أَصْبَنَكَ
 سِتَّةَ الْأَمْثَرِ فَلَيْسَتْ عَلَى الْحَالِ وَإِنْ وَطِيَ وَقَعَ فَإِنْ بَقِيَ قَدْرُ
 الثَّرِيصِ فَصَاعِدًا رَافِعَةً وَلَا يَبْطُلُ وَكَوْفًا لَا وَطَيْنَكَ حَتَّى
 يُقَدِّمَ زَيْدًا فَإِنْ لَطَنَ أَخْبِرَ عَنِ الْمَدَّةِ وَقَعَ وَالْأَفْلَا **المطلب الثالث**

ط مخص وجنسك
 يغرق الطلاق فنجس
 بان يقولان طليق فانت طالق اوردن
 فلان طالق م

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وقيل عند وقوع الابطال ان كانت الابطال لفوقه تعالى
 لا يوجب بطلان ما قبله من افعالهم وانما يوجب بطلان ما بعدهم
 من افعالهم

في الاحكام اذا وقع الابطال فان صرحت فلا اعتراض فان رافعه الى
 الحاكم خيري بين الفسخ والطلاق وينظر ثم كان او عبدا اربعة
 اشهر في كانت او امته من حين الواقع على راي فان انقضت
 وطلق وقع رجوعا فان فاء ووطي لزمته الكفارة ولا اعتراض
 للوطي مع امته في المرافعة ضرب المدة والمطالبة بالعبث بعد
 ولو امتنع بعد المدة من الامر بين حبسه وضيق عليه حتى
 يختار احدهما ولو ما طرحت انقضت مدة الابطال سقطت الكفارة
 وبطل حكم الابطال ولو اسقطت حقها من المطالبة لم يسقط لانه
 محدد ولو وطى في مدة التربص وجب الكفارة ولو وطى سنا
 او محنونا واشتبهت بطل الابطال ولا كفارة وقية القار غيبوبة
 في القبل والعاجز اطهار الفم على الوطي مع القدح في عمل القار
 حتى نجف لما كولد او ياكل او يشرب والقول قول مدعي بقاء المدة
 ومن يدعي تاخير الابطال وقوله لو ادعى الاصابه وليس لها المطا
 بعد الانقضاء مع مانع الحجب من الرض بغيره القادر وينقطع
 الاستقامة بمجرد اعدارها في المدة دون اعدار فيجب
 مدة جزئية وينتظر حتى يفوق مدة ردة ويلزم الى م بغيره
 العاجز وكذلك الضايه لو وطى حراما الله وقاء وينتظر الحكم بين

يعني اذا اسقطت حق المطالبة سقطت ما مضى وما يقرب
 ما يستقبل لانه يجرد واستفاضا ما لم يثبت لا يوجب انفساخ
 المطالبة

هذا هو الحق في كل حال
 ولا يوجب بطلان ما قبله من افعالهم

انما يجب ان اعدار في مدة التربص على ان اعدار
 فانه يجب عليه ان يتقطع الاستدامة لانه اذا اعدار العذر
 اليها العطالة بالوطي وعليه ان يباين في حاله

اذا جاز بعد المدة حسب علمه ان كان
 فهو باق فان انقضت المدة والجلون باق زهر
 حتى يفوق المدة

تجاوزت المدة القدر اعذر بغيره وقال في المدة بغيره وينقطع الاستدامة

عد الحيفي من العرف ان يختص المراد في كل شهر حفنة في ليا فيبقى الممنوع التربص بكل حال

التَّوَجُّبِيَّةُ وَلَوْ قَدْ بَالَسَّحْوِجْكَ وَلَا لَعَانَ **الثاني** انكار
 ولد ووضعت زوجه بالبعد المسمى ستة اشهر من الدخول
 الى عشرة اشهر ولو ولدته لافل من ستة اشهر نأما اتفق بغير
 لعان ولو اختلفا في زمان الحمل بعد الدخول فلا عنا ولا عمن
 من ببلغ عشرة اشهر في الولد بعد بكونه فاذا اعترف بالولد امكن
 او غوى له يكن له بعد ذلك نفقه ويحد لو فاء ولا لعان
 وكذا لو لم يتكر مع حضوره وبكته على انكالك ولو لم يسك
 حتى وضعت كان له نفقه اجماعا ولو اجابت عن بارك الله لك
 في موكد التامس او بمشبهه الله او بنوع فهو لغوا في خلاف بارك الله
 فيك واحسن الله اليك ولا يجوز النفي للشبهة ولا للظن بسبب مخالفة
 الصلوات ويجب النفي عند اختلاف احد شرط الاحاق واللعان
 ولو نفي ولد الشبهة اتفق ولا لعان ولو طلق فانعت الدخول
 والحمل منه واقامته ببنه بارخاء الشرف ولا لعان ولا مهر ولا حد
 ولو جمع السبين واقام بنية سقط الحد وافتقر النفي الولد
 الى اللعان **المطلب الثاني** في اركانه **الاول** الملاعن وشترط بلوغه
 ورشده وبعده في لعان الغد ولا نفي الولد وعلمه لا طيبه
 وان اخبر الثقة او شاع لا لاسلام والحرية ويصح من الاكابر بالا

ولو كان ولدك من غيرك فادوات قبل البلوغ او بعد من غيرك فادوات
 ولو كان ولدك من غيرك فادوات قبل البلوغ او بعد من غيرك فادوات
 ولو كان ولدك من غيرك فادوات قبل البلوغ او بعد من غيرك فادوات
 ان المولى يشبهه بمقتضى ان زوجه الان ان اذا وطئت بالشبهة لم يخرج بها
 نفي الولد اذا كان احق به منها اذا الولد للمولى هو شرط للزوج الواطي
 بالبنه وفيه تامل في سلم

في قوله ولا يوطى بالوطى فان نفى ولدها نفى ولدها لان
 الوطى هو الجماع والوطى بالوطى هو الجماع بالوطى
 والوطى بالوطى هو الجماع بالوطى والوطى بالوطى هو
 الجماع بالوطى والوطى بالوطى هو الجماع بالوطى

في قوله ولا يوطى بالوطى فان نفى ولدها نفى ولدها لان
 الوطى هو الجماع والوطى بالوطى هو الجماع بالوطى
 والوطى بالوطى هو الجماع بالوطى والوطى بالوطى هو
 الجماع بالوطى والوطى بالوطى هو الجماع بالوطى

المحقولة وكما انقطع كلامه بعد القذف لاعتى بالاشارة وان
 رجي عود نطقه **الثاني** الملاينة وشروط بلوغها ورشدتها
 وقام زوجيتها والذخيرة على ربي والسلمة من الصم والحرس
 ويصح بين الحر والملوك في علي ربي ولعان الكامل ولا نصير لامة
 فرأى بالملك ولا بالوطى فان نفى ولدها نفى ولدها لان
 بالوطى ولو قذف المحبونة حد بعد المطالبة فان افاقت مع
 ولا يطلب الوطى بالحد وكذا ليس للوطى مطالبة زوج امته بالتعريض
 لا بعد الموت ولا ينفى ولا المطلقة بابتال الباعان ان كان يلحقه
 ظاهرا ولو تزوجت فانت به هو لو يدون سنة اشهر من طي
 الثاني ولا اكثر من شهر من طي الثالث ولا اكثر من عشرة طي الاول
 فليس لها وان كان لدون سنة اشهر من طي الثاني ولا عشرة فاه
 دون من طي الاول لم ينق عن الاول اباللعان **الثالث**
 الصيغة وهو ان يقول الرجل اشهد بالله اني لمن الصادقين
 فيما ربيتها به اربع مرات ثم يقول لعنة الله على من كذبت من
 الكاذبين فان قال ذلك سقط الحد عنه ووجب على المرأة
 فان قالت اشهد بالله اني من الكاذبين اربع مرات ثم قالت ان
 على ان كان من الصادقين سقط الحد عنها وحرمت عليه ابدا

وَيُحِبُّ التَّلَفُّظَ بِالشَّهَادَةِ وَلَا يَكْفِي الْعَلَمَ وَالْخَلْفَ وَقِيَامُ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ ^{حَيْثُ}
عِنْدَهُ وَبَدَاةُ الرَّجُلِ ثُمَّ الْمَرْأَةُ وَتَعْيُنُهَا وَالتَّطَوُّعُ بِالْعَوِيَّةِ مَعَ الْقَدْرِ
وَمَعَ الْعُدَّةِ عَرَجَيْنِ وَالتَّرْتِيبُ كَمَا قُلْنَا مَوْزُونٌ عِنْدَ الْحَاكِمِ
أَوْ مِنْ بِنَصَبِهِ لِذَلِكَ وَلَوْ تَرَاضَا بَعَاثِي فَلَا عَنَاجِزَ وَلَا خُلُوفَ ^{سُنَّ}
مِنَ الْفَاطَةِ الْوَلُجْبَةِ تَطْلُ وَانْ حَكَمَ بِهِ حَاكِمٌ وَلَوْ فَادَ زَائِلٌ
فَلَا نَسْفُطُ حَذَّهَا بِاللَّعَانِ وَيَسْتَحِبُّ جُلُوسُ الْحَاكِمِ مُسْتَدِيرًا الْقِبْلَةَ
وَوُقُوفُ الرَّجُلِ عَلَى عَيْنَيْهِ وَالْمَرْأَةُ عَنْ عَيْنِ الرَّجُلِ وَحُضُورُ سَامِعَيْنِ
وَالْوَعْدُ بَعْدَ الشَّهَادَاتِ لَهَا قَبْلَ الدَّعْوَى وَالْعَضْبُ وَكَوَانَتْ
غَيْرَ بَرَّةٍ الْقَدَمُ ^{الْحَاكِمِ} مِنْ يَسَارِ الشَّهَادَاتِ ^{لِلرَّجُلِ} **المطلب الثالث**
فِي الْأَحْكَامِ إِذَا تَلَاعَبْنَا سَقَطَ الْحَدُّ ^{أَوْ بَرَزَ كَرَاهًا} وَإِنْ اتَّفَقَ الْوَلَدُ عَنْهُ دُونَهَا ^{الْوَلَدُ}
وَزَالَ الْفَرَشُ حُرْمَتَانِ بَدَأَ فَنَ كَلْفُ الْإِشَاءِ وَالْكَذِبُ نَفْسَهُ
حَدُّ وَلَمْ يَحْمَوْ وَكَوَانَتْ أَوْ نَكَلَتْ رَجَمَتْ وَلَمْ يَزَلْ الْفَرَشُ وَلَا
حُرْمَتَانِ وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ بَعْدَ اللَّعَانِ وَرَنَّهُ الْوَلَدُ وَلَا
يَرِثُ هُوَ وَلَا مَنْ يَتَقَرَّبُ بِهِ الْوَلَدُ وَلَمْ يَعِدْ الْفَرَشُ وَلَا يَزُولُ
الَّتِي يَبْرُ وَالْأَقْرَبُ يَسْقُطُ الْحَدُّ وَكَوَانَتْ بَعْدَ اللَّعَانِ وَلَا
عَلَيْهَا إِلَّا أَنْ تَقْرَأَ بِجَا عَلَى أَبِي وَفَرْقَةُ اللَّعَانِ فَسَمِعَ وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ
أَحَدًا أَلَا رَجْعَهُ فِي الْقَبُولِ نَطَقَ لَوَاقِمَتِ بَيْنَهُ بَقْدُ فَيُفْكَرُ فَانْكَرُ

لو شهدوا بغيره ولا زوج احد فم فيه واثبات احد منهما حكم الملعون والافس
بغير التمسك وبيع الزوج وفسخ النكاح نزل الشكاه اختلفا لبعض
الشرائط او سبق الزوج بالقدح وفسخ

الامر ان يبرئ من
الامر ان يبرئ من
الامر ان يبرئ من

لا يثبت عليه ولو اقرت قبل اللعان سقط حد الزوج
 بالزعة ولم يثبت عليها الا بالجمع مرات ولا يكفي تصديق الزوجين
 على القذف في نفي الولد بل يقتضي اللعان على الشك في
 الاكفاء يشاهدان على الاقرار ونظروا ثمانين قبل اللعان
 وورثها الزوج وحده للوارث فان قام بعض اهلها وطاعة
 فلا حد ولا ميراث نظر لو حد بالقذف ثم قذف به فالا
 وجوب الحد اما لو كرر القذف بعد اللعان فالوجه سقوطه

ولو قذف الاجنبي حد الان يقربه **كتاب العتق**
 وتوايعه وفيه مقاصد **الاول** العتق فيه مطلبان **الاول**
 الصيغة ولا يقع بالكنايات بل بالتفريح وهو عبا وان التخيير
 ولا عناق دون ذلك الرقبة والسائبة وشبهها وكوفات
 يا حرة عتقت فان قال قاله قصدت بذاتها باسمها القدية
 والصفت قبل وكوفات انت حرة واسمها صح فان قصدت لاسمها
 نحررت وان قصد الاختيار او اشتبه لم ينعق ولا يقع بالاسماء
 والكناية مع القدره وتقع مع العجز وعلم القصد ولا يقع بشرط
 ولا عين ولو قال يدك حرة او رجلك او وجهك او اسبك
 لم يقع وفي يدك وجسدك حرة وعتق الحامل لا يقتضي عتق

الاقوال في العتق

من قذف امرأته فحد الان يقربه
 من قذف امرأته فحد الان يقربه
 من قذف امرأته فحد الان يقربه
 من قذف امرأته فحد الان يقربه

الحَلَّ وَالْأَقْرَبُ بِعَدَمِ انْتِظَارِ الْقَيْسِ فَلَوْ قَالَ أَصْدَقُ عِدَى حُرِّصَ وَ
 عَيْنَ مَنْ شَاءَ وَلَوْ قَصِدَ وَلَعَدَّ بَيْنَهُ انْفِرَ الْعَتَقُ إِلَيْهِ وَنُصِبَ
 وَلَوْ عَتَى الْمُطْلَقُ لَمْ يَصَحَّ وَكُتِبَتْ قَبْلَهُ عَيْنُ الْوَارِثِ وَلَوْ
 الْمَعْتَقُ انْفِرَ الذِّكْرُ فَإِنْ ذَكَرَ صَدَقَ وَإِنْ عَدَلَ لَمْ يَقْبَلْ وَلَوْ لَمْ يَذْكُرْ
 لَمْ يَفْرَغِ إِلَّا بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَوْ ادَّعَى الْوَارِثُ الْعِلْمَ رَجَعَ إِلَيْهِ وَإِنْ ادَّعَى
 أَحَدُهُمْ أَنَّهُ الْمَوَادُّ فَالْقَوْلُ بِالْمَالِكِ مَعَ الْهَابِ أَوْ الْوَارِثِ وَلَوْ
 ثَلَاثَةُ السَّتَةِ اسْتَحْجَ بِإِقْرَعِهِ وَيُعَدَّلُ بِالْقِيَمَةِ دُونَ الْعَدَدِ فَلَنْ
 الْعَقْدُ فَإِنْ تَعَدَّرَ أُخْرِجَ عَلَى الْحَرِيَةِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ الثَّلَاثَ وَإِنْ كَانَ
 يَخْرُجُ مِنَ الْأَخْصِ وَيَنْتَظِرُ فِي الْمَعْتَقِ الْبُلُوغَ وَالْعَقْلَ وَالْإِخْتِيَارَ وَالْقَصْدَ
 النَّفْسَ وَالتَّقْوَى وَالْحَجَرَ وَالْإِسْلَامَ عَلَى رَأْيٍ وَفِي الْعَدْلِ لَإِسْلَامَ عَلَيْهِ
 وَالْمَلِكُ وَتَعَدُّ الْحَبَايَةِ عَمْدًا لِأَخْطَا أَلْطَمَانِ الْمَوْفُقِ عَلَى إِيٍّ وَلَوْ جَاءَ
 الْمَالُ الْعَتَقُ الْفَضُولُ لَمْ يَقْبَعْ وَلَوْ قَوِّمَ عَبْدٌ وَلَدًا الصَّغِيرَ وَاعْتَقَهُ
 صَحَّ وَالْإِفْلَاقُ لَوْ تَطَرَّعَ عَلَيْهِ لِشَايِنٍ لَزِمَ فَإِنْ تَطَرَّعَ مَعَ الْحَالِفَةِ بَطُلَ
 عَلَى رَأْيٍ وَلَوْ آتَى الْمَدَّةَ الْمَشْرُوطَةَ لِمُدَّتْهُ لَمْ يَعِدْ رَقًّا وَعَلَيْهِ الْأَجْرُ
 وَيَسْتَعْبَى الْعَتَقُ خُصُوصًا مَنْ أَمْلَ عَلَيْهِ سَبْعَ سَنِينَ وَاعْتَانَهُ الْعَاجِزُ
 عَنْ الْكُتْبِ بِكَرْمَعَتِ الْحَالِفِ وَمَنْ يَجْعَلُ التَّكْسِبَ مَعَ عَدَمِ الْأَعَانَةِ
 سَائِلٌ فِي الْعَتَقِ أَمْنَهُ أَنْ وَطَّيَهَا فَوَطَّيَهَا عُنُقَتْ وَإِنْ أَحْبَبَهَا

لَوْ نَذَرَ عَتَقَ

لا يصح عتق الكافر وإن كان سحره ويحرم الرقيق إذا لم يعتق من العتق
 قرية أو عتق عن الكفاية أو الأصح ع

لا يعتق مع العتاق وإنما لا يصح ما في نسخة التي باسم ما أول اليه فحق نسبه
 وهو وجوب الوفا بالنذر وإنما قلنا ذلك لأن العتق شرط فيه جبر والتزو لا يقبل التعليل
 على شرط في الكل تأمل الشيخ ص

مجلسه اوله در روز شنبه ۱۳۰۲/۱۱/۱۱

عن ملكه انخلت اليه ونوكلها بعد وكوبد عنق كل قدع
عنق من مضى في ملكه من قاصدا او كوبد عنق اولاهو
عليه فلك جماعة فلا عنق على راي والقرعة او التي على راي ولو
عنق اول ملكه فولدت نواصي عنقا وكواجا بعتق البعض
ينع عن سوا اعتقت مما اليك لم يعرف الي غير من اعتقه وكو
كان للعبد مال فهو مولاه وان علمه وكو عنق عن غير ماله انقل
الي الارباب العتق ولو على العبد او جدم او اقع عنق ولو اسلم المملوك
قبل مولاه وخرج قبله عنق كمثل بعد عنق لومات وليس له
وارث في شري وارثه وعنق المملوك في خواصه وهو ثلثة
الاول السراية من عنق جزءا مشاعا من عتق شري العتق فيه
اجمع وكو عنق به او حله لم يقع وكو عنق حصه قوم عليه وعنق
يشروط اربعة الاول البسار بما لفاضل عن قوت يوم ود
نوب كما في الديون ولو كان عليه دين بقدر ماله فهو مؤثر الميراث
مفسر الآ ثلث واليت معسر فلو قال اذمت فقصي من كسر
ماله الي الورثة ولو كان مؤثرا بالبعث شري بذلك القدر ولو
معسر فهو للعبد في حصه الشريك فان امتنع هاباه الشريك و
تنازلت المعتاد والناظر الثاني ان يعنق باختياره ولو ورث

سماکن و نوار العوض کا جود الکبیر، و نوحہ

ابيد

هذا هو النسخة التي في نسخة

ابيه لم يسر على اي ولو ان هب او شى سري **فان** ان لا يتعلق به
حق يمنع البيع كالو^{فهم} وقف والتدبير على اي **الواجب** ان يتقر عتق
نصيبه او لا فلو اعتق نصيب تركه او لا لم يقع وكوفا لا اعتقت
نصف هذا العبد انصرف الى نصيبه كما لو باعه او اقربيه وهل يعتق
بالاى او بالاعتاق قولان وفيل ان ادى بيت العتق بالاعتاق ولو
اشان فومت حصنة الثالث عليهما بالسوية وان تفاوتان
ونوع القيمة وقيل العتق ويتطرق قدوم العتق لو هرب وبسائه
لو عتق ويقدم فورا الفارم في القيمة على اي وقول الشريك
في السلامة من العيب ولو ادعى كل من الشريكين عتق صاحبه
خلفا او استقر الملك كما كان ولو قال اعتقت نصيبك وانت مو
خلف المنكر وعتق نصيب المبيعي محجبا او كون كل خلف والسحق القيمة
وم يعتق نصيب المنكر الثانية عتق الغاربة من ملك احد اباعه
من اصوله او فروعه عتق اليه وكذا العتق الرجل احدى الحما
عليه سببا رضاعا ولا يعتق على المرأة سوى العودين ولا يشرى
للطفل فريضة بل يشبهه له ان لم يجز ففقتة ولو ان يرضى اباه او اوصى
له عتق من الاصل وكذا يعتق على المفلس ولو اشترى المدينون الم
اباه لم يعتق الا بعد الدين من الثلث ولو اشترى محجبا عتق قد المحانة

فان كانت جميع بين العتق والبيع

فان كان غلبا بالاعتاق والمراعات والافتقار فورا الماكر

ط
سواء كان عالما او جاهلا بان يشترى الا ان يكون العتق عالا
والمع كل جاهلا فان لم يقع عتق الا جائز

الرافع للشر

ولو اشترى جراً عن يفتق عليه قوم عليه وشرى مع الشرط ولو
 ورث لم يشر ولو اختار وكيله فكا خنبار ولو وصى له بالهضي
 وقبله شري قوم عليه **الحاشية الثالثة** الولاء كل من اعتق منبراً
 فلولاء العتق له وحده كان أو مائة إلا أن يترامن ضمان جبرته
 وقت العتق ولو اعتق في وجب كالصنادق والتدور وكل
 طوطى وطوطى بالاسبيلاد والكتانية بنوعها وثبت بالتدبير
 والولاء لمحة كحمة النسب فان المنع سبب لوجود العتق لنفسه كسيسة
 الاب ولا يصح بيعه ولا هبته ولا اشتراطه للغير ولا نفسه وبشر
 الى اولاد العتق واحفادهم وعتق معتقه إلا أن يكون والاخر من
 مسه الرق فلا ولا عليه إلا لعتقه او عصبان معتقه ويفيد
 الميراث ونحو العقل فإمات المعتق رقة المنع وحده كان أو مائة
 ولو كان المنع جماعة فالولاء لهم بالخصص فان فقد المنع قال الشيخ ^{الله} ^{عنه}
 يكون الولاء لولدانه الذكور خاصة ان كان رجلاً وان كان امرأة
 فلعصبتهما ويرثه الابوان ولا يتركما احد من الاقارب وولد الولد
 يقوم مقام الولد مع عدمه وياخذ كل منهم نصيب من ينقر به
 ومع عدم الابوين والاصحاب يرثه الاخوة والاحداد وهل يرثه
 الاخ من الاب مع الاخ من الابوين استكمال وفي استحقاق الاناث

سائر ما ذكره في جملته
 من غير ان يشرى به من غير
 جبرته ولا يترامن ضمان جبرته
 ولو اشترى جراً عن يفتق عليه قوم عليه وشرى مع الشرط ولو
 ورث لم يشر ولو اختار وكيله فكا خنبار ولو وصى له بالهضي
 وقبله شري قوم عليه **الحاشية الثالثة** الولاء كل من اعتق منبراً
 فلولاء العتق له وحده كان أو مائة إلا أن يترامن ضمان جبرته
 وقت العتق ولو اعتق في وجب كالصنادق والتدور وكل
 طوطى وطوطى بالاسبيلاد والكتانية بنوعها وثبت بالتدبير
 والولاء لمحة كحمة النسب فان المنع سبب لوجود العتق لنفسه كسيسة
 الاب ولا يصح بيعه ولا هبته ولا اشتراطه للغير ولا نفسه وبشر
 الى اولاد العتق واحفادهم وعتق معتقه إلا أن يكون والاخر من
 مسه الرق فلا ولا عليه إلا لعتقه او عصبان معتقه ويفيد
 الميراث ونحو العقل فإمات المعتق رقة المنع وحده كان أو مائة
 ولو كان المنع جماعة فالولاء لهم بالخصص فان فقد المنع قال الشيخ ^{الله} ^{عنه}
 يكون الولاء لولدانه الذكور خاصة ان كان رجلاً وان كان امرأة
 فلعصبتهما ويرثه الابوان ولا يتركما احد من الاقارب وولد الولد
 يقوم مقام الولد مع عدمه وياخذ كل منهم نصيب من ينقر به
 ومع عدم الابوين والاصحاب يرثه الاخوة والاحداد وهل يرثه
 الاخ من الاب مع الاخ من الابوين استكمال وفي استحقاق الاناث

رخصه
 اولاد اولاد

المعنى بعد الاب وريثته بالولاء ولو اشتبهت بنت المعتقة اباهما ثم مات فميراثه لهما بالتسوية والرد اذا لاجتماع الميراث بالولاء النسب فان ما شافا لا قوي ان موطنهما ويرثها لعدم انجرار الواليهما اذا لاجتماع استحقاق الولاء بالنسب والعنف ولو عتق الاب واحد ولديه مملوكهما ثم مات العبد الاب فللشريك ثلثه الارباع وللآخر الثلث ولو عتق المعتق بولي من المعتقة بعد لعانه لم يرث الاب ولا الميراث عليه بل موطنه واب المعتق لو كان معتق الاب ومعتق المعتق او لم يكن معتق الاب المعتق المعتق في التدبير وفيه مطلبان

المعنى بعد الاب وريثته بالولاء ولو اشتبهت بنت المعتقة اباهما ثم مات فميراثه لهما بالتسوية والرد اذا لاجتماع الميراث بالولاء النسب فان ما شافا لا قوي ان موطنهما ويرثها لعدم انجرار الواليهما اذا لاجتماع استحقاق الولاء بالنسب والعنف ولو عتق الاب واحد ولديه مملوكهما ثم مات العبد الاب فللشريك ثلثه الارباع وللآخر الثلث ولو عتق المعتق بولي من المعتقة بعد لعانه لم يرث الاب ولا الميراث عليه بل موطنه واب المعتق لو كان معتق الاب ومعتق المعتق او لم يكن معتق الاب المعتق المعتق في التدبير وفيه مطلبان

للأول في اركانه وهي اثنان **الأول** اللفظ وصريحه انت حر بعد وفائي او عتق او معتق اذا مت فانت حرة او معتقة ولا يقع بالكناية مثل انت مدبر او دبرتك والمقتيد كالمطلق مثل اذا مت فمريض هذا او في سقري او في سنة كذا او ان قلت فانت حرة او الوجه وقوعه لو دبت بعد وفاة غيره كزوج المملوك ومن جعل له الخدمة ووفاء الشريك اذا متا فانت حرة يعتق شئ في يوم احدهما حتى يموت الآخر وليس للوارث بيعه قبل موت الشريك ثم يدرى الشرط ويشترط فبطل الوفاء ان قدم المسافر فانت حرة بعد وفائي اذا اهل سؤال او قال بعد وفائي بيوم او ان اتيت الى اولي ولدي

المعنى بعد الاب وريثته بالولاء ولو اشتبهت بنت المعتقة اباهما ثم مات فميراثه لهما بالتسوية والرد اذا لاجتماع الميراث بالولاء النسب فان ما شافا لا قوي ان موطنهما ويرثها لعدم انجرار الواليهما اذا لاجتماع استحقاق الولاء بالنسب والعنف ولو عتق الاب واحد ولديه مملوكهما ثم مات العبد الاب فللشريك ثلثه الارباع وللآخر الثلث ولو عتق المعتق بولي من المعتقة بعد لعانه لم يرث الاب ولا الميراث عليه بل موطنه واب المعتق لو كان معتق الاب ومعتق المعتق او لم يكن معتق الاب المعتق المعتق في التدبير وفيه مطلبان

كذا فانت حر بعد وفاتي **الثاني** المباشر ويشتط بلوغه و
 عقله وقصده وخياره وجواز تصرفه ولا يصح تدبير الباقي
 وان بلغ عشر على اي ولا تدبير المحجور ولا السكران ولا الساهي
 ولا الغافل والكرم ولا في عدم اشتراط نيته القرينة
 فيقع من الكافر وان كان يباو لو اسلم مدبوع بيع عليه فان
 مات مولا قبل البيع عتق من ثلثه فان عجز بيع الباقي على الباقي
 الكافر واستقر ملك المسلم ولو دبر نصيبه من عبد مشترك لم
 يسر الباقي ولا يبطل لو ارتد بعد تدبيره وعتق من ثلثه ^{عليه} بعد
 موته وان كان عن فطره على اشكال ولا يصح تدبير المرتد
 عن فطره ويصح لاعتمها ومن الاخرين الاشارة **المطلوب**
الثاني في احكامه التدبير وصية يصح الرجوع فيه وفي بعضه
 متى شاء المدبر ولو قال اذ ايت في مرضي فانت حر فهو رجوع
 على المطلق ويبطل ازالة ملكه كالهبة والبيع على اي والعقود
 والوقف والوصية وليس لايتا رجوعا وان حلف الموط
 ولا الاستيلاء فان قص الثلث عتق الباقي من نصيب ولدها
 واذا امان الموط عتق من الثلث فان قص عتق من الثلث فان
 قص عتق ما يجمله ولو لم يكن سوا عتق ثلثه ولو دبر عما

التدبير هو عتق العبد وفات التولي
 وزعمه تدبيره بغيره كزوج المالك وبقائه
 يجعل له عتقه وادخله في الموط

مولا لم يبطل التدبير ولو لم يستوعب الجنائية فبمنته بيع ما يحتمل
 وبقي الباقي مدبراً ولو مات المولى قبل فكه عتق وعليه ارش الجنائية
 لا للمولى ولو اكتسب بعد الموطأ فجميع له ان خرج من الثلث وللأهل
 بقدر ما يخرج منه والباقي للورثة ولو دبر المكا تبة فادى مال الكفاية
 عتق والباقي للتدبير ان خرج من الثلث ولا ما يحتمل الثلث وسقط
 من مال الكفاية بنسبته وكان الباقي مكاناً ولو كاتب المدبر بطل
 التدبير بطله ولو قاطعة على مال لم يعمل عتقه **القسم الثاني**

الكتابية في ماله كان له ان يعمل عتقه ولو كاتب المدبر بطل
 التدبير بطله ولو قاطعة على مال لم يعمل عتقه **القسم الثاني**

الكتابية عقد لازم مطلق كانت او مشروطة وقبل ان كانت مشروطة
 فهو جائزة من جهة العبد لا من جهة المولى او المالك ان كان
 للعبد ان يبيع نفسه على المولى او المالك او غيره فكل ما يبيع
 ان كان مريضاً او غيباً او غير ذلك من وجوب العسر
 لكن لو عسر كان للمولى الفسخ مع

مولا لم يبطل التدبير ولو لم يستوعب الجنائية فبمنته بيع ما يحتمل
 وبقي الباقي مدبراً ولو مات المولى قبل فكه عتق وعليه ارش الجنائية
 لا للمولى ولو اكتسب بعد الموطأ فجميع له ان خرج من الثلث وللأهل
 بقدر ما يخرج منه والباقي للورثة ولو دبر المكا تبة فادى مال الكفاية
 عتق والباقي للتدبير ان خرج من الثلث ولا ما يحتمل الثلث وسقط
 من مال الكفاية بنسبته وكان الباقي مكاناً ولو كاتب المدبر بطل
 التدبير بطله ولو قاطعة على مال لم يعمل عتقه **القسم الثاني**
 في الكتابية وفيه مطلبان **الاول** وان كان يدعى اربعة
الاول الصيغة فالإيجاب كالتبني على كذا ثوبه في وقت
 كذا والقبول كل لفظ يدل على التواضع ولا يفتقر لقوله ولا إيجاب
 فاذا دبت فانت حرة فصد على اي فان افتقر على ذكر العوض والجل
 والعقد والنية هي مطلقة وان قال فان عجزت فانت رد في الوق
 فهي مشروطة فالمطلقة تنجز منه باذنه ما يؤذي من العوض ولا
 ينجز في المشروطة منه شيء الا باذنه الجميع فان عجز واحدة نأش
 التي عن عمله على اي او يعلم من حال العجز كان الموطأ فسخها ولا يرد
 ما اخذه ويستحب للموطأ الصبر في بنوعها لان ماله وتبطل بالتقاييل
 لا يموت الموطأ والكتابية مستحبة مع الأمانة والتكسب ويتأكد

مع السوال العبد ولا يتبعه ولو باعه نفسه من حاله ولو
 لم يصح وبقتل الاجل على اي ولا يعلق بالفساد حكم ويلزمه ما
 يشترط السيد في العقد من البايح ولو قال انت مر على الف وقيل
 لزمه الا لفظا **الذي** السيد وشروطه البلوغ والعقل و
 الاختيار والقصد والملك وجواز التصرف فلا يفقد كتابة الصي
 والمجنون والمكره والساهي والتسكن وغير المال والحجر عليه بفلس
 اوسفه ولو كان وبطلان صحت مع القبطه ولو كان تاب الكافر صحت الا
 ان يسم العبد ولا ولو اسلم بعدها في الانقطاع اشكال ولو كان تاب
 المحرر صحت فان فقه السيد عار ملكه قبل العتق وبعد ونصح كتابه
 المرد لا من فطره للكافر لا للمسلم ولو كان عوض الكافر من غير
 ونفا ايضا يرى المملوك ولو اسلم قبله فعليه القيمة **الثالث**
 العبد وشروط التكليف والاسلام على اي ويجوز ان يكتب بعضه سوا
 كان الباقي ملكه او ملك غيره او حرا ولو كان تاب غير اذن شريكه صحت
 ولا يجب التقويم ولو كان تبا على مال واحد صحت وبسطت الخوم على قدر
 ما لهما ولو شرطان فانا في القسمة صحت ولو عجز فاراد احدهما للابقاء
 والاخر الفسخ صحت وكذا العجز احد الوارثين والاخر وليس له الدفع الى
 احدهما بدون اذن الاخر فان دفع كان لهما **الرابع** العوض وشروطه

في بيع العبد
 في بيع العبد
 في بيع العبد

وان كان شرطه لا يصح
 وان كان شرطه لا يصح

في بيع العبد
 في بيع العبد

قال شيخنا
لا يمكن
لا يمكن
لا يمكن

قال شيخنا
لا يمكن
لا يمكن
لا يمكن

قال شيخنا
لا يمكن
لا يمكن
لا يمكن

قال شيخنا
لا يمكن
لا يمكن
لا يمكن

اربعة الاول ان يكون ديناً متجراً على ربح باجل معلوم وان كان جدياً
ويضبط وقت الاداء بما يحمل الشك فلو كانت على ان يؤدي مائة
وعشرة مائة فقلنا تعيين محل كل ربح وان يكون معلوماً او
ترفع الجهالة في قدر وعينه فيصف النقد بوصف النسبة
والعوض بوصف التسليم وان يكون العوض مما يصح تملكه للوط
ويكون مجاوزة القيمة ويصح على المنفعة فان مضى مدة الخدم بطلت
ولا يشترط اتصال الاجل بالعقد ولو خبسه لزمه اجرة تلك
ولو ضمها مع ربيع واجازة صح فسط العوض على من المثل
اجرته ولو كانت اشبه بسط للعوض على قدر قيمتها وقت العقد
وينعتق احدها باراداً ما يخصه وان عجز الآخر ولو دفع قبل الاجل
لم يجز القبول **المطلب الثالث** في الاحكام اذا عجز الموطر كان الموطر
ردّه في الورق والقبر وان عجز المطلق وجب الامام فله من سهم
وان مات الموطر قبل اداء الجميع بطلت ودفع الموطر واسترق او
وان مات المطلق تخير منه بفد رما ادعى وكان الباقي رقاً للموت
ويقسم مباداة بين الموطر ودفعه على التقسية ويؤدي الوارث
من نصيب الحريرة ما يختلف من مال الكتابة وينعتق وان لم يكن له مال
سعى في الباقي وعنتق الاداء ولو ادعى المطلق صح بفد رما تخير

قال شيخنا
لا يمكن
لا يمكن
لا يمكن

من احد الارباب بنسبة الحرية وجد المالك بنسبة الرقية
 فان رقي بها المولى سقط نصيبه وحده بالبا ولا يدخل المولى
 في كتابة الاقام فان تجدد مملوكا دخل ويغتصم منه بحساب ما اوتيت
 ولو حلت من مولا عليها مال عتقت من نصيب ولدها فان لم يكن
 ولد سعت في مال الكفاية للورثة ولا يتصرف بما ينال في اكتساب
 كالهبة والحاجات والقراض والرهن والعتق الا بالاجاز وله البيع
 بالمال لا لموكل الا باذنه فيجعل ثمن المثل له والشراء بالمثل بالدينين ينقطع
 تصرف المولى عنه الا بالاستيفاء فلا تطالب بالملك والعقدان وطني
 للشبهة فعليه مهرها ولو وطني امه الكاتب في ذلك وكل ما يكتبه
 الكاتب فهو له فان فسح صار للمولى ولا يزوج الكاتب ولا
 الكاتب ولا يطالب الكاتب امته الا باذنه وان كانت مطلقة
 وبكرت بالصوم ولو ان مولاه في غير فالوجه الجواز ولو طهر
 معينا ورده المولى بطلت العتق ولا يمنع المتجدد مع الارش الرد
 بالقديم ولو قصر ما في دينه عن الدين والتجزم بالنسبة في المطلق
 ودفع في الدين في الشرط فان مات الشرط بطلت وقسم ما ترك
 للدينان بالخصوص لا يضمن المولى الباقي ولو ابرء الوارث من نصيبه
 عتق نصيبه ولا يقوم ^{سعيه} واجب المعانة ان وجبت الزكوة منها ^{استحب} والا

من احد الارباب بنسبة الحرية وجد المالك بنسبة الرقية
 فان رقي بها المولى سقط نصيبه وحده بالبا ولا يدخل المولى
 في كتابة الاقام فان تجدد مملوكا دخل ويغتصم منه بحساب ما اوتيت
 ولو حلت من مولا عليها مال عتقت من نصيب ولدها فان لم يكن
 ولد سعت في مال الكفاية للورثة ولا يتصرف بما ينال في اكتساب
 كالهبة والحاجات والقراض والرهن والعتق الا بالاجاز وله البيع
 بالمال لا لموكل الا باذنه فيجعل ثمن المثل له والشراء بالمثل بالدينين ينقطع
 تصرف المولى عنه الا بالاستيفاء فلا تطالب بالملك والعقدان وطني
 للشبهة فعليه مهرها ولو وطني امه الكاتب في ذلك وكل ما يكتبه
 الكاتب فهو له فان فسح صار للمولى ولا يزوج الكاتب ولا
 الكاتب ولا يطالب الكاتب امته الا باذنه وان كانت مطلقة
 وبكرت بالصوم ولو ان مولاه في غير فالوجه الجواز ولو طهر
 معينا ورده المولى بطلت العتق ولا يمنع المتجدد مع الارش الرد
 بالقديم ولو قصر ما في دينه عن الدين والتجزم بالنسبة في المطلق
 ودفع في الدين في الشرط فان مات الشرط بطلت وقسم ما ترك
 للدينان بالخصوص لا يضمن المولى الباقي ولو ابرء الوارث من نصيبه
 عتق نصيبه ولا يقوم واجب المعانة ان وجبت الزكوة منها والا

في سبيل الله والنجاة

كسب الرب

العقبة ولا يجير الممنوع عن المهاباة لو تحب بعضه والكسب بالنسيئة
ولو اشبه المؤدى من المكتبيين صبر للذكر فان مات الموطوع
ولو ادعاه عايله وحلف واقرب وكوخل في المال والمدة والنحو
فالقول قول منكر زيادة المال والمدة ويجوز بيع مال الكتابة
فان اداه عتق ولا يشره فان كان مشرفا ليصير ويبع المشرف بعد العي
والفسخ ولو وثق زوجها الكاتب بطل النكاح ويصح ان يقبل
الوصية له بآبائه مع عدم القرابة فان ادعى عتقا ولا يشره وليس له
ان يقبل مع القرابة ولا يشره مطلقا الا بالاذن والكاتب في
الحيا في الارش مع العقبة ويقض الموطوع لو جنى عليه في العمد
او على مكاتبه لآخر مع التساوي في قدر الحرية ولا تبطل الكتابة لا
مع قتله وفي الخطا يفدي نفسه ويبد بالارش فان فضل ولا تبطل
الكتابة ولو عجز عنها ففسخ الموطع بطلت الكتابة والاستحقاق ولو
فقتل بطلت الكتابة وله ان يفدي نفسه بالارش وان عجز في
فان فداه السيد فالكتابة بحالها ولو ملك لآبائه فقتل عبده له
يكن له ان يقتل له ان يقتل او جنى بعض عبيده على بعض
قتل المكاتب فهو كالموت ولو جنى عليه مولا عمدا لم يقتل ولا
في الطرف وله الارش وكذا الحرما العبد والتساوي فله القضاة

بالتمتع وليس لو كان مطلقا بالشرع

اي وان كان مال اضلا وعجز ففسخ المولى عتق الارش
للمالك ثلث الموطوع ففسخ المالك مال الخطا مال الكتابة
التمتع بالفسخ

اذا كان للمكاتب اب ويورثه فقتل عبدا
ولو كان للمكاتب جسد فقتل عبدا
الاقتاوهما لاداة السوء

ان يقص من عبده مولاة لوجبي عليه الا باذن المولى ولو كان ^{خطا}
 لم يكن للمولى منع من الارش ولو ابرأ توقف على الاذن ويقص ^{للمر}
 من المطلق المقتبضة والمساوية للفق والاقل مرتبة ويؤخذ
 من نصيب الحرمة بنفسه من الارش ويتعلق برقبته منه بقدر
 الرقبة فان قضي المولى نصيب الرقبة بقي مكاتباً ويقص له من العبد
 لا الحرة لان يد مرتبة **الحكم** في الوصية لو قال صنعوا اكثر ما ^{عليه}
 فهو وصيته باذن من النصف وكوفال ومثله فهو وصية ^{في مال الكفاية}
 بالجمع وبطلت في الزائد وكوفال ما شاء وان ابقى شيئاً فان صلح
 ولائلاً على اي ولو قال صنعوا اوسطاً قد راوعدا نعين ولو ^{لجوده وفيها او لا}
 افرغ ولو قد اجمع بين شيئين فيؤخذ الثاني والثالث من الاربعة
 وكواوصي برقبته لم يصح وكوفال فان يخفى وصية كتابته فقد
 اوصيت لك بدو صح وكواوصي بما عليه صح وبصح لو جعلها بالعكس ^{لانه ليس للمولى التفرغ سوى الاستيفاء}
 لو كانت فاسدة وكواوصي بما يقص منه صح وكواوصي ببقية
 ولا شيء بغيره عتق ثلثة معجلاً فان ادى ثلثي المال عتق ولو اوصى
 بالجوم صح من الثلث ولو اوصى بالثلث صح وان اوصى بالثلثين صح ^{في النجوم}
 وان انظر الوارث **المقدس** في الاستيفاد كل من استولد
 جاريته في ملكه فانت بولد ظهر عليه صلقة آدمي اما حباً او متناً

في الخطأ يؤخذ من العاقلة بقدر الحرية
 ومن رقبة بقدر الرقبة

في الوصية لو قال صنعوا اكثر ما
 فهو وصيته باذن من النصف وكوفال
 ومثله فهو وصية بالجمع وبطلت
 في الزائد وكوفال ما شاء وان ابقى
 شيئاً فان صلح ولائلاً على اي ولو
 قال صنعوا اوسطاً قد راوعدا نعين
 ولو افرغ ولو قد اجمع بين شيئين
 فيؤخذ الثاني والثالث من الاربعة
 وكواوصي برقبته لم يصح وكوفال
 فان يخفى وصية كتابته فقد اوصيت
 لك بدو صح وكواوصي بما عليه صح
 وبصح لو جعلها بالعكس لو كانت
 فاسدة وكواوصي بما يقص منه صح
 وكواوصي ببقية ولا شيء بغيره
 عتق ثلثة معجلاً فان ادى ثلثي
 المال عتق ولو اوصى بالجوم صح
 من الثلث ولو اوصى بالثلثين صح
 وان انظر الوارث المقدس في
 الاستيفاد كل من استولد جاريته
 في ملكه فانت بولد ظهر عليه صلقة
 آدمي اما حباً او متناً

الموصي له ولو اوصى برقبته
 عند العجز فلا يصح له

سواء كان علقته أو مضغته أو لحما أو عظاما قال الشيخ وكذا النطفة
وفيه نظر في أم ولد وفائدة غير المحي العدة وإبطال سابق
التفاسد ولو ولد أمة عبر مملوكا ثم ملكها لم تنصر أم ولد ^{كذا}
إلى ولدها حر على رأي ولو وطئ الموهونة فحملت في أم ولد ولا حر رام ولدهم
بالإسبلاذ وإن كان للولد حنثا ولا يموت الموطن بل من نصيب ^{ولدها}
بعد موت مولاها فإن قصرت نفع لا يجوز للمولى بيعها ما
دام ولدها حيا فإن مات صارت طلقا يجوز بيعها وغيره إلا أنه
ثمن رقيتها فباع فيه أن لم يكن سواها وإن كان الموطن حيا ولو
أسلمت أم ولد الذي بيعت عليه على رأي ووضع على يد أم
ثقة على رأي ولو حنث دفعها الموطن إن شاء وفكرها بالقل
من الأرض والقيمة على رأي ولو حنث عليها فالأرض للمولى من
غصبها ضمنها **كتاب الإيمان** وتوابعها وفيه مقاصد الأول
في الإيمان وفيه مطلبان **الأول** في نفس الإيمان ولا ينعقد إلا
بالله تعالى أو بأسمائه المختصة أو بالغالبية دون المشتركة ولو
يقدر الله تعالى وعلمه وقصد المعاني لم ينعقد ولا ينعقد ^{كالصحة}
وينعقد لو قال وجلال الله وعظمته وكبريائه وأقسم بالله وأقسم بالله
بالله أو أقسم بالله أو حلفت بالله أو أشهد بالله أو لعن الله أو لعن الله

كقوله والبر المانف والرازق فإن هذه الألفاظ
يعرف إطلاقها الله تعالى ولا يمكن أن يشرك فيها غيره
والله والبر والبر

اقسمت محمد واشهد او غير من الله وكذا لا ينعقد بالطلاق ولا
بالعتاق ولا بالظهار ولا بالتحريم ولا بالكوبة ولا بالمصحف ولا بال

ولا بحواله يستلزم صدورهما من عاقل بالغ مختار قاصدا محجرا

من مبنية الله تعالى فلو لم ينو او علق بالمشية لم ينعقد ولو

آخر التعليق علم الترجية العامة انعقدت وكذا الواشئ بالنية

دون اللفظ وينعقد من الكافر ولا ينعقد من الولد الابان من

والد ولا من الزوجة الابان الله زوجها ولا من المملوك لا

بان مولاه الا في فعل وجبا وترك قبيح ويقسم بحرف القسم و

الله تعالى وايقن الله وايم الله ومن الله ولو حلف ليدخل انشاء

زيد فقد علق على المشية فان شاء انعقدت وان لم يشاء او

يموت وبسببه لم ينعقد وان حلف ليدخل الا ان يشار زيدا فقد

عقد وجعل الاستثناء مشية زيدا فان شاء عدم الدخول وقت

قار لا دخل الا ان يشاء ان فشاء بدخل وقت ولا ينعقد على الماء

نقيا او اثباتا ولا يجب بالحنث فيه كفارة وان تعدل الكذب ولا

بالمناشدة وهو ان يقسم غير عليه وانما ينعقد على المستقبل

بنظر وجوده او نفيه او كونه ترك قبيح او ترك مكره او مباحا

يتساو فعله او تركه في الدين والدنيا او يكون البراءة فان

المسكون في داره

المسكون في داره

المسكون في داره

المسكون في داره

المسكون في داره

المسكون في داره

المسكون في داره

المسكون في داره

المسكون في داره

المسكون في داره

من مبنية الله تعالى فلو لم ينو او علق بالمشية لم ينعقد ولو

آخر التعليق علم الترجية العامة انعقدت وكذا الواشئ بالنية

بنظر وجوده او نفيه او كونه ترك قبيح او ترك مكره او مباحا

خالفتم ولم يمت الكفارة ولم يحلف على ترك ذلك او على
مستحيل وان تجدد العجز على المكن لم ينعقد **المطلب الثاني**

فما يقع به الحنث ويتبع فيه مقتضى اللفظ وهو انواع **الاربع**
العقد وهو الاجاب والقبول فلو حلف لبيعته او لغيره لم
يترك الا بهما وانما يصرح الى الصحيح فلا يترك بالفاسد والمبا
فلا يترك بالتوكيل ولو حلف لا يثبت فاستاجر التاجر او امره حنث
للعرف وكذا السلطان لو حلف لا ضربت بخلاف غيره ولو حلف
لا ابيع فباعه حنث ان قصد الصون والا فلا ولو حلف

قيل بترك بالوقف والصدقة والهدية والنحلة والعري ولو حلف
حلف على اشرائه زيد لم يحنث بما ملكه بهينة او طلع او شفوعة
او رجع اليه باقا لله او رد عيبا وقسمته ويحنث بالسلم رصف اسم البيع عليهم لا اله الا الله في ماله
والنسيئة ولو حلف ما اشرائه زيد بغيره حنث بكل ما يعلم دخوله
ما اشرائه زيد فيه ولا يحنث بما اشرائه زيد وعرق وان اقتطعه ولو
لا اشرائه فوكل وعقد الوكيل لم يحنث ولو توكل حنث ولو
قصد الشراء لنفسه في الهبة لم يحنث اذا اضافة الى الموكل او
نحوه له ولو حلف لا يبيعك من اشرائه زيد فكلم من اشرائه
وكيل زيد لم يحنث ويحنث لو حلف لا تكلم عبد زيد **الثالث**

الاكل والشرب ولو حلف لا شرب ماء الكوز لم يحنث بالجميع ولو
 حلف لا شرب ماء النهر حنث ببعض ولو حلف لا شرب ماء
 الكوز لم يحنث ببعض خلاف لا شرب ماء النهر ولو حلف لا ياكل اللحم
 والعنب لم يحنث بالجميع ولو حلف لا اكل الرأس لم يحنث برأس الطير
 والسمك والعصفور ويحنث برأس الصبي ان اعتد في المكان ولا
 يحنث في البيض يبيض السمك والعصفور ويحنث ببعض النعام يحنث
 في الخبز يحنث الارز في موضعه ولا يحنث في اللحم بالشحم بل بالسهم
 في الالبية والسنام اشكال ولا يحنث بالامعاء والكبد والكوش بل
 بالقلب على اشكال ولا يحنث على الزبد بالسهم في العكس اشكال وطه
 يحنث على السمن بالادهان بل بالعكس ولا يحنث على الاكل بالشر
 وبالعكس ولا يوضع السكوف فيه حتى تذوب ولا على العنب بعين ولو
 يحنث على السهم لوجع له في عصيد ولم يظهر له انزرو وكو طهر
 حنث ولا يحنث على الحمل والتسكباح ويحنث لو اصطبغ يده وعلى
 القاكه بالعب والرمان والبطم على اشكال ويايسر الفاكه
 لا بالفتا والوز ولو حلف لا ياكل غدا فاكله اليوم لو انلفه
 لزومه الكفارة معجلا والادم اسم لكل ما يؤتد به وان كان
 فابعا كالديس او ملح او كوقا لا شرب لك ماء من عطش في حقه الى
 ان يفرغ

وكذا كل شئ من عطف اعضاء بالاف
 بوا والعطف

من حنث ادم شام اللحم باللون
 والطعم ومن حيث انه لا ياكل اللحم

حلف لا ياكل الفاكه
 اسم الفاكه يقع على الرمان والعنب والرطب في حلف لا ياكل الفاكه
 كل واحد من ذلك وفي البطم نزود

وان حنث ان لا ياكل الا اذا كانت
 ما لم يمسح صوره الفيل والارب والكلاب
 وان الفوف يذوق الحنث من يحنث

أو المحققه أشكال **الثالث** دخول الدار فلو حلف عليه لم
 يجزئ يصعد السطح ولا يدخل الطاق خارج البناء ويجزئ الدار
 ولو حلف على الخروج لم يبرأ بالصعود على السطح ويجزئ على عدم
 دخول البيت سيد الشعر والخروج يشهد إن كان بدوياً أو متناً
 سكنه ولا يجزئ بالكعبة والحمام وإذا كان الفعل بالاستدامة
 حيث بهما فلو حلف لا سكن الدار ولا ساكنة زيد أو لا سكنت
 حيث بالبيت أو لا سدامة فإن خرج عقيب اليمين برون
 لبث ولو ساعة حنت وكذا إن أخرج أهله ومكث ويبرأ
 لو خرج وترك أهله ولو انتفض لنقل المتاع كالمتاع فاشكال لو
 خرج وعاد لنقل لم يحن ولو حلف لا ساكنة زيد ففارقه زيد
 لم يحن وكذا في خان وانقر كل بيت لم يحن ولو انقر بيت في
 دار حنت واستدامة الطيب واللبس كاستدائها وإن تقابرا
 لم يحن على الفعل بالاستدامة كما لو حلف لا دخلت داراً وهو فيها
 لم يحن بالبيت والاقرب في الطيب المعافين ولو حلف لا يبعث الدار
 ولا وهبتها ولا أجرها حنت بالابتداء خاصة **الرابع** الإضافات
 والصفات ولو حلف لا يدخل دار زيد لم يحن بمسكنه الذي يملكه
 ويحن بدخول دار التي لا يسكنها ولو حلف لا يدخل مسكنه

ان صدر عليه اسم البيت لان الكعبة يقال لها بيت الله
 وقال في الحديث نعم البيت الحرام لان البيت
 مراد به الكعبة

وكذا البحث في الاستدانة واليمين واليمين
 ولعل الشبهة ان لا يحن الا على فعله وكذا ان لا
 لا دخلت داراً حنت بالابتداء دون الاستدانة

اولاً رهنها

في نسخة اخرى
في نسخة اخرى
في نسخة اخرى

قال

بالسعاد والمساخر لا بالملك الذي لا يسكنه ولا يسكنه الذي غصبه
على اشكال ولو حلف لا دخلت دار زيد ولا ملكت عبده او زوجته
فالتحرير تابع للملك فان خرج عن ملكه زال التحريم وكذا لا دخلت
دار زيد هذه على اشكال ولو اشار الى السخلة وقال لا املك ثم هذه
حينئذ نفليها للامانة ولو حلف لا دخلت من هذه الباب فحور
ودخل الاو حنث ولا عبرة بالحنث ولو حلف لا دخلتها من بابها
ففتح لها باب مستأيف حنث بالدخول به ولو حلف لا دخلت دارا
فصارت راجعا لمحنث ولو قال لا دخلت هذه الدار حنث ولا
بحنث على الدخول من زوايا السطح ولو حلف لا ركبت دابة العبد
لمحنث لان قلنا اية عليك بالتليك ومحنث لو حلف لا يركب
دابة المكاتب ولو حلف لا يركب سرج دابة حنث بما هو منسوب
اليها بخلاف العبد ولو حلف لا يسير على شيء من على الماضي ولو حلف
لا يسير شيئا من غرها ينشأ والماضي والمستقبل لا يحنث بما حلف
من غرها ولا ما سواه منه دون اللحية ومحنث في لبس الشوب لو
اقترن بغيره او بغيره لا بالنوم عليه والتدثر ولو حلف لا لبس
قبضا فارادى بغيره لمحنث ولو حلف على لحم هذه السخلة فكل
او تكلم هذه العبد فقتل او اكل هذه السخلة فحزق فاشكال

لان شوبه

بنشأ

يستأنف من تقابل الانشاد والوصف ولو حلف لا يخرج الايات منه
 فان لم يسمع الماذون فاشكال **الخامس** الكلام فلو قال والله
 لا اكلت ففتح على حيث بالخير ولا حيث بالكتابة والانشاد وحيث
 على الهامزة بالكتابة ولا حيث على الكلام بقراءة القرآن وفي التهيل
 اشكال وحيث يتردد الشعر مع نفسه ولو حلف للمبشر فهو لا يتردد
 مخبر بالبيان فان تعدد قسم عليه ولو حلف للمبشر بشارد الاجر
 ولو حلف لاسم على زيد فسلم عليه في ظن هو لا يعرف فظلم
 ولو سلم على جماعة واشتداه نية او لفظا لم يحث وان لم يستثن
 حيث ولو حلف لا دخلت على زيد فدخل على جماعة وهو فيه حيث
 ولو استثنى وكلمه يعلم لم يحث **السادس** المحصورات ولو حلف
 ليرفع المنكر الى القاضى احتمل الموجود والجنس ولو عتب فعرف
 في الرفع اليه اشكال ولو ابدى فبان قبل الاقضاء اليه لم يحث ولو
 المنكر بعد اطلاع القاضى ففي الرفع اشكال ولو حلف لا يفارق عن
 وفارقه الغريم فلم يتبعه لم يحث وكذا الوشيانه وقف
 وشي الغريم الا ان يفور لا يفارق ولو حلف ليفرن عن ماله
 سوطا يفرق الى الاله المعناده فان خاف الفرج من الضيق
 ويكتسب جميع الشرايع ولا يشترط ان يمسي احادها بدنه هذا النوع

المراد بالمراد

ان كانت الكتابة تغفل عن الوجود حيث لا اطلاع

يقع على القرآن اسم الكلام وقال في بعض النسخ
 لا يقع في القرآن من كل مقوله تعالى حتى يسبح كلام الله تعالى

من حيث عدم القائل يعلم القام ومن حيث تغل الغيب
 بدفعه اليه وهو اقوى

وَلَمْ يَقْصِدِ الْقُرْبَةَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى لَمْ يَفْعَلْ **الثاني** الصَّيْغَةُ وَلَقَوْلَانِ يَقْرَرُ
أَنْ شَقِيَ اللَّهُ مَرْضَاهُ وَرَفَى وَلَدًا وَمَا شَبَّهَهُ مِنَ النِّعَمِ وَدَفَعَ النِّقَمَ
أَوْ أَنْ زَيْتٌ لَوْ أَنَّ لَمْ أَصْلَ وَمَا شَبَّهَهُ مِنَ التَّوَعُّدَاتِ فِي الزَّجْرِ
عَلَى صَلَوةٍ أَوْ صَوْمٍ وَلَوْ أَنَّ لِلَّهِ عَلَى أَنْ صَوْمٍ أَسَدًا أَفْقَلًا وَلَوْ
النَّدَرِ عَيْشِيَّةَ اللَّهِ نَعَمْ لَمْ يَفْعَلْ وَلَوْ أَنَّ لِلَّهِ عَلَى صَوْمٍ أَنْ شَاءَ زَيْدٌ
لَمْ يَكْلُمَهُ شَيْءٌ وَأَنْ شَاءَ زَيْدٌ وَلَئِنْ كَانَ يَكُونُ النَّظَرُ طَلَبُ نِعْمَةٍ
أَوْ دَفْعِ نِقَمَةٍ أَوْ زَجْرٍ أَوْ فَيْحٍ وَلَوْ قَصِدَ الشُّكْرَ عَلَيْهِ لَمْ يَفْعَلْ وَلَوْ كَانَ
مُبَا حَاوًا كَانَ فِعْلُهُ مُسَاوِيًا لِلتَّرَكِّهِ فِي الْأُمُورِ الدِّيُونِيَّةِ لَوْ مَدَّ
وَأَنْ كَانَ التَّرَكُّ أَوْ لَمْ يَكْلُمَهُ وَلَئِنْ كَانَ يَكُونُ الْحُجَّةُ طَالَعَةً **الثالث**
الْمَلْزِمُ وَهُوَ كُلُّ عِبَادَةٍ مَقْصُودَةٍ مَقْدُورَةٍ لِلتَّائِيهِ الصَّلَوةُ وَالصَّوْمُ
وَالْحَجُّ وَالْمَقْدِيُّ وَالصَّدَقَةُ وَالْعَقْدُ وَفَرْضُ الْكَفَايَا كَالْحَجَّارِ وَتَجَهُّدِ
وَيَلْزِمُ الصَّافِ الْمُنْتَرِطَ فَلَوْ نَذَرَ الْحَجَّ مَا شَاءَ أَوْ التَّزَمَ طَوْلَ الْفَرَاةِ وَجَبَ
الْوَصْفُ وَلَوْ نَذَرَ الشَّيْءَ فِي حُجَّةِ الْإِسْلَامِ أَوْ طَوْلَ الْفَرَاةِ فِي الْفَوَائِضِ
وَجَبَ وَلَوْ التَّزَمَ الْمَبْلُحَاتُ كَالْأَكْلِ وَالنَّوْمِ لَمْ يَصِحَّ وَلَوْ نَذَرَ لَهَا تَهْنِئَةً
فِي حُجَّةٍ تَعَيَّنَ **المطلب الثاني** فِي الْحُكْمِ الْمَلْزِمِ وَهُوَ الْأَنْوَاعُ مِنْهَا
الصَّوْمُ فَلَوْ نَذَرَ الْمَطْلُوقَ كَفَاءَ يَوْمٍ وَلَوْ نَذَرَ صَوْمَ نَهْمٍ مَتَّفِقًا لَمْ يَلْزَمْ
التَّفَرُّيقُ وَلَوْ عَيَّنَ الصَّوْمُ فِي يَوْمٍ تَعَيَّنَ وَلَوْ نَذَرَ السَّابِعَ فِي شَهْرٍ لَمْ يَجِبْ

فلا ينعقد نذر غير الطاعة ولا في المقدور كالصوم
أو في التماس ولو نذر في الفاعل أو صوم الفاعل سنة أو حرام
أو حرام المقدور مرة واحدة ولا في المكان بقائه بالقرابة أو غيره
أو في الأوقات ولو نذر في الزمان ولو نذر في الزمان ولو نذر في الزمان
فلا ينعقد نذر غير الطاعة ولا في المقدور كالصوم
أو في التماس ولو نذر في الفاعل أو صوم الفاعل سنة أو حرام
أو حرام المقدور مرة واحدة ولا في المكان بقائه بالقرابة أو غيره
أو في الأوقات ولو نذر في الزمان ولو نذر في الزمان ولو نذر في الزمان

ولو نذر صوم سنة معينة لم يلزم قضاء العيدين ورمضان واجب
 أيام المحصر والمريض على الشك أو ما أفطره في السفر فإن أفطر العبد عذر
 قضاؤه وبقي أيامه ينظر التسامح وكفره ولو نذر تسامفاً وقيل إن لم
 يجاوز النصف ولو كان لعذر بقى ولا كفارة والسفر القوي عليه
 عذر ولو نذر صوم سنة وجب أن يفي بها ولو لم يجز التسامح ولا ^{تخط}
 أيام رمضان والعيدين عنه ولو نذر صوم يوم يقدم زيداً لم ينعقد
 ولو نذر أبداً بطل يومه وقومه وجب طاعده ولو نذر راحة ^{للمطوع}
 أقام اليوم لزمه ولو نذر بعض يوم لم ينعقد ولو نذر يوماً ^{الأيام}
 ويوم يقدم زيداً بطل يومه لأن يوم الاثنين لزمه الاثنين خاصة ولا يجزى قضاء
 الاثنين الواقعة في رمضان ويصومه من رمضان ولا في العيد
 ولا في المحصر والمريض ولو نذر صوم شهرين متتابعين صامهما عن نذر
 ولا ينقطع التسامح لأنه عذر ولو نذر الدهر لزمه فلا يجزى عليه
 أيام المحصر والعبد ورمضان وأيام التمتع يعني والمفطر عذراً
 سفره والمفطر عذراً كفراً ولا قضاؤه ولو نذر يوم العيد وأيام التمتع
 وهو عني لم ينعقد ولو نذر صوماً مكرهاً لزمه ولو نذر الصوم
 في بلد لم يتعين ولو نذر صوم حين وجبت سنة الشهر والزمان خمسة
 ودونى غيرها لزمه ما نواه ولو نذر شهرين متتابعين اجزأه تسامح

ولو نذر صوم سنة معينة لم يلزم قضاء العيدين ورمضان واجب

ولو نذر صوم سنة وجب أن يفي بها ولو لم يجز التسامح ولا

ولو نذر صوم سنة وجب أن يفي بها ولو لم يجز التسامح ولا

ولو نذر صوم سنة وجب أن يفي بها ولو لم يجز التسامح ولا

باب في النذر

والنذر الذي هو النذر في رمضان
والنذر الذي هو النذر في رمضان
والنذر الذي هو النذر في رمضان

عشر وتفيق الباقي ولو نذر أول يوم من رمضان وجب فيها
الصلوة ويجب وإن نذر في الأوقات المكرهة ولو أطلق
ركعة وكذا لو نذر ركعة واحدة منها من الوقت كصلوة ركعة
أو صوم يوم أو صدقة بشئ ولو نذر صلت في الكعبة لم يجز في
الكعبة ولو نذر فريضة في مسجد وجب سواء أطلقها أو غيرها
أو عين أمدها خاصة ويتعين مع التعيين ولو ضافة وقت العين
عما عتبه أو أطلقه يتفريط صلى في غيره وكفر منها الحج ولو نذر
ما شاع من بلد النذر وقبل من المتأخرين ركعتين أو ركعة
إن كان مطلقاً ولا كف ولو ركع البعض المطلق أعادها جميعاً على كل
ولو نذر ركعتين في وجوب سباق البدنة فلو نذر الركعة الأولى
فشيء حدث وبسط بعد طول التمسك وبقي موضع العبور ولو
المشي إلى البيت الله فهو مكة وكوفال البيت الله لأحاجاً ولا معنى
بطلان وجوب أحدهما ولا صح ولو نذر الشئ لم يعين المقصد
بطلان ولو نذر الحج بالوكد أو عنه إن ردقه فات حج بالوكد أو عنه
من لأصل ولو نذر في غير عين لم يجز عنه ولو فات الحج أو
ففي وجود بقا البيت استكمال ولو نذر في عام فحين فلافضاء
إتيان المسجد فلو نذر إتيان أي مسجد كان وجب يجب إضافة

المسجد

فسد

عبارة

كَصَلَوَةٍ أَوْ عِيْنَتَا فَوَلَوَ إِلَى مَكَّةَ لَمْ يَلْزِمَهُ الْإِمَامُ فَصَدَّ النَّسَكُ
 وَلَوْ قَالَ أَلَمْ يَعْرِفْهُ لَمْ يَجِبْ مَعَ غَيْرِ النَّسَكِ وَمِنْهَا الْعَنْقُ وَإِذَا نَذَرَ
 عَنْقَ مِسْلَمٍ وَجِبَ الْبَالِغُ الْمُسْلِمُ وَلَوْ نَذَرَ عَنْقًا كَأَنَّهُ مُطْلَقٌ لَمْ يَجِبْ وَفِي الْعَيْنِ
 خِلَافٌ وَلَوْ نَذَرَ عَنْقَ ذِيَّةٍ أَوْ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْمُعِيْبِ وَلَوْ نَذَرَ
 أَنْ لَا يَبِيعَ مَمْلُوكَهُ تَرَجَّبَ الْإِمَامُ الْفَرَقَ وَمِنْهَا الصَّدَقَةُ وَلَوْ نَذَرَ
 الصَّدَقَةَ وَاتَّقَمَ وَجِبَ لِأَقْلٍ وَبُعَيْنِ يَوْزَنَ نَقْدًا وَلَوْ نَذَرَ
 أَوْ جَسَدًا أَوْ سَقَى أَوْ مَكَانًا يَغِيْدُ لَوْ قَالَ فَوَلَوَ بِمَا لَمْ يَكُنْ يَتَوَقَّعُ
 نَذَرَهَا وَلَوْ قَالَ خَطِيرًا وَجَلِيلًا فَسَمَّا أَرَادَ وَلَوْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ يَجْمَعُ
 وَخَافَ الْفَرَقُ قَوْمَهُ وَتَصَدَّقَتْ فَنَسَبًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَلَوْ نَذَرَ الْخَرَجَ
 فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ بَصَدَقَةٍ عَلَى الْفَقِيرِ أَوْ الْمُسْتَعِينِ أَوْ خَرَجَ فِي حَجٍّ أَوْ زِيَارَةٍ أَوْ
 لِلْمُسْلِمِينَ وَمِنْهَا الْهَدْيُ وَإِذَا نَذَرَ هَدْيَ بُدْنَةٍ أَوْ فَرَسٍ أَوْ كَعْبَةٍ
 وَلَوْ تَوَيَّ مَن لَزِمَ وَلَا يَلْزِمُ لَوْ تَوَيَّ غَيْرَهَا وَلَوْ نَذَرَ الْهَدْيَ الْمَلُوقَ
 وَجِبَ أَقْلُ هَدْيٍ مِنَ النِّعَمِ وَلَوْ نَذَرَ الْهَدْيَ لِلْبَيْتِ اللَّهُ غَيْرُ النِّعَمِ بَطُلٌ
 عَلَى إِيٍّ وَبِيعَ لِمَصَالِحِ الْبَيْتِ عَلَى إِيٍّ وَإِنْ كَانَ عَمَلًا لَا يَنْقِلُ وَلَوْ نَذَرَ أَنْ
 يَهْدِيَ عَبْدَهُ أَوْ جَارِيَتَهُ أَوْ دَابَّةً يَبِيعُ وَخَرَفَ فِي مَصَالِحِ الْبَيْتِ أَوْ الْمَشْرِقِ
 وَمَعُونَةَ الْحَاجِّ وَالزَّائِرِينَ وَلَوْ نَذَرَ نَحْوَهُ بِمَكَّةَ أَوْ بَعْدَهَا وَجِبَ التَّقَوُّةُ
 بِهَا وَلَوْ نَذَرَ نَحْوَهُ بغير هُمَا فَأَوْجَبَ الزُّرُومُ وَمِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ بُدْنَةٌ

في سبيل الخير بصدق على الفقير
 أو المستعين أو خرج في حج أو زيارة أو
 للمسلمين ومنها الهدى وإذا نذر هدي بدنة
 أو فرس أو كعبة ولو توي مَن لزم
 ولا يلزم لو توي غيرها ولو نذر الهدى
 الملوق وجب أقل هدي من النعم ولو نذر الهدى
 للبيت الله غير النعم بطل على إِيٍّ
 وبيع لمصالح البيت على إِيٍّ وإن كان عملاً لا ينقل
 ولو نذر أن يهدي عبده أو جاريته أو دابة يبيع
 وخراف في مصالح البيت أو المشرق ومعونة الحاج
 والزائرين ولو نذر نحوه بمكة أو بعدا وجب التقوة
 بها ولو نذر نحوه بغير هُمَا فأوجب الزرور ومن وجب عليه بدنة

فان كان ما ذكرناه من النية

نصحي
نعتبت بغير ادخال فيهما
نعتبت ان يكون له رتبة وشدة ان

في نذر ولم يجد لزمه بقر فان لم يجد فسبح سبأه وكوثر النضية
يغداد وجب التفرقة بها وهل يجب الذبح فيها اشكال ولو
نذر ان يسير الكعبة او يطعمها وجب وكذا في سجد النبي صلعم
والاقصى سائر ما يجب الكفارة بخلاف النذر عمد الاختيار ولو انتفى
احدها لم يجب ولا ينعقد بنذر المعصية كذبح الولد ولا
يه الكفارة وكما عرفت من النذر وسقط كما لو صد عن الحج وروي
الصدقة عن كل يوم نذر صومته وعجزه وحكم العمل به
وصوته عهد الله تعالى لو عاهدت الله تعالى انه لم يفعل كذا
فان كان ما عاهد عليه واجبا او ندبا او ترك قبيح او ترك مكروها
او مباحا متساويا او كان البراءة في الدين الدنيا وجب ولا
وكل من حلف او نذر او عهد على فعل مباح وكان الاصل تركه
في الدين او الدنيا او بالعكس فلفعل الاطلا وكفارة ولا ينعقد
الذلة الا بالنطق دون النية وان كان شرطا **المقصد الثالث**
في الكفارات وفيه بابان **الاول** اقسامها وهي اقامته او غيره
او كفارة الجمع فالمرتبة كفارة الظهار وقتل الخطاء ويجب فيها
العتق فان عجز فصوم شهرين متتابعين ان كان حر وعلى العبد
شهر متتابع فان عجز فاطعام ستين مسكينا وكفارة افطار رمضان

وكما عرفت من النية
الكفارة لعمدة وشتم الكفر
وسميت بذلك لانها تسمى الذنب
مسقط لتوبته ذنبا وحققه غالبا

بَعْدَ الزَّوَالِ طَعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ فَإِنْ مَجِنَّ صَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ
 وَالْخَيْرَةُ أَطْفَارُ مَضَانَ وَلَا تَقْبَلُ أَنْ تَخْلُفَ نَذْرَ الصَّوْمِ كَوْمَضَانِ
 وَخَلْفَ نَذْرٍ غَيْرِهِ كَالْيَمِينِ وَكَذَلِكَ الْعَهْدُ وَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ عِتْقُ رَقَبَةٍ
 أَوْ طَعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ أَوْ كِسْوَتُهُمْ فَإِنْ عَجَزَ عَنِ الْجَمِيعِ صَامَ ثَلَاثَةَ
 أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ وَكَفَّارَةُ الْجَمْعِ فِي قِتْلِ الْمُؤْمِنِ ظُلْمًا عَمْدًا أَوْ فِي أَطْفَارِ نَهَارِ
 رَمَضَانَ بِالْحَيِّ مُرَوِّعٍ عَنْ رَقَبَةٍ وَصِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ وَ
 طَعَامِ سِتِّينَ مَسْكِينًا وَمَنْ حَلَفَ بِالْبُرْءَةِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ مِنْ رَسُولِهِ أَوْ مِنْ
 أَحَدِ الْأَيِّمَةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَخَالَفَ كَفَّارَةُ الظَّهَارِ عَلَى رَأْفَتَانِ عَجْرَهُ
 فَكَفَّارَةُ الْيَمِينِ وَقِتْلُ اللَّهِ وَلَا كَفَّارَةَ وَلَوْ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ فِي الْمَضِيِّ
 قَبْلَ كَفَّارَةِ رَمَضَانَ وَقِتْلُ الظَّهَارِ وَقِتْلُ اللَّهِ وَلَا كَفَّارَةَ وَلَوْ تَقَفَتْ
 شَوْهًا فِي الْمَضِيِّ أَوْ ضَرَبَتْ وَجْهَهَا أَوْ شَقَّ الرَّجُلُ بَوْدَةً فِي مَوْتٍ
 أَوْ ذَوْبَهُ فَكَفَّارَةُ يَمِينٍ وَمَنْ نَزَّجَ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا فَارْقَ وَكَفَّرَ
 بِخُسْفَةِ أَمْوَعٍ مَنْ دَقَّقَ قَمِيصًا عَنْ الْعَنَاءِ الْأَخْرَجَ خُرْجَ وَقْتِهَا
 أَصْبَحَ صَائِعًا وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ فَعَجَزَ طَعْمَ مَسْكِينًا مَدِينٍ فَإِنْ عَجَزَ تَصَدَّقَ
 بِمَا اسْتَطَاعَ وَالْوَجْدَ اسْتَحْبَابُ ثَلَاثَةِ **الْبَابِ الثَّانِي** فِي خُصَالِهَا وَالنَّظَرِ
 فِي أُمُورِ ثَلَاثَةِ **الْأَوَّلِ** الْعِتْقُ وَبِحَبِّ الرِّقْبَةِ عَلَى الْمَالِكِ لِلرَّقَبَةِ
 أَوْ الثَّمَنِ مَعَ امْكَانِ الشَّرَاءِ وَيَنْتَظِرُ إِسْلَامُ الْعَبْدِ أَوْ حَكْمُهُ وَلَا يَجُوزُ ^{الْجُلْدُ}

وما فيه لعمري

من حلف بالبرءة من الله تعالى
 أو من رسوله أو من أحد الأئمة عليهم السلام
 وخالف كفارة الظهار على رافتان عجزه

في أمور ثلثة الأول العتق وبحب الرقبة
 على المالك للرقبة أو الثمن مع إمكان الشراء
 وينتظر إسلام العبد أو حكمه ولا يجوز

والبرءة من الله تعالى
 أو من رسوله أو من أحد الأئمة عليهم السلام
 وخالف كفارة الظهار على رافتان عجزه

ولا

باب في
الطلاق

ولا المراهق من كافرين ولا اسلم ويقرب بدينه وبين ابويه ولو
اسلم الاخر من الانسان اخر او بشرط في الاسلام الاقرار بالشها
دون الصلوة والتبر من غير ولا يتبع المسمى الساجي في الا
سلام وان انفرد به عن ابويه ويتبع الطفل احد ابويه فيه
المعيبان لم يوجب العيب عقده وولد الزنا والمدبر وان لم ينقضه
والكاتب المنوط والذوق لم يورث ولا يورث مع جهل موته وام الولد
وينقض من عدله او مشترك مع سائر اوفقم اذا ملك النصب
ولو يورث عقده عن الكفارة وان تقرب العتق الموهون اذا جاز
المرتهن والقال جميعا خطاء دون العمد والمأمر بعقده عن الامر
ولا عوض لا بشرط فيكون ان لموعين ومع الاطلاق القيمة
ولو اطلق الامر لم يجب العوض ولو ذكر عوض محرم لم يلزمه
ونفذ العتق ولا يجب القيمة ولو اعتق الوارث عن المبتلى من
مال المبت وقع عن المبت ولو تبرع الاجنبي قال الشيخ يقع عن
وكذا عن المحي وبشرط تجرد عن العوض ولو قال انت حر عليك
كذلك لم يجز عن الكفارة وكذا لو قال له احرعتك عبدك
عن كفارتك وعلى كذا فاعقده ففي عقده اشكال فان قلنا به
لزم الضامن البذل فلورث المالك بعد قبضه لم يجز عن الكفا

من حيث انه تصرف في اعتاقه ان كان موهوب الكفارة
لا يصح العتق الكفارة بالمال اذ العوض فلا يقع عتقه من حيث
انه قال احرعتك فوقع عليه من الكفارة ١٢

وَيَشْتَطُّ أَنْ لَا يَكُونَ السَّبَبُ مَا كَانَتْ تَكِيلُ لَوْنُوِي بِهِ الْكَفَارَةُ وَالْبَيْتَةُ
 فَلَا يَقَعُ مَحْرَجًا عَنْهَا وَبَيْتُهُ الْقَرِيبُ فَلَا يَقَعُ مِنَ الْكَافِرِ وَالنَّعِيْبُ
 النُّكْرُ السَّبَبُ إِنْ تَجَانِسَتْ الْكُفَالَةُ خِلَافًا لِلدَّيْنِ فَلَا تَكْفِي بَيْتُهُ التَّكْفِيرُ
 مَا لَا تَعْنِي عَنْ كِفَارَةٍ خَاصَّةٍ وَلَوْ نَسِيَ السَّبَبُ فَالْبَيْتَةُ التَّكْفِيرُ
 وَلَوْ شَكَّ بَيْنَ بَذَرٍ وَظَهَارٍ لَمْ يَحْزَلْ لَوْنُوِي التَّكْفِيرُ وَيَحْزَلْ لَوْنُوِي
 الْأَدْبَارُ وَلَا يَحْزَلْ الْعَتَقُ بِمَا وَلَا مَعَ بَيْتِهِ الْوُجُوبُ وَلَوْ نُوِي وَطَلَّ
 الْكَفَارَتَيْنِ يَوْعَقُ كُلُّ نِصْفٍ مِنْ عِبْدِهِ عَنْ كِفَارَةٍ مَعَ وَكَذَا لَوْ
 نِصْفُ عَبْدٍ عَنْ كِفَارَتِهِ عَتَقَ أَجْمَعَهُ عَنْهَا وَكَوَانَتْ نِصْفُ عَبْدٍ

سَبَبُ التَّكْفِيرِ
 لَوْ نُسِيَ السَّبَبُ فَلَا يَحْزَلُ لَوْنُوِي التَّكْفِيرُ
 وَلَوْ شَكَّ بَيْنَ بَذَرٍ وَظَهَارٍ لَمْ يَحْزَلْ لَوْنُوِي التَّكْفِيرُ

وَكَذَا لَوْ نِصْفُ عَبْدٍ عَنْ كِفَارَتِهِ عَتَقَ أَجْمَعَهُ عَنْهَا

النِّصْفُ بِالْمِثَالَةِ وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ السَّرَافِ

الْقَطْعُ الثَّانِي فِي الصَّوْمِ وَبِحَبِّ الرِّبَا بَعْدَ الْعَجْرِ عَنْ الْعَتَقِ
 وَلَوْ اجْتَنَابَ الْإِحْدَمَةَ الرَّقَبَةَ أَوْ لَمْ يَغْنَمِهَا لِلتَّقْبَةِ أَجْرًا الصَّوْمُ لَوْ
 أَرَضَى لَمْ يَحِبَّ سَعْيَهُ وَلَا يَبَاعُ الْمَسْكُونُ وَلَا يَنْبِذُ الْجَسَدُ وَيَبَاعُ قَالُ
 ذَلِكَ وَلَا يَحِبُّ الْإِسْتِبْدَالَ بِأَرْضٍ مِنَ الْمَسْكُونِ وَإِنْ أَوْجَدَ الثَّمَنَ
 فَاصْلًا عَنْ قُوَّةِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ لَهُ فَهُوَ وَاحِدٌ وَلَوْ أَطْرَقَ الْحَاضِرُ أَوْ غَايَبَ
 خَوْفًا عَلَى أَنْفُسِهِمَا أَوْ عَلَى الْوَلَدِ لَمْ يَقْطَعْ الثَّابِعُ وَكَذَا لَوْ كَرِهَ عَلَى
 الْأَطْفَارِ وَبُشَيَّانِ الدِّينِ يَقْطَعْ الثَّابِعُ عَلَى الشَّكْلِ وَكَذَا لَوْ طُغِيَ الْمَطْلُ
 وَإِنْ كَانَ لَيْلًا وَالْأَعْتَابُ فِي الدِّينِ رُبُوقَتُ الْأَدْلَاءِ وَكَانَ الْمَاغِيَا

فِي نِصْفِ الْعَتَقِ
 لَوْ نُسِيَ السَّبَبُ فَلَا يَحْزَلُ لَوْنُوِي التَّكْفِيرُ

لم يعدل الى الصوم ولو حنت العبد بغير اذن صام على اشكال
 ان حلف باذن ولو اذن له بالعق أو الصدقة اجزا على رجليه لو حلف
 بغير اذن لم يجب الحنث كفارة واذن له في الحنث ولو حنت بعد
 فكأنه وكذا لو عتق نصفه فسط الكفارة وتعيين جهته على ^{الحي} ^{بعد الحنث ولو عتق} ^{أوجب نيته الكفارة}
 لانيته التتابع ويحرم شهادته فان فاته بعض الشهر اكل المكسر
 ثلثين **النظر الثالث** في الاطعام ويجب لكل مسكين مد على اي ^{وقدر مدان حال القدرة وقيل مع العجز}
 من اوسط ما يطعم اهله او غالب قوت البلد من خنطة او دقيق
 او خبز ولا يخفى القيمة والاعطاء القدر بما لا دون العدد ولا
 التكرار عليهم من الواحدة الامع العذر ولا الطعام الصغار
 منقذين ومجوز متضمنين ولو انفق والحنث الاثنان بواحد ولا
 اطعام الكافر ولا التناصب لا الحالف ويجوز اعطاء العبد بمجتمعتين
 ومنفقين والطعام الفاسق يستحب اطعام المؤمنين واولادهم و
 الاقدام واعلاء اللحم واوسط الخبز اذناه الملح والكسوة ثوب لكل
 فقير وقيل ثوبان ويحرم الفسيل القلنسوة والخف **مسائل**
 اليه كفارة والابلاء والعهد واحدة على اعيد المعبرة في المرتبة بحال
 الاداء فلو عجز بعد القدر ^{عن الاداء} الحنث صام ولو دخل العاجز الصوم
 ثم وجد العتق استحب الرجوع ولا يدفع الكفارة الى من يحق فقهه

والارزاق والارزاق
 والارزاق والارزاق
 والارزاق والارزاق
 والارزاق والارزاق
 والارزاق والارزاق
 والارزاق والارزاق

ولا الى الطفل بل الى وليته ولا يخرج من المختبر في الصيف في الجناس
ففي صام ثمانية عشر يوم فان نجا فنجي نضدق عن كل يوم عذبان

عج استغفر الله ويكره اليه الصادقة خصوصاً الغنى في القليل
وقد يجي اذا لم يندفع الظالم اليها وان كذب وبودعي وجوباً
مع العفة ولا الله ولا كفارة ومحرم بالبراءة من الله تعالى ومن

ومن الائمة المعصومين عليهم السلام ولو كلف قبل الحنك لم يجز
ولو اعطى غير المستحق عالماً بما وجب له لا اعانة مع التعذر
كتاب الصي ونوابه وفيه مقاصد **الاول** في الا

صطبار وفيه مطلبان **الاول** في الشرايط الاصطبارية بشرط في قتل
الصيد ان يكون فوات الروح يقتل الكل المعامل والسم وشبهه
كالسيف والروح وكل ما فيه نسل وان قتل معترضا او الغرض وان
من الحديد اذا خفي اللحم وكذا السم الحالى من نسل السمية عند
الالة فلو اخل بها عمد المخل وان سقى عيني او شارب المسموم
نسيها حل ولو سقى على صيد فقتل الكلب بوجوه حل ولو ارسله على
الكبار ففوت عن الصغار فقتلها حل ان كانت ممشعة ولا فلا
وكذا الالة ولو ارسله سميّاً ولا يشاهد صيداً ولا تفق له محل
ولا يغيب الصيد وحياته مستغرة فلو وجن قتلاً او ميتاً بعد غيبته

هذا هو الذي هو المستغفر
في صام ثمانية عشر يوم
فان نجا فنجي نضدق
عن كل يوم عذبان

هذا هو الذي هو المستغفر
في صام ثمانية عشر يوم
فان نجا فنجي نضدق
عن كل يوم عذبان

من المستغفر الزكركر
منها اليوم والايام

لَمْ يَحِلَّ وَإِنْ كَانَ الْكَلْبُ وَاقِفًا عَلَيْهِ وَإِنْ يَقْتُلَهُ الْكَلْبُ يَعْقُوبُ لَا
يُضَدُّ بِهِ وَاتِّعَانُهُ وَأَسْلَامُ الْمُسْلِمِ وَحُكْمُهُ فَلَوْ أُرْسِلَ الْكَافِرُ وَإِنْ
كَانَ ذِمِّيًّا لَمْ يَحِلَّ وَإِنْ أُرْسِلَ الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ لَمْ يَحِلَّ قَتْلُهُ حَرَمٌ تَقَفَتْ
لِلْأَلَةِ أَوْ اخْتَلَفَتْ وَلَوْ صَيَّرَ الْمُسْلِمُ حَيَاتَهُ غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ ثُمَّ مَاتَ بِالْأَجْلِ
وَلَوْ انْعَكَسَ أَوْ شَبَّهَهُ لَمْ يَحِلَّ وَلَوْ شَبَّهَهُ الْكَافِرُ وَقَتْلُ آلَةِ الْمُسْلِمِ
أَوْ بِالْعَكْسِ لَمْ يَحِلَّ وَإِنْ يُرْسَلُ لِلْأَصْطِيَادِ فَلَوْ اسْتُرْسِلَ مِنْ نَفْسِهِ
لَمْ يَحِلَّ وَإِنْ اغْرَاهُ بَعْدَ مَا لَوْ رَجَعَهُ فَوَقَفَ ثُمَّ اغْرَاهُ حَلٌّ وَلَوْ قَتَلَهُ الْمُسْلِمُ
وَالْمُسْلِمُ حَرَمٌ وَلَوْ فِي السَّهْمِ فَأَعَانَتْهُ الرِّيحُ حَلٌّ وَكَذَا الْوَقْعُ
عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ وَثَبَ فَقَتَلَ مَا لَوْ رَاهُ فَتَرَدَّى مِنْ حِمْلٍ أَوْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ
فَمَا نَزَلَ حَرَمٌ إِلَّا أَنْ يَقَعَ صَيْرُورَةً حَيَاتِهِ غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ وَيَتَحَقَّقُ التَّعْلِيمُ
بِالْإِسْتِرْسَالِ عِنْدَ الْإِسْأَالِ وَلَا يَزْجُرُ عِنْدَ الزَّجْرِ أَنْ لَا يَأْكُلَ مِنَ الصَّيْدِ
وَلَا يَقْدِرُ عَلَى الذِّكْرِ وَلَا يَنْشُرُ الْبَدَنُ أَنْ يَتَكَرَّرَ ذَلِكَ وَلَا يَكْفِي الْإِتِّفَاقُ مَرَّةً
وَيَجُوزُ الْأَصْطِيَادُ بِجَمِيعِ الْأَلَةِ لَكِنْ يَنْشُرُ فِيهِ لَلذِّكْرِ وَإِنْ كَانَ فِيهِ
سُلْحٌ سَوَاءٌ كَانَ بَشَرًا أَوْ حَيًّا أَوْ سَهْمًا خَالِيًا مِنْ نَصْلِ أَنْ يَخْرُجَ السَّيَّحُ
كَالْقَمْدِ وَالْقَمْدُ وَالْجَوَارِحُ كَالنَّصْقِ وَالْبَوَازِي وَغَيْرُ ذَلِكَ **الطَّالِبُ**
فِي الْأَحْكَامِ الْأَعْيَانِ مَنْ حَلَّ مَا يَقْتُلُهُ الْعِلْمُ بِالْمُسْلِمِ لَا الْعِلْمُ فَقِيلَ لَوْ رُسِلَ
الْمُسْلِمُ وَإِنْ كَانَ الْعِلْمُ كَافِرًا بِالْعَكْسِ الصَّيْدُ الَّذِي يَحِلُّ يَقْتُلُ الْكَلْبُ

أو التمسهم هو كل ممتنع وإن كان أهلياً وكذا المزدني والصايل إذا تعذر
 ذبحهما في موضع الذكوة كفي حقهم بالسبوف وغيرها في غير ذلك لا يحل لورعي
 الكلاب الصيد الفرج غير الناهض ولو نفاطت الآلة منه نفاطاً حرماً المقطوع وذلك الباء
 حل ولو قطعت ^{حل}
 وإن كانت حياته مستقرراً لا معاً ولو قطعت نصفين جلاً إلا أن يتحرك
 أحدهما حركة مستقر الحياة نيكية ويحرم الآخر ولو اصطاد بالمصوب
 لم يحرم الصيد وعليه الأثر والأجر ويجب غسل موضع العضة الكلب
 ولو أربطه بلباسه أو سمه فعليه إن يسلح إليه وإن أدرك حياته مستقرراً
 التذكية ولو ترك حتى مات فله ولا تعذر إن لا يكون معه مذبة
 أو سقطت المذبة أو ثبتت في العنق أو غصبت منه وإنما يباح إذا أدرك
 ميتاً أو حركة الذبوح وقيل لوله يكن معه ما يذكى به بزل الكلب
 يقتله ولو كانت حياته غير مستقر فهو الذبوح وإن لم ينسج النجان
 للتذكية حل يقتل الكلب وإن كانت حياته مستقرراً ولو صير الراعي
 غير ممتنع ملكه وإن لم يقضه وكذا إذا ثبت في اليد كالحباله
 والشبكة كلما يعنار لا يطبأ دية وإن انقلت ولا يملكه بتوحيده
 في أرضه ولا يتعشيشه دار ولا يوجب التسليم في سفينة وفي ملكه
 بأغلاز باب أو قعر فمضيق لا يتعد قبضه أو يوصل في أرض اتخذها
 لذلك أشكال ولو أطلق الصبي يركب فاطمأ للنبته التملك لم يخرج

عن مالك ولا يملكه بالامانة وانا تعد قبضة الابرع عن عدو
 ولو كس جناح ما يمتنع بامر من ثم كس لاخر حمله فهو الثاني على
 ولو وجد ميتا بعقرها حلل كذا قد رجاء او دكت نكاته
 والا فلا لاحتمال قتل الثاني بعد الاثبات ولو لم يصب اظنه عن
 او سمي ما اتفق الصبيد من غير قصد او ارسل كلبه ليل افق لم
 يحل وكل التبريد على القليل لا يملكه الثاني معه كقص الطير والحلقة
 في حبله ولو انقل الطيور من برج الى اخر لم يملكها الثاني ولو جعله
 من الجار حيث ارفع ولو اثبتاه معا فهو له او اثبتته احدها وجع
 دفعة فهو للثابت ولا شيء على الجار ولو اثبتته الاول وصرو في
 حكم المذبوح ثم قتله الثاني فهو الاول ولا شيء على الثاني ان افسد
 او حمله ولو لم يثبت الاول وقتله الثاني في ماله ولو اثبتته الاول
 ولم يصب في حكم المذبوح فقتله ^{الثاني} سلف على الارض وان انلفه بالذكف
 والا فالقيمة معيبا بالاول وان لم يكن لم يثبت قيمته والا لارضى وان
 جرحه الثاني ولم يقتله فان ارتكبه ذكاته فهو جلال والامانة
 فان لم يتمكن الاول من تركيبة وجب على الثاني كمال القيمة معيبا
 بالاول فان اهل مع القدر حتى يرب الجنان سقط ما قبل الفعل
 وعلى الثاني نصف قيمته معيبا ولو كان مملوكا لغيرها او قيمته عشر

لا تملك في فعله كماله ما كان
 كالمقتل كل مسلم ومجوس

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

فجاء به كل واحد منكم وسرا فبعض الاحتمالات بسط العشرة على تسعة
عشرة واجاب عشرة من على الاول وتسعة على الثاني وبعضها اجاب
نصف العشرة على الاول ونصف التسعة على الثاني ولا اعتبار بهذا التقصا
على الثالث وبعضها على الاول خمسة ونصف وعلى الثاني خمسة فبسطة
على عشرة ونصف وبعضها اجاب اربعة ونصف على الثاني لا يمكن زيادة
عليه وعلى الاول تمام العشرة **المقصود الثالث** في الذبح وفيه مطلبان
الاول في اركانه وهي اربعة **الاول** الذبح بشرطه الاسلام او حكمه
فلا يحل ذبيحة الكافر وان كان ذميا ولا الناصب وتحل ذبيحة المسلم
والخبي والمخالف والمانيض والحلب ولطفال المؤمنين مع الموقر ولول
الزنا وكواشرك المسلم والكافر في الذبح حرم وكوسق لحدهما وصح
في حكم الذبوح والاعتبار للتسابق ولا تنوكل ذبيحة المجنون والصبي غير
الثاني الذبوح وهو كل ما يقع عليه الذكاة وانما يقع على كل
ما كور كعني المذكيون ظاهر بعد الذبح فلا يقع على نجس العوي كالكلب
والخنزير وعلى الادعي والمسوخ والخنزير والسباع فويلان ويظهر عجم
الذكاة وان ايدع على راي وان كان مما يؤكل لحمه حل بالذبح ولا فلا
الثالث الآلة ولا محل الذكاة الا بالجد يد مع القدرة فان خيف
القدرت جاز قطع الاعضاء بهما كان من لطيفة او خشبية او مرقية ما

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

المطبخ ليل
في القصر
في القصر

أَوْ جَابَةً فِي الطَّفْلِ لَسَنَ قَوْلَانِ وَإِنْ كَانَ مُفَصَّلِينَ وَكُلَّ حَيٍّ
 بِرَأْسِ عَصْفُورٍ بِبَدَنَةِ حَرَمِ **الرَّابِعِ** الْكَفْيَةِ وَتَنْتِظُ أَمْرًا مُمْسِكًا
الْأَوَّلُ قَطْعَ الْمَتَى وَهُوَ الْحَرَى الطَّعَامُ وَالشَّرَبُ وَالْحَقُومُ وَهُوَ عَمَلُ
 الصَّوَابِ وَالْوَدَّعِيَّةُ وَهِيَ قَانٌ يَحِيطُ بِالْحَقُومِ وَلَا يَحِيطُ بِقَطْعِهَا
 وَيَكْفِي فِي الْمَجْرُطَةِ وَفِي نَفْسِ الْفَرَسِ وَهِيَ اللَّبَنَةُ وَلَوْ تَرَكْتَ جِلْدَهُ
 يَسِيرُ مِنَ الْحَقُومِ حَرَمٌ وَلَوْ قَطَعَ مِنَ الْفَقَا وَالسَّعِ طَعْنُ الْأَعْضَاءِ قَبْلَ
 حَرَكَةِ الْمَذْبُوحِ حَلٌّ وَلَوْ تَرَكْتَ أَحْسَنَ حَرَمِ الدِّمِ حَرَمًا لَمْ يَنْفَرِدِ
 الدِّمِ بِالْبَدَنِ فَيُقَالُ الشَّرَفُ عَلَى الْمَوْتِ أَنْ عَرَفَ أَنَّ حَرَكَةَ الْمَذْبُوحِ
 حَرَمٌ وَإِنْ لَمْ يَنْفَرِدِ حَرَمُ الْحَيَاةِ حَلٌّ وَإِنْ اشْتَبَهَ وَكَمْ يَخْرُجُ الدَّمُ ٥
 الْمُعْتَدِلُ حَرَمٌ وَكَوْنُهُ بِبَعْضِ الْأَعْضَاءِ ثُمَّ وَقَفَ عَلَيْهِ بَعْدَ رِسَالِهِ
 قَالُوا قَرِيبًا لِلْبَاحَةِ سَوَاءٌ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ وَهِيَ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ
 يَوْمَ أَوَّلِ الْيَوْمِ وَأَلْبَنَتْ قَطْعَ الْأَعْضَاءِ فِي الصَّيْدِ وَالْمُسْتَقَرَّةِ وَالْمُتَزَيِّدِ
 فِي بَرٍّ يَنْعَدُّ فِيهَا زَجَلٌ يَحْجُزُ عَنْهُ بِالسَّيْفِ وَالْحَرْبِ وَإِنْ كَانَ فِي
 الْمَذْبُوحِ وَكَوْنُهُ بِالْبَعِيرِ وَجِبَ الصَّبْرُ إِلَى الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يَخَافَ هَلَاكَهُ
 فَيَكُونُ كَالصَّيْدِ **الثَّانِي** اسْتِغْبَالُ الْقَبْلَةِ بِمَا مَعَ الْقُدْرَةِ فَلَوْ خَلَّ
 عَدَا حَرَمٌ لَا نِسْبَانًا أَوْ جَاهِلًا بِالْجَهَةِ **الثَّالِثُ** التَّسْمِيَةُ وَيَكْفِي ذِكْرُ اللَّهِ
 تَعَالَى فَلَوْ تَعَدَّ التَّرْتِيبُ حَرَمٌ لَا نِسْبَانًا **الرَّابِعُ** نَحْيُ الْأَبْلِ وَدَبْحُ مَا عَدَاهَا

مع السَّعِ لَمْ يَكُنْ يَحِيطُ بِقَطْعِهَا
 وَالْيَوْمِ أَوَّلُ الْيَوْمِ
 سَوَاءٌ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ
 الْمُسْتَقَرَّةِ وَالْمُتَزَيِّدِ
 الْمُسْتَقَرَّةِ وَالْمُتَزَيِّدِ

صورة التَّسْمِيَةِ
 وَمِنْ بَيْنِ النَّاسِ
 فَاسْتِغْبَالُ الْقَبْلَةِ
 وَنَحْيُ الْأَبْلِ
 وَدَبْحُ مَا عَدَاهَا

في الخلق تحت الحجر فلو عكس كآدم إلا أن يذكره سبحانه مستقره
الخامس الحكمة الدالة على الخبرة شرط بعد الذبح أو خروج الدم ^{المسفق}
 ولا يكفي المتناقل **المطلب الثاني** في الأحكام يجوز شراؤها بوجده ^{سوق}
 المسلمين من اللحوم ولا يجوز السؤال وما يوجد في يد مسلم ويكره الذبا ^{حده}
 ليلة الجنب أو نهار الجعة قبل الزوال والجمع وقبل السكبي ليدبح
 إلى فروق إن يذبح وأخرى بين يديه وبصره أبانة الرأس وتحتها
 قبل الموت على الحيا وفتح شئ منها ولو نقلت الطبرجان ^{بالسهم} رمية
 والرمح وسحب في العم رطب يدك به وأحدى رجله والامساك على ^{صوفه}
 أو شعرة حتى يبرئ في البقع قبل بكته ورجليه والطلاق ذنبه وفي ^{الليل}
 رطب أخفاه إلى الباطن والطلاق رجليه وإرسال الطير بعد التزج وذكاة
 السمك أخذ من الماء حيا فإن وثب وأخذ قبل موته حل وإلا فلا
 ولا يشترط في مخجه للإسلام ولو وجد في يد كافر لم يحل لامع مشاهده
 إخراج له حيا ولو أعيد في الماء فمات فيه لم يحل وإن كان في ^{الالة}
 ولو مات البعوض في الشبكة المنصوبة فالأقرب الحرمه في جميع مع ^{شبهه} الأ
 وأباحه أكله حيا ويؤكل ما يقطع منه بعد إخراجيه وإن وقع في الماء
 مستقر الحية وذكاة الجراد أخذ حيا ولا يشترط في أخذه للإسلام
 إن عا أخذ قبل موته ولو مات قبل أخذه لم يحل ولو احترقت لاجنة

ملح كمرط

لم يجعل الجراد المحترق فيها ولا قسداً راقه ولا يحمل الدنيا قبل استغلاله
 بالطير ان ذكوة الجبين ذكوة امته ان تمت خلقته وخلقته الروح
 وجبت تدكيبه وان لم يتم لم يجعل **المقصد الثالث** في الاطعمة والاشنة
 وفيه بابان **الاول** في حال الاختيار كل ما خلق الله تعالى من المطفون
 فهو مباح الا ما يستثنى وهو على اقسام خمسة **الاول** البهايم
 ويجعل الابل والبقر والغنم ويحرم الحمل واشدها كراهية الجحر
 واقتدسها البغال وما يربيه ويجعل من الوحشية البقر والكلب ^{مع كبرش فرج}
 والحمير والغزلان والحيات وبرج الكلب والسنور وكل سبع وهو
 طفران باكل اسدو ^{جميعه} النمر والفهد والذئب والتغلب والضب ^{كثير}
 والبراري والمساكين كالحية والعقرب والفأرة والجرذ والحناش والارض
 وبنات ^{تقتل} وحرمان والقل والبرغيت وبحر الارنب والضب والفهد
 والبربع والوبر والخر والفند والسمور والسحاب والعظمو والحكة
الثاني الطيور ^{جميعها} ويجرم منها كل ذي مخالب كالباري والصفر والعقا
 والشاهين والباسق والشر والرخمة والبعاث والغراب والابقع ^{الكبير}
 ساكن الجبل وخراب الزرع على اي وجه الحفائر والطاوس والزنابق
 والزياب والبق وما كان صفيقة اكثر من دفيقة وما فقد الفايضة ^{شده}
 والحوصلة والصيضة ويجعل ما صفة اقل او مساو وما وجد له
 جنة وان

الافق من الغراب كجميع ما خلق الله تعالى من المطفون
 من عليه ان قال سائر الغراب الا البقع والابقع
 اكل الكرم والاكل من الغراب والابقع
 ومنه في الغراب والابقع

احد الثلثة والتمام اجمع كالفناني والدياسي والورثاني والحجل
 والدياج والقمح والطهوج والقطا والدجاج والكوكي والكروان
 والصعوف وطير الماء ان كان فيه احد الثلثة او كان رفيقه اكثر او
 مساويه وبكر الهدد والحظاف والفاضنة والعنبر والجبا
 خصوصاً المرد والصوام والشقاق **الثالث** حيوان البري وبكر كلة
 الاسماك ذوات الفليس **الرابع** المايعة من مائها الحار وكل مسكر كالبنيد
 وشبهه والفقاع والعصيران غلا واشد لان ينقلب جلا او يذهب
 وما خرج شئ من هذه والدم المسفوح وغيره كالدم الضفادع والفلانة
 المايعة تختلف في اللحم مما لا يدنعه المذبح والبول كلة الا بول
 الابل للاستشفاء ولين الحيطان بالقوة والهرق وبكر لبن الكرو
 كالانثى وكل ما خلطه شئ من المايعات الخمسة حرام اكله ان لم يكن
 تطهير **الخامس** الجاهلات وكلها مباحة الا السيئة ولبها
 على راي ونجس العين كالعدرة وما خرج بالنجس مما لا يمكن تطهيره
 او بلبس الكافر برطوبة والطين لا قدر الحصة من نوبة **الحسن**
 عليه السلام للاستشفاء والسموم المقاتل فليها وكثيرها ولا
 يقل فليها بجوئتنا ولا فر فيه وبكر من الذبحة الطحال
 والفضيب والقرع والقش والدم والانتشيان والمنانة والراية والشمية

والسليم

المايعة من مائها الحار
 وكل مسكر كالبنيد
 وشبهه والفقاع
 والعصيران غلا واشد
 لان ينقلب جلا او يذهب
 وما خرج شئ من هذه
 والدم المسفوح وغيره
 كالدم الضفادع والفلانة
 المايعة تختلف في اللحم
 مما لا يدنعه المذبح والبول
 كلة الا بول الابل
 للاستشفاء ولين الحيطان
 بالقوة والهرق وبكر
 لبن الكرو كالانثى
 وكل ما خلطه شئ من
 المايعات الخمسة حرام
 اكله ان لم يكن تطهير
 الخامس الجاهلات
 وكلها مباحة الا السيئة
 ولبها على راي ونجس
 العين كالعدرة وما
 خرج بالنجس مما لا
 يمكن تطهيره او بلبس
 الكافر برطوبة
 والطين لا قدر الحصة
 من نوبة الحسن عليه
 السلام للاستشفاء
 والسموم المقاتل فليها
 وكثيرها ولا يقل فليها
 بجوئتنا ولا فر فيه
 وبكر من الذبحة الطحال
 والفضيب والقرع والقش
 والدم والانتشيان
 والمنانة والراية والشمية

على

قيل والخلع والغلباء والغدد وذوات الاشجاع وقرحة الدماغ والديدان
 وبكبر كلابوا ذوالقلب والعروق ولايجوز اللحم المشوي مع الطحال
 ان كان فوقه ولم يكن الطحال مشقوقا **مسألة** البفتانبع
 فان اشتبه بيض السمك اكل الحنظل وان اشتبه بيض الطير اكل ما اختلف
 طراه لاما يتقوى اذ عند الحيوان بعد ذوق الانسان خاصه حرم
 حتى يشربان يطعم غنما علفا طاهرا فالتاوه باربعين يوما والتقوى
 بعشرين والنشاء بعشرة والبطة وشبهها بخمسة والدجاج وشبهها
 بثلاثة والسمك بيوم وليلة وماعداها بما ينزل حكم الحلال وشرب
 شئ من الانعام ليس حذريه ولم يشتركه ويستبرأ استنجاءا ^{ايام} تسعة
 وان اشتد حره حله وتسله وكثرت حره غسل الحله واكلا دون ^{صلى} صلاته
 وكثرت بول غسل ما في بطنه واكل وحده موطوءة الانسان تسله
 ويقرع ولو اشتبه حتى لا يبقى الا واحدة وتحرر المحققة وهي الموضوعة
 غصا والمصونة وهي الجرحه تحبس حتى يموت ويجل من الميتة كل ما حله
 الحياة كالصوف والشعر والوبر والريش مع الحر او غسل موضع لا
 والقز والظلف والسن والبيض اذا اكشى الفرس الاعلى والافحة ^{ايام} ايام ادرام
 ويحرم المشية بالميتة وان سجع على مستحليه قصدا لذلك المقطوع
 من الحي ميتة بحرمه وان كان في الاستصباح ولا يطهر المرق الواقع فيه
^{ببرها}

يسير الدم بالعلياين ويفعل اللحم والتوابل ولو وقعت بمساسة غير
سارية في جامد كاللبس والعسل والسنن القيمة المساسة وما يحيط
بها وحل الباقي ويجوز الاستفصال بالدهن النجس تحت السماء ^{الظلال} تحت
وهو معتد فان دخان النجس طاهر كبيع ما يقبل التطهير مع
الاعلام ولا يطهر النجس الا بحالة لا بالخبر وبما قد شارب
للطاهر ما لا يتغير لونه به وكذا الدمع في الكحل النجس ويكره لكل
ما باشره الجنب والحائض مع الثمرة ومن لا يتقي النجاسة في الذوا
المسكروا لاسلافه العصور واستبحان من يستعمل ثوبه قبل ذهاب
على طهره والاستشفاء بجماد الجبال الحارة ولا تخم الربويات وان شمع
منها لم يجد المسكر فاحترق انقلب وان كان بعلاج وان كره ولو عوج
بالنجس باثره الكافر لم يطهر بالانقلاب ولو عوج على النخل واستهلكه
لم حلق ولو لم يعلم تركيبة اللحم المطروح اجنب وقيل يحكم بالتكسية
مع القباضه في النار ويجوز الاستشفاء بجلد الميتة بغير الصلوة
وفركه افضل ويجوز استعمال شعر الخنزير ومع الطروق ^{دسم} يستعمل ما لا
فيه ويفسل ما باشره ويحرم الاكل من بيوت غير من تضمنه الابنة
الابلاذن ومن الثمرة والنزع مما يرد على **الباب الثاني**
في الاضرار وسباح المضطرب هو ضايف التلف لو لم يتناول او ارضى

أو الطول وعسر علاجه أو الضعف من مصاحبة الرفقة مع خوف العطب
 عند التخلّف أو عن الركوب المؤدى إلى الهلاك لئلا يترك كل المحامات
 إلا الباقي وهو الخارج على الإحاطة والعادي وهو قاطع الطريق إذا
 جاز الأكل وجب ولا يتعدى سدّ الرق مع الحاجة إلى الشبع
 كالعاجز عن الشئ بدونه مع الاضطرار إلى الرفقة ولو نزع
 مباحا قبل رجوع الرفقة من الشبع وجب التنازل والحفظ فلو قصد
 الشبع ثم ويسبغ كل ما يؤدى إليه قبل معصوم فتجوز الخمر لزاله
 العطش وإن حرم التداوي به ولو وجد البول اعتاض به عن ^{المخ}
 ولا يجوز التداوي بشئ من الأبندة ولا بشئ من الأدوية معها
 شئ من السكر كالأشربة ويجوز عند الضرورة التداوي به للعين
 ويجوز قتل الجرب والمردة والزاني المحصن والماء الحبيبة والصبي ^{الحلي}
 والذئب ومنه ومنه الأدمي وغيره دون الذئب والعبد
 والعبد والولد ولو لم يجد سوى نفسه قبل يأكل من الموضع ^{الحم}
 كالنخذان لم يكن الخوف فيه كالخوف الجوع ولو وجد طعاما
 الغير ولا من طلبه من مالكه فإن امتنع غضبه فإن دفعه
 له قتال المالك فإن أكله لم يكن للمالك مطالبته بالثمن ولو ^{جد}
 الثمن وجب دفعه وإن طالب أن يرضى عن الثمن قيل لا يجب ^{بذل}
 الزيادة

القول للوجوب

الدُّكُورُ وَالْأُنثَى فَلِلدُّكُورِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى وَلِكُلِّ مِنَ الْأَبَوَيْنِ مِثْلُ حَظِّ الدُّكُورِ وَالْأُنثَى وَاللَّائِنَاتُ السُّدُسُ وَالْبَاقِي
لِلْأُولَادِ بِالسُّوَدَةِ إِنْ كَانَ ذَكَوْرًا أَوْ لَأُنْثَى
الْبَيْتُ السَّدَسَانِ وَلَهَا النِّصْفُ وَالْبَاقِي يَرْتَعِلُهُنَّ أَحْسَانُ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى لِلْأَبَوَيْنِ مَعَ

الاحقة بردي على البنت والاب رباعا ولا حد هما معها السدس ولها
والباقي برديا رباعا ولا حد هما مع البنين فصاعد السدس للبنات
الثلاثان والباقي برديا خماسا وللأبوين مع البنين فصاعدا
السدسان والباقي للبنين فصاعدا وللزوج والزوجة مع أحد

ولهما النصف والباقي
برديا رباعا ولا حد هما مع البنين
فصاعد السدس للبنات
ووجه الاب هـ
لو كان مع الاوصة والان نزلت الاوصة
في السنة الواحدة في الاربع فالباقى تحت الوتر هـ

لثلاثان والاثنان لا ينكر على الاربعه ومن الاثنان
والاربعة يتواقي بالنصف فنزول نصف الاربعه
في السنة الواحدة في الاربع فالباقى تحت الوتر هـ

وصح الابو بى

ثَلَاثُ الْأَصْلِ إِذَا امْتَكِنَ أَخُوهُ وَالسُّدُسُ مَعَهُمَا وَالْبَاقِي لِلزَّوْجِ وَالزَّوْجُ
مَعَ كِلَا رَحْصَةِ الدِّينَارِ وَالْبَاقِي لِلَّهِ وَلَا دَعْوَى فَاصِلٍ وَالزَّوْجُ مَعَ الْأَبَوَيْنِ
وَالْبِنْتِ حَصَّةُ الدِّينَارِ وَالْأَبَوَيْنِ السُّدُسَانِ وَالْبَاقِي لِلْبِنْتِ وَإِنْ
زَوْجَةٌ فَالْفَاضِلُ عَنِ السَّهَامِ يَدْعُو الْبِنْتَ وَالْأَبَوَيْنِ أَغْسَاوَمَ الْأَخُو
عَلَى الْبِنْتِ وَالْأَبَ إِذَا بَعَا وَلَا أَحَدَهُمَا مَعَ أَحَدِ الْأَبَوَيْنِ وَالْبِنْتِ حَصَّةُ
الدِّينَارِ وَلَا أَحَدَ الْأَبَوَيْنِ السُّدُسُ وَالْبِنْتُ النِّصْفُ وَالْبَاقِي يَدْعُو الْبِنْتَ
وَأَحَدَ الْأَبَوَيْنِ أَرْبَاعًا وَلَا أَحَدَهُمَا مَعَ الْأَبَوَيْنِ وَالْبِنْتِ حَصَّةُ الدِّينَارِ
لِلْأَبَوَيْنِ السُّدُسَانِ وَالْبَاقِي لِلْبِنْتِ وَالزَّوْجُ مَعَ أَحَدِ الْأَبَوَيْنِ وَالْبِنْتِ
حَصَّةُ الدِّينَارِ وَلَا أَحَدَ الْأَبَوَيْنِ السُّدُسُ وَالْبَاقِي لِلْبِنْتِ فَلَا عَدْلَ
فِي السُّلْطَنِ وَالزَّوْجُ مَعَ أَحَدِ الْأَبَوَيْنِ وَالْبِنْتِ الثُّلُثُ وَلَا أَحَدَ الْأَبَوَيْنِ

المزاد بالمستشرق المسلم أحد الزوجين والآخر مسلم
مع البنية والزوجة في العول من المستشرق
أكثر العول مع نسج وافر من المنقوشة
وهناك أكثر العول مع نسج وافر من المنقوشة

لأم وللجدة والجدة أولهما لأم الثلث بالسوية والباقي للجدة والجدة
 أولهما لأب للذكر ضعيف لاشق فلو اجتمع الاجداد والاخوة فالأجداد
 للأب كالأخ لها وللجدة لها كالأخت منهنما والجدة لأب كالأخ للأبوين
 وللجدة كالأخت لها وللجد والجدة أولهما من الأم مع الاخوة
 للأبوين أو للأب مع عدمهم الثلث ولو كانا أو أحدهما مع الأخت
 للأبوين فالثلث لها والباقي للأخت شمية ورددوا مع الأخت
 من الأب استكمال الترد ولأدنى يمنع الأبعد والأبعد تشارك
 الاخوة كالأب مع عدمه ولأجداد الأب أربعة الثلثان ثلثانها
 للجد من قبل الأب للذكر ضعيف لاشق وثلثها للجد من قبل
 الأم كذلك وثلث الأصل لأجداد الأم لالأبوين بالسوية
 ونصف من مائة وغاية والزوج والزوجة يأخذ كل منهما
 الأعلى مع الاخوة والاجداد وأولادهم وأحدهما مع الاخوة من
 سهمه الأعلى والثلث للاخوة من الأم شمية والباقي لهم نكولو
 وأحد أقله السدس شمية والباقي رداً وأحدهما مع الأخت
 من الأب أو من الأبوين سهمه الأعلى والأخت النصف شمية
 والباقي رداً وأحدهما مع الاخوة النصفين نصيبه الأعلى والاخوة
 من الأم ثلث الأصل والباقي للنفقة للأبوين مع عدمهم فللنفقة

هذه هي القواعد التي يجب اتباعها في تقسيم الميراث
 بين الورثة من جهة الأب ومن جهة الأم
 والزوج والزوجة يأخذ كل منهما نصف الميراث
 إذا لم يكن بينهما ولد
 وإذا كان بينهما ولد فكل واحد منهما يأخذ نصف الميراث
 والولد يأخذ النصف الآخر
 وإذا كان بين الأب والأم ولد فكل واحد منهما يأخذ نصف الميراث
 والولد يأخذ النصف الآخر
 وإذا كان بين الأب والأم ولدان فكل واحد منهما يأخذ نصف الميراث
 والولدان يأخذان النصف الآخر
 وإذا كان بين الأب والأم ولدان وولد فكل واحد منهما يأخذ نصف الميراث
 والولدان يأخذان النصف الآخر
 وإذا كان بين الأب والأم ولدان وولدت فكل واحد منهما يأخذ نصف الميراث
 والولدان يأخذان النصف الآخر

[illegible][illegible][illegible]

جهة بمنع الامتداد وان تقرب مجرى بين وكوا جمع الاخوال والاعمام
 فالثلث للحال والحالة او كما بالسوية والثلث للعلم والعمه
 اولهما وكوا جمع الاخوال المتقربون مع الاعمام المتقربين فلن
 تقرب بالام من الاخوال سدس الثلث ان كان واحدا وتلغيه
 ان كان اكثر والباقي من الثلث للتقرب بالايوب بالسوية وسقط
 بالاب والعمومة من الام ثلث الثلث بالسوية وان كان واحدا
 سدس والباقي للتقرب بالايوب للذكر نصف الانثى وسقط التقرب
 بالاب واولاد العمومة والعمات والحولة والحالات باخذ كل
 نصيب من يتقرب به فلا وولد العم للام سدس ولا وولد العم
 الثلث لكل نصيب من يتقرب به بالسوية والباقي لبق العم والعمه
 للايوب لكل نصيب من يتقرب به للذكر نصف الانثى ومع عدمهم
 لبق العمومة من الاب كذلك وكذا اولاد الحولة وعمومة اللبث
 وعمامته وخولته وخالته واولادهم وان نزلوا يمنعون
 عمومة الاب وعمومة وخولته وعمومة الام وخالاتها
 فان فقدت العمومة والخولة واولادهم فلمعمومة الاب والام
 وخولتها واولادهم وان نزلوا وكل بطن وان نزلت بمنع البطن
 العليا فان عم الاب او من عم الجد وكوا جمع عم الاب وعمه وخا

اسما للام والام السدس ولا وولد العم
 كان او اكثر بالسوية والباقي لبق العم
 لبق العمومة من الاب كذلك وكذا اولاد الحولة وعمومة اللبث
 وعمامته وخولته وخالته واولادهم وان نزلوا يمنعون

و يجعل ان يكون له الام ومعهما
 ثلثا الثلث بالسوية وثلثها طالما
 وخالفها بالسوية فيصير مائة واربعة وثمانون

و جعل ان يكون له الام ومعهما
 ثلثا الثلث بالسوية وثلثها طالما
 وخالفها بالسوية فيصير مائة واربعة وثمانون

و جعل ان يكون له الام ومعهما
 ثلثا الثلث بالسوية وثلثها طالما
 وخالفها بالسوية فيصير مائة واربعة وثمانون

9

و جعل ان يكون له الام ومعهما
 ثلثا الثلث بالسوية وثلثها طالما
 وخالفها بالسوية فيصير مائة واربعة وثمانون

و جعل ان يكون له الام ومعهما
 ثلثا الثلث بالسوية وثلثها طالما
 وخالفها بالسوية فيصير مائة واربعة وثمانون

و جعل ان يكون له الام ومعهما
 ثلثا الثلث بالسوية وثلثها طالما
 وخالفها بالسوية فيصير مائة واربعة وثمانون

و جعل ان يكون له الام ومعهما
 ثلثا الثلث بالسوية وثلثها طالما
 وخالفها بالسوية فيصير مائة واربعة وثمانون

وخالته وعم الام وعمها وخالها وخالته فلن تقرب بالام الثلث
 بالسوية والخال الابو خالته ثلث الثلث بالسوية والباقي لعم
 وعمته المذكورين فضع من مائة وثمانية وكوا جمع سبعا
 مئتا وثمانين في واحد وثبت بها كباين عم لاب هو ابن خال الام وابن عم
 هو زوج وعمه لاب هي خالة الام وكوتفا ودف بالمانع كباين عم
 اخ وكل من الزوج والزوجة نصيبه الماعى والاخر نصيبهم ويدخل
 النقص على العمومة فللزوج النصف وللخال الثلث وللعم السدس وللزوج
 الزوج مع العمومة فله النصف والعمومة من الام الثلث وللعمومة
 من الاب السدس وكذا الخولة ولودخل احدهما على اولادهم
 فذلك **الفصل الرابع** في ميراث الارواح للزوج مع عدم الولد
 وان نزل النصف فان لم يكن سواه وكو ضامن حريته رد عليه على اي
 وعلى الامام على اي ولا نفعل غير ومع الولد وان نزل الزوج والمزوجة
 مع عدم الولد وان نزل الزوج وان لم يكن غيرها وكو ضامن حريته رد
 عليها مع الغيبة ولا نفعل الامام على اي ومع الولد وان نزل الزوج
 كن اربعساوين في الزوج والثلث ولا يتوقف ميراث احدهما من
 على الذخول الا في عقد الميوس والمطقة والرجعية كما ان الرجعية
 في العدة ولا توارث في البابين ولو اثنيت المطلقة من الاربع

منها علم الزوج لان هذه الرجعية
 بالطلاق والحدود ففقدت الرجعية البتة
 بالطلاق والحدود لا

بعد

بعد تزويج الخامسة فللاخيرة ربع الفوق الباقي من الأربع ولو
اشتهرت بواحدة من الأربع أو بأكثر أو بالجميع أحمل الفقرة
اشتهرت بواحدة من الأربع أو بأكثر أو بالجميع أحمل الفقرة
اشتهرت بواحدة من الأربع أو بأكثر أو بالجميع أحمل الفقرة

اشتهت بواحدٍ فمن الأربع أو باكثر أو بالجميع أحفل القعدة
وَأَمَّا بِالْحِكْمَةِ فَنَفْسُ الْحَصَّةِ عَلَيْهِنَ مَعَ الْاِسْتِعَابِ وَحَصَّتُهُ
يَمِينَ مَنْ وَقَعَ فِيهِ الْاِسْتِبَاهُ وَلَا يَرُدُّ عَلَى الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةُ الْاَعْمَى
كُلُّهُنَّ رِيَّ مَسَائِبٍ وَمَنَائِبٍ وَلَا يَنْقُضَانِ عَنْ اَدْنَى السَّهْمَيْنِ وَثَلَاثُ
الْوَلَدِ مِنْ زَوْجَاهَا تَرُثُ مِنْهُ مِنْ جَمِيعِ نَزَكَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا
مِنْهُ وَلَدٌ لَمْ تَرُثْ مِنْ نَزَكَةِ الْاَرْضِ يُبَاوُ اعْطِيَتْ حَقَّهَا مِنْ
الْاَلَاكِلِ وَالْاَبْنِيَةِ وَالنَّحْلِ وَالشَّجَرِ عَلَى رَأْيِ الْاَقْبَلِ **الْخَامِسُ**
اِنْ خَلَعَ رَجُلٌ زَوْجَتَهُ بِمِلْكِهِ

فِي الْوَلَدِ وَلَا يَرِثُ الْمَعْنَى مَعَ وَجُودِ النَّسَبِ وَإِنْ بَعْدَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةُ
 نَصِيبُهَا الْأَعْلَى وَالْبَاقِي لِلْعَتَقِ وَإِنْ عَدِمَ النِّعَمُ وَمِنْ يَرِثُ الْوَلَدَ انْتَقَلَ
 الْمَالُ لِلصَّامِ وَالْحَبْرِ وَهُوَ كُلُّ مَنْ ضَمَّنَ جِبْرَ فِيهِ وَحَدَّثَهُ بِكُنَى
 وَلَا وَهُوَ وَلَهُ وَيُثَبِّتُ بِذَلِكَ الْبِرَاقُ وَلَا يَتَعَدَّى الصَّامِ وَلَا يَقْنَى
 الْأَسَايِبَةُ وَلَا يَرِثُ لِأَمْعٍ وَقَدْ كُلُّ مُنَاسِبٍ وَمُنَاسِبٍ وَكَانَ هـ
 أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَضَعُهُ فِي فُقَرَاءِ بَلَدِهِ وَضَعُفَاءَ جِيرَانِهِ
 نَبْرَعَامِيَّةً وَمَعَ الْغَيْبَةِ لِقِسْمِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ فَإِنْ خِفَ دَفْعَ
 إِلَى الظَّالِمِ وَكُلُّ مَنْ هَانَ وَلَا ارِثَ لَهُ وَإِنْ كَانَ حَبِيبًا وَبِرَاقَةً لِلْإِمَامِ
 وَمَا تَرَكَهُ الشُّرَكَاءُ خَوْفًا مِنْ غَيْرِهِ فَلِلْإِمَامِ **الْقَصْدُ الثَّانِي**

حتى العتق وياخذ من جد الزحين ما فضل
عن نصيبه فان عدم ضامن الحريه فهو الامام ولا
يرث الا مع فقد كل مناسيب متسايب

والكفر لا يرثه المسلم ولا العبد

في موانع الإرث وهي خمسة **الأول** الكفر فلا يرث الذي فارق
والمرت مسلمًا ويرث المسلم الكافر ولو كان الكافر ورثة كقار^{سلا}
وقال ميراث كله للمسلم وإن بعد كضامن من الجورين وقرب الكافر
كالولد فإن لم يخلف مسلمًا ورثة الكفار إن كان أصلًا لم يخلف
مع الولد الكافر زوجة مسلمة فلها الثمن والباقي للولد وإن
كان مرتدًا ورثته الإمام ولو كان وارث المسلم كافرًا فاليراث للإمام
والمسلمون يتوارثون وإن اختلفوا في المذهب ولكل قاديون
وإن اختلفوا في المال وكواسم الكافر على ميراث قبل القسمة شارك
انتهى ما ويختص به إن كان أولى وإن كان بعده أو كان اليراث
واحد فلا شيء له ولو كان اليراث الإمام فهو أولى لم ينقل إلينا
المال والزوج كالواحد على أبي الزوج كالمعتد على أبي زوجته
لو كان الميت كافرًا ورثته كقار^{قوي} لكن هذا لو سلم قبل القسمة
وإن كان مساويًا والطفل تابع لأحد أبويه في الإسلام الأصلي والمجدد
فإن بلغ وامتنع عن الإسلام فهو عليه فإن امتنع كان مرتدًا ولو خلف
الكافر أولادًا صغارًا لاحظ أهم في الإسلام وإيراث ابن اخت مسلم
فاليراث لهما دون الأولاد ولا انفاء على أبي ولد يرث أحد الورثة
منصبه لورثته وإن لم يقسم لا لورثة الميت **الثاني** الترق

بعض ميراث الكافر ولو كان كافرًا ورثته الإمام
والمرت مسلمًا ويرث المسلم الكافر ولو كان الكافر ورثة كقار
وقال ميراث كله للمسلم وإن بعد كضامن من الجورين وقرب الكافر
كالولد فإن لم يخلف مسلمًا ورثة الكفار إن كان أصلًا لم يخلف
مع الولد الكافر زوجة مسلمة فلها الثمن والباقي للولد وإن
كان مرتدًا ورثته الإمام ولو كان وارث المسلم كافرًا فاليراث للإمام
والمسلمون يتوارثون وإن اختلفوا في المذهب ولكل قاديون
وإن اختلفوا في المال وكواسم الكافر على ميراث قبل القسمة شارك
انتهى ما ويختص به إن كان أولى وإن كان بعده أو كان اليراث
واحد فلا شيء له ولو كان اليراث الإمام فهو أولى لم ينقل إلينا
المال والزوج كالواحد على أبي الزوج كالمعتد على أبي زوجته
لو كان الميت كافرًا ورثته كقار لكن هذا لو سلم قبل القسمة
وإن كان مساويًا والطفل تابع لأحد أبويه في الإسلام الأصلي والمجدد
فإن بلغ وامتنع عن الإسلام فهو عليه فإن امتنع كان مرتدًا ولو خلف
الكافر أولادًا صغارًا لاحظ أهم في الإسلام وإيراث ابن اخت مسلم
فاليراث لهما دون الأولاد ولا انفاء على أبي ولد يرث أحد الورثة
منصبه لورثته وإن لم يقسم لا لورثة الميت الثاني الترق

ورثا منها **الواحد** اللعان وهو يقطع الميراث بين المتلاعنين وبين

الملاعنين وكل من يتقرب به ^{منه} الولد فان اعترف به الاب بعد اللعان له

يرثه وهو لأم من يتقرب به ويرثه الولد وهل يرث المتقرب بائنا قبل

نعم وفيه تطرف يعني لا يرث ثانيا بين الولد وأمه ومن يتقرب بها ولو

باللعان ثانيا بين نوارثا باحق الأم وتو خلف ولدا للملاعة أخوين

أحدهما لا يرثه والاخر لا يرثه نسأوبا ولو لم يخلف سوى لهما فلما

انثلت تسمية والباقي رد أو لو كان معها ابن ^{فلهما} السدس ولو لم يخلف

وإن كان من قبل الأم لم يرثه الاب ولأم من يتقرب به بل ميراثه للامام

وأما تولد الزنا فلا يرثه أبواه ولأم من يتقرب بهما وكذا هو لا يرثهم

وأما يرثه لآلها وأولادها وإن تزوا فان فقدوا فالامام ومن

تزوج من السلطان من جبرته ولده وميراثه لم يصح على **الحامس**

للاستبصار في التقديم والتأخر إلى النفق والهدم فلو مات جماعة يتوا

واشتبه التقديم أو علم الاثنان فلا توارث بينهما بل يرث كلا منهما

فلو ادعى زوج الميتة موتها قبل ولده وادعى أخوها التأخر ولا يرثه

فبيرانها بين الزوج والاخ وميراث الولد لأبيه اقل النفق والهدم

يتوارثون ان كان لهم اولادهم مال وكانوا يتوارثون لثبته التقديم

فلو انتفى المال او التوارث وان كان من أحدها او علم الاثنان التقديم

منه ما كنت في الدنيا والآخر
اصح الله انما هو من الدنيا والآخر
منه ما كنت في الدنيا والآخر
منه ما كنت في الدنيا والآخر

ضعف الامتياز في النوبت والكلامة في يد يد على الوجوب
فانما يظهر فانتم
عقل المصنف والديانة
يرث ما يربث الاخر منه ثم

[illegible][illegible]

یغرضہ

لا تقتل الحركة المذبح ولا يشترط حياته عند موت الموث
 وتوسط ميتا او نصفه حيا ونصفه ميتا قد يعد وما يأخذ
 الموجودات بأمر الاحوال فيقدر الحمل ذكرين فيأخذ الابوان
 السدسين والذئب الخمسين سقطة ميتا اكل لهم ودية الجنين لا يرد
 ومن تقرب بها او بالاب نسبيا وسببا ومن مات عليه دين سئو عت
 فان لم يكن سئو عتيا فالفاضل للوارث **تم** في الحجب كل فرد يحجب
 الابعد فلا يرث ولد الولد مع ولد الصلب الى السدس الاجماعية والمنفرد
 بالابوين تمنع التقرب بالاب مع تساوي الدرجه والاخوة يحجب
 عما زاعى السدس ثلثه خمسة وجود الاب وان يكن نازجين
 وارثين واربع نساء واربع خنات وان لا يكون اكفارا ولا عيدا
 ولا فتنه وان يكونا من الابوين او من الاب وان يكونا منفصلين
 ولا يحجب الاخوة **نكح** لا عول عندنا باطل بل انفص على البنت والبنات
 والاب ومن يتقرب بها وبالابوين ولا ارث بالتعصيب بل القربة **التسبب**
 فاما ان يمتن بالفرض خاصة كالام لا ارث والزوج والارثه والاف
 تارة والقربة لعمد الاب والبنات والحن والافوات
 الام واباء القربة خاصة وهم من عدلهم فان كان الوارث لا فرض له
 فالألم كان له يسار فيهما واختلف السبب فكل نصيب من يتقرب
 بمن كالأبن وان شاركه

لا يقتل الحركة المذبح ولا يشترط حياته عند موت الموث
 وتوسط ميتا او نصفه حيا ونصفه ميتا قد يعد وما يأخذ
 الموجودات بأمر الاحوال فيقدر الحمل ذكرين فيأخذ الابوان
 السدسين والذئب الخمسين سقطة ميتا اكل لهم ودية الجنين لا يرد
 ومن تقرب بها او بالاب نسبيا وسببا ومن مات عليه دين سئو عت
 فان لم يكن سئو عتيا فالفاضل للوارث **تم** في الحجب كل فرد يحجب
 الابعد فلا يرث ولد الولد مع ولد الصلب الى السدس الاجماعية والمنفرد
 بالابوين تمنع التقرب بالاب مع تساوي الدرجه والاخوة يحجب
 عما زاعى السدس ثلثه خمسة وجود الاب وان يكن نازجين
 وارثين واربع نساء واربع خنات وان لا يكون اكفارا ولا عيدا
 ولا فتنه وان يكونا من الابوين او من الاب وان يكونا منفصلين
 ولا يحجب الاخوة **نكح** لا عول عندنا باطل بل انفص على البنت والبنات
 والاب ومن يتقرب بها وبالابوين ولا ارث بالتعصيب بل القربة **التسبب**
 فاما ان يمتن بالفرض خاصة كالام لا ارث والزوج والارثه والاف
 تارة والقربة لعمد الاب والبنات والحن والافوات
 الام واباء القربة خاصة وهم من عدلهم فان كان الوارث لا فرض له
 فالألم كان له يسار فيهما واختلف السبب فكل نصيب من يتقرب
 بمن كالأبن وان شاركه

لا يقتل الحركة المذبح ولا يشترط حياته عند موت الموث
 وتوسط ميتا او نصفه حيا ونصفه ميتا قد يعد وما يأخذ
 الموجودات بأمر الاحوال فيقدر الحمل ذكرين فيأخذ الابوان
 السدسين والذئب الخمسين سقطة ميتا اكل لهم ودية الجنين لا يرد
 ومن تقرب بها او بالاب نسبيا وسببا ومن مات عليه دين سئو عت
 فان لم يكن سئو عتيا فالفاضل للوارث **تم** في الحجب كل فرد يحجب
 الابعد فلا يرث ولد الولد مع ولد الصلب الى السدس الاجماعية والمنفرد
 بالابوين تمنع التقرب بالاب مع تساوي الدرجه والاخوة يحجب
 عما زاعى السدس ثلثه خمسة وجود الاب وان يكن نازجين
 وارثين واربع نساء واربع خنات وان لا يكون اكفارا ولا عيدا
 ولا فتنه وان يكونا من الابوين او من الاب وان يكونا منفصلين
 ولا يحجب الاخوة **نكح** لا عول عندنا باطل بل انفص على البنت والبنات
 والاب ومن يتقرب بها وبالابوين ولا ارث بالتعصيب بل القربة **التسبب**
 فاما ان يمتن بالفرض خاصة كالام لا ارث والزوج والارثه والاف
 تارة والقربة لعمد الاب والبنات والحن والافوات
 الام واباء القربة خاصة وهم من عدلهم فان كان الوارث لا فرض له
 فالألم كان له يسار فيهما واختلف السبب فكل نصيب من يتقرب
 بمن كالأبن وان شاركه

لا يقتل الحركة المذبح ولا يشترط حياته عند موت الموث
 وتوسط ميتا او نصفه حيا ونصفه ميتا قد يعد وما يأخذ
 الموجودات بأمر الاحوال فيقدر الحمل ذكرين فيأخذ الابوان
 السدسين والذئب الخمسين سقطة ميتا اكل لهم ودية الجنين لا يرد
 ومن تقرب بها او بالاب نسبيا وسببا ومن مات عليه دين سئو عت
 فان لم يكن سئو عتيا فالفاضل للوارث **تم** في الحجب كل فرد يحجب
 الابعد فلا يرث ولد الولد مع ولد الصلب الى السدس الاجماعية والمنفرد
 بالابوين تمنع التقرب بالاب مع تساوي الدرجه والاخوة يحجب
 عما زاعى السدس ثلثه خمسة وجود الاب وان يكن نازجين
 وارثين واربع نساء واربع خنات وان لا يكون اكفارا ولا عيدا
 ولا فتنه وان يكونا من الابوين او من الاب وان يكونا منفصلين
 ولا يحجب الاخوة **نكح** لا عول عندنا باطل بل انفص على البنت والبنات
 والاب ومن يتقرب بها وبالابوين ولا ارث بالتعصيب بل القربة **التسبب**
 فاما ان يمتن بالفرض خاصة كالام لا ارث والزوج والارثه والاف
 تارة والقربة لعمد الاب والبنات والحن والافوات
 الام واباء القربة خاصة وهم من عدلهم فان كان الوارث لا فرض له
 فالألم كان له يسار فيهما واختلف السبب فكل نصيب من يتقرب
 بمن كالأبن وان شاركه

ع
 اي زيادة او اقل من الدرجه كما فوضت اليه واحدة
 من الابوين فان الاخوة من الام له الثلث والباقي من قبل
 من الابوين وكذا الوصية كماله الام مع الاخوة من قبل
 الابوين فان الاخوة من الابوين له زيادة او اقل من
 كما اخذت من الابوين اخذت من الام فان اخذت من الام السدس
 والباقي للاخت من الابوين اخذت من الام السدس والباقي
 خاصة فانها حاصه من الاخوة من الام السدس والباقي
 يزيد ارباعا والباقي من

كالاخوال والاعمام وان كان ذافرض اخذ قرضه ويرد الباقي عليه
 ان لم يبارك له مساوي كالتبني مع الاخوة فان مساواه ذوقه اخذ
 قرضه فان فضل والمساوي تعليلها بالنسبة الامع حاجب لعدم
 اوزياده في الوصية فان نقصت فالتقص على من ذكرناه اولاً وان كان

المساوي غير ذي فرض والباقي له **المقصد الثالث** في الوصية وفيه
 فصول **الاول** الخنثى من له فرج الذكر والخنثى في حق عيب سبب البطل

منه فان اتفقا الحق من ينقطع عليه لغيره فان تساوى اعطى نصف
 سهم ذكر ونصف سهم انثى فان اتفقا فالله وان كان معه مثله نسلاً
 وان كان معه ذكر فخير ذكر انثى ولو علمت انثى فخير انثى من الذكر
 على احد التقديرين في المذكر على الاثر من ضرب الجمع في اثنين وله الجمع
 من نصف التهمة وللدكر الباقي وكذا لو كان معه انثى اوها معا فمقرب
 ولو اجتمع معه اربعة في خمسة ثم اثنين من الجمع فله الخنثى ثلثه
 وللدكر ثلثا الباقي ولا ثلثي الثلث ولو اتفقا زوج او زوجة صححت
 فوصية الخنثى ومساو كيهه ثم ضرب مخج الزوجين في الجمع فنصف
 اربعة مخج نصيب الزوج في اربعون والخنثى تسعة وثلاثون
 وثلثا الباقي للدكر والمختلف للانثى ولو كان مع الخنثى ابوان فلها
 السدسان ثلثا والجنسان اربعة مقرب خمسة في ستة الابوين

من سهم ذكر ونصف سهم انثى فان اتفقا فالله وان كان معه مثله نسلاً
 وان كان معه ذكر فخير ذكر انثى ولو علمت انثى فخير انثى من الذكر
 على احد التقديرين في المذكر على الاثر من ضرب الجمع في اثنين وله الجمع
 من نصف التهمة وللدكر الباقي وكذا لو كان معه انثى اوها معا فمقرب
 ولو اجتمع معه اربعة في خمسة ثم اثنين من الجمع فله الخنثى ثلثه
 وللدكر ثلثا الباقي ولا ثلثي الثلث ولو اتفقا زوج او زوجة صححت
 فوصية الخنثى ومساو كيهه ثم ضرب مخج الزوجين في الجمع فنصف
 اربعة مخج نصيب الزوج في اربعون والخنثى تسعة وثلاثون
 وثلثا الباقي للدكر والمختلف للانثى ولو كان مع الخنثى ابوان فلها
 السدسان ثلثا والجنسان اربعة مقرب خمسة في ستة الابوين

الخنثى
 من له فرج
 الذكر والخنثى
 في حق عيب
 سبب البطل

للاب على تقدير المكونية تلتفد والخنف يائسة وللانثى محسرة
 وعلى تقدير الانوثة للاب الحسرة وتلتفد وللخنف اثنان
 وسبعون وكذا الانثى فياخذ نصف نصف كل واحد
 فهو نصف للاب ثلثه وتلتفد وللخنف ستة
 وثمانون وللانثى احد وستون

وَالْخَنَازِيرُ سَبْعَةٌ وَكَانَ مَعَ أَحَدِهِمَا خَنَازِيرَانِ فَالْقَبِيبُ وَاحِدٌ
لَكِنَّ الْقَبِيبَ اثْنَانِ فَلْيَلْبِثْ لِحَنِ لِأَحَدِ الْأَبْوِينَ نِصْفَ الرَّفْلَةِ

مِنْ سِتِّينَ اَحَدًا عَشَرَ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ. فَصِفْ اَرْبَعَةَ الْاَحْمَاسِ وَخَمْسَةَ الْاَسْطِ
وَكُلِّنْ مَعَ الْحَقِّ وَالْاَشَقَّ اَحَدَ الْاَبْوِينَ فَلَهُ تَارَةُ السُّدُوتِ وَآخِرُ

الحسنة مع السدس نصف الثمانين تقرب خمسة وستة فثمانين في المجموع ثم ثلثه
في سبتي فلأب ثلثه وثلثون^٩ فإلّا شيء أحد وستون وللحسنة ستة وثمانون

وَلَوْ كَانَ إِلَّا عَنِ الظَّنِّ فَمَا لَوْلَا الشَّيْخُ وَلَوْ كَانَ زَوْجًا وَزَوْجَةً
فَلَهُ نِصْفُ مِيرَاثِهَا وَقَدْ تَوَجَّهَ وَبُورَتْ بِالْوَعْدِ وَذَوَالرَّاسِ

وَالْبَدِينِ تَوْظِيحُ أَحَدَهُمَا وَأَنَّ ابْنَهُمَا مُوَاحِدٌ وَالْاِثْنَانِ الْفَصْلُ

الثاني في ميزان المجوس واختلف فيهم في علمائنا من يؤمنهم
كما المسلمين فمنهم من يؤمنهم بالنسب الصحيح والفاقد والسبب الصحيح

فَنِيْلَمْ يَبْعِدْ بِالْعِصْيَانِ وَأَلْفَاسِدٍ مِمَّا فُلُوْا تَرَجِبَ بِأَمْرِهٖ فَاوْلٰهَآ
بَنَاتٌ فَلَمَّا نِمَّ بَضْبِدُ الرَّجْعَةِ وَالْأُمُّ وَلَيْسَتْ فَبَضْبِدِمْ اَوْ لَوْ كَانَ اَحَدَهَا

مَنْعَاوَرْتِ بِاعْتِبَارِ الْمَانَعِ كَيْفَ هِيَ لِخُصْمِي أَمْ وَبِتَّ هِيَ بِبَنَاتِ بِنْتِ
وَعَمَّتْ هِيَ لَخُصْمِي أَمْ بِبَنَاتِ عَمِّهِ وَلَوْ أَدْرَكْتُ مِنْ بَنَاتِ بِنْتِ

بَنَاتُهَا خَلْفَ الْحِجَابِ فَتَرَى مِنْ حَمَةِ النَّوْصِ وَكُومَاتِ الْعُلُوبِ ^{بِلَاغَةُ} فَتَقْدِرُ ^{بِلَاغَةُ} خَلْفَ

١٠٠

[illegible]

والله اعلم
بما في
الغيب

ویندوزی و کتبی
مکتبہ دارالعلوم دیوبند

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written in a cursive style. The text is partially obscured by the binding and the other page's text.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript. The text is written in a cursive style and is partially obscured by the binding of the book.

Handwritten Persian text, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

فَانْ تَدَاخَلَتْ وَهِيَ الْيَتِيمَى اَقْلَمًا لَّا كَثُرَتْ مِنْ اَوْرَادٍ فَاُخْرِبَ لَّا كَثُرَ
مِثْلُ ثَلَاثَةِ اُخُوَةٍ مِنْ اِمٍّ مَعَ سِتَّةٍ مِنْ اَبٍ اِنْ دَوَاقَقَتْ وَهِيَ اَلَّتِي اِذَا
اَسْقَطَ لَهَا اَقْلَمًا مِنَ الْاَكْثَرِ مِنْ اَوْرَادٍ اَبٍ اَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ كَالْعَشْرَةِ اِذَا اَسْقَطَتْ
مِنْ اُنْثَى عَشْرَةً يَتِيمَانِ فَاِذَا اَسْقَطَهَا مِنْ الْعَشْرَةِ مِنْ اَبٍ فَيُنْتِجُ مِثْلَ اَبٍ
وَفَوْقَ اَحَدِهَا فِي عِدَدِ الْاَخِ وَالْمَجْمُوعِ فِي الْوَرِثَةِ كَارْبَعِ زَوْجَاتٍ وَ
اُخُوَةٍ وَابْنَاتٍ وَهِيَ اَلَّتِي اِذَا اَسْقَطَ اَحَدُهَا مِنْ الْاَخِ فِي وَاحِدٍ
خَرِبَ اَحَدُهَا فِي الْاَخِ وَالْمَجْمُوعِ فِي الْوَرِثَةِ كَاُخُوَيْنِ مِنْ اِمٍّ وَخَمْسَةٍ
مِنْ اَبٍ **الفصل الرابع** فِي الْمُنَاسَخَاتِ اِذَا مَاتَ اَحَدُ الْوَرَثِ قَبْلَ
الْقِسْمَةِ صَحَّتْ فَرِيشَةُ الْاَوَّلِ فَاِنْ كَانَ وَاِثًا لِّلثَانِي هُوَ وَاِثُ الْاَوَّلِ
مِنْ غَيْرِ اخْتِلَافٍ فَاَلْفَرِيشَةُ وَاحِدَةٌ كَاُخُوَيْنِ وَخَتْنَيْنِ مَاتَ اَخٌ وَ
عَنْ الْبَاقِيْنَ وَلَوْ اَخْتَلَفَ اَلْاِسْتِحْقَاقُ اَلْوَارِثُ اَوْ هُوَ اَوْ قَدْ تَمَيَّزَ
النَّصِيبُ بِالْوَرِثَةِ الثَّانِيَةِ كَزَوْجَةٍ مَعَ بَنَاتٍ وَابْنٍ خَلْفَتْ اِبْنًا وَابْنَاتًا
وَقَدْ لَمْ يَهْضُ فَيُخْرِبُ وَفَوْقَ الْوَرِثَةِ الثَّانِيَةِ وَلَا وَفَوْقَ نَصِيبِ الْمَيِّتِ
الثَّانِي فِي الْاَوَّلِ فَاِنْ كَانَ يَرِثُ نَصِيبَ الْمَيِّتِ الثَّانِي فِي الْوَرِثَةِ الْاَوَّلَى
وَالْوَرِثَةِ الثَّانِيَةِ وَفَوْقَ كَزَوْجٍ مَعَ اُخُوَيْنِ مِنْ اِمٍّ وَخُوَيْنِ مِنْ اَبٍ
عَنْ اَبْنٍ وَبَنَاتَيْنِ وَكُتُبَاتَيْنِ النَّصِيبُ وَالْوَرِثَةُ خَرِبَتِ الْوَرِثَةُ
الثَّانِيَةُ فِي الْاَوَّلِ كَزَوْجٍ اُخُوَيْنِ مِنْ اِمٍّ وَخَوَاتِمَاتٍ اَلزَّوْجِ عَنْ
اِبْنَيْنِ

وَإِذَا أُنذِرَ فِي السَّيِّئَاتِ فَاصْبِرْ وَلَا تَلَّاكُمُ الْأُمُومَةُ كَمَا تَلَاحَوْا فِي الْأَوَّلِ

[illegible][illegible][illegible]

والله اعلم بالصواب

وبئيت الولايه بشاهدين وبلاستفاضة ولا يجب قبول قوله
من قبلها وان حصلت الامارة ولو كانت الدعوى على القاضي

في ولايته رفع الخليفة **المطلب الثاني** في الاداب يستحق مكانه
في قسط البلد ولا اعلام يقبل ومده والحلوس ياردا مستند للقبلة

واسعلام حاله من اهله والبداهة ياخذ الحج من الموزد والو

دابع والسؤال عن سبب جليس واحضار غما نهم والنظر في صحة
السبب وفساده وكوله يظلم لاحد من غير بعد الاستا الملققة

وعن الملباء لا ينال والعماد ما ينبغي من على اوفهم او قضي او ايقاض

وعن امناء الحكم والقبول وبيع ما يراه منها وتسلم المخرج حولها

ان طلبته واحضار العلماء حكم يرجع اذا ثبت على الغلط فان تلف

فانقضاء على بيت المال فتكون التعدي من الغريمين ان لم يرجع الا به

ويكره الى اجبت القضاء والقضاء وقت الغضب والحج والعطش والغم

والفرح والرجوع ومدافعة الاحبشيين والنعاشر ان يتولى البيع و

لنفسه والحكومة ولا نقياض والذين والتعيين قوم للشهادة وان

احد الخصمين والشفاعة في اسقاط او ابطال وتوجه الخطاب الى

احدهما والحكم في المساجد على احوالها ولا يكره منقذ وان يعنت

العارفين الصلي او لوزناب فرق بينهم ونحوه عليه الترسوه وان لم يرد

من قبلها وان حصلت الامارة ولو كانت الدعوى على القاضي

في ولايته رفع الخليفة

في قسط البلد ولا اعلام يقبل ومده والحلوس ياردا مستند للقبلة

واسعلام حاله من اهله والبداهة ياخذ الحج من الموزد والو

دابع والسؤال عن سبب جليس واحضار غما نهم والنظر في صحة

السبب وفساده وكوله يظلم لاحد من غير بعد الاستا الملققة

وعن الملباء لا ينال والعماد ما ينبغي من على اوفهم او قضي او ايقاض

وعن امناء الحكم والقبول وبيع ما يراه منها وتسلم المخرج حولها

من قبلها وان حصلت الامارة ولو كانت الدعوى على القاضي

في ولايته رفع الخليفة

في قسط البلد ولا اعلام يقبل ومده والحلوس ياردا مستند للقبلة

واسعلام حاله من اهله والبداهة ياخذ الحج من الموزد والو

دابع والسؤال عن سبب جليس واحضار غما نهم والنظر في صحة

السبب وفساده وكوله يظلم لاحد من غير بعد الاستا الملققة

ان توصل بها الى الباطل وعلى الشئ اعادتها فان تلف ضمن **الفصل**
الثاني في كيفية الحكم واذا حضر الخصمان بين يديك سري بينهما
 في السلام والكلام والقيام والتطرق انواع الاكرام والانصاف والعدل
 في الحكم ولا يجب التسوية في الميل القلبي ولا بين المسلم والكافر فيجوز لجالس
 المسلم المؤمن وان كان الكافر فاما في حكم عليه تلقيح احد الخصمين وتعيينه
 على وجه الحاج ويسمع من السابق بالدعي فان اتفقان الذي على عين
 صاحبه وتوفر احدهما بالتأخير فذمة وتوعد الخصوم هذا بالار
 فالجواب فان ورد وادفعه افرغ واذا انقض الحكم وجب **سحب** التمسك
 في الصلح وان استكمل اخراجه ان يتضح ولو سكتا استحب ان يقول
 ليحكم المدعي او يامر به ان يحثما واذا عرف الحاكم عدالة الشاهد
 حكم بعد سؤال المدعي ولا طلب التمسك ولا تكفي معرفة الاسلام ولا
 البناء على حسن الظاهر لو ظهر فسق ما حال الحكم نقضه **سئل** عن التركة
 سرا ويقتل المذكي الموفية الباطنة المستندة الى تكرار المعاشرة
 ولا يجب التفصيل في الجرح يجب التفسير على ما وان اختلفت الشهود في الجرح
 والتعديل فقدم الجرح وان تعارضتا وقف وجه الشهادة بالجرح لا
 مع الشاهد او الشياخ الموجب للعدالة مع ثبوت العدالة بحكم
 باسرها وكوطلب المدعي حسن النكران ان يحضر للدعي يجب ولا يثبت

فلو كان السابفة خصومات متعددة بان يكون له
 دعوى كذا بدو دعوى اخرى على كل من يثبت
 المدعيين كذا الانا خصومة واحدة من تلك الخصومات
 لا بالبيعة الى كلامه

وان كان للفقير كافا فانه يجرم

التركيبية المشهورة عندنا

التركيبية المشهورة عندنا فكذا الترجمة ويجب في كتاب القاضي القاضى
والمعروفة ويستحب الفقيه وكل حكم ظهر بطلانه فانه ينقضه سواء كان
الحكم هو او غيره وسواء كان مستندا لحكم قطعي او اجتهاديا ولا يجب
تتبع حكم السابق للمع على الخطا وان دعى الخصم البطلان نظر فيه ولو دعى
استناد الحكم الى سابقين وجب ايضا ان لا يعم المدعى به فان عرفت
الزعمه فالقول قوله في الحكم بشهادة عدلين على اى امر عينه ويحرم
عليه ان يتبع الشاهد بان يدخل في التلفظ بالشهادة وينعقد به ^{لكنه}
حتى يشهد فان تلقى من عليه وكوّن وقف له في غيبه في الحاقه
ولا تزهد فيه فيها ولا ايفاء عزم الغريم على الانزال الى حقونه ^{تترتب}
واذا ساد الخصم احضارهم محلي الحكم اجبت مع حضوره وان ايجز
الدعوى ولا يجازى الغائب للمع تحريره ولو كان في غيبه ولا يثبت
الحكم عليه وان كانت لراه تروى كلفت الحضور والافتقار من يحكم
بينهما ويكتب ما يحكم به في كتاب لا يجب عليه دفع القصاص من ماله بل
ياخذ من يد المالك او للمنفق ولو اعتقد تحريم الشفعة مع الزيادة لم يملك
له اخذها بحكم من يعتقدها لا كمن لا يمنع من الطلب بناء على اعتقده
ولا يحل له ان يحكم بما يحده مكتوبا عنه من دون الذكر كالتشاهد ولو
كان خط محفوظا عنده وامن التزوير وكوشهد شاهدان بقضا

التركيبية المشهورة عندنا
التركيبية المشهورة عندنا
التركيبية المشهورة عندنا

لا

بالجدة

انما الحكم باليمين واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين

وله يد كوف الوحد القضاء ولو تمكن المدعي من استماع عينه ولو قهر
 فله ذلك من دون الحكم مع انتفاء العيب ولو كان المدعي بينا ولو
 بان ثبوت له يستقل من دون ثبوت البينة او يبين الحكم مع النسخ ولو كان
 جاحدا او هناك بينة ووحد الحكم والاف ب جواز الاخذ من
 دونه ولو قهر البينة او تعذر الحكم جاز الاخذ مما مثلا
 او بالقيمة فان تلفت العين قبل بيعها قال الشيخ لا ضمان ولو كان المال
 ودعيه كمن الاخذ على اي ولو ادعى ما لا يدعي عليه فهو اولاد
 ولو تكسرت سفينة فما اخرجته البحر ولا هله وما اخرج بالغوص المحجة
المقصد الثالث في الدعوى وفيه طلبان **الاول** في تحقيق الد
 والحوادث في المدعي التكليف وان يدعي لنفسه لمن له ولا بد عليه
 كلاب والوصى والوكيل والحاكم وامينه ما يصح تملكه وان كان له
 مجهول لا يراى فلا شفع دعوى الهبة مجردة عن دعوى القبض ولا
 دعوى ان هذه بنت امته او ضم ولدتها في ملكي ما يصح بدعي
 ملكية البنت ولا شفع البينة الا بذلك وكذا هذه عمر تحلي ولو
 اقر الخصم بذلك لم يحكم عليه وبجمل كوفال هذا القول من قطن او الد
 من خطبة وكوفال هذا روي كفي دعوى النكاح من غير ثبوت
 على ادعاء حقوقها ولو ادعى علم الشهود له بفسق الشاهدين

واليمين واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين

بين الاخذ واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين

واليمين واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين

واليمين واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين
 واليمين واليمين واليمين واليمين

منهم من قال ان اليمين لا تكون الا على ما هو عليه من الحق والعدل

واليمين لا تكون الا على ما هو عليه من الحق والعدل

منهم من قال ان اليمين لا تكون الا على ما هو عليه من الحق والعدل

منهم من قال ان اليمين لا تكون الا على ما هو عليه من الحق والعدل

منهم من قال ان اليمين لا تكون الا على ما هو عليه من الحق والعدل

او الحكم او الاقرار او انه قد حلفت في اليمين شيئا لا لشيء من الحق بل لتفقد فيه وليست تخلف الشاهد والقاضي وان نفعه تكذبهم انفسهم وتسمع الدعوى بالدين الموجب ولا يفقد الدعوى لا الكشف الا في القتل وكذا في غير السموت وهل ينشر الجرم ام يكفي الظن اشكال ولو اخطأ الدين بالركعة فالحكم المدة الى الوارث في ما يبعث عليه للبيت فاذا لم يزل سال المدعي المطالبة بما يحول بطول الجرم فان اعترف الزيم بان يقول اني كنت اوقعت اخرج من حقه مع التماس المدعي ولا يثبت الحق ولو طلب ان يكتب عليه جيب ان عرف الحكم او عرفه عدلان وله ان يشهد بالحجة ويطلب السيد جواد الفصاح ولا يرشى العبد فان ادعى لاعتسار مؤثقة صدقة بالبنية او اعترف بضمه انما حتى يوسع الله تعالى عليه والاطول بالبنية ان كان له مال ظاهر او كان اصل الدعوى مالا ولا يحلف وان انكر طول المدعي بالبيت فان لا يثبت وطول احوال المنكر لحلف برئ يانه لو عاد المطالبة ولا يحل له المفاضة فان رد او نكل احلف المدعي فان نكل بطاحفه وكو حلف المنكر من غير سئل المدعي وقعت لا غية وان كانت بامر الى الكه ولو اقام المدعي بنية بعد احوال الخصم سمع وان شرط الحق باليمين او نسي ان يسمي لو اكد بالحالف نفسه لطول وقوصه لو امتنع المنكر من اليمين والتدق له الحكم ان حلف ولا يجعل لك باطلا لانا فان حلف

والاحلف المتعدي على ايم وقضى عليه بالسكوت على ايم ولو بذل النكر
 يمينه بعد السكوت لم يلف اليه وان قال المدعي ابيته واحضا
 سالها الحاكم ان المسمى المدعي فان واقفت الدعوى سال الحاكم
 الحكم حكم بها ان عرف العدالة وان خالف الدعوى طرهما ولو كان
 الخصم بعدالة الشاهدين لم يجز التزكية والاحتج بالعدلين بزيكبا
 الشهود ولا يقتر للزكبان على العدالة بل ضمان اليها انه مقبول
 لا حنلا الفعل القفلة ولو قال لا يمينه وانما احضها سمعت ونوا
 المنكر لاج ان ثلثة ايام فان تعدد حكم ولا يستخلف المتعدي مع
 الا ان يكون الشهان على متب او صبي او مجنون او غائب فيستخلف على ابقا
 الحق استظها راجعا واحدا وان تعدد الورث ويكفي اليمين مع
 الواحد منها ولا يجب التعرض في اليمين بصدق الشهود والشهود عليه
 الامتناع من التسليم حتى يشهد القاضون ان ثبت باعترافه ولا
 المدعى يجب على المتهني دفع الحجة ولا على الباع دفع كتاب الاصل ولو
 فاد ان البيعة غائبة خبيرين الصبر والاحلف ولا يجب الكفل وان
 المنكر عناد اجلس حتى يجب وان كان لاقاة توصل الحاكم الى التهامية
 فان احتج بالالترجم وجب عدلان وان قال هو عدلان اندفعت
 الحكومة عنه وان كان لقوله غائبا وجب المدعى لو طلب اجمالا على

انما هو ان المسمى المدعي وان خالف الدعوى طرهما ولو كان
 الخصم بعدالة الشاهدين لم يجز التزكية والاحتج بالعدلين بزيكبا
 الشهود ولا يقتر للزكبان على العدالة بل ضمان اليها انه مقبول
 لا حنلا الفعل القفلة ولو قال لا يمينه وانما احضها سمعت ونوا
 المنكر لاج ان ثلثة ايام فان تعدد حكم ولا يستخلف المتعدي مع
 الا ان يكون الشهان على متب او صبي او مجنون او غائب فيستخلف على ابقا
 الحق استظها راجعا واحدا وان تعدد الورث ويكفي اليمين مع
 الواحد منها ولا يجب التعرض في اليمين بصدق الشهود والشهود عليه
 الامتناع من التسليم حتى يشهد القاضون ان ثبت باعترافه ولا
 المدعى يجب على المتهني دفع الحجة ولا على الباع دفع كتاب الاصل ولو
 فاد ان البيعة غائبة خبيرين الصبر والاحلف ولا يجب الكفل وان
 المنكر عناد اجلس حتى يجب وان كان لاقاة توصل الحاكم الى التهامية
 فان احتج بالالترجم وجب عدلان وان قال هو عدلان اندفعت
 الحكومة عنه وان كان لقوله غائبا وجب المدعى لو طلب اجمالا على

نقل قال الماراد به احضها طرهما على بان المسمى المدعي وان خالف الدعوى طرهما ولو كان
 الخصم بعدالة الشاهدين لم يجز التزكية والاحتج بالعدلين بزيكبا
 الشهود ولا يقتر للزكبان على العدالة بل ضمان اليها انه مقبول
 لا حنلا الفعل القفلة ولو قال لا يمينه وانما احضها سمعت ونوا
 المنكر لاج ان ثلثة ايام فان تعدد حكم ولا يستخلف المتعدي مع
 الا ان يكون الشهان على متب او صبي او مجنون او غائب فيستخلف على ابقا
 الحق استظها راجعا واحدا وان تعدد الورث ويكفي اليمين مع
 الواحد منها ولا يجب التعرض في اليمين بصدق الشهود والشهود عليه
 الامتناع من التسليم حتى يشهد القاضون ان ثبت باعترافه ولا
 المدعى يجب على المتهني دفع الحجة ولا على الباع دفع كتاب الاصل ولو
 فاد ان البيعة غائبة خبيرين الصبر والاحلف ولا يجب الكفل وان
 المنكر عناد اجلس حتى يجب وان كان لاقاة توصل الحاكم الى التهامية
 فان احتج بالالترجم وجب عدلان وان قال هو عدلان اندفعت
 الحكومة عنه وان كان لقوله غائبا وجب المدعى لو طلب اجمالا على

معكم البينة فامع اقامتها في كل موضع يتوجه الجواب عن الدعوى
فيه ولو ارضى المدعي عن البينة والتمس اليمن او قال اسقطت البينة
وقنعت باليمن جاز له الرجوع ولا يمين على الوارث الا مع اعماله
يموت موته وبالحق وتركه مالا في يد المدعي على الملوك والنعم
مولاة في الملك والحجابه ولا يمين في حد ويجلف منكر السرقة لا
سقاط الغرم فلو نكل حلف المدعي والزيم المالا القطع وبصدق
الذي في ادعاء الاسلام قبل الحول والحجبه الانبياء بعلاج دلائل البينة
للتحقيق من الفصل على أشكال واقا المدعي فيجب في اربعة مواضع
اذا رد المنكر عليه حلف واذا نكل واذا اقام شاهدا واحدا بحد
واذا اقام ثوبا لقتل وكوب ذلك المنكر اليمن بعد الرد قبل الاصل
قال الشيخ ليس له ذلك الا برضى المدعي وكواريه ولو ادعى المنكره
الابراء او الاقباض انقلب مدعيها ولا يجلف الا مع العلم ولا يثبت
ما عمن فلو اقام خبره بالبينة او المفلس شاهدا حلف الوارث او
المفلس واخذ الغريم ولا يجلف الغريم ولو اقام الدنه شاهدك
بملكته الرهن حلف الرهن **الفصل الثالث** والقضاء على الغايب
تقضي على الغايب عن مجلس الحكم سواء كان او حاضرا بعد رعليه
الحضور او على له في حق الناس في حقه تع ويقضي في الشقة

العلم فلا يسمع
منه ان الاصل عدم
حيث ان الاصل عدم
البلوغ

بالغرم دون القطع ولو ادعى الوكيل على الغائب وأقام بيئته فلا يلزم
 باليمين المالك كفيلا وكذا لو قال الحاضر وكيل الغائب المسمى بـ...
 أو سلمته فالحق في الزامه ثبت دعواه وكو حكمة على الغائب ثم انتهى
 حكم الحاكم في هذه البيعة أن يشهد عدلان على صورة الحكم ويسمعا
 الدعوى على الغائب وأقامه الشهادة والحكم بإشهاده ويشهد
 على الحكم وكو حكمة في الواقعة وأشهدها فلانا ادعى على فلان الغائب كذا
 أو قام فلانا وقلنا وأشهدها عدلان حكمت بكذا عليه ففي الحكم إشكال
 أقرب القبول وكذا الواجب الحاكم الأول الثاني بذلك ويكون
 الحكم حائرا فيسمع الشاهدان الدعوى والابكار والشهادة والحكم
 الحاكم عليه بها وأشهدها على حكمه انفذ الثاني لأن الحكم صحيح
 في نفس الأمر ولو ثبت الحاكم الأول بشهادة الشاهدين ولم يحكم به
 لم ينفذ الثاني فذلك وكوفات الأول أو عزل لم يندفع في العمل حكمه
 بخلاف الفسق ولو سبق الانفاذ لم يغير وكذا ما في هذا الكتاب حتى
 لم ينفذ وكذا لو قال المرافع شهدتك على ما في القبالة وأنا عالم به فالأمر
 بالإكفاح حتى لا يحفظ الشاهد القبالة وشهد على أقران حان
 ويجب أن يدعى في الحكم المحكوم عليه مقيما أبائمه ونسبه بحيث
 يميز عن غيره فإن أقر المسمى به المشهود عليه الزعم وإن انكر وظاهر

في دعوى الوكيل على الغائب
 إذا ادعى الوكيل على الغائب
 وأقام بيئته فلا يلزم
 باليمين المالك كفيلا

في دعوى الوكيل على الغائب
 إذا ادعى الوكيل على الغائب
 وأقام بيئته فلا يلزم
 باليمين المالك كفيلا

المساوي في النسب فان اعترف انه الغريم اطلاقا ولا وقف الحكم
 ولو كان متيئا وقضت الامانة ببر اليه بكتفت اليه والوقف الحاكم
 حتى يتبين ولو كان الشهاد في الحلية المشتركة فالقول قول النكر
 ولو كان الاكثر ان نادى قدّم قول المدعي مع اليقين ولو انكر كونه
 مستمى بذلك الاسم حلف عليه ولو حلف على انه لا يلزمه شيء لم يقبل
 ولو ادهى للورد سماع البينة لم يكن للاقرار بحكمه وادحكه بالغائب
 فان كان دينيا او عقارا بوف بلحد لزوم وان كان عبدا او فرسا
 او شبهه ففي الحكم على عبده اسكال بنشاء من حوان التعريف بالحلية
 كالحكم عليه ومن اجهل تساوى الاوصاف فيكلف المدعي حضار
 الشهود الي بلد العبد لينهده وعلى العبد ومع التعذر لا يجزى
 العبد فان حمل الحاكم لمصلحة وتلف قبل الوصول او بعد ولم يثبت
 المتيئا ضمن قيمة العبد وجبرته وموتته لاحضار الرد فحمل
 مع حكم الحاكم بالصفة الزام المدعي بالقيمة ثم سبب ان ثبت ملكه
 ولو انكر وجود مثل هذا العبد في سبب انقراض المدعي البينة فان قام
 حشيش المنكر حتى يجرى او يدعى التلف فيجلف **الفصل الرابع**
 في متعلق الاختلاف وفيه فصول **الاول** فيما يتعلق بالا
 عيان اذا استدعي عينا في يدها ولا يثبت حكم لهما مع الخالف

المساوي في النسب فان اعترف انه الغريم اطلاقا ولا وقف الحكم
 ولو كان متيئا وقضت الامانة ببر اليه بكتفت اليه والوقف الحاكم
 حتى يتبين ولو كان الشهاد في الحلية المشتركة فالقول قول النكر
 ولو كان الاكثر ان نادى قدّم قول المدعي مع اليقين ولو انكر كونه
 مستمى بذلك الاسم حلف عليه ولو حلف على انه لا يلزمه شيء لم يقبل
 ولو ادهى للورد سماع البينة لم يكن للاقرار بحكمه وادحكه بالغائب
 فان كان دينيا او عقارا بوف بلحد لزوم وان كان عبدا او فرسا
 او شبهه ففي الحكم على عبده اسكال بنشاء من حوان التعريف بالحلية
 كالحكم عليه ومن اجهل تساوى الاوصاف فيكلف المدعي حضار
 الشهود الي بلد العبد لينهده وعلى العبد ومع التعذر لا يجزى
 العبد فان حمل الحاكم لمصلحة وتلف قبل الوصول او بعد ولم يثبت
 المتيئا ضمن قيمة العبد وجبرته وموتته لاحضار الرد فحمل
 مع حكم الحاكم بالصفة الزام المدعي بالقيمة ثم سبب ان ثبت ملكه
 ولو انكر وجود مثل هذا العبد في سبب انقراض المدعي البينة فان قام
 حشيش المنكر حتى يجرى او يدعى التلف فيجلف **الفصل الرابع**
 في متعلق الاختلاف وفيه فصول **الاول** فيما يتعلق بالا
 عيان اذا استدعي عينا في يدها ولا يثبت حكم لهما مع الخالف

الفصل الرابع
 في متعلق الاختلاف وفيه فصول **الاول** فيما يتعلق بالا

منزل قاضی میرزا حسن علی

التعارف على ما قام به من العلم
الآخرى اولوا من
ما جدد به من كتب
التوفيق بينه وبين
الاعراض من كتب

ع
 مثل ان شهد البتة احد ما بالملك
 المطلق والامر بالمعصية فوقف
 بهما وجعل للناس حوزا ان يكون
 ملكا لاول ثم وللتاخر

کاشانه

الفريق بيننا وبين آل بيتي محمد
لان الذنوب لا تدرى والارض والسموات
والبحر والارض واحد ١٢

أَجْعَلْ بَيْنَهُمَا بِلَدًا وَرَافِقًا
فَعَلَىٰ الْفَارُوقِ الْوَيْلُ الْيَوْمَ
فَالْقَوَاعِ الْمُنَاجِمُ مَعَهُ
يَمِينُهُ فَإِنِ افْتَأَمَتِ
حُكْمُ بَيْتِنَا الْمَوْجِعِ عَلَىٰ
وَالْفَرْعَةِ عَلَىٰ لَيْلِ التَّوَارُضِ
وَلَوْ لَقَدَّمْنَا بَعْضَ لَدَىٰهَا
بَطَلَتِ الْآخَرَىٰ وَلَوْ أَنَّ
الْإِسْجَارِ الدَّارِ بَعْضُهُمْ
فَقَالَ بَلْ أَجْرُنَا الْبَيْتِ
مِنْهَا وَانْفَقَ التَّارِيخُ
أَفْرَحَ سِوَا أَمَّا بَيْتُنَا
وَأَوَّلُ لَوْ

تقدم نايخ البيت كما اجرت واجاره الدار بالنسبة من الاجرة ولو ادعى
ان تمام الاجرة واجاره لا تصرف فيه الى الدار على الوقت
كل منهما الشرع من المنشب وايضا القى واقام بينة حكم للسابق
لزمه اجرة الدار

وَأَوْتَفِقَاحُ لِلْعَدْلِ فَالْأَزِيدُ وَالْأَفْزَجُ بِجِدَةِ الرِّعَاةِ مَعَ يَمِينِهِ
فَلَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْبَايَعِ لِأَحَدٍ قَوْمًا وَيُعِيدُ النَّمَنَ عَلَى الْآخَرِ وَلَوْ اسْتَمَعَ

فَلَا يَقْبَلُ قَوْلَ الْبَايِعِ لِأَحَدٍ فَمَا وَيَعْبُدُ التَّمَنُّ عَلَى الْآخِرِ وَلَوْ اِمْتَنَعَ

الخارج بالفرقة من اليمين خلف الحرة وأخذ واحد ولو امتنع
فسمت ويرجع كل نصف الثمن ولكل خيار الفسخ وإذا سمع أخذ الثمن

وَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِشَيْءٍ أَتَى عَلَى الْغَدِ وَلَهُ إِفْكٌ لِّأَكْثَرِ الْعَالَمِ

فَإِنْ عَرِضَ لِأَحَدِهِمَا قُضِيَ لَهُ عَلَيْهِ بِالتَّمَنِّي وَإِنْ عَرِضَ لِمَا قُضِيَ
بِالتَّمَنِّي إِنْ كُنَا وَخِلًا تَابِعًا أَوْ كَانَ مُطْلَقًا قُضِيَ بِالتَّمَنِّي أَيْضًا

وَأَنِ اتَّقُوا فِرْعَانَ ابْنَ قَوْسٍ إِذْ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْكُمْ فَاصْلَاهُ بِالْحَقِّ وَأُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ

شَرُّهُنَّ مِنْهُنَّ وَالْأَبَاضُ وَأَقَامَ بَيْتَهُ مُنْسَاوِيَةً فِي الْعَدَالَةِ وَالْعَدْلُ
وَالنَّارِخُ أَحْلَفَ مِنْ بَيْتِهِ الْغُرْعَةُ وَقَضَى لَهُ فَإِنْ نَكَلَ أَحْلَفَ الْآخَرُ

الفرقة مع آمنة الدنيا في الجاهدين
وعندها والاقدوس الخالف لان كل منهما
سعد ومنكر عكس

السلامة في كل وقت
لقد لا في كل وقت

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعلنا من عباده
مخلصين وعباده مخلصين
والمسلمون هم خير خلق الله
على وجه الأرض أجمعين
والله اعلم بالصواب

فان فكلا

فَانِ كُلِّ قَسَمَةٍ بَيْنَهُمَا وَدَجَّ كُلِّ عَلَى بَابِعِهِ بِنَصْفِ الْقَسَمَةِ وَبِوَسْطِهَا صَاحِبُ
وَرَجَعَا بِالْقَسَمَةِ وَكَوَفَسَا أَحَدَهُمَا لَمْ يَكُفْ لِلْآخَرِ لِحْزَ الْجَمْعِ وَكَوَأَقَامَ
الْعَبْدُ بَيْتَهُ بِالْعَتَقِ وَأَقَامَ الْآخَرُ بَيْتَهُ بِالْإِسْلَامِ وَاتَّحَدَا الزَّوْمَانِ أَقْرَعُ فَإِنْ
امْتَنَعَا مِنَ الْبَيْتِ تَوَدَّ بَصْفُهُ وَالْآخَرُ لِدَعَايِهِ فَاذْ فَسَمِعَ عَتَقَ لِمَنْ وَفَى
الشَّرَاطِ شَكَالَ يَنْتَهِمُ فِيهِ بَابُ الْبَيْتِ بِمَنْزِلَةِ الْعَتَقِ وَمَنْ لَمْ يَلْقَ
قَهْرًا وَلَا دَعَا لِنِسَاءٍ مَا فِي بَيْتِ الْغَيْرِ مِنْ آخِرٍ فَإِنْ شَهِدَتْ بَيْتَهُ بِالْمَلَكِيَّةِ
لَهُ أَوَّلُ بَابِ الْإِسْلَامِ أَنْتَرَعَتْ لَهُ وَالْآخَرُ عَلَى إِيٍّ وَكَوَأَقَامَ بَيْتَهُ
بَابِ دَعَا مَا فِي بَيْتِ الْغَيْرِ مِنْهُ وَلَوْ بَيْتَهُ بِاسْتِجَارِ الْقَابِضِ مِنْهُ أَقْرَعُ
مَعَ الشَّوَارِي وَكَوَأَقَامَ عَصْفُ فَإِنَّ الْآخَرَ أَقْرَعُ لِمَا بَابُ الْبَيْتِ
حُكْمُ الْمُغْصُوبِ وَلَا خَمَانِ **الفصل الثالث** في الميراث لو ادعى ابنُ
تَقْدِمُ إِسْلَامُهُ عَلَى مَوْتِ أَبِيهِ وَصَدَّقَهُ الْآخَرُ وَادْعَى لِنَفْسِهِ ذَلِكَ
فَانْكَوَأُوا لِحْلَفٍ عَلَى نَفْسِ الْعَالِمِ تَقْدِمُ إِسْلَامُهُ عَلَى مَوْتِ أَبِيهِ
وَإِذَا لَمْ يَكُنْ كِلَا الْمُلُوكِ لَوْ لَعَنَ قَاوَتْقَا عَلَى تَقْدِمِ عَتَقَ أَحَدَهُمَا
عَلَى الْمَوْتِ وَخُتِلَقَا فِي الْآخِرِ لَهَا كَوَأَسَمَ أَحَدَهُمَا فِي شُعْبَانِ وَالْآخَرُ
فِي رِضَانٍ فَإِذَا دَعَى الْمُنْقَدِمُ سَبَقَ الْمَوْتِ عَلَى مَوْتِ رِضَانٍ وَالْآخَرُ النَّجَاشِ
فَالْثَرَكَةُ بَيْنَهُمَا وَكَوَأَدْعَى مَا فِي بَيْتِ الْغَيْرِ إِنَّهُ لَهُ وَلَا خِيَةَ الْغَا
بِالْأَرْثِ وَأَقَامَ بَيْتَهُ كَامِلَةً فَإِنْ شَهِدَتْ نَفْسُ وَارثٍ غَيْرَهُمَا مَأْسَمُ

الزَّوْمَانِ أَحَدُهُمَا فِي الْمَوْتِ كَانَ الْآخَرُ الْفَسْخَ انْصَحَ وَكَوَأَقَامَ
أَخَذَ الْجَمْعَ فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا شَرْطٌ لَمْ يَكُفْ لِلْآخَرِ لِحْزَ الْجَمْعِ
أَحَدُهُمَا أَلَا إِذَا خُفِضَتْ فَلَا يَكُنِي الْآخَرُ فِي بَابِ الْبَيْتِ
أَعْلَى تَقْدِيرِ الْفَسْخِ وَرَأَى الشَّرْطَ عَلَى النِّصْفِ وَفِي النِّصْفِ عَلَى الْمَعْنَى عَلَى تَقْدِيرِ
بَلَدِ تَقْدِيرِ الْبَابِ فِيهِمْ عَلَى تَقْدِيرِ الْفَسْخِ انْصَحَ وَكَوَأَقَامَ
وَالْعَتَقُ عَلَيْهِ أَوْ أَوْ بَابُ الْبَيْتِ بِمَنْزِلَةِ الْعَتَقِ وَمَنْ لَمْ يَلْقَ
وَعَلَى تَقْدِيرِ الْبَابِ فِيهِمْ عَلَى تَقْدِيرِ الْفَسْخِ انْصَحَ وَكَوَأَقَامَ
الْعَتَقُ أَوْ بَابُ الْبَيْتِ بِمَنْزِلَةِ الْعَتَقِ وَمَنْ لَمْ يَلْقَ
نَصْفُ الْعَبْدِ وَبِوَسْطِهَا صَاحِبُ

على القاصلة الاقران لا يلزم لم يحصلوا في زمانهم

سورة الاحزاب
سورة الاحزاب
سورة الاحزاب
سورة الاحزاب

الاولان المذكوران والفقير
فان الاول يجلد على نفي العلم واخذ المال

النصف

وَدَيْتُهُمْ فِي الْوَارِثِ سَمِ الْبَيْتِ النِّصْفِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَالتَّقْيِينَ
 وَفِي النِّصْفِ الْأَخْصِي بَدَلِ الْغَيْرِ أَوْ سَلَمَهُ الْأَخْصِي لِمَا لَهُ مِنْ ثَقَسَةٍ وَكُوَاتِ
 الْأَصْدَاقِ وَادْعَى الْوَلَدَ الْأَوَّلَ وَأَمَّا الْبَيْتَةُ حَكْمُ الْوَرُوحَةِ وَكُوَاتِهَا
 كُلُّ مَنْ الْعَبْدُ الثَّلَاثُ بَيْتُهُ بَعْتُوهُ الرِّضَى لَهُ اقْرَعْ وَكُوَشِدَ اجْنِيَانِ بِالْوَصِيَّةِ
 بَعْتُو غَايَةَ وَدَلَّانِ بِالْوَصِيَّةِ بَعْتِي سَلَامٍ وَاتَّوَجَّعَ عَنْ غَايَةِ
 هُنَا تَدْفَعُ شَهَادَةَ الْوَرُثَةِ وَالْوَصِيَّةِ عَنِ الْوَلَدِ وَثَلَاثُ الثَّلَاثِ

الفصل الرابع في تكملة البيعة المظنة لا توجب بقدرة

ذَلِكَ الْمَلِكِ عَلَى مَا فِي الْبَيْتَةِ فَلَوْ شَهِدَ عَلَى ذَاتِهِ فَنُتَا جَاهَا قَبْلَ الْإِقَامَةِ
 لِلدَّعْوَى عَلَيْهِ وَالْقَوْمُ الظَّاهِرُ عَلَى النِّجْمِ كَذَلِكَ وَالْجَنِينِ وَهَلْ إِذَا
 أَخَذَ مِنَ الشَّرَى بِحُجَّةٍ مُطْلَقَةٍ يَرْجِعُ عَلَى الْبَايَعِ اشْتِكَالُ فَإِنْ قُلْنَا
 بِهِ فَلَوْ أَخَذَ مِنَ الشَّرَى الثَّلَاثِي يَرْجِعُ الْأَوَّلُ أَيْضًا وَالْوَصِيَّةُ عَنِ
 بَدَلِ الْغَيْرِ أَوْ سَلَمَهُ الْأَخْصِي لِمَا لَهُ مِنْ ثَقَسَةٍ وَكُوَاتِ
 الْأَصْدَاقِ وَادْعَى الْوَلَدَ الْأَوَّلَ وَأَمَّا الْبَيْتَةُ حَكْمُ الْوَرُوحَةِ وَكُوَاتِهَا
 كُلُّ مَنْ الْعَبْدُ الثَّلَاثُ بَيْتُهُ بَعْتُوهُ الرِّضَى لَهُ اقْرَعْ وَكُوَشِدَ اجْنِيَانِ بِالْوَصِيَّةِ
 بَعْتُو غَايَةَ وَدَلَّانِ بِالْوَصِيَّةِ بَعْتِي سَلَامٍ وَاتَّوَجَّعَ عَنْ غَايَةِ
 هُنَا تَدْفَعُ شَهَادَةَ الْوَرُثَةِ وَالْوَصِيَّةِ عَنِ الْوَلَدِ وَثَلَاثُ الثَّلَاثِ

بِكُلِّ مَنَّهُ أَوْ بِيَعْتُهُمْ فِي الْوَارِثِ سَمِ الْبَيْتِ النِّصْفِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَالتَّقْيِينَ
 وَفِي النِّصْفِ الْأَخْصِي بَدَلِ الْغَيْرِ أَوْ سَلَمَهُ الْأَخْصِي لِمَا لَهُ مِنْ ثَقَسَةٍ وَكُوَاتِ
 الْأَصْدَاقِ وَادْعَى الْوَلَدَ الْأَوَّلَ وَأَمَّا الْبَيْتَةُ حَكْمُ الْوَرُوحَةِ وَكُوَاتِهَا
 كُلُّ مَنْ الْعَبْدُ الثَّلَاثُ بَيْتُهُ بَعْتُوهُ الرِّضَى لَهُ اقْرَعْ وَكُوَشِدَ اجْنِيَانِ بِالْوَصِيَّةِ
 بَعْتُو غَايَةَ وَدَلَّانِ بِالْوَصِيَّةِ بَعْتِي سَلَامٍ وَاتَّوَجَّعَ عَنْ غَايَةِ
 هُنَا تَدْفَعُ شَهَادَةَ الْوَرُثَةِ وَالْوَصِيَّةِ عَنِ الْوَلَدِ وَثَلَاثُ الثَّلَاثِ

بِكُلِّ مَنَّهُ أَوْ بِيَعْتُهُمْ فِي الْوَارِثِ سَمِ الْبَيْتِ النِّصْفِ بَعْدَ الْمَوْتِ وَالتَّقْيِينَ
 وَفِي النِّصْفِ الْأَخْصِي بَدَلِ الْغَيْرِ أَوْ سَلَمَهُ الْأَخْصِي لِمَا لَهُ مِنْ ثَقَسَةٍ وَكُوَاتِ
 الْأَصْدَاقِ وَادْعَى الْوَلَدَ الْأَوَّلَ وَأَمَّا الْبَيْتَةُ حَكْمُ الْوَرُوحَةِ وَكُوَاتِهَا
 كُلُّ مَنْ الْعَبْدُ الثَّلَاثُ بَيْتُهُ بَعْتُوهُ الرِّضَى لَهُ اقْرَعْ وَكُوَشِدَ اجْنِيَانِ بِالْوَصِيَّةِ
 بَعْتُو غَايَةَ وَدَلَّانِ بِالْوَصِيَّةِ بَعْتِي سَلَامٍ وَاتَّوَجَّعَ عَنْ غَايَةِ
 هُنَا تَدْفَعُ شَهَادَةَ الْوَرُثَةِ وَالْوَصِيَّةِ عَنِ الْوَلَدِ وَثَلَاثُ الثَّلَاثِ

هذا
النصف
الآخر
الذي
في
اليمين
من
اليمين
واليسار
من
اليسار

بينه وتشتبها فهي المتدعي الجيع ولو جاف لم تدعي الجيع النصف والآخر
تقع ويجلف الخارج بالقرعة فان نكل حلف الآخر فان نكلا قسم
فحصل المستوعب ثلثة ارباع ولو ادعى اخ الثلث وتشتبها ولا بدية
فكل الثلث وعلى الثاني والثالث اليه المستوعب وعلى المستوعب
في الثالث اليه الثاني وان اقاموا بدية خلت للمستوعب الربع بغير
منازع والثلث الذي في يد الثاني والربع مما في يد الثالث وبقي
نصف الستدس للخارج بالقرعة من المستوعب والثاني فان نكلا
قسم بينهما فحصل للمستوعب ثلث ونصف وللثاني احدى نصف
ولاشئ للثالث ولو ادعى احدى الاربعه الجيع والثاني الثلثين والثلث
النصف والربع الثلث وخرجوا اقاموا بدية فلكل المستوعب الثلث

ولا كانت الاربعه في يدها ولا بدية
والنصف والثلث الثلث والثلث
وهو الثلث حكر

انما كانت المستوعب ثلثة ارباع
سرس في الاربعه ارباع
انما كانت المستوعب ثلثة ارباع
انما كانت المستوعب ثلثة ارباع

ويوقع بينه وبين الثاني في الستدس فان نكلو قسم بينهم ويقع بين
الاربعة في الباقي فان نكلوا قسم فحصل للمستوعب ثلث ونصف
ثمانية وللثالث خمسة والرباع ثلثة ولو تشتبها ولا بدية فكل
الربع ويجلف الجيع ولو اقاموا بدية سقط اعتبارها بالنظر الى
نكله ويقيد فيما يتبعه مما في يد الغير فجميع بين كل ثلثة على ما يدعي
الارباع فلكل المستوعب ثلثا في ثلثة ويقع بينه وبين الثالث في ستة
فان نكلوا قسم بينهما ويقع بين المستوعب والرباع في اثنين فالتبعا

فان نكلوا قسم بينهما ويقع بينه وبين الثالث
في ستة ارباع
فان نكلوا قسم بينهما ويقع بينه وبين الثالث

الاربعة والاربعة
الاربعة والاربعة
الاربعة والاربعة
الاربعة والاربعة

الاربعة والاربعة
الاربعة والاربعة
الاربعة والاربعة
الاربعة والاربعة

هذا هو النص
في هذه المسئلة
والاربعة والاربعة

من اليمين قسم بينهما والمستوعب من الثالث ويقارع الثاني
في عشرة فيقسم بعد النكول ويقارع الثالث في اثنين ويجعل الخارج

فان نكل والاخر فان نكل قسم بينهما والمستوعب من الرابع اثنان هـ
ويقارع الثاني عشرة فيقسم بعد النكول ويقارع الثالث في ستة

فيقسم بعد النكول والثاني عا في يد المستوعب عشرة وللثالث ستة
وللرابع اثنان فكل للمستوعب النصف والثاني سدس وتسع وللثالث

والرابع سدس الثلث ولو خرج البيع مستحقا لكان الرجوع على البائع
فان صح في نزاع المتعدي عليه البائع فلا رجوع على اشكال ولو اصيل

فان جارية تملكه كذب نفسه فالولد له والجارية مستولدة
وعلم قيمتها والمهر قيمة الولد للقرعة ويحتمل ان الجارية للقرعة

ان صدقته وكون الدعي كذب شهودي بطلت بيئته الا
دعواه الفصل الخامس عشر في الشهادة وقبيل مطالب

وفيه فصلان الاول الشروط العامة وينتظر في الشاهد سنة امور
الاول البلوغ فلا يقبل شهادة الصبي وان رافق الا في الجراح تشترط بلوغ

عشرين فصاعدا وعدم تفوقهم في الشهادة واجتماعهم على المباح والملك
العقل فلا يقبل الشهادة المجنون ويقبل شهادة من يعتون حال افا

وكذا معناه هو والتعقل لا يقبل شهادة الا اذا علم انه وضع

في قوله المستوعب من الثالث
في قوله المستوعب من الرابع
في قوله المستوعب من الخامس
في قوله المستوعب من السادس
في قوله المستوعب من السابع
في قوله المستوعب من الثامن
في قوله المستوعب من التاسع
في قوله المستوعب من العاشر

وذكر تاج الغرائب السقط الذي لا يقف
وحد النبوة ان بطله ينفق ان كان لا يابا بغيره
انما عاودت من ادمه سواد حبله الميكه
انما عاودت من ادمه سواد حبله الميكه

بِسْمِ

التفكير العنقودي ووضوحها

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الشيء العظيم الذي كنا
نكرهه ونكفره

فلا فسوق ومحبذ اتحاد النجى للتحليل الخامس ملهاف المولد فرد

شهادة ولد الزنا وان قلت **الساو**ى ارتفاع التهمة ولها اسباب

احدها ان يجلي نفسه نفقا او يدفع ضرا كسهاة كالنربك لشريكه

فِيهَا هَوْنٌ لَكُمْ فِيهِ وَصَاحِبُ الدِّبَالِ لِحُجُورِ عَلَيْهِ وَالتَّيْدُ لِمَا ذُوْنُ وَأَنْوَ

فِيمَا هُوَ وَصِي فِيهِ اَوَاثِلًا مَّحْرُومَةٌ قَبْلَ الْاِيْتِمَانِ وَالْعَاقِلَةُ

بِحُجَّ شَهَادَةِ الْوَكِيلِ وَالْوَصِيِّ يَفْسُقُ اللَّهُ مَوْلَى الْمَوْلَى وَالْوَصِيِّ

وَلَوْ شَهِدَ بِمَا لَمْ يَدْرِهِ الْمَجْرُوحُ أَوْ الرِّضْفِيلُ وَلَوْ شَهِدَ الْجَلْدَانِ بِمَا

فشهد الشاهدان بأخرى من التركة قبل البيع وانبأها العداء والدين

وَمَنْ يَحْقُقِ الْفَرْجَ بِالْمِصْبَةِ وَالْفَمَ بِاللِّفْرِ وَالْإِثْقَادَ بِاللِّدِينَةِ

فَلَا يَمْنَعُ وَتَقْبِلُ الشَّهَادَةَ الْعِدَّ وَالْعَدُوَّ وَلَوْ شَهِدَ بَعْضُ الزُّمَرِ لِبَعْضٍ

على قاطع الطريق لم يقبل النعمة اما الوفاك اعرضوا لنا واخذوا

قيلت ومن ادفع عايل الكذب فلو اناب ليقبل شهادته ثم يقبل وقال

الشيخ بقبيل الوفاة شئ قبل شهادتك وتود شهادته المذبح قبل

السؤال للنفمة التي في حقوة التعلّى ولا يصالح العامة على السبكال

وَلَا تُصِرُّ بِالْإِثْمِ عِجْرًا وَلَا تُوَخِّ فِي نَفْسِهِ لِتَشْهَدَ قَبْلَ وَلَا

تجمل على الجوع ومنهم ما نة النفس السائل في كفة الاناد والاصح

ومركب الإليوني من البياض بحيث تشبه يد وناو السنن اجمع

المباين في العلم والحق والباطل والظن والاعتقاد
والمادة المولدة والخلق والعدم والعدم

المباين صح **الخامس** حصول الظن العامة في الشاهد وقت
التخل في الطلاق خاصة ولا يشرط في غيره فلو شهد الصغير والكا
والعبد والفاسق ثم زالت الموانع فاقاموها سمعت في غير
وكذا لو شهدوا بيمين مع سماع عدلين ثم اقاموا بعد ذلك
المانع سمعت فان كانت قد ردت اولاً ولو ردت شهادة
الولد على والده ثم اعادها بعد موته سمعت **المطل الثاني**

في مستند الشهادة وهو العلم **الاستثنائي** اما بالمساهمة فيما
يفيق اليها وهي لانفال كالعصب والقتل والرضاع والزنا والولاية وبغير

في ذلك شهادة الاصح والاضحى اذا عرفت اشارته فان حملت
اعتمد الحكم على ابي عارفين بها وثبت الحكم بشهادة اصدقها
فروعاً واما السماع والبصيرة فيما يفتق اليها كالافعال الصادرة
عن الجور عند الشاهد مثل العقود فان السمع يفتق اليه

لفهم اللفظ والبصيرة معرفة التلطف واما السماع وحده كالافعال
الصادرة عن العلوم عند الشاهد فان لا يفتق اليه شهادة ادا
عرف صوت التلطف بحيث لا يعتريه الشك ولو لم تعرفه وعرف عدلاً
عنده فكذا عارف وكذا لو شهد على القبض وبغير شهادته
على شهادة غيره وعلى ما يترجمه الحكم ويجوز للتبني على

والمباين في العلم والحق والباطل والظن والاعتقاد
والمادة المولدة والخلق والعدم والعدم

في مستند الشهادة وهو العلم

في مستند الشهادة وهو العلم

فان يات افعله
بمع كنه

الحمد لله رب العالمين

فَإِنْ مَاتَ أَحَدُ مَجْلِسِي الْحُكْمِ فَإِنْ دُفِنَ لَمْ يَنْبَغِ عِدُّ وَتَعْدُّ رِثَةِ الشَّهَادَةِ
وَبِجَوِّزِ كُتُفٍ وَحِدِ الْمَرَّةِ لِلشَّهَادَةِ ثُمَّ الشَّهَادَةُ هَذَا مِنْ عَنِ الْمَشْهُودِ

عَلَيْهِ رَفَعَهُ إِلَى ثَجَلَصَ عَنْ غَيْرِهِ وَمَجُوزَانِ بِشَهَادَةِ الْحَلْبَةِ الْخَامَةِ

وَالشَّرَكَةُ إِذَا دُرِّجَ فِيهَا فَهُوَ مُشْرِكٌ مُؤْمِنٌ مَعْرِفِي ذِكْرِ رَبِّهِ عَدْلِيٌّ وَيَكُونُ

شاهد اصل لا فرغنا عليهما ولو سمع رجلا يستحق صبيا او كبرا

سَاكِنًا غَيْرِ مَنكُمُ لَمْ يَشْهَدْ بِالنِّسْبِ وَإِذَا جِئْتُمْ فِي الْمَدِينِ النَّفْثَ بِالْبَيْتِ الْمَلِكِ

وَالْقَدَمُ وَالْأَجَارُفُ وَشِبْهَ ذَلِكَ بغير متنازع حازت الشهادة

بِالْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ مَهْلُ الْبَيْتِ فِي الشَّهَادَةِ بِالْمَلِكِ الْمَطْلُوقِ لِأَقْرَبِ

فَلَا تَشْهَدُ بِالْإِعْسَاءِ مَعَ الْخَيْرِ فَإِذَا لَمْ يَكُنْ قَرَأَ الْأَحْوَ

كسره على الألف والمجوع في الخلوة **المطل الشاهد** في الشاهد

وَالْيَمِينُ وَيُثَبِّتُ بِذَلِكَ كُلِّمَا كَانَ مَا لَمْ يَلَا وَالْمَقْصُودُ مِنْهُ اِيْمَانُ

كالمعاوضات كالبيع والهبة والحباية الموجبة للديون كاه

الخطأ وشبهه قتل الولد ولدك والهاشمية وفي البيت الوقف

استكمالاً لما ثبت بذلك الحدود ولا الخلم والاطلاق والرجوع

وَالْعَيْقُ وَالْتَذِيرُ وَالْكِتَابَةُ وَالْوَكَالَةُ وَالنَّسَبُ وَالْوَصِيَّةُ

الدِّينِ وَغَيْرِ النَّسَاءِ وَيُثَرِّفُ الشَّهَادَةَ أَوَّلًا وَيُثَبِّتُ عَدْلَهُ النَّسَاءَ

فَلَوْ طَفَّ قَبْلَ ذَلِكَ ^{الْحَمْدُ} وَجِبْتَ عَادَتَهَا بَعْدَهُ وَهَلَّتِ الْقَضَاءُ

١٣٩٩
 قلا الشيخ و يكي اليامين
 الشاهد الواحد عثمان

المشاهدة أو المأثور عن الله تعالى

ففي الاول افرغ
الن من الزيت لان القضا
لا يصفى حصار الجوز
الان القضا حصار الجوز

المؤيد بن محمد

[illegible]

کتابخانه عمومی

تفريقت
الوقف

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

واللوالم الحق اول من لا لا لاسرقه الفز فطران وبیشق
حقوق الناس كانه لو كانت عقوبه كالانصاف او بقر عقوبه تدر

وإذا شهد شاهدان أن فلانا اقترع اللواط مع كذا فممنوع
عليه شهادة بالزنا ولا يسمع الشهادة بالزنا لأنه لا يسمع الزنا

وإذا شهد شاهدان أن فلانا اقترع اللواط مع كذا فممنوع
عليه شهادة بالزنا ولا يسمع الشهادة بالزنا لأنه لا يسمع الزنا

أدعى اليه شاهدان. والشهادة على الشهادة لا تثبت الحد
بإلشاد حرمته النكاح ونحوه لا يملك في المأكولة وجوب بيع غيرها
الثاني لا يستعاضوا بأكلة أن يقول شاهد الأصل شهد على شهادتي
التي شهد بكذا ودونه أن سمعته يشهد عند الحاكم وأدون
منه أن سمعته يقول شهد فلان على فلان بكذا السبب المحجوز
ولو قال عدي شهادة مجزومة لفلان فكما السبب وله
أن يقول في الأولى شهد في على شهادتيه ونحوه يوافق شهد
على شهادتيه أو شهد أن فلان يشهد **الثالث** العدد
ويشهد على كل واحد شاهدان ولو شهد اثنان على شهادة
كل واحد منهما أو شهد الأصل مع الآخر على شهادتيه الأولى أو
شهد الاثنان على الزبد من اثنين أو كان الأصل شاهداً ولزمين
أو أربع سواء فيما يجوز فشهادتان على كل واحد منهما قبل
وهي تقبل شهادة هذه النساء على الشهادة فيما يقبل فيه شهادته
خالفه لغير الباطنة ولا يستعمل فيه نظر الرابع في شرط الحاكم بهما ولا
تسمع شهادة الفرع إلا بعد تعدد شاهد الأصل أما لمريض أو غيبه
والضابط المشقة ولا بأس بموت شاهد الأصل وغيبته وهي
وجنونه وترده ومجاءه وكوطا أفسق أو عداؤه أو دية طرحت

بديق قوله خاصة في النكاح البوض الذي فيه شهادتيه
ومنفذات لا يسمع من غيرهما ولا يسمع من غيرهما
الحجوز لا يسمع من غيرهما ولا يسمع من غيرهما
هذا في موضع آخر في موضع الحجوز في الموضع
لا يقتضاهما النساء ويقبل الأصل في الموضع

وإذا شهد شاهدان أن فلانا اقترع اللواط مع كذا فممنوع
عليه شهادة بالزنا ولا يسمع الشهادة بالزنا لأنه لا يسمع الزنا
وإذا شهد شاهدان أن فلانا اقترع اللواط مع كذا فممنوع
عليه شهادة بالزنا ولا يسمع الشهادة بالزنا لأنه لا يسمع الزنا

بشهادة طرحت
بشهادة طرحت
بشهادة طرحت

لأن الشهادة
لأن الشهادة

كَوَاتِرِ الْأَصْلِ طُرِجَتْ عَلَى أَيْ وَكُوجِمَ لِسِنِهَا دَهْنُ الْفَرْعِ ثُمَّ حُفِرَ لِأَصْلِ
 لَمْ يَقْدَحْ خَالَفَتِهِ وَكَلَمَتْهُ وَتَبَيَّنَتْ تَسْمِيَةُ الْأَصْلِ التَّعْدِيلُ
 فَإِنْ عَمِلَهُ أَوْ عَزَّ الْحَاكِمُ الْعَدَا لَهْ حُكْمُهُ بِالْحَبْثِ وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَشْهَدَ
 عَلَى صِدْقٍ شَاهِدٍ لِأَصْلِ الْمَطْلَبِ الْخَامِسُ فِي التَّوَجُّعِ وَهُوَ
 أَمَّا عَنْ شَهَادَةِ الْعُقُودَةِ أَوِ الْبَيْعِ أَوْ الْمَالَ **الْحَادِثُ** الْعُقُودَةُ
 فَإِنْ رَجَعَ قَبْلَ الْقَضَاءِ لَمْ يَقْضَ وَجَبَ حَدْ الْقَذْفِ إِنْ شَهِدَ دُونَ
 بِالزَّيْنِ أَوْ قَدْ غُلِطَ بِالْحَقْلِ سَقُوطُهُ وَكَوَلَمْ يَرْجَعْ بِالرَّوْجِعِ
 نَفَاكُ الْحَاكِمِ تَوَقَّفَ ثُمَّ عَادَ وَقَدْ أَقْضَى وَالْأَقْرَبُ لِلْقَضَاءِ فِي وَجْهِ
 الْمَعَادَةِ اسْتِكْثَالَ وَإِنْ رَجَعَ بَعْدَ الْقَضَاءِ وَفِيهِ الْإِسْتِغْنَاءُ وَالْقَضَاءُ
 أَقْضَى مِنْهُ إِنْ قَاتَلَ تَعَمَّدَتْ وَالْأَخَذَ مِنْهُ الدِّيَّةَ وَلَوْ خِلَافًا
 فَعَلِيَ الْعَامِدِ الْقَضَاءُ عَلَى الْحَقْلِ الدِّيَّةَ وَلِلْوَلِيِّ قَتْلُ الْجَمِيعِ مَعَ تَعْمُدِهِمْ
 وَدَفْعَ مَا ضَلَّ الدِّيَّةَ صَاحِبِهِ السَّيِّئُ وَعَلَى الْبَاقِي مِنَ الشُّهُودِ الْأَ
 كْمَالُ لَعْدِ اسْقَاطِ حَقِّ الْمُقْتُولِينَ وَلَوْ رَجَعَ أَحَدُ الْأَنْثَيْنِ خَصَمَهُ
 فَعَلَيْهِ نِصْفُ الْجَنَابَةِ إِنْ أَقْضَى الْوَلِيُّ وَدَفَعَ نِصْفَ الدِّيَّةِ وَالْأَخَذَ
 النِّصْفَ فَلَا سَبِيلَ عَلَى الْآخَرِ وَلَوْ رَجَعَ أَحَدُ شُهُودِ الزَّوْنِ أَوْ جُزْءِ
 وَقَدْ تَعَمَّدَتْ وَكَوَلَمْ يُوَافِقْهُ الْبَاقُونَ أَقْضَى مِنْهُ خَاصَّةً وَدَفَعَ
 إِلَيْهِ الْوَلِيُّ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الدِّيَّةِ وَلَوْ رَجَعَ وَفِي الْقَضَاءِ الْمُبَاشَرَةِ فَعَلَيْهِ

عن ديه

من دین

ان لودع والى القدر بعد انما شاع
بان يكذب نفسه وجيب قتل اولى بغير قتل
الاسر عليه السلام

ولودع الى القصر وكان يهدى له
فانزع الشاهد من الكفر فالتزم
اولئذ لم يجد في الكفر فالتزم
فالتزم به العبد المكاره

انقصا

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

تعدر عنه الشهود ولو ظهر كونهما عديين أو كافرين أو

صديقين بطل القضاء وكوكان في قتل وجبت الدية على بيت المال

المطلب السادس في اتحاد الشهادة بشرط توارد الشاهدين

على شيء واحد معنى فلو قال أحدهما بالبيع والآخر بالاقرار

به لم يصح وله أن يخلف مع أيهما شاء ولو شهد بالسرقة

في قنيتين لم يحكم سواء اتحدت العين أو لا وكذا لو اختلفا

في عين السرقة أو اختلفا في قدر الثمن في المبيع وله الخلف

مع شيء ولو شهد له مع كل واحد شاهد ثبت الثمن الزائد

ولو شهد أحدهما باقرار بالبيع والآخر باقرار الغير في

زمان واحد وكذلك وإن ثبت الفأبهما وخلف مع هذا

الافتين على الزيادة إن شاء وكذا لو شهد أحدهما بأن قيمة

المسروق درهم والآخر درهمان ثبت الدرهم بها وخلف مع الآخر

شهد أحدهما بالقتل غيرة والآخر عتية لم يحكم

المطلب السابع في مسائل متعددة الشهادة ليست شرطاً في شيء

من العقود سوى المطلق ويستحب في التنكاح والرجعة والبيع

والحكم تبع لها ولو كانت كاذبة في نفس الأمر لم يحل للشهود

له الأخذ بما أعلمه صحة الدعوى أو الجهل كذا والشاهد

في قنيتين لم يحكم سواء اتحدت العين أو لا وكذا لو اختلفا في عين السرقة أو اختلفا في قدر الثمن في المبيع وله الخلف مع شيء ولو شهد له مع كل واحد شاهد ثبت الثمن الزائد ولو شهد أحدهما باقرار بالبيع والآخر باقرار الغير في زمان واحد وكذلك وإن ثبت الفأبهما وخلف مع هذا الافتين على الزيادة إن شاء وكذا لو شهد أحدهما بأن قيمة المسروق درهم والآخر درهمان ثبت الدرهم بها وخلف مع الآخر شهد أحدهما بالقتل غيرة والآخر عتية لم يحكم

تعدر

في قنيتين لم يحكم سواء اتحدت العين أو لا وكذا لو اختلفا في عين السرقة أو اختلفا في قدر الثمن في المبيع وله الخلف مع شيء ولو شهد له مع كل واحد شاهد ثبت الثمن الزائد ولو شهد أحدهما باقرار بالبيع والآخر باقرار الغير في زمان واحد وكذلك وإن ثبت الفأبهما وخلف مع هذا الافتين على الزيادة إن شاء وكذا لو شهد أحدهما بأن قيمة المسروق درهم والآخر درهمان ثبت الدرهم بها وخلف مع الآخر شهد أحدهما بالقتل غيرة والآخر عتية لم يحكم

في قنيتين لم يحكم سواء اتحدت العين أو لا وكذا لو اختلفا في عين السرقة أو اختلفا في قدر الثمن في المبيع وله الخلف مع شيء ولو شهد له مع كل واحد شاهد ثبت الثمن الزائد ولو شهد أحدهما باقرار بالبيع والآخر باقرار الغير في زمان واحد وكذلك وإن ثبت الفأبهما وخلف مع هذا الافتين على الزيادة إن شاء وكذا لو شهد أحدهما بأن قيمة المسروق درهم والآخر درهمان ثبت الدرهم بها وخلف مع الآخر شهد أحدهما بالقتل غيرة والآخر عتية لم يحكم

في قنيتين لم يحكم سواء اتحدت العين أو لا وكذا لو اختلفا في عين السرقة أو اختلفا في قدر الثمن في المبيع وله الخلف مع شيء ولو شهد له مع كل واحد شاهد ثبت الثمن الزائد ولو شهد أحدهما باقرار بالبيع والآخر باقرار الغير في زمان واحد وكذلك وإن ثبت الفأبهما وخلف مع هذا الافتين على الزيادة إن شاء وكذا لو شهد أحدهما بأن قيمة المسروق درهم والآخر درهمان ثبت الدرهم بها وخلف مع الآخر شهد أحدهما بالقتل غيرة والآخر عتية لم يحكم

[illegible]

والتكلم الشكرانه الالهيه منه

مكتبة المخطوطات

وَالْقَامَةِ بِالشَّهَادَةِ وَاجْتَبَاءِ عَلَى الْكَفَالَةِ الْإِمَامُ أَخْبَرَهُ الْمُسْتَحَقُّ
وَكَذَا التَّمْلُوكُ وَمَوَاتِ الشَّاهِدِ أَنْ قَبْلَ الْحَاكِمِ بِهِمُ الرَّجُلُ الْعَدْلُ
تَرْكِهَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَوْ سَقَا بَعْدَ الْقَامَةِ قَبْلَ الْحَاكِمِ بِهَا
إِلَّا فِي حَقْوْفِهِ تَعَالَى وَلَوْ شَهِدَ لِمَنْ شَهِدَتْ قَبْلَ الْحَاكِمِ
يَحْكُمُ وَلَوْ حَكَمَ ثُمَّ جَرَّاهُ مَطْلَقًا لَمْ يَنْقُصْ وَلَوْ عَنِ الْجَارِ
الْوَقْتُ وَكَانَ مَقْدِمًا عَلَى الشَّهَادَةِ نَقْضُ الْإِفْلَاقِ وَكَوْنُ الْكَلِمَةِ
قَتْلًا أَوْ جَرْحًا فِي الدِّيَةِ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَأَنْ كَانَ الْمُبَاشِرُ الْوَلِيُّ
مَعَ أَذْنِ الْحَاكِمِ وَلَوْ حَكَمَ وَلَمْ يَأْذِنْ مِنْ الْوَلِيِّ الدِّيَةِ وَلَوْ
كَانَ مَا الْأَرْتَةِ وَلَوْ تَلَفَ ضَمَنَهُ الْقَابِضُ وَلَوْ شَهِدَ وَإِنْ
إِنَّهُ يَرْجِعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ لَزِيدَ بِالْوَصِيَّةِ لَعْنَةُ الْوَجْهِ عَدَمُ
خِلَافِ الشَّيْخِ وَلَوْ شَهِدَ اجْتِبَاءُ بِالرَّجُوعِ عَمَّا أَوْضَحَ لَزِيدَ إِلَى
عَمْرٍو حَلْفٍ مَعَ شَاهِدِهِ وَإِنْ ثَلَّثَ الْأَوَّلُ بِشَاهِدَيْنِ إِلَّا
بِعَارِضٍ وَلَوْ سَأَلَ الْعَبْدَ التَّفَرُّقَ حَتَّى يَرْكَبَ شَهْوَةً عَقْدَهُ
أَوْ سَأَلَ مُقِيمَ شَاهِدٍ بِالْمَالِ حَسْبِيَ الْغَرِيمُ حَتَّى تَكُونَ الشَّيْخُ
أَجِبَ فِيهِ نَظَرُ كِتَابِ الْحُدُودِ فِيهِ مَقَاصِدُ الْأَوَّلِ
فِي الزَّنا وَفِيهِ فُصُولُ الْأَوَّلِ لَزْنَا بِالْجِزْ ذِكْرِ الْإِنْسَانِ حَتَّى
تَغْيِبَ الْحَشْفَةُ فِي فَرْجِ امْرَأَةٍ قَبْلَ أَرْبَعِينَ مِائَةً مِنْ غَيْرِ سَبْعِينَ مِائَةً

الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكمة

سید محمد علی میرزا

[illegible]

الحمد لله الذي
هو على عتبة
الهدى وقد ران روحه في قلوبنا

الحمد لله المنعم والنعمة والفضل والكرام
على فعله والكرام والكرام

وإن كان صفة كذا الطبيب به الهم كالحاسبان فكان على كل
من أراد ذكر كذا الطبيب التمسك بذكر

شبهت
از اسب دشت الاغین بزوجه فرودها
مع الاشتهاء حدت می طاعت
وفی روا به یعام لها
الحمد خداوند
سرا و غیره و غیره

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

هذا هو الحد الذي لا يثبت به الشهادة في الدماء
ولا في غيرها من الدماء ولا في غيرها من الدماء
ولا في غيرها من الدماء ولا في غيرها من الدماء

هذا هو الحد الذي لا يثبت به الشهادة في الدماء
ولا في غيرها من الدماء ولا في غيرها من الدماء
ولا في غيرها من الدماء ولا في غيرها من الدماء

فلا فرق بين حد الفرية والمعاينة في الإللاج ولو شهدوا بالزنا من دونها
حد الفرية ويكفي أن يقولوا لأنهم سبب التحليل والاتفاق في جميع
الصفات ولو شهد بعض المعاينة والباقي بدونها أو بعض في زمان
أو ذواته والباقي غير ذلك حد الفرية ولو شهد اثنين بالزنا
واثنان بالمطوعة حد الشهود على رأي والزاوي على رأي ولا حد
ولو سبق أحدهم بالإقامة حد القذف ولم يبق في تمام الشهادتين
ولو شهدوا بغير ذلك قد سمعت وكذا لو شهدا على الكفر من اثنين
ويكفي تفريق الشهود في الإقامة بعد الاجتماع ولو شهدا رابعة
فتشهد أربع النساء بالزنا فلا حد ولا على الشهود على رأي وسقط
بالنوبة قبل البينة لأبعدها وبحكم الحاكم يعلم ولو شهد بعض
وزدت الشهادة الباقيين وحد الجميع وإن ردت جفت على رأي
الفصل الثالث وهي أربعة **الاول** القتل ويجب على الزاني بالموت
نسبا كالأمة وبأمرأة الأب وعلى المكر للمرأة وعلى الذمي بالمسلمة سواء
التيخ والشاب والمرد والعبد والمحسن وغيرهم والمسلم والكافر **الثاني**
الرجم والجلد ويحيان على المحسن والمحصنة واشتراط التخيخ في الجميع **الثالث**
وأوجب على الشا التخيخ خاصة ويبدى بالجلد وكذا الواجبة للحد
بداية بلا يفتون معه لأخر ولا يتوقع بوجوب حبله وبدفن المجرم

هذا هو الحد الذي لا يثبت به الشهادة في الدماء
ولا في غيرها من الدماء ولا في غيرها من الدماء
ولا في غيرها من الدماء ولا في غيرها من الدماء

هذا هو الحد الذي لا يثبت به الشهادة في الدماء
ولا في غيرها من الدماء ولا في غيرها من الدماء
ولا في غيرها من الدماء ولا في غيرها من الدماء

الحقوقية والمرأة المصدرة فان قيل عدا ان ثبت بالبينة
 والامه بعد وقيل بشرط اقامة الحجة وببذل الشهود بالوجه
 وجوباً وفي المرفيداء الامام وسبب الاشعار والحضار طائفة
 واقلمها انما هو حد في الحد وصغر الحجة ولا يرجه من عليه حد
 ثم يرف من بعد حجة ولو غاب الشهود او مانع الميسقط الحد
 في جميع المرفيداء **الثالث** العبد والتحرير والتغيب وهو
 واجب على الذكر المخرج غير الحصن وهل بشرط ان يكون مملوكاً
 ويميلد مائة ويجزئ لسه ويؤخذ من مصر ويميلد بحراً قائماً
 اشد الضرب ويقف على جسده ويتقى وجهه وراسه وفي
 والمرأة تقرب جالسة قد دبطت عليها ثيابها في سنة التحريم
 بل ينظر الوسط ففي نهار الصيف طراه وفي الشتاء اوسطه ولا في ارض
 العدو ولا في الحرم بل يضيق عليه في الطعام والمشراب ولو جنى فيه
 حد ولا ينسقط بعراض الجنون والابتعاد ولا يوفى الايض والستى
 الى البر فان انقضت المصلحة التقدير ضرب بالضعف المشتمل على العدة
 ولا ينسقط وصول كل شيء الى الجسد ونزول الحمل في الحد والرم
 حتى تضع وتضع ان فقد الكافل ولو نال في مكان شريف او
 زمان شريف عوقب بزيادة براها **الرابع** العبد خاصة

تنظر الان في كل ما يجرى
 الطريق في كل ما يجرى
 المال ولو كان المال ولو كان
 التفسير على ان اولى بيت المال ولو كان
 الان في كل ما يجرى

قوله لا يوفى الايض والستى
 في كل ما يجرى
 في كل ما يجرى

ضوت في ارض
 كمر عدا ان صدرت

دون الزوال والتغيب

وهو ثابت في حق المراف وغيره ^{الملك} الملك على رأي والعبد ويجلد إلى
والجرح مائة والعبد والامة خمسين وان كان محصنين ولو تكر

من الخلفا قتل في الرابعة او الثالثة على خلاف ومن المملوك غان
الذي الذي في بدمية الحاكمهم والحكم بينهم شرع الاسلام ومن وجد

مع زوجة رجلا فله قتلها ولا يصدق اليه التينة او تصديق
وليهما ومن اقتضى بغير ابا صبعه فعليه مهر نسائها ولو كانت امة

فغش فتمتها ومن تزوج امة على حرة مسلمة ووطي قبل الاذن فعليه
ثم حد الزاني **المقصود الثاني** في الموطأ وهو وطى الزكرا ان فان

اوقب قتلا معا ان كانا بالغين عاقلين حريين كانا او عبيدين مسلمين
او كافرين محصنين او غيرها او بالتزويق ولو ادعى المملوك الكراهة

صدوق ولو لوط بصبي او مجنون قتل على اي وادب الصبي ولو لوط مجنون
و ادب المجنون وتجر

بعاقل قتل العاقل والافاء من شاهر والقوا حبا عليه والجمع
بين احدهما مع الاحاق واليه يوجب جلد مائة حريين كانا او عبيد

مسلمين او كافرين محصنين او غيرها او بالتزويق على اي الذي
ان لوط مسلم فانه يقتل ولو لوط عبيد تخير الامام الحاكم بين فعله

الى اهل جلته وبين اقله احد عشر عينا ولو تكرر الجلد قتل في الوا
والا طر مسلم فانه يقتل ولو لوط عبيد تخير الامام الحاكم بين فعله

من الخلفا قتل في الرابعة او الثالثة على خلاف ومن المملوك غان

الذي الذي في بدمية الحاكمهم والحكم بينهم شرع الاسلام ومن وجد

مع زوجة رجلا فله قتلها ولا يصدق اليه التينة او تصديق

وليهما ومن اقتضى بغير ابا صبعه فعليه مهر نسائها ولو كانت امة

فغش فتمتها ومن تزوج امة على حرة مسلمة ووطي قبل الاذن فعليه

من الخلفا قتل في الرابعة او الثالثة على خلاف ومن المملوك غان

فان كان له اربعة

الثاني ان النسب انقضى وانما هو

او الثالثة على خلاف وثبت بالاقرار اربع مرات من البالغ العاقل الى
 المختار وسبها اربع رجال بالمعانية فلو اقر في الاربع مرات
 ولو شهد وبنها حد في التوبة وحكم الحاكم بعلمه والمجتمعات
 في ازار واحد مجديس ولا يحكم يوزان من ثلثين التسعين فان فعل
 بها ذلك مرتين حد في الثالثة وبغيره من قبل غلاما اجنبيا
 والتوبة قبل البينة تسقط الحد لا بعدها وبعد الاقرار يتخير للامام
المقصد الثالث في الحق والافيا تجلد المساحقة البالغة العاقلة
 مائة جلدة فمرة كانت مسلمة او كافرة فاعلة او مفعولة محضة او اممة
 او غيرها على راي فان تكبد الحد ثلثا قتل في الرابعة والتوبة تسقط
 الحد قبل البينة لا بعدها وتخير الامام لوتاد بعد الاقرار ويتقرب
 جسيان المجتمعان في ازار واحد مجديس فان تكررت التوبة مرتين حد
 في الثالثة ولو اقر في رجم البكر حكمة او غنم مريم مثل
 البكر لها والحق ولد بالرجل وتجلد الفواد وهو الجامع بين الرجال
 وامثالهم للنوايا او بينه وبين النساء للزنا خمس وسبعين جلدة
 ويجلد من سبه ويشتر ويغني سواه الحق العبد والسلم والكافر والرجل
 والمرأة الا في الجور والشره والتف فيسقط عنها وثبت بالاقرار مرتين
 من البالغ العاقل المختار وسبها اربع عدلين **المقصد الرابع**

في وقت كبر الفقت ما اقر في الكبر فجلدت الزانية
 في المرة فوادا وادار الصبي بعد الوضوء
 بعنوط الرجل ووصيه الولد والكبر خلاف
 اورجت على خلاف والحق

ولا يعقل ازار العبد ولا العهر

ولا يعقل ازار العبد ولا العهر ولا يعقل ازار العبد ولا العهر

حد القذف وفيه مطلبان **الاول** في اركانته وهي ثلاثة الصيغة

وهي التي بانزاع اللؤلؤة مثل انت زاني او لاطيط او منكج في ذنبهم او
زنيبتا او لاطيطا وباران او لاطيطا وانت زانية او ذنوبك وما
اشبه ذلك باقى لغة كان مع موافقة وكذا الست بولدي لم يعثر
به او لست لاسيك وكوفاك انت بك اهلك او يابن الزانية وقد
الا ام او ذنابك ابوك او يابن الزاني فللاب او يابن الزانية او
ذنابك ابوك فلها او ولدك امك من الزنا فحذف لام او

من الزنا قد فلهما على اشكال وبان زوج الزانية او ياب الزانية او ياب الزانية

يا خال الزانية فحذف للنسب اليه دون المواجهة وزينت بفلائة

او لاطيط بفلائة قد ف للمواجهة والنسب على اشكال ولو فاد ياديو

او ياكشمان او ياقربان فلهما فادة الرعي للاخت والامم والزوجة حد

والخمر اذا فارت الشتم ولا فلة **الثاني** القاذف ويشتر فيه البلوغ

والعقل سواء الذكور والانثى فيزر الصبي والمجنون وان قد فاكمله

وفي المملوك فولا فاحدهما اذ كالح والآخر ان عليه النصف وكذا

الخلاف في الامة فلو ادعاهما صدق مع الجهل وعلى المدعى الحجة البينة

الثالث المقذوف ويشتر فيه البلوغ والعقل والحرة والاسلا

والعفة فلو قذف صبيا او عبدا او مجنونا او كافرا او متظاهرا بالان

هذا هو الحد في القذف في الزنا والحد في الزنا هو الحد في القذف في الزنا والحد في القذف في الزنا هو الحد في القذف في الزنا

هذا هو الحد في القذف في الزنا والحد في الزنا هو الحد في القذف في الزنا والحد في القذف في الزنا هو الحد في القذف في الزنا

هذا هو الحد في القذف في الزنا والحد في الزنا هو الحد في القذف في الزنا والحد في القذف في الزنا هو الحد في القذف في الزنا

اقول في اختيار ابن الملقب الملقب بالملوك
 لان المنسوب اليه في النسخ في رتبة ورتبة
 اقول في اختيار ابن الملقب الملقب بالملوك
 لان المنسوب اليه في النسخ في رتبة ورتبة
 اقول في اختيار ابن الملقب الملقب بالملوك
 لان المنسوب اليه في النسخ في رتبة ورتبة

عند وكوفال المسلم بين التولية وكانت كافرة او امه عن علي اي
 وكوفال للكافرة امه مسلمة حرمة حد وكوفال لابن الملاعية
 او لابن المحدودة بعد التولية حد لا قبلها ونقد الاب ولو قد
 وله وزوجة المتبنة اذا كانا هولاكوا ولو كان غير حد
 حد له تاما ويحد الولد والام بقدر الولد والعكس **المطلب**
 بقدر الوالد

الباب الثاني في القذف

منوطا بثبانه وشهرته ليجنب شهادته ويثبت باقرار المكلف
 المختار مرتين وبشهادة عدلين ولو تقاضى فاعز ولا يسقط
 الحد الا بالبينه المصدقة او تصديق القذف والعفو
 ويسقط لذلك وباللعان في الزوجة وكل نكحها يكن المواجه
 يوجب التعزير كانت وليد حرام او حلت بك امك في حضيها او لم اجدك
 عذرا او حلت بك الباريحة او يا فاسقا او يا كافرا او يا خيرا
 او يا حقيرا او يا وضع او يا اجدام او يا ابرصا ولو كان المغود له
 مستحقا فلا تعزير وكوفد في جملة بلفظ واحد وجاءوا به بمقتضى حد
 واحد وان نفقوا به فلكل حد ولو قد فهم على التعاقب فلكل
 حد وبرن حد القذف في المال عن الذكر والاشئ عن الزوج
 والزوجة وكورده جماعة فعني احدهم كان الباقي الجميع وان

اركان

في كل ما يتعلق بالدين والسياسة
والقوانين العرفية
والأحكام الشرعية
والأحكام المدنية
والأحكام الجنائية
والأحكام التجارية
والأحكام الإدارية
والأحكام القضائية

كان واحداً في المسحوق العفو قبل الشبوت وبعد

بعد المطالبة المقدرة ولا يطالب إلا بوقته ولو كان البالغ

وكذا الحد ثانياً مثله في الواقعة وكذا حد نفاذ الذي

قلت كان صحيحاً غير ذلك لو كثر القذف فحد واحد ولو غلغل

تعدد ولو تباين الكفار غرداً وإن خشي الفتنة وسألت النبي

أو أحداً عليه السلام بقتله السامع مع أمن النفس

والشك في بوقه نبتاً عليه السلام ثم طاعة الاسلام وعامل السحر

يقتل ولو عمل الكفرات وكل من فعل محرماً أو ترك واجباً غرد

الامر بما هو ولا يبلغ حد الاضرار إن كان حرّاً وحده العبد إن كان

عبداً ولا تؤذ بالصبى والملوك بازيد من عشرة أسواط ويستحب

لمن عذب عبداً في غيره عتفه وكل ما يجب به التعزير الله

نبت بشاهدين أو بالانوار من أهله مرتين ويؤرم من قذف

عبد أو أمته ولا تسقط الحد باباحة القذف منه من مشابهة

حق الله تعالى ولا يقع موقعه لو استوفاه المقدور فكن لأغلب

حق الأذى لسقوطه لعفوه وانتقاله بالأذن وأما الجحد بالقذف

وأما السيرة على صورة الشهادة ولو شهد الفاسق حد ولو رد الفاسق

شهادته الأربعة لا دوا اجتهاده إلى تفيقه فلا حد والشهادة هي

القائمة على ما لا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد

ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد

ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد

ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد

ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد

ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد

ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد

ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد ولا يرد

هذا هو المتن
الذي هو
المتن
الذي هو
المتن
الذي هو

توفي في مجلس القضاء بلفظ الشهادة مع الشرط ومعه قذف
المطلب الخامس في الشرب وفيه مطلبان الأول في الإكراه وهو أن
الشرب والمزاجية المتناوذة يكمل الشرب مرقا ومزجا بالاعتدال
والأدوية ومزج البلوغ والعقل والسلام والاعتدال والعلم
فلا حد على الصبي بلوغه ولا المحنون ولا العربي ولا الذي مع الاستيلاء
فإن ظهر بها حد ولا على الكره ولا على المضطر العطش أو غلبته
اللحم ولا على جاهل التزيم ولا جاهل الشرب ويثبت على العالم
بها وإن جهل وجوب الحد الثاني المشرى وهو كل ما يشرب
أن يسكر وإن لم يبلغ حد الإسكار سوا كان خمرا أو نبيذ
أو نبتا أو نقيعا أو زرا أو غيرهما من السكرات والفقاع حكمه
حكم المسكر والعصير إذا غلا واشتد وإن لم يقذف بالزبد ولا
يسكر لأن أن يذهب ثلثه أو أنقلب خبلا أو غلا التمر والزبيب
ولم يسكر فلا يخبر به المطلب الثاني في أحكام وجوب الحد ثمانون
جلدة رجله كان أو امرأة حرة كان أو عبدا عاينا أو غلاما
وكيفية بعد أفاوته ولو حد ثلاثا قتل في الرابعة ولو تكرر الشرب
من غير حد فلو حد ويثبت الشرب بشهادة عدلين ذكرين أو
مرتين من أهله ولو شهد أحدهما بالشرب والآخر بالقيح حد واحد
مكرر

الشرع في الشرب
هو كل ما يشرب
الشرع في الشرب
هو كل ما يشرب
الشرع في الشرب
هو كل ما يشرب

الشرع في الشرب
هو كل ما يشرب

هذا هو المتن
الذي هو
المتن
الذي هو
المتن
الذي هو

بِهِ الْحَدَّ لَوْ شَهِدَ بِالْفِي وَلَمْ يَقُوْا الْحَاكِمَ عَلَى النِّكْمَةِ وَالرَّاحِمَةِ وَيَكْفِي
اَنْ يَقُوْا الشَّاهِدَ شَرِبَ مُسْكِرًا اَوْ مَا شَرِبَ مُسْكِرًا اَوْ مَا شَرِبَ غَيْرَ
مُسْكِرٍ اَلْاَقْوَى لِلْحَكْمِ بِاِنْ تَدَا مِنْ اسْتَحْلَ شَرِبَ الْخَمْرَ فَيَقْتُلُ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ
اِنْ كَانَ عَنْ فِطْرَةٍ وَلَا يَقْتُلُ مَسْحَلًا غَيْرَ بِلِجْدٍ وَبِابِجِ الْخَمْرِ مَسْحَلًا نَيْسَتَا
فَاِنْ رَجَعَ وَلَا قَتْلَ وَيُؤَدُّ لَوْ كَمْ سَحَلٌ وَمَا عَدَاهُ يُعْرَوَانِ سَحَلُهُ
وَلَمْ يَتَّبِ وَلِتَوْبَةٍ قَبْلَ الْبَيْتَةِ سَقَطَ الْحَدُّ لَوْ عَدَاهُ وَبَعْدَ لَا
قَبْلَ تَحْرِى الْاِمَامِ وَقَبْلَ الْحَبِّ هَذَا وَمِنْ اسْتَحْلَ الْحَمَامَ الْمَجْعَ عَلَيْهَا

واكل التوبوا

مع ما غرر المقلد **السا** في السرقة وفيه طالب **الاول** ^{الساوق} وشرطه
 يبلغ الف الصبي يؤذي ^{بشره} وان تكرمته والعقل فلا قطع على الحق
 وارتفاع الشبهة فلو دونهم الملك فبان الخلاف اوسقة من ^{المسترد}
 ما بضبة فزاد فلا قطع وكذا الغنمة اوسق ملك نفسه من
^{نيطر} المساح والمئتين ^{نيطر} وهن الخراف فزاد او مشاركا فلو هتك غير

وهذا هو منفرد
او مشاركا فلو

واخرج هو فلا قطع ولخراج المتلع بنفسه او بالشركة اما بالماء
او بالسبب كرضعه على دابة او جراح طائر او على الماء او من
بالاخراج ولو نقي في ليلة اخره قطع الامع اهالك الماء بعد
اطلاعه ولو اشترك في النقب والاخراج قطعا ان بلغ نصيب كل واحد

هو سر قضا الموالد و كذا يقطع الاقارب الولد
ان الكون والد المانع ولين يقطع الولد
ممنوت من الزوال في الم

رضا

نصلاً ولو اشتراكاً في النقوب واخرج احداهما اختصا بالقطع ولو اخرج
احدهما الى النقوب فادخل اخرجه فاختص به قطع الاول خاصة ولو
اخرجه الاول الى طاهر النقوب فاختص به الآخر قطع الاول خاصة
ولو جعله في وسط فاختص به الآخر لا قرب سقوط القطع عنهما اذ
النقوب واحد مناهما عن كمال الحرز ولو اكل في الحرز ابتلع جو
مخرجه كل واحد منهما عن كمال الحرز ولو اكل في الحرز ابتلع جو
ولم يقصد الانفصال عنه فلا قطع ولو قصد قطع وشتر ان لا
يكون والدامس ولو فادخل لا قطع وبالعكس يقطع وكذا يقطع
الام لم يسهقه مال الولد وان باخذ سرّاً ولو اخذه قهراً بالخير
لو دعيه فلا قطع ولا فرق بين السلم والخير والذكر وغيرهم ولا يقطع الزاهر ولا الموجر ولا
عبد المرسوق منه وان كان للغبنة كل يؤذّب ويقطع الاجير لو اخرج
من دونه والضيف كذلك والزوج والزوجة ولو ادعى التمسك
الهيئة والاذن والملكية فقدم قوله المالك ولا قطع **المطلب**
الثاني في السرقة وشبهه طه ان تبلغ قيمته ربع دينار ذهباً
خالصاً سبكت المعاملة قطعاً لا باجتها المقوم من اي نوع كان
المال ويقطع خاتمه وزنه سدس قيمته ربع ولو طن الاماير
فلو نسب لا تبلغ نصاباً وقطع ولو سرق فميساً فبمنته اقل وفيه
نصاباً لا يعلمه ففي القطع اشكال واخرج نصف الثوب من النقوب

بغير ان ينفذ في الناحية احد جانبي النقوب فاختص به الآخر قطع الاول خاصة ولو اخرج
احدهما الى النقوب فادخل اخرجه فاختص به قطع الاول خاصة ولو اخرج
اخرجه الاول الى طاهر النقوب فاختص به الآخر قطع الاول خاصة
ولو جعله في وسط فاختص به الآخر لا قرب سقوط القطع عنهما اذ
النقوب واحد مناهما عن كمال الحرز ولو اكل في الحرز ابتلع جو
مخرجه كل واحد منهما عن كمال الحرز ولو اكل في الحرز ابتلع جو
ولم يقصد الانفصال عنه فلا قطع ولو قصد قطع وشتر ان لا
يكون والدامس ولو فادخل لا قطع وبالعكس يقطع وكذا يقطع
الام لم يسهقه مال الولد وان باخذ سرّاً ولو اخذه قهراً بالخير
لو دعيه فلا قطع ولا فرق بين السلم والخير والذكر وغيرهم ولا يقطع الزاهر ولا الموجر ولا
عبد المرسوق منه وان كان للغبنة كل يؤذّب ويقطع الاجير لو اخرج
من دونه والضيف كذلك والزوج والزوجة ولو ادعى التمسك
الهيئة والاذن والملكية فقدم قوله المالك ولا قطع **المطلب**
الثاني في السرقة وشبهه طه ان تبلغ قيمته ربع دينار ذهباً
خالصاً سبكت المعاملة قطعاً لا باجتها المقوم من اي نوع كان
المال ويقطع خاتمه وزنه سدس قيمته ربع ولو طن الاماير
فلو نسب لا تبلغ نصاباً وقطع ولو سرق فميساً فبمنته اقل وفيه
نصاباً لا يعلمه ففي القطع اشكال واخرج نصف الثوب من النقوب

بغير ان ينفذ في الناحية احد جانبي النقوب فاختص به الآخر قطع الاول خاصة ولو اخرج
احدهما الى النقوب فادخل اخرجه فاختص به قطع الاول خاصة ولو اخرج
اخرجه الاول الى طاهر النقوب فاختص به الآخر قطع الاول خاصة
ولو جعله في وسط فاختص به الآخر لا قرب سقوط القطع عنهما اذ
النقوب واحد مناهما عن كمال الحرز ولو اكل في الحرز ابتلع جو
مخرجه كل واحد منهما عن كمال الحرز ولو اكل في الحرز ابتلع جو
ولم يقصد الانفصال عنه فلا قطع ولو قصد قطع وشتر ان لا
يكون والدامس ولو فادخل لا قطع وبالعكس يقطع وكذا يقطع
الام لم يسهقه مال الولد وان باخذ سرّاً ولو اخذه قهراً بالخير
لو دعيه فلا قطع ولا فرق بين السلم والخير والذكر وغيرهم ولا يقطع الزاهر ولا الموجر ولا
عبد المرسوق منه وان كان للغبنة كل يؤذّب ويقطع الاجير لو اخرج
من دونه والضيف كذلك والزوج والزوجة ولو ادعى التمسك
الهيئة والاذن والملكية فقدم قوله المالك ولا قطع **المطلب**
الثاني في السرقة وشبهه طه ان تبلغ قيمته ربع دينار ذهباً
خالصاً سبكت المعاملة قطعاً لا باجتها المقوم من اي نوع كان
المال ويقطع خاتمه وزنه سدس قيمته ربع ولو طن الاماير
فلو نسب لا تبلغ نصاباً وقطع ولو سرق فميساً فبمنته اقل وفيه
نصاباً لا يعلمه ففي القطع اشكال واخرج نصف الثوب من النقوب

بغير ان ينفذ في الناحية احد جانبي النقوب فاختص به الآخر قطع الاول خاصة ولو اخرج
احدهما الى النقوب فادخل اخرجه فاختص به قطع الاول خاصة ولو اخرج
اخرجه الاول الى طاهر النقوب فاختص به الآخر قطع الاول خاصة
ولو جعله في وسط فاختص به الآخر لا قرب سقوط القطع عنهما اذ
النقوب واحد مناهما عن كمال الحرز ولو اكل في الحرز ابتلع جو
مخرجه كل واحد منهما عن كمال الحرز ولو اكل في الحرز ابتلع جو
ولم يقصد الانفصال عنه فلا قطع ولو قصد قطع وشتر ان لا
يكون والدامس ولو فادخل لا قطع وبالعكس يقطع وكذا يقطع
الام لم يسهقه مال الولد وان باخذ سرّاً ولو اخذه قهراً بالخير
لو دعيه فلا قطع ولا فرق بين السلم والخير والذكر وغيرهم ولا يقطع الزاهر ولا الموجر ولا
عبد المرسوق منه وان كان للغبنة كل يؤذّب ويقطع الاجير لو اخرج
من دونه والضيف كذلك والزوج والزوجة ولو ادعى التمسك
الهيئة والاذن والملكية فقدم قوله المالك ولا قطع **المطلب**
الثاني في السرقة وشبهه طه ان تبلغ قيمته ربع دينار ذهباً
خالصاً سبكت المعاملة قطعاً لا باجتها المقوم من اي نوع كان
المال ويقطع خاتمه وزنه سدس قيمته ربع ولو طن الاماير
فلو نسب لا تبلغ نصاباً وقطع ولو سرق فميساً فبمنته اقل وفيه
نصاباً لا يعلمه ففي القطع اشكال واخرج نصف الثوب من النقوب

10. 2. 1901

الدين من غلبة الماطل فلا قطع ولا على سقوف النقفه لو سرقه
 من الودعي والوكيل والتهن وسرقه مباح الاصل الماء والخطب
 بعد الاحراز **المسألة** في الحد وجب برك من قطع الا مما
 الا يبع من البد اليمني وبترك الرحة والابهام وان كانت مثلاً
 او كانت يداه مثلاً فان سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى
 من فصل القدم وبترك عقبيه فان سرق ثالثاً خلد في
 الجبس فان سرق فيه قتل ولو تكررت السرقة من غير حد فوا
 ولو كانت له اصبع واحد على الاربع قطعت ان لم يمكن قطعها
 منفردة ولو قطع احداً من اليسا وقصد اقتصر منه ولم يسقط
 قطع اليمنى ولو ظنما اليمنى والدية عليه ولا يسقط القطع
 ولو لم يكن له يمين قبل يقطع اليسرى وقيل الرجل ولو لم تكن له
 يسار قطعت يمينه ولو كان له يمين فذهبت قبل القطع لم
 يقطع يساره ولو سرق ولا يلد له ولا رجل حبس ولو كان له كفان
 قطعت لصابع الاصلية وثبتت بشهادة عدلين والافزار
 مرتين من اهله وبالمرة ثبتت العزم خاصة ولو رد الكوة لا
 السرقة لم يقطع على اي ولو رجع بعد الافزار مرتين لم يسقط
 القطع وكتابات قبل الشرب يسقط لا بعدة ويستحب الحسم بالنزيب

ويقطع
 الدين من غلبة الماطل فلا قطع ولا على سقوف النقفه لو سرقه
 من الودعي والوكيل والتهن وسرقه مباح الاصل الماء والخطب
 بعد الاحراز **المسألة** في الحد وجب برك من قطع الا مما
 الا يبع من البد اليمني وبترك الرحة والابهام وان كانت مثلاً
 او كانت يداه مثلاً فان سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى
 من فصل القدم وبترك عقبيه فان سرق ثالثاً خلد في
 الجبس فان سرق فيه قتل ولو تكررت السرقة من غير حد فوا
 ولو كانت له اصبع واحد على الاربع قطعت ان لم يمكن قطعها
 منفردة ولو قطع احداً من اليسا وقصد اقتصر منه ولم يسقط
 قطع اليمنى ولو ظنما اليمنى والدية عليه ولا يسقط القطع
 ولو لم يكن له يمين قبل يقطع اليسرى وقيل الرجل ولو لم تكن له
 يسار قطعت يمينه ولو كان له يمين فذهبت قبل القطع لم
 يقطع يساره ولو سرق ولا يلد له ولا رجل حبس ولو كان له كفان
 قطعت لصابع الاصلية وثبتت بشهادة عدلين والافزار
 مرتين من اهله وبالمرة ثبتت العزم خاصة ولو رد الكوة لا
 السرقة لم يقطع على اي ولو رجع بعد الافزار مرتين لم يسقط
 القطع وكتابات قبل الشرب يسقط لا بعدة ويستحب الحسم بالنزيب

ولو كان الاصبع واحد على الاربع قطعت ان لم يمكن قطعها
 منفردة ولو قطع احداً من اليسا وقصد اقتصر منه ولم يسقط
 قطع اليمنى ولو ظنما اليمنى والدية عليه ولا يسقط القطع
 ولو لم يكن له يمين قبل يقطع اليسرى وقيل الرجل ولو لم تكن له
 يسار قطعت يمينه ولو كان له يمين فذهبت قبل القطع لم
 يقطع يساره ولو سرق ولا يلد له ولا رجل حبس ولو كان له كفان
 قطعت لصابع الاصلية وثبتت بشهادة عدلين والافزار
 مرتين من اهله وبالمرة ثبتت العزم خاصة ولو رد الكوة لا
 السرقة لم يقطع على اي ولو رجع بعد الافزار مرتين لم يسقط
 القطع وكتابات قبل الشرب يسقط لا بعدة ويستحب الحسم بالنزيب

ولو كان الاصبع واحد على الاربع قطعت ان لم يمكن قطعها
 منفردة ولو قطع احداً من اليسا وقصد اقتصر منه ولم يسقط
 قطع اليمنى ولو ظنما اليمنى والدية عليه ولا يسقط القطع
 ولو لم يكن له يمين قبل يقطع اليسرى وقيل الرجل ولو لم تكن له
 يسار قطعت يمينه ولو كان له يمين فذهبت قبل القطع لم
 يقطع يساره ولو سرق ولا يلد له ولا رجل حبس ولو كان له كفان
 قطعت لصابع الاصلية وثبتت بشهادة عدلين والافزار
 مرتين من اهله وبالمرة ثبتت العزم خاصة ولو رد الكوة لا
 السرقة لم يقطع على اي ولو رجع بعد الافزار مرتين لم يسقط
 القطع وكتابات قبل الشرب يسقط لا بعدة ويستحب الحسم بالنزيب

[illegible]

مَالاً بِالْمَقَاهِرِ فَهُوَ حَارِبٌ وَيَنْتَبِئُ الْحَارِبُ بِشَاهِدٍ عَدْلَيْنِ
وَبِالْإِقْرَارِ مِمَّنْ أَهْلُهُ وَلَوْ شَهِدَ بَعْضُ النَّصُوصِ عَلَى بَعْضِ الْمَخْذُومِ

فَلَمَّا جَاءَهَا الْحَارِثَةُ فَإِنْ قَتَلَ فَهَدَى وَيُضَمُّ لَوَجْهِ وَيَحْمَرُّ الْكَفُّ
عَنْهُ الْآنَ بَطْلُ الْقَيْسِ فَلَا مَرْبَ فُحْمٌ لَاسْتِسْلَامٌ وَلَوْ عَنِ الْمَأْمُونَةِ

وَأَمَّا الْهَرَبُ وَجَبَ وَالْقَرَبُ عَدَمُ اشْتِرَاطِهِ مِنْ أَهْلِ الرِّيَاسَةِ وَ
 اشْتِرَاطُ قُوَّتِهِ وَكَوْضَعُهُ عَنِ الْخَافَةِ وَقَصْدُ الْفَارِغِ عَلَى اسْتِكْثَالِ

والطبيب ليس بمجرب المستد والمختل بالتحال والتزوير والرسائل الكاذبة
والمنه والسياف المرقط لا قطع عليهم بل التعير وإعادة المال واضحا
والجانب

الْحَبَابِيَّةُ إِنَّ وَقَعَتِ الْخَيْثُ الْتَمَّتْ
الْفَتَا وَالصَّلْبُ وَقَعَ الْمَدَامُ وَالرَّجُلُ الْبَيْعُ وَالنَّعْيُ بِلَدِّ

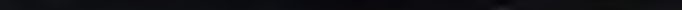
فَكَتَبَ إِلَى كُلِّ بَلَدٍ يَقْصِدُ بِالْمَنْعِ مِنْ مَوَاطِنِهِ وَمَشَارِبِهِ وَ
مَعَامِلَتِهِ وَجَعَلَتْهُ إِلَى أَنْ تَتُوبَ وَيَمْنَعَ مِنْ بِلَادِهِ وَحُكْمِهِ وَ

لَوَادْخُلُوْهُ وَالْاَرْتِيْبُ فَيَقْتُلُوْهُ وَيَعْصِي الْوَلِيَّ قَتْلًا حَدًّا وَيَقْتُلُهُ اِنْ اَنْ قَتَلَ

بعد قتله وأخذنا الخاصة قطع مخالفاتى وإن خرج خا

عن ابن قتيبة قال قاله بن عبد الله

من الله تعالى فامض في ما عاهدتني عليه



Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is dense and occupies the lower half of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, written in a cursive style. The text is dense and fills the lower half of the page.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located in the lower right quadrant of the page.

فالتصنيف

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with numerous small dark spots, possibly foxing or dirt, scattered across its surface. A prominent horizontal crease is visible near the bottom edge, suggesting the page has been folded or bound. The left edge of the page shows the binding of the book.



المطلع فان امره ما به حصة او عود فهدى لو بار من غير جود
 ضمن امره ما بعد الزوج لا يكون المرأة مجردة ولو تلت الدابة
 الصابلية بالدفع فلا ضمان ولو اتى بغيره فسقطت امانة العوض
 فلا ضمان فان افتقر المالك لسكنى او الكرم حارسه فبعدت لاسهل وجوباً
 مع الامتناع به فيمنع الزحان العاديان فان كف احدهما
 وصلا الآخر ضمن ولو دفعه المسك فلا ضمان ان يدفع الى اجنب
 ولو نجار حادى كل منهما الدفع عن نفسه تحالفا وضمانا ولو
 اكرهه الامام على الصعود الى مخلة او النزول الى بئر فالضمان على
 بيت المال ان كان لصلى العامة وكوبكرهه فلا دية ولو اذن
 زوجته او ولده ضمن الجناية والضمان على المأمور بقطع السلعة
 وكو قطعها الاب او الجد والاجنب عن الصغير والمجنون ضمنوا الدية
 ولو اتى القاتل اداة نفسه او ماله واقام بيته بدخوله على
 مشتمه قبله على صاحب المنزل فلا ضمان

المقصد الثامن

في الانتداد وهو قطع الاسلام من مكلف ما بفعل كالسجود للصوم
 وعبادة الشمس والقمر في القادرات وشبهة ما يدعى على
 الاستبراء او ما يقبل عينا او استمراء او اعتقادا ولا عيني
 الصبي والمجنون والمكره ولو كذب بالشهادتين بالردة لم يقبل ولو ادعى
 والتسكركان قبل السرمان الذي لا يفرق بين الطول والعمق واللاه في كذب

هذا التزم من صاحب البيت صاحب البيت صاحب البيت
 العوض ولو كذب بالشهادتين بالردة لم يقبل ولو ادعى
 والتسكركان قبل السرمان الذي لا يفرق بين الطول والعمق واللاه في كذب

لو خطاه فيمنع
 فان جئت لا تقرب كتابا
 فان جئت لا تقرب كتابا

الضمان
 الضمان
 الضمان

الضمان
 الضمان
 الضمان

لا كراهة في الرد دون اللفظ ولا تسمع الشهادة لإفصالة وكذا
 الكافر على الإسلام قبل منه إن لم يكن ممن يقر على دينه ولا فلا ولو
 بعد ارتداده لم يحكم بإسلامه **والمرد** أقام من فطره وهو المولود
 على الإسلام فهذا يجب قتله ولا يقبل ثوبته وتعد في الحال حنة
 عنة الوفاة ويقتل تركته إلى وديته ولا يزول إمام الله بل هي باقية
 عليه إلى أن يقتل إن يموت وتعد زوجته في الحال عنة الطلاق
 فأرجع في العدة فهو ملك بها الأبات ويؤدي من أمواله دينه
 وما عليه من النفقات ما دام حيا ولو قتل أو مات فميراثه لو أن
 المسلمين فإن لم يوجد سبب فلا إمام وولد لا يحكم المسلم فإن بلغ
 مسلما ولا استتب فإن اب والامتل ولو قتله قاتل وصفه بالكفر
 قتل منه سوى قتله قبل بوعده أو بعده ولو ولد بعد الرد من
 فهو حكم المسلم وإن كانت عردة والحمل بعد ارتداده حكمها
 لا يقتل المسلم بقتله وفي استنفاة أشكال ومحالمة أموال الرد لا
 ينلفها فإن عار فهو أوطى بها وإن التحق بدار الحرب احتفظت والمرء
 المرتد لا يقتل وإن كانت عن فطر بل تجلس دائما وتنفذ أو فاق الصلوة
 ولو تكرار الارتداد قتل في الرابعة وما ينلفه المرتد على المسلم في الرد
 فضنه قبل انقضاء الحرب وبعد خلاف الحجة على أشكال ولو صحت

في الرد دون اللفظ ولا تسمع الشهادة لإفصالة وكذا الكافر على الإسلام قبل منه إن لم يكن ممن يقر على دينه ولا فلا ولو بعد ارتداده لم يحكم بإسلامه

في الرد دون اللفظ ولا تسمع الشهادة لإفصالة وكذا الكافر على الإسلام قبل منه إن لم يكن ممن يقر على دينه ولا فلا ولو بعد ارتداده لم يحكم بإسلامه

في الرد دون اللفظ ولا تسمع الشهادة لإفصالة وكذا الكافر على الإسلام قبل منه إن لم يكن ممن يقر على دينه ولا فلا ولو بعد ارتداده لم يحكم بإسلامه

في الرد دون اللفظ ولا تسمع الشهادة لإفصالة وكذا الكافر على الإسلام قبل منه إن لم يكن ممن يقر على دينه ولا فلا ولو بعد ارتداده لم يحكم بإسلامه

في الرد دون اللفظ ولا تسمع الشهادة لإفصالة وكذا الكافر على الإسلام قبل منه إن لم يكن ممن يقر على دينه ولا فلا ولو بعد ارتداده لم يحكم بإسلامه

لا تعجبوا لما ترونه والصلح ذو فضل الا انتم اعداء

وَسُفِي السَّمِ وَالضَّرْبِ بِالسِّفِّ وَالسَّكِينِ وَالْحَجِّ الْغَارِ وَالْحَرْجِ فِي الْقَتْلِ وَلَوْ

بِعَزِّ الْاِيْمَةِ وَاَمَّا سَبَبُ كَلْوَمِي بِاسْتِغْنَاءِ الْحُجْبِ وَالْحَقْوِ الْمَجْلِ حَتَّى يَمُوتَ

والضرب بالعصا مكررا اما لا يحمل مثله او يحمله لكن اعتقده مضافا

وَمَقَارِبُهُ وَالْجَسْعُ إِلَى الطَّعَامِ وَالنَّاسِبُ مَدَّةً لِأَنْصَرِفَ مِنْهُ أَوَّلُهَا

ومات به واجلسي عن ابي عمير ومشت من ابي بصير عليه السلام

وَالنَّارَاقِ وَأَقْدَرُ عَلَى رُوحِ لَامَعِ الْعِلْمِ بِالْخِطَابِ أَوْفَرُ

وَلَمْ يَكُنْ لَهُ دُورٌ وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهُ دُورٌ فَلَمْ يَنْقُطِ الْخُرُوجُ إِلَّا أَنْ يَمْسَكَ

حَتَّى مَعَ الْقَدْرِ عَلَى الْخُرْجِ أَوْ لَوْ قَعَنَفَتْهُ أَوْ غَرَضَتْهُ عَلَى النَّسَانِ هـ

قَصْدًا فَإِنَّهُ وَكَوْنُ الْوُقُوعِ لَا يَقْتَضِي مِثْلَ الْبَاقِ فِيهِ عَدَدٌ

وَلَوْ قَرَعَ عَلَيْهِ قَدْحٌ مِّنْ سَمٍّ لَّحَمَّ لِحْمَتَهُ وَلَوْ قَرَعَ عَلَيْهِ قَدْحٌ مِّنْ سَمٍّ لَّحَمَّ لِحْمَتَهُ

فَلَا تَصَامُوا وَلَا تَزْنُوا وَأَنْ جَهِلُوا بِالْقُرْآنِ وَلَوْ جَعَلَ اللَّهُ فِيهِ حِكْمًا

فلا تصاصي في دية وان جعل في القود وروى عن اسمي علم

المنزل فأكمله قال الشيخ عليه العود ولو حلف بغيره في طريق

غَيْرَ مَعَ الْجَهْلِ فَوَقَعَ مَوَاتٌ قَتِلَ وَلَدُ أَوْ جَرَّ حَذِيثَةً مَحْجُوزَةً وَعَلَى الْحَاجِّ

قصاص المجرع خاصة وإن كان غني مخمرا والغالب التلف أو السداسة

نصف حية النفس ولو ألقاها إلى الحوت فالنقمة والقود والغاة
مضاعف في القود والشار

إِلَى الْجَنَّةِ فَالْتَمَةُ الْحَوْتَ قَبْلَ الْوُصُولِ فِي الْقَوْدِ نِظْرًا لَوَالِقَاءِ الْإِسْدِ

وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ الْعُقُورُ فَيُقْتَلُ أَوْ أَمْسَهُ حَيَّةً قَاتِلًا فَإِنَّ أَوَّلِي حُلَا

وَلَمْ يَجِدْ فِيهَا شَيْئًا وَكَانَ فِي الْأُخْرَى كَنْزٌ لَّهُ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْأَنْبِيَاءُ رَحُومًا لَدُنْ رَبِّهِ وَقُلْ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَأَن تَقُولُوا نَحْنُ قُرْآنٌ مُّذْمُومٌ وَإِن نَقُولُ نَحْنُ نَذِيرٌ لِّلْكَافِرِينَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِعَاتُ مِنَ الْأَعْيَانِ عَلِيمًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّمَن يَعْقِلُ

عليه فنهشه والهود و لورجه و عضه الاسد و سراسل
 كنه فندم

[illegible][illegible]

مشتري بالدين
طاعة بعض
و مشرف يد

تعدد دية الدية وكذا لو شاركه الاباء وشاركه حراً ^{عبدًا}
في عيل ولو الفاء مكتوبة في سبعة فافترس السبع اتفاقاً والدية
ولو كان به بعض الجوع فمبسه عالمًا بجوعه حتى مات جوعاً ^{القصاص}
كما لو ضرب المريض بما يقتل مثله المريض دون الصحيح ولو لم يعلم ^{عده}
احتمل القصاص او الدية او بضعها واما شرط خوف البتر فان التردى
عليه الشيء عند الحول لا يلحق ولا يتعلق القصاص بالشرط ^{سبب القصاص هو الموت او البتر او شراهما}
المطلوب الثاني واجتماع العلل لا اعتبار بالترتيب مع المباشرة كالمسك
مع القاتل والمخاض مع الدافع وان اجتمع المباشرة السبب بان
نتج المباشرة لقتل الغاصي مع شهادة الزور والقصاص على الشهود
وقد تعلل المباشرة كما لو الفاء من عاله فقد استأن بنصفين ^{فلا قصاص}
على الدافع بخلاف حوت ولو اعتد لا كراه على القتل والقصاص
على المباشرة ويجزئ الكرم دائماً ولو اكرهه على صعود شيء ^{فعلية}
الدية فلو قتل او قتل في الاقتل سقط القصاص والدية دون ^{بالاوان وشرطه ان لا}
ولو اجتمع المباشرة مع مثله قدم الاقوى فلو جرحه حتى جعله ^{ان يجره الدافع فلا شيء ان اخطأ الامر والدية}
كالمدبوح وقتله الثاني فالقود على الاول ولو قتل من شريح ^{اجشأ}
وهو يموت بعد يومين او ثلاثة قطعاً فالقود على القاتل
لاستغفار الحياة بخلاف حكمة المدبوح ولو قطع احدهما من الكون ^{بندرت}

والآخر من المرفق فسبأ سبأ ويا وكو قطع لحد هابده وقتله آخر انقطعت
 سارية الاول ولو قتل مريضاً من فاق القود فلو امسك واحد
 وقتل ثان ونظر ثالث قتل القاتل وخلد الممسك السجن وسملت
 عين الناظر ولو قهر الصبي والمجنون على القتل والقصاص عليه لانها كالموت
 لالة ولو كان مبرأ غيباً لم يرد عليه العاقلة ولو كان مملوكاً
 فالدية في قتله بمقتضى الاكراه فيما دون النفس ولو اكرهه على قطع
 يد لحد هابها فاحنار والمقترب القصاص على الاثر ولو اجتمع سببان
 ضمن من سبب سببه بالجناية كواضع الحجر في الطريق لو عثر به فوقع
 في بئر وجفوها اخفى الطريق والضمان على الواضع الحجر ولو كان احدهما
 اعماداً اخصم بالضمان ولو نصيب سبباً في بئر مخفوف في الطريق
 فوقع انسان فقتله فالضمان على الحافز ولو قال اني ضامن على
 لتسليم السفينة وعلى ضمانه وان شاركه صاحب المتاع في الحاجة
 ولو اخصم لم يجل له لاخذ بخلافه في بئر يترك على ضمان مع التوكيد
 فامتنعوا فقال اردت التساوي الزم بحصته خاصة ودواعي
 انهم حلفوا ولو قال للمبرأ قتل نفسي فلا شيء على المذمم والمعتد
 ولو اكره العاقل على قتل نفسه فلا ضمان عليه اذ لا يتحقق الاكراه
 ولو علم الولي التزويج باشر القصاص والقود عليه دون الشهوة

على الاصل في كل من وقع القصاص عليه من المجرم ولو كان
 على الكفر بالدين او على الكفر بالدين ولو كان على الكفر
 بالدين او على الكفر بالدين ولو كان على الكفر بالدين

السكين
 ان علم السكين والتلف اليها فبها وراى فعل الاول دوروس
 مرق
 وعلى ضمانه او التمتع متاعك
 عن على ضمانه ولو قال
 الرجز يفرغ لغوا على ضمانه

ان اكره المذمم
 او اكره المذمم
 او اكره المذمم
 او اكره المذمم

ان اكره المذمم
 او اكره المذمم
 او اكره المذمم
 او اكره المذمم

سنة ١١٩٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١١٩٠ هـ

ويقتصر على ضرب العفو من غير قبيل وان كان قد فعله واجبه القصاص
 على بيت المال فان ضاق فعلى القاتل ويقضى بالقصاص مع التقس
 لامع استتباب التلطف بغير العجوبة فيقتصر على الحج خاصة ونوت القصاص والدية وارت المال
 عند الزوج والزوج في القصاص ويرى ان من الدية ان رضى المولى
 بها ولو على الوطى عن القصاص فلا دية لها ولو على غيره دية الخطأ
 فلها دية ما يستحق للامام احضار عار في غير الاستيفاء ولو
 مستحق القصاص فلا وطى لغيره ولا يسقط جبا على اي ولا تعد
 وجبة لتفاوت او لا في ولا يجوز لاحد من المتبادر على اي فان
 من حصص الباقي ولو كان المستحق صغيرا فله الوطى استيفاء حقه
 ولو اختار بعض المتعدين الدية ورضى القاتل فلباقين القصاص
 الوطى بعد رد نصيب المتعدين ولو لم يرض القاتل جاز القصاص طالبه
 بعد رد نصيب شريكه من الدية ولو عفا البعض جاز للباقي
 القصاص بعد رد نصيب العاين من الدية على القاتل ولو اقتصر
 مدعى العفو على شريكه على ما اقصده اخذ المال في الشريك
 على حاله في شركة القصاص ولو على القصاص من دون ضمان الدية
 للدين على اي ولو اقتصر الوكيل بعد علم الغل فعليه القصاص
 والا فلا شيء ولو استوفى بعد العفو جاهلا بالدية ويرجع على الموكل
 العفو

فمن ادرك المولى في ملكه عفا القصاص على القاتل ولو قبل من غير ذلك فلا يقف
 القصاص على احد من المتعدين وان قبل من غيرهم فلا يقف
 وان كان على ما في الشريك على حاله في شركة القصاص
 على حصته من الدية فصدقه في حقه حصته من الدية
 على حصته من الدية فصدقه في حقه حصته من الدية
 على حصته من الدية فصدقه في حقه حصته من الدية

فان صدق فلا جرم ووقع القصاص في حقه المولى وان انكر الشريك العفو
 فان المولى يكون على القصاص من لانه لا قصاص من غيره بان الشريك قد صدق القصاص
 بان المولى لا يملك الشريك بمفرده ان ادرك المولى القصاص في حقه المولى ولو ادركت

فلا يفرق بين اليد واليد في القتل

وإذا قتل باليد فقتله القاطع

ولو عني مقطوع اليد فقتله القاطع قتل بعد رمية اليد على أشكال
 وكذا لو قتل مقطوع اليد فقتله القاطع أو أخذ ديتها أو لا فلا ولو قطع
 كفًا بغير أصابع قطعت كفته بعد رمية اليد للأصابع ولو لم يرد
 الاقتصار في النفس مع قتل الموت فإن رمية القوط بالمنوع انقص
 بعد القصاص منه والافئلة من غير قصاص ويدخل قصاص الطرف
 في قصاص النفس مع اتحاد الجاني والقرابة فلو تكرر الجاني أو ضرب الوا
 ضعين لم يدخل ويدخل دية الطرف دية النفس مع اتحاد
المطلب الرابع في الاستيفاء مع الشريك ولو شارك الأب أو الأم
 منه مع نقص من الشريك بعد رد الباقي عليه فاضل حبايبه ولو
 الشريك سبعاً رد الولى ولو شارك جماعة في قتل واحد فلدولى
 قتل واحد يرد الباقي ففاضل عن حبايبه وقتل اكثر يرد مال
 عن دية المقتول ونرد الباقيون دية حبايبهم على المقتولين وقتل
 الجميع فيرد ما فضل عن دية المقتول فياخذ كل منهم ما فضل من
 عن حبايبه ولو قتله امرأتان فقتلنايه ولا رد ولو كن ثلثاً فليكن
 ورد الولى نصف الدية بين الثلاثة ولو قتل اثنين ردت
 الباقيتة ثلثي ديتها عليها ولو قتله رجل وامرأة فقتلها الولى
 رد دية المرأة على الرجل ولو قتل الرجل خاصة ردت المرأة على الرجل

فلا يفرق بين اليد واليد في القتل

فلا يفرق بين اليد واليد في القتل

فلا يفرق بين اليد واليد في القتل

فان لم يفتقر الى ما وقع اليه
نصف ارضيه ان لا يكون الاثر

الحُعيد والزبد
أرى على القنطرة اثنا عشر

من فمته العبد عن النصف ما لم يتجاوز دية الرجل على مولاه وإن قتل الحر

النصف ان زابت او يغديه بنصف الدية وان قتل العبد ولم

أدت أعادوا العمل مولد الزيادة فإن كنت الدنيا والآخرة

الملك النمام قتل عدداً من الأعداء فقتلها الكوفي فلما دارت أن لم يتجاوز

أَخَذَ الْعَبْدَ الْمُتْرَقَ قَمِيصَهُ عَلَى النَّصْفِ وَأَوْقَدَ النَّصْفَ وَأَن قُتِلَ الْعَبْدُ

وَلَمْ يَزِدْ قِيَمَتَهُ عَنِ التَّصَفُّفِ اخْذِينَ الْمَاءَ وَبِهَا وَلِنْ زَادَتْ لِمَا لَمْ يَزِدْ

سندفأخص الشركة يفعل كل منهم ما يقتلوا فردا أو يكون للشركة

فَالْأَوَّلِيَّةُ مَعَ قَصْدِ الْخَيْرِ وَلَا شَرْطَ تَسَاوِي الْخَيْرِيَّةِ فَلَوْ جَاءَ

وان يذاب القتل وان يرى القطع اخذت نصف الدية من تركته

الدراسة المقطوعة

عن سيدنا القطيع وان كان فيلانيه التل وقد فصلت في فيلانيه
القطيع لانهم البهونه بالقطيع لا يجوز القضاة والنفر
تلك في التل

ولو اقتصر من قاطع يدي يده من جراحته فملو القصاص النفس
 ولو قطع يده يدي فاقص السليم ويرت جراحته فملو قتل الذمي
 ولو طلبت الدية لخذل لا دية يدي الذمي ولو اقتصر الرجل من يدي الم
 من جراحته فملو القصاص ولو طلبت الدية لخذل لا دية ولو قطعت
 يده وجعله فاقص يده من فملو القصاص لا الدية لا سنيها ما يقو
 مقامها وفي الكل الشك لا يشك أن النفس دية والمستوفى وقع قصا
 ولو اقتصر من فطاع البدن من الجن عليه بالسراية ثم الجاني وقع القصاص
 بالمرأية موقعة ولو تقدمت سراية الجاني فقد و باخذ الوي
 خاصة فان يصف الدية على الشك ولو قتل المرح من فلو قتلها فقتله احدها فلا
 الدية ولو قتلها معا بعد دفعة تساكوا على التعاقب بشر كان ان لم
 حكم الاول فيكون الثاني وبكفي في الحكم الاول احبنا الوي اسرفا وول
 له حكم الحاكم ولو قطع الح من الرجلين قطعت يمينه للاول وساك الثاني
 فلو قطع يدي الثاني قبل الدية وقيل الرجل ولو لم يكن يدي ولا رجل
 فالدية ولو قتل العبد عبد يدي لستوك المولى بان ان لم يجز قولي الاول
 اسرقته قبل الحباية الثانية فيكون الثاني وكذا خذل الاول المالك
 وضمنه المولى ولثاني القصاص الاسرفا وول لم يضمن واسرفا و
 الاول فقتله الثاني سقط حوالا وفتله الثاني سقط حوالا فقتله

في الدية على الشك ولو قتل المرح من فلو قتلها فقتله احدها فلا
 الدية ولو قتلها معا بعد دفعة تساكوا على التعاقب بشر كان ان لم
 حكم الاول فيكون الثاني وبكفي في الحكم الاول احبنا الوي اسرفا وول
 له حكم الحاكم ولو قطع الح من الرجلين قطعت يمينه للاول وساك الثاني
 فلو قطع يدي الثاني قبل الدية وقيل الرجل ولو لم يكن يدي ولا رجل
 فالدية ولو قتل العبد عبد يدي لستوك المولى بان ان لم يجز قولي الاول
 اسرقته قبل الحباية الثانية فيكون الثاني وكذا خذل الاول المالك
 وضمنه المولى ولثاني القصاص الاسرفا وول لم يضمن واسرفا و
 الاول فقتله الثاني سقط حوالا وفتله الثاني سقط حوالا فقتله

الشيخ سبط بن الخطيب وابن زهره اشكره ولو قتل عبد الله بن باختر

أَحَدَهَا الْمَالِكَ يَفِدُ حَقَّهُ فَإِنْ قَتَلَهُ لَأَنَّهُ وَعَلَى شَرِّكَهٖ

حَضَّة
بَقْدَهُ لِيُصِيبَهُ وَلَوْ قَتَلَ عَشْرَةً أَعْبَدَ عَبْدًا فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ عَشْرَانِ

فندله مولا ادى الاموال كل من فضل الله من فتمت عبد الله عن

أَفَاضًا وَلَمْ يَنْزِدْ فَلَارِدٌ وَكَوْطَلِبُ الدَّيْبَةِ تَحْبَرُ مَوْلَى كُلِّ وَاحِدٍ

فَمِنْهُمْ وَاحِدٌ غَنِيٌّ كَثِيرٌ
وَمِنْهُمْ يَسِيرٌ يُقْرِئُكَ وَهُوَ قَسِيرٌ غَلِيظٌ

بين دفع عبيد أو ما يشاء من عبيد يبيده
 - لا شيء على كفتي العضاء وكل ما و عن الحياية فان

عَلَى إِيْمَانِهِ عَلَى كَيْدٍ وَفُتْنٍ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ

عن فية القنولين التي الموضوعة في الجوف ^{الكرامه} ما يجوز بعد صلاة

فصلهم من الجنازة المطهر الخامس

الاول كون القتل محققا في الدم فلا يقتل المسلم بالمرءة

وَأَنَا فِي الْحَصْنِ وَالْبَلَدِ وَالْمَالِكِ بِرَأْيِ الْقَضَايَا وَالْجُدُوهِ

مَعْصُومُونَ بِالنَّبَذِ إِلَى الْكَافِرِ وَمِنْ غَلَبِ الْقِصَاصِ مَعْصُومٌ

حَقَّ عَنِ الْمَشْرِقِ فَبَقِيَ مِنْهُ لَوْ قَتَلَهُ **التَّ** كَوْنُ الْقَائِلِ مُتَكَلِّفٌ

فَلَا قِصَاعًا عَلَى الْخَنُوزِ. وَالصَّبْحُ إِنْ كَانَ مِمَّا يَزِلُّ يَتَوَخَّذُ الدَّيْبَةَ مِنْ

وَكُفِّرْ لَهُمْ عَنْ قَتْلِهِمْ قَوْلًا بَيِّنًا لِّأُولَئِكَ لَئِيْزًا

وَيَقْنُ الْبَالِغُ بِالْقِيَامِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُفَضِّلُ الدَّفْعَ

وَقِيلَ لِلنَّاسِ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْتَضُوا الْحَدِيثَ مِنَ اللَّهِ وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنِّي مَعَكُمْ فَقَالُوا لَوْ أَنَّا كُنَّا نَعْلَمُ فَقَالَتْ قَوْمُ الْمَدْيَنَةِ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا إِنَّا أَتَيْنَا بِكُم مِّن لَّدُنَّا فِجْرًا فَكَفَىٰ بِالْمَنَافِقِينَ

اليساوى فى السداد بحسب حجة عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

بالسنة

۱۲۳

في كتابه في الفقه في الدين

نفسه وشارب المقد ولا قود على النايه بل الذبيده خاصه ولا على
كالمصر على اي **الثاني** انتفاء ابق الغافل فعلى الاب في قتل ولده الذبيده
وان تعبد وكذا البعد وان علا ويقتل الابن بابيه والام بولدها
والجدات وان كنن لابيده ولا يجادل الام وان كانوا ذكورا وجميع
الاقارب ولو قتل اليهود احدا المتدعيين قبل القوعه فلا قود
لو قتله اما لو رجع احدها فانه يقتل بعد دفع نصف الذبيده على الا
نصف الذبيده ولو قتل على اثنى المدعيين كلامه والوطوع بالبريه
فلا قود عليه ما وان رجع احدها بخلاف الاول لشرف البنوع بالفر
المدعي ونفيه نظرا لموت الولد الفصا ولا الحد بل الذبيده
عن مورثه والآخر الفصا والحد كما ولو قتل احدا لآخرين اباه
والأقارب فلكل الفصا على صاحبه ويقع في التقديم ولو سبق
احدها ولو رثه الآخر الفصا منه **الرابع** التساوي في الذبي
يقتل مسلم وان كان عبدا بكافرا وان كان ذميا اكل يغر ويغر ذبي
الذي ولا اعتاد قتل الذي قبل يقتل بعد دفع فاضل ذبيته السلم ويقتل
منذله وبالذميه بعد دفع فاضل ذبيته عن ذميه عن ذميه
ولا رجع ولو اسلم فلا قود ويقتل الذي بالبريه وبالعكس على اشكال
الا ان يرجع واليهودي بالنظر الى الجاه وبالعكس فلو قتل
فان كانا ذميين

في كتابه في الفقه في الدين

في كتابه في الفقه في الدين

في كتابه في الفقه في الدين

في كتابه في الفقه في الدين

في كتابه في الفقه في الدين

أَكْثَرُ مَوْلَاهُمْ وَلِيًّا فَإِنْ اعْتَادَ قَيْلٌ يَقْتُلُ مَعَ رَدِّ الْفَاضِلِ وَيَقْتُلُ بِمَنْزِلِهِ
وَبِالْحَرْفِ مَعَ رَدِّ فَاضِلٍ دِينِهِ وَالْحَرْفُ بِمَنْزِلِهَا وَبِالْحَرْفِ عَلَى إِيٍّ وَيَقْتُلُ
وَالْحَرْفُ مَعَ رَدِّ فَاضِلٍ دِينِهِ وَالْحَرْفُ بِمَنْزِلِهَا وَبِالْحَرْفِ عَلَى إِيٍّ وَيَقْتُلُ
الْعَبْدُ بِمَنْزِلِهِ وَبِالْحَرْفِ كُلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ وَبِالْأَمَةِ وَالْأَمَةُ بِمَنْزِلِهَا وَبِالْعَبْدِ

Handwritten Persian text, likely a signature or title, written diagonally across the page.

وَيُقْتَلُ الْمُدَبِّرُ أَمَ الْوَلَدُ وَالْكَاتِبُ الْمَشْرُوطُ وَغَيْرُ الْمُؤَدَّى بِالْعَيْدِ
وَبِالْعَكْسِ لَا يُقْتَلُ مِنْ تَحْتِ بَعْضِهِ وَيُقْتَلُ غَيْرُهُ وَفِي الرِّبَا وَالْأَزْدِيَّةِ

وَلَوْ اشْتَرَى الْمَكَاتِبَ أَبَاهُ لَمْ يَقْتُلْ أَنْفُسَهُ وَلَوْ قَتَلَ غَيْرَ أَبِيهِ مِنْ عِبِيدِهِ
فَلَا ضَاحٍ وَلَوْ قَتَلَ الْمُوْطَغِي عَنْ غَيْرِ كَيْفٍ قَتَلَ يَتَصَدَّقُ بِفَيْتَنَةٍ وَلَوْ

كان لعنبر عن ربيعة مام تجاوز ربيعة الى فينق عليها ويقدم قوله
في ذهابه الى مصر ولا تجاوز ربيعة الامم ربيعة الى مصر ولا

لَدُمِّي لَمْ يَجَازِ يَالِدُكَ وَبِهِ الدَّمِي وَيَا لَنُفِي دِيهِ الدَّمِي وَلَا
الْمَوْحِبَابَةَ عِنْدَهُ لَكِنْ يَتَجَرَّ إِلَى بَيْنِ قَتْلِهِ وَاسْتِزْقَانِهِ فِي الْخَطَا

بِتَحَرُّمِهَا بِسَبَبِ دَفْعِهِ لِلْإِسْتِزَاقِ وَفَكَهْ بِالْأَقْلَ مِنَ الدِّينِ وَالْقِيَمَةِ
أَوْ بِالْإِشْرَافِ عَلَى الْخِلَافِ وَلَوْ جَرَعَ مَا انْتَصَحَ الْعَمَدُ وَلَا طَلَبَ الدِّينَ

فَكَرِهَ مَوْلَاهُ بِالْإِشْرَافِ وَنَفَعَهُ لَلْإِسْرَافِ وَلَا يَقْتُلْ وَإِنْ حَاطَكَ الْحَبَابُ
يَقِيمُهُ وَكَوَزَاتِ قِيمَتُهُ وَالزِّيَادَةُ لِلْعُلَى وَلَوْ قَتَلَ مِثْلَهُ فَلَمَوْلَى

فَنَلَّهْ وَكُوْطِبْتَ الدِّيَّةَ اسْتَعْبَدْتَ اَنْ سَاوَاهُ فِي الْقِيَمَةِ اَوْ اقْضَى لِلسَّرِقِ
بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْمَقْصُودِ وَفِي الْحِطَايَةِ خَيْرُ الْمَوْتِ الْقَاتِلَيْنِ فَاَكْذِبْ بِقِيَمِهِ

أَوْفَوْهُ لِلرَّحْمَةِ وَفَضْلُهَا شَيْءٌ فَلَمْ يَلِمْ يَصْنَعِ الْإِعْوَازَ وَلَوْ أَفْنِكَ
الْمَوْلَى الدَّبْرَ فَهُوَ عَلَى تَدْيِيرِهِ وَيَبْطُلُ الْوَسِيلَةُ الرَّحْمَةُ فِي الْعَطَا أَوْ اسْتَرْفَهُ

الولى في العمد ويستسعى من انفق بعضه لوقته عمدا في مضيق الحرب

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

من الماء وبالعكس ولا تعالينجاو ثلث الدية فينصف المنة وكذا
 تساو بان في الدية ما يبلغ الثلث فينصف المنة ويشترط بامور ثلثة
 الاول تساو بهما في السلامة فلا يقطع الصريح بالاشل وان بذلهما
 ويقطع الاشل بالصريح عالم يحكم العارف بعدم حسيه ويقض لكل
 من الناقص ولا يقض ارض ولا يحجز العكس فيثبت الدية وصدق العيا
 ولسان الارض وذكر العينين كالاشل وذكر الحصى والشيخ والقصي
 والاخلاق وان فاقد النعم واذن الاصم والتقوية وسن الصبي
 له بدنة سنة والحذوم واذ لم يسقط منه شيء تساو بالمقابل
 ولو قتل الاعور حذقه عين الصريح قلوت عينه وان عي وبالعكس
 وحذقه في اسرجاع التفاوت قولان وكانت له اليد والعلية
 الحذوم وحذله الارض للباقي ولو عادت سن المتوفى اقصه او
 فالحكومة ولو عات كنهها فالوجه الارض ولو عادت سن الصبي
 قبل السنة والحكومة ولو مات قبل الباس فلا ارض ولو عادت
 سن الجاني فليس القصص اذ لهما بخلاف الاذن وكو قطع نافص الاصع
 بكامل اقصي الشيخ رحمة الله وياخذ دية الاصع واشترط
 في موضع اخراجه لونه او لو قطع اصبعاً فسن الكفو فعليه القضا
 في الكفو وليس القصاص في الاصع واخذ دية الباقي وكو قطع بكع

في الدية ما يبلغ الثلث فينصف المنة ويشترط بامور ثلثة
 الاول تساو بهما في السلامة فلا يقطع الصريح بالاشل وان بذلهما
 ويقطع الاشل بالصريح عالم يحكم العارف بعدم حسيه ويقض لكل
 من الناقص ولا يقض ارض ولا يحجز العكس فيثبت الدية وصدق العيا
 ولسان الارض وذكر العينين كالاشل وذكر الحصى والشيخ والقصي
 والاخلاق وان فاقد النعم واذن الاصم والتقوية وسن الصبي
 له بدنة سنة والحذوم واذ لم يسقط منه شيء تساو بالمقابل
 ولو قتل الاعور حذقه عين الصريح قلوت عينه وان عي وبالعكس
 وحذقه في اسرجاع التفاوت قولان وكانت له اليد والعلية
 الحذوم وحذله الارض للباقي ولو عادت سن المتوفى اقصه او
 فالحكومة ولو عات كنهها فالوجه الارض ولو عادت سن الصبي
 قبل السنة والحكومة ولو مات قبل الباس فلا ارض ولو عادت
 سن الجاني فليس القصص اذ لهما بخلاف الاذن وكو قطع نافص الاصع
 بكامل اقصي الشيخ رحمة الله وياخذ دية الاصع واشترط
 في موضع اخراجه لونه او لو قطع اصبعاً فسن الكفو فعليه القضا
 في الكفو وليس القصاص في الاصع واخذ دية الباقي وكو قطع بكع

بعض الذراع اقصر من الكوع واحذ حكومة الزايد وكو قطع من
الرافق اقصر لا غير ولو كان طرف الحني عليه متغير او مقلوعا
اقصر في الاجبع كما لا يتها من غير طرف ولا قصاص فيما فيه
كالجافية والمأمومة ولا في الهائمة والمنقلة ولو كانت

عنده وفي الحاجر وشع الشوق الحمية القصاص وان ثبت فلا
خاصة وكو خيفة زهاب منقعة البيضة بعد قطع الحاجر
والذية وفي الشوق القصاص فان قطعها ذكر الذية وكو قطع
الذكر في الحني كل من قطعها الذية في الشوق ولا شيء في الذية

ويظهر من ذلك حكم الانثى لو قطعت ولا يجاز لو طلع القصاص
الظهور لو طلع الذية اعطى اقلها وكو الحكومة ولو طلع
ذية احدها واخر قصاص اخر لم يكن له ولو كان القاطع حتى
اقصر مع ظهور الانفاق ولا الذية في الاصل والحكومة في الزايد

الثاني الاتفاق في الحبل فيقطع اليمنى عنها لا باليسرى
والسبابة يمثلها لا بالوسطى ولا زايدة ولا زائدة يمثلها
الحبل ولو قطع اليمنى فاقدتها قطعت يسرى فان فقدت
قطع اليسرى جماعة على التنازع قطعت اربعة الاول فالاول
وللباق الذية ولو بد يسرى فقطعها المقص حبلها فوجه بقاها

العين سلت
سوراه في الزايد والزايد
استحقاق الزايد في الشوق
في الحاجر في الشوق
في الحاجر في الشوق

فان ظهر حبلها القصاص في الذالك
في الشوق حكومة وان بان انثى
في الشوق حكومة وان بان انثى
في الشوق حكومة وان بان انثى
في الشوق حكومة وان بان انثى

فان البسرة لا تقصر منها بسرة العود فيم تزداد لان الشوق في الشوق فلا يزال في وجوده

في قوله لا يرد على اليد اليد هي التي لا يرد عليها
 اليد هي التي لا يرد عليها اليد هي التي لا يرد عليها
 اليد هي التي لا يرد عليها اليد هي التي لا يرد عليها
 اليد هي التي لا يرد عليها اليد هي التي لا يرد عليها

على ما قاله
 في قوله لا يرد
 في قوله لا يرد
 في قوله لا يرد
 في قوله لا يرد

وَيُؤْخَذُ حَتَّى يَنْدَلَ وَيَنْدَفِعَ إِلَيْهِ دِيَّةُ السَّيْرِ لِأَنَّهُ يَنْدَلُ وَلَوْ
 مَعَ سَمْعِ الْأَكْبَرِ الْيَمْنِيِّ وَعَلَيْهِ عِدَمُ أَجْزَاءِ السَّيْرِ وَلَوْ قَطَعَهَا مَعَ الْعِلْمِ
 فِي الْعَصَا صَنِيعًا إِنْ لَأَقْرَبَ الدِّيَّةَ وَكُلُّ مَوْضِعٍ يَضُمُّ الدِّيَّةَ
 فِي السَّيْرِ يَضُمُّ السَّيْرَ وَلَا فَلَ وَلَوْ انْفَقَا عَلَى قِطْعَةٍ مَعَ بَدَلِ
 لَمْ يَفْعَلْهُ الدِّيَّةَ وَلَهُ الْعَصَا وَلَوْ اخْتَلَفَا فَالْقَوْلُ فَوَلَّ
 الْبَاذِلُ لَوَ انْكَرَدَعُو بِذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ لَا يَدُلُّ وَلَا كِبَرُ الْحَبْرُونَ
 فَقَطَعَ بِهَدْرٍ وَحَقَّ الْحَبْرُونَ بِالْوَسْبِ الْحَبْرُونَ فَاقْتَصَرُوا مِنْ
 تَذَكُّرِ لَمْ يَسْقُطْ قِصَاؤُ دِيَّةٍ فَعَلَهُ عَلَى عَاقِلِيَّةٍ وَبَعْدَ فِي الشَّجَرِ
 الطُّورُ وَالْوَضْعُ التَّزْوِيلُ بِلِ الْإِسْمِ يُقَالُ يَسْقُطُ وَيُسْقَطُ
 دَفْعَةً أَوْ قَعَابًا شَوْعًا جَانِيًا وَلَوْ كَانَ الشَّجَرُ أَصْغَرَ شَوْعًا
 وَأَخَذَ لَانْتَبَهَ أَيْدِيهِمْ خِلَافَ الْأَصْلِ الْحَرَجِ وَلَوْ انْعَكَسَ لَمْ يَسْقُ
 عَنِ الْقِصَاصِ بِلِ الْقِصَاصِ عَلَى فَرْقِ الْمَسَاءِ وَيَقْصُرُ السَّيْرُ مَعَ الْقِصَاصِ
 الْحَلُّ لَا يَقْلَعُ فَرْقًا ضَاحِكًا بِشَيْءٍ وَلَا أَصْلِيَّةً بِرَأْدَةٍ وَلَا
 وَكَذَلِكَ لِأَصَابِغٍ زَائِدَةٍ مَعَ تَغَايُرِ الْحُلِّ **الثَّالِثُ** التَّسَاوِي فِي الْعَدَدِ فَلَوْ
 قَطَعَ بَدَأُ رَأْدَةٍ أَصْبَغًا وَبَدَأَ وَكَذَلِكَ الْقِصَاصُ وَلَوْ كَانَ الزَّائِدُ
 لِلْجَانِي خَارِجًا عَنِ الْكَفِّ فَإِنْ كَانَتْ فِي سَمْتٍ لِأَصَابِغٍ قَطَعَ لِأَصَابِغٍ
 وَلَوْ حَكُمَتْهُ لَكَفِّ وَلَوْ انْصَلَتْ بِالْبَعْضِ قُطُوعًا لِارْبَعٍ وَلَوْ خَصَرَتْ

في قوله لا يرد على اليد اليد هي التي لا يرد عليها
 اليد هي التي لا يرد عليها اليد هي التي لا يرد عليها
 اليد هي التي لا يرد عليها اليد هي التي لا يرد عليها
 اليد هي التي لا يرد عليها اليد هي التي لا يرد عليها

انما اقطاع البيد بين الرجلين الموت بالسراية والذو العود الموت بالانمار فان كان الزمان
 قديم الا فخر الانمار فموت فموت الزمان لان الجان وبدا ان يوجب عاقله فيه واحد
 له فخر فقاو الزمان فموت فموت الزمان لان الجان وبدا ان يوجب عاقله فيه واحد
 وبين الرجلين بين الاضاح ان من قبل ان ينزل من الجان وبدا ان يوجب عاقله فيه واحد
 البيد بين الرجلين

في المدة قدّم الجاني وقطع يدا وانعكست الدعوى قدّم قول الجاني
 مع مضي مدة امكان الادّمال والاقتول الوط ولو اختلفا في المدة قدّم قول الجاني
 في المدة قدّم قول الوط على الشك في كونه ادعى الوط جوف المقول
 بنصفين في الكساء او الموت بالسرقة وادعى الجاني موته او موت
 المجرع بسبب السم تعارض اصل السلامة وعدم الشك مع
 البراءة مع اصل وعدم الموت بالسواية فرج الجاني وقطع اصبع
 بجلي ويد آخر قص لا اول ثم للناني وترجع يدية اصبع عليه

كلب
 يحدن

فان اختلف في المدة قدّم الجاني وقطع يدا وانعكست الدعوى قدّم قول الجاني
 مع مضي مدة امكان الادّمال والاقتول الوط ولو اختلفا في المدة قدّم قول الجاني
 في المدة قدّم قول الوط على الشك في كونه ادعى الوط جوف المقول
 بنصفين في الكساء او الموت بالسرقة وادعى الجاني موته او موت
 المجرع بسبب السم تعارض اصل السلامة وعدم الشك مع
 البراءة مع اصل وعدم الموت بالسواية فرج الجاني وقطع اصبع
 بجلي ويد آخر قص لا اول ثم للناني وترجع يدية اصبع عليه
 للناظر من ذي الاصبع واليد وقطع عدة اعطاء خطا فعليه
 فيها ولد كلفت لصوا في الدية ان املت والافالدية وهكاه له
 المطالبة بالجميع قبل الادّمال الوجه لا فلو ابدل البعض ثم سري
 الباقي لحد دية المندمل ودية النفس وتوخر القصاص من شدة
 الحر والبرد الى اعتدال النهار ولا قصاص بغير الحديد ولو قلع
 العيس بمخدين معرجة وقطع بعض الانف شبهة الى الاصل
 ولخذ من الجاني بمثل النسبة لا بقدر المساء وكل عضو قاصد
 عدم الدية كان يقطع اصبعين وله واحدة ولو طر القصاص قبل
 الادّمال فله وتقتصر من الجماعة للواحد ولو قطع يده اثنان
 قطع يدها ورء الفاضل وله قطع احدهما فیر الآخر عليه قدر

في المدة قدّم الجاني وقطع يدا وانعكست الدعوى قدّم قول الجاني
 مع مضي مدة امكان الادّمال والاقتول الوط ولو اختلفا في المدة قدّم قول الجاني
 في المدة قدّم قول الوط على الشك في كونه ادعى الوط جوف المقول
 بنصفين في الكساء او الموت بالسرقة وادعى الجاني موته او موت
 المجرع بسبب السم تعارض اصل السلامة وعدم الشك مع
 البراءة مع اصل وعدم الموت بالسواية فرج الجاني وقطع اصبع
 بجلي ويد آخر قص لا اول ثم للناني وترجع يدية اصبع عليه

في المدة قدّم الجاني وقطع يدا وانعكست الدعوى قدّم قول الجاني
 مع مضي مدة امكان الادّمال والاقتول الوط ولو اختلفا في المدة قدّم قول الجاني
 في المدة قدّم قول الوط على الشك في كونه ادعى الوط جوف المقول
 بنصفين في الكساء او الموت بالسرقة وادعى الجاني موته او موت
 المجرع بسبب السم تعارض اصل السلامة وعدم الشك مع
 البراءة مع اصل وعدم الموت بالسواية فرج الجاني وقطع اصبع
 بجلي ويد آخر قص لا اول ثم للناني وترجع يدية اصبع عليه

ان يرضى احد الطرفين من الغرض
 ان يرضى الاخر فاما المصلحة
 ان يرضى الاخر فاما المصلحة
 ان يرضى الاخر فاما المصلحة

ان يرضى
 ان يرضى
 ان يرضى

وَتَحْصِلُ الشَّرَكَةُ بِالِاشْتِرَاكِ فِي الْفِعْلِ وَلَوْ قَطَعَ كُلُّ جُزْءٍ أَوْ وَضَعَا الْبَدَنَ
 مَبْسُوطَةً بَيْنَ الشَّهْمَاوَعَقْدًا فَلَا شَرَكَةَ وَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ قِصَاصُ جَنَابَتِهِ
 لَا قِطْعَ فِي يَدِهِ وَتَقْسِمُ قِيَمَةُ الْعَبْدِ عَلَى أَعْضَائِهِ كَالْحَيِّ فَمِنْهُ وَاحِدٌ
 فِيهِ قِيَمَةٌ وَفِي الْأَنْثَرِ الْقِيَمَةُ وَفِي كُلِّ وَاحِدٍ النِّصْفُ هَكَذَا
 فَالْحَاصِلُ الْعَبْدُ فِي الْمَقْدَرِ وَبِالْعَكْسِ غَيْرُهُ وَلَوْ جُزِيَ الْحَيُّ بِمَنْفَعَةٍ
 الْكَلَامِ بِهِ تَحْتَ الْمَوْلَى بَيْنَ بِنَفْعِهِ وَاحِدٌ فِيهِ وَبَيْنَ إِبْقَائِهِ بِغَيْرِ شَيْءٍ
 وَلَوْ قَطَعَ بَدَنُهُ ثُمَّ أَخْرَجَ جُلْدَهُ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ النِّصْفُ وَالْعَبْدُ لِلْمَوْلَى
نَتْمَةٌ فِي الْعَفْوِ وَنَفْعٌ مِنَ السَّخْفِ قَبْلَ الثَّبُوتِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَبَعْدَهُ
 لَا قَبْلَ الْإِسْتِخْلَافِ وَمِنْ قِلَّتِهِ مَعَ الْفِيْطَةِ أَمَّا بَعْضُ أَوْجَعَانَا وَمِنْ
 الْوَارِثِ فَإِنَّ السَّخْفَ الطَّرْفَ وَالنَّفْسَ عَفَا عَنْ أَحَدِهِمَا أَسْبَقَ لِأُخْرَاهُ
 عَنِ مَقْطُوعِ الْأَصْبَعِ قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ عَنِ الْجَنَابَةِ صَحَّ وَلَا قُلُوبُ سَبَرَتْ
 إِلَى الْكَفِّ وَسَقَطَتْ جَنَابَةُ الْأَصْبَعِ وَلَوْ بَرَأَ النَّفْسَ فَلَوْلَيْهِ الْقِصَاصُ
 فِيهَا بَعْدَ رَدِّ دِيْنَةِ الْأَصْبَعِ وَلَوْ قَامَتْ عَفْوَتْ عَنْهَا وَعَنْ سَرِيقَةٍ أَلَا نَبِيْحٌ
 صَحَّ مِنَ الثَّلَاثِ لِأَنَّهُ كَالْوَصِيَّةِ وَلَوْ قَبْلَ الْأَصْبَعِ لِأَنَّهُ أَوْلَى بِمَا يَحْيِي كَانِ
 وَجْهًا وَكَوَابِرُ الْعَبْدِ الْحَيِّ مَا يَتَعَلَّقُ فِيهِ بِصَحِّهِ وَلَنْ أَوْلَى أَسِيْدَهُ
 صَحَّ وَلَوْ قَامَتْ عَفْوَتْ عَنْ أَرْشِ الْجَنَابَةِ صَحَّ وَلَوْ قَامَ أَوْلَى الْقَاتِلِ خَطَاؤُهُ لَمْ
 يَصَحَّ وَلَوْ أَوْلَى الْعَاقِلَةُ فِي الْعَمْدِ أَوْ شِبْهِهِ لَمْ يَبْرَأِ الْعَاقِلُ خَطَاؤُهُ لَمْ يَصَحَّ

ان يرضى
 ان يرضى
 ان يرضى

او قال عفو عن ارض الجناب
 ولو ابرء العاقلة

البراء العاقلة في العمد او شبهه له بره القاتل ولو ابراه القاتل وقال
عفوت عن الجناية سقط حقه وحكم الخطأ الثابت بالافرا حكم

عفو
سما
استغفار
وعد عفو
عنه
قبل الاعادة

شبهه وكوعفا بعد قطع يد من يستحق قتله قصاصا فان دملت
مع العفو وان سرت ظهر بطلان العفو وكذا العفو بعد الرمي قبل
الاصابة **المقصد الثاني** في الدعوى فيه مجنان **الاول** يشترط

في الدعوى الغنم او خمسة **الاول** التكليف في المدعى حالة
الدعوى الجناية فلا تسمع دعوى القصب والمجنون لا يبرر دعوى
ولتتبعها وتسمع الدعوى وان كان حال الجناية حلة الثاني استحقاق
حالة الدعوى فلا تسمع دعوى لا جنين وتسمع دعوى المستحق وان

لا تسمع
انما لا يبرأ

كان اجنبيا وقت الجناية ولا تسمع دعوى استحقاق القصاص
من الزوج والزوجة تسمع بدعوى العمد وتثبت لهما الدية

الثالث تعلق الدعوى بشخص معين او اشخاص معينين فلو قال قتله

احدهم ولا العشرة ولا عرف عينة اخلفوا وكذا في دعوى القصب
والسرقة اما في العاقلات فاشكال فيمنه من يقصم بالنسيان ولا

سواء
او
او
او

السمع وكوافام يئذ تسمع وافادت اللوث لو خص العاقل
اصدها ولو ادعى عاقل جماعة يتعد اجماهم كاهل البلد تسمع
وكذا لو ادعى على غايب لا يمنع الباشرة منه وكورجع الى المسمى

والا ينفذ بالغير واللا بد من العلم
والا ينفذ بالغير واللا بد من العلم

ولو اصح انه قتل مع جماعة لا يعرف عددهم سمعت وقضى بالصح
الاول في الدعوى في كونه عدا او خطا او شيئا او نقولا القا
واستراكه وفي سماع الدعوى المطلقة فطر اقرب السماع وبستفصله
الحاكم وليس تلقينا بل بحققا للدعوى ولو لم يثبت حرج لم يحكم
بالبينة عليها **الثاني** عدم النافذ ولو ادعى على شخص
لا يقر ادعاه على غيره الشركة لم يسمع الثانية وكذا لو ادعى على الثاني
الاقرار ولو اقر الثاني ثبت حق المدعي ولو ادعى العمد ففرض الخطا او
بالعكس لم ينظر دعوى اصل القتل ولو قال ظلمة اخذ المالك ففسر للكل
الدعوى في القسامة سترد ولو اقر بانه خفي لا يرى القسامة
لم ينقض وكذا لو قال هذا مال حرام ولو فسره بنفي ملك الباد
فان لم يعثر المالك اقر في يده ولا يدفعه من عنده ولا يرجع على القاتل
من غير بينة **الحج الثاني** فيما يثبت به الدعوى وفصوله ثلاثة
الاول الاقرار ويكفي مرة على وجه السامع العاقل المختار ولو اقر
اقر الصبي والمجنون والكفر والسكران والعبد لم يثبت ولو صدق ولو
عبد يثبت ولو اعترف السفيد او العليل بالعد لم يثبت ولا يقبل في الطأ في حق القربا بل في حقه لو زال حرجه
مخير الحق في تصديق أحدهما ولا سبيل له على الآخر ولو الثاني يقبله
ورجع الاورد فيهما الفصل الدية واخذ الدية من بيت المال

والا ينفذ بالغير واللا بد من العلم
والا ينفذ بالغير واللا بد من العلم

والا ينفذ بالغير واللا بد من العلم
والا ينفذ بالغير واللا بد من العلم

والا ينفذ بالغير واللا بد من العلم
والا ينفذ بالغير واللا بد من العلم

والا ينفذ بالغير واللا بد من العلم
والا ينفذ بالغير واللا بد من العلم

الفصل الثاني البينة وشروطها اربعة الاول العدد ولا يثبت

موجب القصاص لا بعدلين وإن عني مال وينتبه الدية بهما

ویرجل والمرأتین ویبشاهد وعسرک الخطاء والمأمورة والماسفة

وَعَنْ هَارُونَ شَهَدَتْ بِهَا غُفَّةٌ مَسْقُودَةٌ بِإِصْرِهِ لَمْ يَبْتَغِ الْغَنَمَ فِي

اللايت كما ينبغي للاولاد وكما هو في الدنيا والآخرة

خطا الخط لا اله الا الله الشاهد في الآيات والآية

فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تُكَذِّبُونَ

مغات او فامر سیدہ مات او فاجہ مات و الحال اولمبرد مرصحتی
 این عزیز باسید فانی از انارک

مات وان طالت الدنيا وخرتك فوضحه هذا ولو قال ووضحه

فوجد موضعا في الدية ولو قال اتصمنا فترقا وهو مخرج

خَبَرَهُ فَوَضَعَهُ عَلَى رَأْسِهِ وَأَوْفَى بِوَعْدِهِ فَأَلْزَمَهُ الْكَيْدَ

قَبِلَ فِي الدِّمَاءِ وَلَوْ شَهِدَ بَأَنَّهُ جَرَحَ وَاجِرُ الدَّمِ لَمْ يَقْبَلْ حَتَّى يَشْهَدَ

بالبطل ولو شهد بآية قتله بالسيوف قبل الثالث ^{خلف} للجهاد فلو

فِي الزَّمَانِ أَوِ الْمَكَانِ أَوِ اللَّامَةِ لَمْ يَكُنْ وَكَفَوْنَهُ لَوْ تَأْتَى شَكْلُ بِنَشَأِهِ مِنَ

وكتبه هذا أحد علماء الأندلس في سنة الف واربعمائة

الاسم غفرنا العبد و غيره

اَسْلَمَ سَلَامًا بَارِعًا عَنِ الْاَسْلَامِ الْاَوَّلِ وَكَانَ مِنْ اَوْلَادِ اَبِي سَلَمَةَ وَكَانَ مِنْ اَوْلَادِ اَبِي سَلَمَةَ وَكَانَ مِنْ اَوْلَادِ اَبِي سَلَمَةَ

وَمِنْهُمْ مَن يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَتُوبَ إِلَيْهِ وَأُخْرَى يُغَمِّسُ فِيهَا رُءُوسَهُمْ لِيَصْطَفُوا بَعْضُهُمْ أَوْسَطَ ثَمَرٍ وَمِنْهُمْ مَن يَخُصِّصُ أُولَئِكَ أَجْرَهُمْ بِظُلْمٍ إِنَّ ظُلْمَ الظَّالِمِينَ إِنَّمَا يُؤْتِيهِمْ اللَّهُ فَزَعًا يَبُورُ

فصله عمد والآخر حافى يدبوت اصل القتل اشكاله ولو شهد

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الملك" (the king) and "الوزير" (the minister).

والآخر بالفعول لم يثبت وكان لو ثا ولو
شهدا أحدهما بالاقراء

علاء مصر

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتابي في الفقه في الدين
 في كتابي في الفقه في الدين
 في كتابي في الفقه في الدين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتابي في الفقه في الدين
 في كتابي في الفقه في الدين
 في كتابي في الفقه في الدين

على واحد وثمانين به على غيره فلا قصاص ولا دية عليهما في العمد
 وفي الخطأ عاقبتهما وعقل وتغير الوكي وكوشهدهما عليه بالعود
 فاقولانه هو القاتل والاول احفل التغير في قتل احدهما في
 الرواية المشهورة بتغير في قتل المشهود عليه ويرد العقلية
 الدية وقيل الموقلة لا رد وقيلها فنرد الوكي على المشهود عليه نصف
 الدية خاصة وفي اخذ الدية منهما **الرابع** انتفاء التهمة فلو
 على الاثنين فشهد الشهود عليهما بغير غير تبرع فان صدق الوكي
 الاول خاصة حكم بهما والاطح الجميع وكوشهدهما على اجنبين
 فهما دفعان وكوشهدهما اجنبيان على الشاهدين من غير تبرع
 وكوشهدهما الوارث بالخرج قبل الانكماش لم يسمع ولو عادها بعد
 قبلت وكوشهدهما على الحي وهما محجوبان ثم مات الحاجب او العكس
 فالتقط في حال الشهادة وقضى على عليه التسليم فستغلان غف
 احدهم في القرب فشهد اثنان على الثلاث بالتعريف والتلاذذ على الا
 به ونسبت الدية اخماسا على الثلاثة خسان والتلاذذ على الاثنين

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتابي في الفقه في الدين
 في كتابي في الفقه في الدين
 في كتابي في الفقه في الدين

الفصل الثالث في القسامة وكانه نذرة **الاول** في المحل
 ان القسامة يكون في النفس فكذلك في غيرها اذا عتد الا عتد من سقم
 انما ثبت موضع اللون وهو امارت يغلب على الظن مع ما صدق
 المدعى وان لم يوجد اثر القتل كشاهد الواحد وجماعة الفساة

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتابي في الفقه في الدين
 في كتابي في الفقه في الدين
 في كتابي في الفقه في الدين

وَالنَّاسُ أَرْتَفَاعُ الْوِطَافِ أَوْ جَمَاعَةُ الصَّبِيَّانِ وَالْكَفَّارِ أَنْ يُلْغَوْا النَّوَارِ

المحرر الميرزا الشيرازي

محلة القرية
الضفة والبلدة
الكبيرة

منفردة عن البلد لا يدخلها غارهم وفي صف المقابل الخصم بعد الزمان

فَلَوْ كَذَّبُوا حَتَّىٰ جَاءَهُمْ مَطْرُوفُهُمْ وَبَيْنَهُمْ عَدَاوَةٌ أَوْ فَرَقٌ

كذلك ولو اتفقت العداء فلا لونا ولو جدي قريين فالو

بِأَرْوَاحِهِمْ عَظِيمٍ أَوْ سَارِعَ أَوْ فُلَانَهُ فَالِدَيْهِ عَايَدَتْ الْمَاؤُقُولَ

المجروح قتلني فلا يقبلن لي اوكرو وجد قتيلا في دار فيها عبد قلوب

وَتَوْفِقَ اللّٰوِي بِاللَّسِكْ كَانَ يُوجَدُ فِي قُرْبِ الْقَتْلِ مَعِ ذِي السَّلَاحِ

السُّلُطَنُ سَبْعَ وَكُورًا السَّاهِدُ فَنَلَّ أَحَدَهُمْ يَنْ لَمْ يَكُنْ لَوْ نَا بَجَلًا
فَنَلَّ أَحَدَهُمْ يَنْ أَوْ يَكُنْ أَحَدًا الْغَسَّاءَ الْإِذَا أَدْعَا الْفَتَا

على وجهه فاذ حلف سقط يمينه انزل اللعن فان افام على الغيبة بعد

الحكم بالقيامة بطلت القيامة وليس سعيدت الدنية ولو ظهر الموت

فواصل القلائد كونه عدا وحقاً، ينسقط الفساد والفساد

قتل ابانا زيد وقال الآخر قتله عمر وقال الآخر لا عرفه لانك لو

وَمَعَ اسْتِغْفَارِ الدُّوَى بِكُرِّ الْيَمِينِ وَاحِدَةً عَلَى الْمَسْكُورِ الْغَيْرِ مِنَ الدَّعَاوِي

المنك القل

المنكر الفعل

الثاني

يَسْتَوْلِدُهُ وَمَاتَ فَلِلْوَرِثَةِ اِنْ قَسَمُوا وَاِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ لِلْمُسْتَوْلَى
لَانَ لَهُمْ خَطَاؤُ فِي تَنْفِيذِ الْوَصِيَّةِ فَاِنْ نَكَحُوا فَلِلْمُسْتَوْلَى الْاِقْسَامُ

الوارثين خلف الحارث بن عيسى واثبت حقه وكم يرتقبان
حرف الغايب خلف حسين بمينا وكذا لو كان احدهما صغيرا لو حث

فَبِالْإِيمَانِ أَتَمَّ أَفْوَ الْكُلِّ وَكُمَاتٍ فِي الْإِنْفَاءِ وَالشَّيْخِ بَيْتَانِ
الْوَارِثِ لِلْبَلَاءِ ثَبَتَ حَقِّهِ بِهِمْ فِي الْإِسْطَرِطْ فِي الْفَسَاخِ حُضُورِ الْمَدْعَى عَلَيْهِ

وَأَذِنتُ فِي الْفَسَادِ مَا فَتَرَ خَلْقُهُ مِنْذُ الْمَكْنِ لِلْعَالِ الْأَعْلَى
وَلَوْ أَنَّ النَّاسَ كَانُوا يَفْقَهُونَ الْغَيْبَ لَكُنَّا بِأَعْيُنِنَا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ

بِالْقَتْلِ الْعَدَّ الْعَدْوَانِ وَالْمَنْبَذَ بِالْخَطَا إِلَى الْمَبَاشِيهِ وَلَا التَّسْتِ
فِي الْمَسْلَمِ وَإِنْ كَانَ عَبْدًا صَغِيرًا أَوْ مَجْنُونًا وَفِي الْقَتْلِ الْمَوْطِ عَبْدُهُ وَكَوْلُ

مسلم في دار الحرب عن غير ضرة على عالمنا الفود والكفان ولو ظن
^{الجميع ان كان عمدا او انما}
 كفهم فالكفان وكوظم اسير الدية والكفان ولو استنكر

جاءه ففعل كل واحد كفاية كماله ويحيى على العامد وإن قيل
قود أو على فأنل نفسه وكود صار من الحاملتان ضمنت كل واحدة

اربع كفالت ان ولجت الروح الحمل ولو لم تلج فلا لقان فيه
ما في غيره ولا في احد غيره

Handwritten Persian text, likely a historical document or manuscript fragment, featuring dense cursive script.

والله اعلم بالصواب

نصف الكاف
الحمل على المصونة
ومن
على التوس
للموابة و
ايام حب
يوسف
الكاتب
هذا كما جعلت
من
نصف النصف

ذكر حسن ان لكل
أمة من هذه أممها
وقال ارفع قفلا
فرقوا بينهم
ثم تميزوا
ثم تميزوا

فالعشر هـ والاعوام

[illegible]

والمصداق
من افعال المصدوم ورنه
از اقسام ضعف البدن في
ولو كان من اقسام ضعف البدن في
في الالهة عز وجل

فِيمَتِهِ فَرَسَهُ عَلَى الْآخِ وَبَفَّحَ الْقَضَا فِي الدِّيَةِ وَلَوْرِكَ الصَّبَا

بأنفسها وأركانها الوليتان فنصف حبة كل منهما على عاقلة الآخر

ولو اركبهما اجنبتني فدينهما عليه ولو كانا عبدتي نهاترا

وَالْبِضْمُ الْمَوْجُوعَاتُ أَحَدُ الْمَنَاصِدِ مِنْ فَعْلٍ الْاِخْرَافِ بِمِثْلِهِ

وَلَوْ كَانَ حَامِلِينَ فَعَلَى كُلِّ وَاحِدٍ نَصْفُ دِيَةِ الْجَنِينِ وَلَوْ مَرَّتِ

فَرِيْدٌ عَلٰى اَقْلَامِهِ الرَّامِيْ لِاِنَّ سَمْعَ التَّحْذِيْرِ وَتَمَكُّنَ مِنَ الْعُدُوِّ

وَلَوْ بَلَغَ صَبِيًّا فَالْعَمَانُ عَلَيْهِ لَاعْلَى الرَّأْيِ عَلَى اسْتِكَارٍ وَتَصْنِ

حَتَفَهُ الْعَلَامُ لَوْ قَطَعَهَا وَكَوَفَعَ عَلَى عَيْنٍ مِنْ عُلُوِّ فَصْدًا وَالْوُجْ

فَالْقُلُوبُ وَالْأَفَالِدِيَّةُ وَكَوَاضِرُ أَوْ قَصْدُ لَغْوِ ذَلِكَ فَالْدِيَّةُ عَلَى

لِعَاقِلِهِ وَلِوَالِقَاهُ الْمَوَازِلَ فَلَا حِصَارَ وَلِوَأَوْقَعَهُ عِندَ هَذِهِ أَصْنَمِهَا

وَلَوْ قُضِيَ الْمَرْكُوبَةُ بِخَمْسِ ثَلَاثِينَ قُضِيَ الرَّاكِبَةُ وَالَّذِي عَلَى الْبَنَاءِ

ان الحاق الغامضة وقيل ينسبها وقيل عليهما الثلثان وتضمن الحجب

لِبَلَاَحْتَى يَرْجِعْ فَإِنْ عَدِمَ فَالذِّبَةِ وَإِنْ وَجِدَ مَقْتُولًا وَالْقَمَارَ

وَلَا يَدْعُهُمْ غَيْرُهُ بِالْبَيْتَةِ بَرِّي وَلَوْ جَدَّ مَبْنًى فِي الضَّحَانِ اسْكُلُوا

انكروا لولا اهل صدف الظلم انتم كذبا فبعضى الذية الار

بِحَضْرَةِ اَمْرِئِيسَئِيلَ بْنِ اَلْوَيْسِ بْنِ اَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ صَالِحٍ

وَيُجْلِيهَا وَكَوَرِكَيْهَا اثْنَانِ تَسَاوِيَا وَلَوْ كَانَ صَاحِبُهُمَا مَخَاضِينَ
 دُونَ الرَّاكِبِ وَلَوْ لَقِيَ الرَّاكِبُ لَمْ يَضْمَنْهُ الْمَالِكُ وَإِنْ كَانَ جَعَهَا
 لِأَنْ يَنْفَعَهَا وَكَوَرِكَيْهَا مَمْلُوكُهُ الصَّغِيرُ ضَمَّنَ حَبَابَةَ الرَّاكِبِ وَتَعَلَّقَ
 بِتَوَقُّفِهِ السَّالِغِ وَفِي الْمَالِ يَنْبَغُ وَلَا ذَنْ لِغَيْرِهِ فِي حُرُوفِهِ لَمْ يَضْمَنْ
 حَبَابَةَ الرَّاكِبِ وَلَا قِلَابًا وَيَجِبُ جَفْظُ الْقَابِلَةِ وَيَضْمَنْ حَبَابَتُهَا لَوْ
 أَهْلًا وَلَوْ جَعَلَ حَالَهَا أَوْ لَمْ يَقْطَعْ فَلَا ضَمَانَ وَلَا يَضْمَنْ الدَّرَاقُ ^{وَالْهَلْ}
 كَيْلًا وَلَوْ جَعَلَ الدَّرَاقُ ضَمَّنَ صَاحِبُهُمَا مَعَ التَّقْرِيطِ وَلَا يَضْمَنْ
 صَاحِبُ الْآخَرِ حَبَابَتُهَا وَلَوْ سَقَطَ الْأَنَاءُ لِلْمَوْضِعِ عَلَى مَحَابِلِهِ فَلَا
 لِمَا يَنْتَفِ بِهِ وَلَا يَضْمَنْ صَاحِبُ الْحَابِطِ بِوُقُوعِهِ عَلَى أَحَدٍ فَإِنْ بَنَى مَابِلًا
 إِلَى الطَّرِيقِ أَوْ بَنَى فِي غَيْرِ مِلْكِهِ أَوْ مَالٍ بَعْدَ بِنَائِهِ إِلَى الطَّرِيقِ أَوْ غَيْرِ مِلْكِهِ
 وَيَضْمَنْ لَوْ تَعَمَّنَ مِنَ الْأَنَاءِ وَلَوْ وَقَعَ قَتْلُ الْكَفَّيْنِ فَلَا ضَمَانَ وَلَا يَضْمَنْ
 بِأَصَابِ الْمِزَابِ إِلَى الطَّرِيقِ بِوُقُوعِهِ وَكَذَلِكَ الرُّوَانِيُّ وَلَوْ أَجْعَلَ نَارًا
 فِي مِلْكِهِ لَمْ يَضْمَنْ لَوْ سَرَتْ إِلَى غَيْرِهِ إِلَّا مَعَ التَّرْيَاكُفَةِ عَنْ قَدْرِ الْحَاجَةِ وَعَلَيْهِ
 الظَّنُّ بِالتَّعَدُّ كَأَيَّامِ الْهَوَادِ وَلَوْ عَصَفَتْ بَغْتَةً فَلَا ضَمَانَ وَلَوْ
 أَجْعَلَ فِي مِلْكِهِ غَيْرَ ضَمَّنَ لَأَنْفُسِهِ وَالْأَمْوَالِ وَلَوْ قَصَدَهَا وَتَدَارَى ^{لِنَفْسِهِ}
 مَعَ تَعَدُّ الْقَارِي وَكَوَبِلَتْ دَابَّتُهُ فِي الطَّرِيقِ فَلَا الشَّيْءَ يَضْمَنْ لَوْ لَقِيَ
 فِيهِ غَيْرُهُ وَلَوْ لَقِيَ قِيَامَةَ الْمَنْزِلِ الْمَرْقُوعَةِ وَرَشَّ الدَّرَبِ فَلَا يَضْمَنْ ^{بِالنَّهْدِ أَوْ بِرَأْسِهِ}

٢٥٥
 كَلَامُ الْفَرَسِ
 كَلَامُ الْفَرَسِ
 كَلَامُ الْفَرَسِ

٢٥٦
 كَلَامُ الْفَرَسِ
 كَلَامُ الْفَرَسِ
 كَلَامُ الْفَرَسِ

٢٥٧
 كَلَامُ الْفَرَسِ
 كَلَامُ الْفَرَسِ
 كَلَامُ الْفَرَسِ

في قوله تعالى
 والوجه تحصيل الضمان بمن لا يشاهد القمامة والرشع ولو
 ضطربت سفينتان ضمن القيمان كل منهما نصف السفينتين وما
 فيها من مالهما مع التقرب وكذا الحالان ولو كان مال الكلبين
 على صاحبيه نصف قيمة ما تلفه ولو لم يقطن باغليهما الهوا
 فلا ضمان ولا يضمن صاحب الواقعة اذا وقعت عليها الاخرى
 ويضمن صاحب الواقعة لو قُطِر ولو اُصلح السفينة حال السير او ابدل
 لوحا او ادرم موضع فان تترك ضمن في ماله ولو وقع في زينة
 الاسد متعلقين والثاني بالتالي والثالث بالاربع فعن
 علي عليه السلام ان الاول فريسة الاسد وعليه ثلث دينه
 الثاني ثلثي دينه الثالث وعلى الثالث دينه الرابع ويحمل وجوب
 دينه الثاني على الاول والثالث على الثاني والرابع على الثالث ولو
 شرب من ماسر الامسيك والمشار بالجدب فعلى الاول دينه
 ونصف وثلث وعلى الثاني نصف وثلث وعلى الثالث ثلث
 ولو جذب الاول ثانيا الى البر والثاني ثالثا وما توفيق كلهم
 على صاحبيه فالاول مات بفعله وعلى الثاني فيسقط مقابل
 فعله والثاني مات بجذب الثالث ويجذب الاول فيسقط
 مقابل فعله ولا ضمان على الثالث وله دينه كاملا فان رجعا

صطومت كنه

الزينة مفرقة

لانه قد
 وانما لست
 الما كره

ان كان
 في
 من
 لا

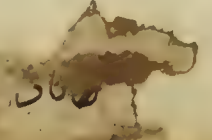
المباشرة فدية على الثاني والاعلىها وكوصاح بصفر فار تعد
 فسقط من سطح من ولو خوف حائل فاجتهدت ضمن الجنين
 ولو خوف يرا في ملكه فسقط حذارا حارة فلا ضمان ولو خوف يرا
 في ياب العرق فعمما الاخر فالضمان على الاول ويحمل التساوي **المقصد**
التي ولو قضا من المستولدين ان بعد التكون علقه وقيمة لها
 ما تيسر والاخر مائة فلصاحب البقية مائة وعشرين وعلى صاحب الحبيسة
 مائة لانها اقل الامرين وله سبعون فيفضل عليه ثلثون هـ
المقصد الثاني فمن يجب عليه فدية العدة وشبهه على الثاني وما له
 فدية الخطا على العاقلة فهنا مطالب **الاول** حصة اربعة العصور
 والعنق وخمان الجربى والامامة والعصبة كل من يتقرب بالاب او
 بالابوين من الذكور الباقين العقل كالاخوة واولادهم وعمو
 واولادهم وان كان لهم اول بالمولد فلا تمنع رحمته ولا يدخل بلدهم ولا يورثون
 الاولاد والاماء ولا ينسبوا اليهم الفاعل المفقود يعترف بقرعة عند المطالبة
 ويقدم المنقرض بالابوين على المنقرض بالاب الاعلى لامن الاسفل **تعقل**
 الصام لا المضمون ويقدم العصبة ثم المفقود ثم من الجربى
 ثم الامام ولا يعقل العاقلة عبدا ولا صليا ولا عدا مع وجوب
 القتال وان وجبت الدية وان كانت خطا فان عجز فعلى
 كفيل الاب ولا ما يجنيه على نفسه **خطا** ولا قرأ
 ودينه جنابة الذي في ماله
 ومنهم كالومات توفى من العصبه اذ لم يزلوا

المباشرة فدية على الثاني والاعلىها وكوصاح بصفر فار تعد
 فسقط من سطح من ولو خوف حائل فاجتهدت ضمن الجنين
 ولو خوف يرا في ملكه فسقط حذارا حارة فلا ضمان ولو خوف يرا
 في ياب العرق فعمما الاخر فالضمان على الاول ويحمل التساوي
 التي ولو قضا من المستولدين ان بعد التكون علقه وقيمة لها
 ما تيسر والاخر مائة فلصاحب البقية مائة وعشرين وعلى صاحب الحبيسة
 مائة لانها اقل الامرين وله سبعون فيفضل عليه ثلثون هـ
 المقصد الثاني فمن يجب عليه فدية العدة وشبهه على الثاني وما له
 فدية الخطا على العاقلة فهنا مطالب الاول حصة اربعة العصور
 والعنق وخمان الجربى والامامة والعصبة كل من يتقرب بالاب او
 بالابوين من الذكور الباقين العقل كالاخوة واولادهم وعمو
 واولادهم وان كان لهم اول بالمولد فلا تمنع رحمته ولا يدخل بلدهم ولا يورثون
 الاولاد والاماء ولا ينسبوا اليهم الفاعل المفقود يعترف بقرعة عند المطالبة
 ويقدم المنقرض بالابوين على المنقرض بالاب الاعلى لامن الاسفل
 الصام لا المضمون ويقدم العصبة ثم المفقود ثم من الجربى
 ثم الامام ولا يعقل العاقلة عبدا ولا صليا ولا عدا مع وجوب
 القتال وان وجبت الدية وان كانت خطا فان عجز فعلى كفيل الاب ولا ما يجنيه على نفسه
 خطا ولا قرأ ودينه جنابة الذي في ماله ومنهم كالومات توفى من العصبه اذ لم يزلوا

كيفية انتسابه الى القاتل لا يكفي كونه من القبيلة ولو قتل
 الاب وله خطأ فالدم على العاقلة واجود القولين منع
 من الانتساب بها لامر التركة ولا يضمن العاقلة حناية بهيمة
 ولا ابتلا فصار وان كانت النكاح صبيها او محبونا ولو رمى طائرا
 ذميا ثم اسلم فقتل السهم مسلما لم يعقل عصبة المسلمون لانه
 حال العربي ذمي ولا الكافر كجدة اسلامه فبضمن الدية في ماله
 ولو رمى طائرا مسلما ثم ارتد ثم اصاب مسلما لم يعقل عصبة له
 المسلمون على اسكاه ولا الكفار والشركاء في عتق عبد واحد
 كالواحد بلزهم نصف فيما وان مات احدهم لم يضمن عصبة
 اكثر من حصته والمتولي يبر عتق يبعثه موالي الاب فان كان
 الاب رقيقا عقله موالي الام وان عتق الاب لغير الموالي فان
 جنى الوالد قبل الموالي فان شرب الخمر لم يمس الموالي الام والناز
 بالشرية بعد الاجر او على العاقلة لا تبيح حناية قبل الجرح فلا يحمل
 موالي الاب ودمه بعد البرية فلا يحمل موالي الام وهو دين
 موالي فلا يحمل الامام **المقصود الثالث** في دية النفس المقتولة اما
 مسلما ومن هو عبيد او كافرا والثاني لدية له الا ان يكون ذميا
 او نصرانيا او مجوسيا فدية عما غايزه دهم ان كان ذكرا حرا وان

هذا هو المقصود من قوله
 في دية النفس المقتولة
 ان يكون ذميا او كافرا
 او مجوسيا او نصرانيا
 او غير ذلك من الملوك
 والذين لا يضمنون
 الدية في حقهم

وهو دين
 وهو دين
 وهو دين



ازند

الحق في حكم وفي المسألة عبد الذي اشكك وأما السلم ومن هو

بِحَكْمِهِ مِنْ لَامَعَانِ تَوَلَّوْا بَيْنَ يَدَيْهِ حُجْرًا مَحْكَمًا

أَمَّا الْفُتَيَارُ وَالْفُتَاةُ أَوْعَدَهُ الْكَفَرُومُ أَوْ أَمَانَتًا حَلَّةً فِي

اربع مائة ثوبين بروندين اومائة من مسان الابل اومائة

بقرة وستادى في سنة واحدة من مال الجاني ويخبر الجاني

بذر ايها شاو ولايجي المراضة القيمة ودية شبيه العبدية

وَالْمُتَوَكِّلِينَ عَلَى اللَّهِ وَارْبَعٌ وَلِلْمُتَوَكِّلِينَ عَلَى اللَّهِ وَارْبَعٌ وَلِلْمُتَوَكِّلِينَ عَلَى اللَّهِ وَارْبَعٌ

المدونة من طبع جازي سبيل
 كمال نظام الغناء وحده المدل وكذا الواقف قبل التسليم وإن حضر

وَلَوْ كَانَ بَعْدَ فَلَاشِيٍّ وَدَيْدِ الْخَطَا الْخَضِرُ الْخَمْسَةُ أُمَامَةٌ

مِنْ الْإِبِلِ عِشْرُونَ أَمِ الْبُيُوتِ ذَكَرُوا ثَلَاثُونَ مِنْ الْبُيُوتِ وَثَلَاثُونَ

حَقَّةً مِنْ مَالِ الْعَاقِلِ وَبَشَادَى فَوْكَلْتِ سَدْنِي إِنْ كَانَتْ دِيهَ

وَلَوْ قُتِلَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ أَوْ الْحَرَمِ زَيْنَةٍ وَتَلَا وَتَغْلِظُ الْأَطْرَافَ

وَلَوْ أَنَّ الْعِلْمَ لَمُنَّ إِلَى الْمَلَائِكَةِ لَافْتَتَحُوا لَهُمْ السُّبُلَ إِلَى الْعِلْمِ أَلَيْسَ أَهْلًا لَهُمْ السُّبُلُ أَفَإَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ

ولوف علی بن علی بن محمد بن عبد الله بن جابر

إلى أن يخرج فيقتض منه ولو جوف في الرحم اقتض منه فيه قال الشيخ رحمه

الله وكذلك في مشاهد الأئمة عليهم السلام وذرية الأئمة نصف

والجدة
النصف

ذلك وولد الزنا كما لمسلم على أبيه والذي على أبي ولادة لغيره

الذي ولد كالأهل عهد ولم يبلغهم الدعوى وبه العبد

ما لم يخار وذرية الحرة البها وذرية الجنين الرحم المسلم مائة دينار

عشر دينه
أبيه

إذا تلجج الروح ذكر كان أو أنثى وجنينا الذي والمملوك عشر

فيمة أمه المملوكة وتعتبر قيمتها وقت الجنابة لا المكافؤ لو كان

الحمل أبا عن واحد فكل واحد ذرية ولو تلجج الروح قد

كاملة للذكر ونصف للأنثى بشرط شغل الحيوة ولو لم يخلقته قبل

حرة والمشهور في النطقة بعد استقرائها عشر وقت دينار وفي

الرغوة وفي المصغة ستون وفي العظم ثمانون وفيها يبي ذلك

بحسابه ولو قتلت وإن معها بعد علم حيوتها ذرية للزوجة

ونصف الدين للجنين إن جهل حاله ولو علمت الذكورة أو الأنوثة

حكم بدنها ولو القته ضمنت وإن كان سببها ولو أضرعت للزوجة

على المفع وكذا في الجامع فعول فعليه عشر مائة ولو أسلمت للزوجة

بعد الضرب ثم القته لزمت بدينه جنين مسل أو كوض الجنينة

فلا شيء لعدم الضمان حال الضرب ولو كانت أمه فاعتقت فمكوى

الحامل زارا

هذا هو الأصل في الجنين وهو كالأهل عهد ولم يبلغهم الدعوى وبه العبد ما لم يخار وذرية الحرة البها وذرية الجنين الرحم المسلم مائة دينار وإذا تلجج الروح ذكر كان أو أنثى وجنينا الذي والمملوك عشر فيمة أمه المملوكة وتعتبر قيمتها وقت الجنابة لا المكافؤ لو كان الحمل أبا عن واحد فكل واحد ذرية ولو تلجج الروح قد كاملة للذكر ونصف للأنثى بشرط شغل الحيوة ولو لم يخلقته قبل حرة والمشهور في النطقة بعد استقرائها عشر وقت دينار وفي الرغوة وفي المصغة ستون وفي العظم ثمانون وفيها يبي ذلك بحسابه ولو قتلت وإن معها بعد علم حيوتها ذرية للزوجة ونصف الدين للجنين إن جهل حاله ولو علمت الذكورة أو الأنوثة حكم بدنها ولو القته ضمنت وإن كان سببها ولو أضرعت للزوجة على المفع وكذا في الجامع فعول فعليه عشر مائة ولو أسلمت للزوجة بعد الضرب ثم القته لزمت بدينه جنين مسل أو كوض الجنينة فلا شيء لعدم الضمان حال الضرب ولو كانت أمه فاعتقت فمكوى

قال الشيخ رحمه الله في الجنين وهو كالأهل عهد ولم يبلغهم الدعوى وبه العبد ما لم يخار وذرية الحرة البها وذرية الجنين الرحم المسلم مائة دينار وإذا تلجج الروح ذكر كان أو أنثى وجنينا الذي والمملوك عشر فيمة أمه المملوكة وتعتبر قيمتها وقت الجنابة لا المكافؤ لو كان الحمل أبا عن واحد فكل واحد ذرية ولو تلجج الروح قد كاملة للذكر ونصف للأنثى بشرط شغل الحيوة ولو لم يخلقته قبل حرة والمشهور في النطقة بعد استقرائها عشر وقت دينار وفي الرغوة وفي المصغة ستون وفي العظم ثمانون وفيها يبي ذلك بحسابه ولو قتلت وإن معها بعد علم حيوتها ذرية للزوجة ونصف الدين للجنين إن جهل حاله ولو علمت الذكورة أو الأنوثة حكم بدنها ولو القته ضمنت وإن كان سببها ولو أضرعت للزوجة على المفع وكذا في الجامع فعول فعليه عشر مائة ولو أسلمت للزوجة بعد الضرب ثم القته لزمت بدينه جنين مسل أو كوض الجنينة فلا شيء لعدم الضمان حال الضرب ولو كانت أمه فاعتقت فمكوى

۱۰۴

عشر قيمته امة يوم الحياية ولويسوف الجاني حياته ضمن العاقلة هـ
جندنا غر حوى والضا رب الباقى ولو انك فاقام هو والى طيبتى

حكم للوط والفته فأت بعد الإلقاء أو بقا منها حتى ملأ أو
كان صحيحاً ومثله لا يعيش قتل الضارب مع العدو لو كان جنو
وعليه الدية مع الخطأ

مستقر فقتله آخر الاول وقتل الثاني مع العدو ولو لم يكن

مسوقا من الثاني وقتل الاول ولوانته افع والزم الصادق

دية جنين من الخبيث ولو الف عضو ادية الجنين ولو الف

الرابعة ايدوكوفاك طالت لزوم ندرتها ونبهت على
العضو الثاني من رتبة الجنبين سوا

ان كانت سينا او حيا غير مشفر الحجوم ولو استقرت حيا

دَبَّ السَّيِّدُ وَلَوْ تَأَخَّرَ وَكَلَّمَ الْعَارِفُونَ بِأَهْلِي دِي فَصَفَ الدَّ

والاقتصاف المائة وتزني خبة الجني والملك الاقرب

فَدَبِيَّةُ اَعْضَانِهِ وَجَاجَانِهِ بَلْبَسَتْ دَبِيَّتَهُ وَفِي وَطْعِ رَأْسِهِ

مائة دينار وفي جوارحه وشجاعه بحسب ذلك و
 قال المفضل لعل المال **تتم** من انفق ما كوله

البر للوارث ^{الآن يكون عليه الزكاة} والبر للصليب ^{الآن يكون عليه الزكاة} الزكاة بالدكاة صفى الارضى وليس له
او عنه مما يقع عليه الزكاة بالدكاة صفى الارضى وليس له

وَقَعَهُ وَاحْذِرِ الْقِيَمَةَ عَلَى رَأْيٍ وَلَوْ أَنْتَفَى بِالدَّكَاةِ أَوْ مَلَأَ

ولقد لو استحق ارشها فالنصف وفي خف العوراء الثلث
 وفي الانف الدية وكذا امارته اذا كسر فسد ولو جبر على غير
 عيب فاباه وفي شلله ثلثا دية وفي الروث وهو الحمار نصف
 الدية وفي احد النحرين النصف وقيل الثلث وفي الاذنين الدية
 وفي كل واحدة النصف وفي البعض بالحساب وفي شحمها ثلث
 ديتها وفي الشفتين الدية وفي كل واحدة النصف وقيل الثلث
 في العليا وقيل اربعائة وفي السفلى ثلثا وفي البعض بالنسبة
 مساحة وحد السفلى ما تجافي من اللثة مع طول العم والعليا
 ما تجافي عنهما متصلا بالنحرين مع طول الفم وليت حاشية الشدين
 منهما فان تقلصت فالحكومة وقيل ديتها وفي الاسر خا الثلثان
 وفي اللسان الدية وفي الاخرى الثلث وفي البعض بنسبه ما يسقط
 من حروف المعجم وهي ثمانية وعشرون حرفا فلو اسقط نصفها فنصف
 الدية وان قطع ربعة وبالعكس وفي الاخرى بالساحة ولو ازداد
 سرعة او ثقلا او ينقل الفاسد الى الصحيح فالحكومة فان
 جنى اخر بعد ذهاب بعض الحروف اخذ بنسبة ما ذهب من الباقي

وفي شحمها ثلث ديتها

ولو قطع اخر بعد عدم الكلام فعليه الثلث وفي لسان الفضل
الدّية فان بلغ خبء الكلام ولم يشكلم فالثلث فان تكلم بعد
حب الذهاب من الحرّوت اخذ من الحجابية وصيدق
الصحيح في ذهاب فطفه عند الحجابية مع القامة بالاشا
ولو اذهب النطق ثم عاد فللشيخ قولان في استعادة الدية
ولو ابت الله اللسان بعد قطعه فلا استرجاع وكذا من
المشعر ولو كان لمرطافان فاذهب احدهما ونطق بالآخر فالأش
وفي الانسان الدية وتقيم على ثمانية وعشرين اشاعرة مقاسم
ثنيان ورباعيتان وثانيان ومثلها من اسفل ستة عشر
ما حيز وهي من كل جانب ضاحك وثلاثة اضراس فهي كل سن
من المقادير خمسون دينار او في كل من الماخيز خمسة وعشرون
وفي الزايدة منفردة الثلث ولا شيء مع اه نضام فان اوردت بالحجابه ولم
او تصدعت فالثلث وفي السوقة الثلث وفي السن في الظاهر مع الفسخ ولو
كسر الظاهر فان زال فالارش وفي العجين من الفعد او متن لا انسان للدية ولو
قلع امع الانسان فدياً وفي نقص المضغ او طيبتها الارش طو في اليد الدية وفي
واحدة النصف وجدها المدمع فان قطع معها

لعين الزند

بعض الزند والدابة وحكومة وكو قطع من المرفق والنكب
 فلدية واحدة فلو كان على المعصم طينتان فلان يد هو لا صا وان
 كانت في ذة عن الساعد ولو نساويا فلا فصا في احدهما
 وفيه نصف اليد وزيادة حكومة فان قطع بعضها بعضا ^{الزائد}
 فاليد حكومة ولو قطع من المرفق والنكب وفي اليد
 الزايد حكومة وفي اليد عيسى الدابة وكذا في العضد وفي كل
 اصبع من اليد ثمانية عشر عظمة وبنار وفي كل اظفلة ثلثها
 الا في الابهام والنصف وفي الزايد ثلث الاصلية سوا الاصبع
 والاففلة وفي شلل الاصبع ثلثا ديتها وفي قطع المشلوله الثلث
 وان كان خلقه وفي الظفر عشرين دنانير ان ابيضت او بنيت اسود
 فان بنيت فخمسة ولو قطعت اليد دخلت الاصابع في ديتها
 فان قطع الكف بعد الاصابع والحكومة او اكس الظفر واحد
 ودينار ونحو القعود فالدية فان صلح والثلث وكسر
 الصلب ^{كسر يثبت} غير عيب فائة دينار فان عظم الفؤك شلت
 الرجلان بكسر ^{الرجل} فدية ولو ذهب مشيد وجماعة بكسر
 مدينان وفي قطع الخناق الدية وفي الذكور ان كان للخصي ^{حالة كنفه}
 او الحشفة فزاد الدية ولو قطع بعض الحشفة نسب ^{المقعد}

وفي اصابع من اليد ثمانية عشر عظمة
 وفي الاظفار عظام الابهام ثمانية عشر عظمة
 وفي الاصابع عظام الاظفار ثمانية عشر عظمة
 وفي الاظفار عظام الاظفار ثمانية عشر عظمة

وثلثان

الحيا بها خاصة وتقطع الحشفة وآخر الباقي فعلى الاول

الدبة وعلى الثاني حكومة وفي العنبر الثلث وفي الخصر الدية

وفي كل واحدة النصف وقيل في السرى الثلثان وفي ادرج الخصيتين

دينار اربعماية فان لم ينفذ المشي فثمانمائة وفي الايتبر الدية

وفي كل واحد النصف وفي الرجلين الدية وفي كل واحد النصف

ومدها مفصل الساق وفي الساقين الدية وكذا في الفخذين

وفي الشفون الدية وفي كل واحد النصف وفي الركبتين الحكومة

وفي افضائها ديتها الامين الزوج للبالغة فان كان قبله ضمن

الزوج المهر الدية وانفردت بموت احدهما وان اكلها غيره

الزوج والمهر والدية ولا مهر لو طأ وعنه وعكده الدية ولو

كانت بكر اقلها اربع البكر اذ يدان المهر فاقض بكر ابا صبع

في مئائتها بحيث لا يملك بولها فالدية ومهر المثل واليتبر

ديتها وفي كل واحد النصف ولو انقطع اللبن او غدر رثاؤه

منها فالحكومة فان قطع منها شيء جلد الصدر فديتها والحكومة

وفي الحملتين ديتها وكذا في حلمتي الرجل على اي وقيل في حلمتي الرجل

التي في كل اصل بخاط القلياذ اكسرتة وعشرين دينارا

وما يلي العضدين عشرة وفي البعض مائة لعل الفابط

كثير

الحيا بها خاصة
وتقطع الحشفة
وآخر الباقي
فعلى الاول
الدبة
وعلى الثاني
حكومة
وفي العنبر
الثلث
وفي الخصر
الدية
وفي كل
واحدة
النصف
وقيل في
السرى
الثلثان
وفي ادرج
الخصيتين
دينار
اربعماية
فان لم
ينفذ
المشي
فثمانمائة
وفي
الايتبر
الدية
وفي
كل
واحد
النصف
وفي
الرجلين
الدية
وفي
كل
واحد
النصف
ومدها
مفصل
الساق
وفي
الساقين
الدية
وكذا
في
الفخذين
وفي
الشفون
الدية
وفي
كل
واحد
النصف
وفي
الركبتين
الحكومة
وفي
افضائها
ديتها
الامين
الزوج
للبالغة
فان
كان
قبله
ضمن
الزوج
المهر
الدية
وانفردت
بموت
احدهما
وان
اكلها
غيره
الزوج
والمهر
والدية
ولا
مهر
لو
طأ
وعنه
وعكده
الدية
ولو
كانت
بكر
اقلها
اربع
البكر
اذ
يدان
المهر
فاقض
بكر
ابا
صبع
في
مئائتها
بحيث
لا
يملك
بولها
فالدية
ومهر
المثل
واليتبر
ديتها
وفي
كل
واحد
النصف
ولو
انقطع
اللبن
او
غدر
رثاؤه
منها
فالحكومة
فان
قطع
منها
شيء
جلد
الصدر
فديتها
والحكومة
وفي
الحملتين
ديتها
وكذا
في
حلمتي
الرجل
على
اي
وقيل
في
حلمتي
الرجل
التي
في
كل
اصل
بخاط
القلياذ
اكسرتة
وعشرين
دينارا
وما
يلي
العضدين
عشرة
وفي
البعض
مائة
لعل
الفابط
كثير

الملاحة
في كل واحد النصف
وفي الساقين الدية
وكذا في الفخذين
وفي الشفون الدية
وفي كل واحد النصف
وفي الركبتين الحكومة
وفي افضائها ديتها
الامين الزوج للبالغة
فان كان قبله ضمن
الزوج المهر الدية
وانفردت بموت احدهما
وان اكلها غيره الزوج
والمهر والدية ولا مهر
لو طأ وعنه وعكده الدية
ولو كانت بكر اقلها
اربع البكر اذ يدان المهر
فاقض بكر ابا صبع في
مئائتها بحيث لا يملك
بولها فالدية ومهر المثل
واليتبر ديتها وفي كل
واحد النصف ولو انقطع
اللبن او غدر رثاؤه منها
فالحكومة فان قطع
منها شيء جلد الصدر
فديتها والحكومة وفي
الحملتين ديتها وكذا
في حلمتي الرجل على اي
وقيل في حلمتي الرجل
التي في كل اصل بخاط
القلياذ اكسرتة وعشرين
دينارا وما يلي العضدين
عشرة وفي البعض مائة
لعل الفابط كثير

الحيا بها خاصة
وتقطع الحشفة
وآخر الباقي
فعلى الاول
الدبة
وعلى الثاني
حكومة
وفي العنبر
الثلث
وفي الخصر
الدية
وفي كل
واحدة
النصف
وقيل في
السرى
الثلثان
وفي ادرج
الخصيتين
دينار
اربعماية
فان لم
ينفذ
المشي
فثمانمائة
وفي
الايتبر
الدية
وفي
كل
واحد
النصف
وفي
الرجلين
الدية
وفي
كل
واحد
النصف
ومدها
مفصل
الساق
وفي
الساقين
الدية
وكذا
في
الفخذين
وفي
الشفون
الدية
وفي
كل
واحد
النصف
وفي
الركبتين
الحكومة
وفي
افضائها
ديتها
الامين
الزوج
للبالغة
فان
كان
قبله
ضمن
الزوج
المهر
الدية
وانفردت
بموت
احدهما
وان
اكلها
غيره
الزوج
والمهر
والدية
ولا
مهر
لو
طأ
وعنه
وعكده
الدية
ولو
كانت
بكر
اقلها
اربع
البكر
اذ
يدان
المهر
فاقض
بكر
ابا
صبع
في
مئائتها
بحيث
لا
يملك
بولها
فالدية
ومهر
المثل
واليتبر
ديتها
وفي
كل
واحد
النصف
ولو
انقطع
اللبن
او
غدر
رثاؤه
منها
فالحكومة
فان
قطع
منها
شيء
جلد
الصدر
فديتها
والحكومة
وفي
الحملتين
ديتها
وكذا
في
حلمتي
الرجل
على
اي
وقيل
في
حلمتي
الرجل
التي
في
كل
اصل
بخاط
القلياذ
اكسرتة
وعشرين
دينارا
وما
يلي
العضدين
عشرة
وفي
البعض
مائة
لعل
الفابط
كثير

والعجان مجيب لا يملك الغاية والبول الدية وفي كسر عظم من عضو خمس ديرة
العضو فان صلح على غيره عيب فاربعة اخماس ديرة كسر في موضحة ربع ديرة
كسر وفي رضة ثلاثة ديرة فان صلح على غيره عيب فاربعة اخماس ديرة
وفي فاك مجيئ سيعطل العضو ثلثا ديرة فان صلح فاربعة اخماس ديرة
فك وفي الرقة اذ كسر فحبرت على غيره عيب اربعون دينارا ومن
داس بطن انسان حتى حدث اقتطر منه او فدى لفسه ثلث الدية
مقتضى الحاضر في ديرة على العقد ديرة وفي بعضه المشرع مجب
نظر الحاكم فان ذهب بالثجة لم يداخل وان احدث الضربة فانما
لم يبرجج وروي لوضرب على راسه فذهب عقله انتقض سنه فان
مات فالدية في النفس وان بقي ولم يرجع فالدية للعقل ولو شبه
رذال عقله روعي في الخلوة ولا يحلف الله يتجأ في الجواب وفي التمتع الدية
سواء ذهب او وقع في الطريق او نطاق ونوحكم العالمون بالعود
بعد مدت فان انقضت ولم يعد استقرت ومع الثلث يصح
بصوت منكر عظيم عند الغفلة فان تحقق دعواه ولا احلف الصامة
وحكم له وفي ذهاب سمع احد الاذنين النصف ولو نقص سمعها

فتيس الاخرى عند كود الحوا وسدها بطل واطلاق الصحيح ويصاح
به الى حد الخفاء ثم يعكس الحال ويؤخذ بنسبته التقاوت في السا
ولو نقص سمعها فقل به ذلك مع ابناء سنه ويجب تعدد اللغات
فان تفاوتت صدقة والافلا ولو ذهب بقطع الاذنين فذبتان
وفي ضوء العين مع بقا المحدثه الدية وفي كل واحده النصف والستون
الاغنى والاختش وذو البياض غير المانع من اصل نظر فلو عاد
فا العرش ويصدق في ذهابه مع القامة ولو ادعى نقصان حد
القيس الى اخرى وسدها بفتح الصحيحه لاني الغنم ولا في الارض
المختلفة في الارتفاع ثم العكس بعد تعدد الجهات ويصدق
مع التساوي ثم ياخذ ونسبة تفاوت في المساحة من الدية ولو
نقصا الى عين ابناء سنه ولو ادعى ذهاب ضوء المقلوبة قدم قوله
مع البين في ثم الدية ويصدق في اذعانه عقيبا بجانب بعد تقرب
الطية والمنشئة وفي النقصان الارش بعد تقرب الطية بحسب ما اراد
الحاكم وفي النطق كمال الدية وان بقي في اللسان فائدة الذوق ولو بقيت
الشقيرة والمحلقة سقط من الدية بنسبة وكذا لو بقي غيرها ولو نطق بالحرف
ناقصا فالعرش ولو كان يحسن به بعض الحروف ففي الحاقرة وضعيف
القوى النظر اقر به نقص الدية ولو كان بجانب جان نقص وفي الصوت
الدية وان ابطل حركات اللسان وفي الذوق دية وفي منفعة اللبس المشي
واللبس كمال الدية وفي قوة الامناع والاحبال الربة وفي قوة ارضاع
حكومة وفي ابطال الة المذاذ بالجماع والطعام ان امكن الدية ولو
تعطل الشيء بخل وفي غير الرجل تعطل الرجل والا قرب الدية وفي

ليس البول الدية وقيل ان دام الى الليل فالذير او الى الظهر نصف الى
 ارتفاع النحر ذلك **مقصود** **الكتاب** **في الحاشية** التي تقسم الجمل بعير وفي
 الدامية وهي الخنة في اللحم ليراعى ان وفي الباء وفي ذى اللحم ثلاثة وفي النحر
 وفي البالغة الى الجمل القوي على العظم اربعة وفي النخوة وهي التي تكسف هذه الحلدة
 عن العظم خمسة وفي الهاتمة وهي التي تنضم العظم عشرة ارباعا واثنان في الخطا وفي
 وفي المفولة وهي الحوجة الى نقل العظم خمسة عشر بعير وفي المهمة وهي البالغة ام
 الراس وهي النخوة الجامعة للدماغ تلك الدية ومنه وفي النافذة في انف
 تلك الدية فان برأت فالخمس ولو كانت في احد هما النحرين ف نصف
 ذلك وفي شئ شفتين حتى تبدوا لسان تلك اديتها فان برأت فالخمس
 ولو كانت في احد هما ف نصف ذلك وفي الجائفة وهي البالغة الى الجوف
 من اي الجهات ولو من ثغرة النحر تلك الدية ولو جرح في عضو واحد لوضه
 ديتان وفي النافذة في احد اطراف الرجل مائة دينار وفي امرار
 الواحد بالقطعة دينار ونصف خضاره ثلثة وفي الام سودا ستة فان
 كان في البدن فالنصف ولو اخرج اشتن فديتان وان اوصلهما
 الجاني او سرتا واتحدتا ف واحدة ولو اوصل اجنبتي فديتان وعلى ^{جنتي} ^{الاجنبتي}
 ثالثة ولو صلها الجرح فديتان وسقط فاعله فلو ادعى الجاني الشئ
 من قديم قال المنجي عليه مع اليمين ويؤخذ في الواحدة ما يبلغ ثوبها
 ولو شجته في عضوين فديتان وان اتحدت الضربة والراس والجبهة
 واحدة فيجب دية الهاتمة بالهشم وان لم يكن جرح وللجرح
 العصا في الموضحة ودية الخنزيرة في الهاتمة وهي خمسة

وفي النافذة

وكذا المأهولة ولو اوضح فحتم ثان ونقل للثالث وانما العمل
 فعل القول خمسة وكذا الثاني والثالث وعلى الثالث ثمانية عشر
 بعيدا وثالث ولو ادخل الكين في جائفة غيره ولم يزد الطح
 عزرو ولو وسعتهما باطناً وظاهراً فبائنة وان وسعتهما في
 احدهما فحكومت ولو ابرط زحشومة فالثاني قاتل فان فحق
 التحيا لمة قبل الا السيام تله فالارش ولو النجم البعض فالحكومة
 والجميع جائفة اخرى ولو اخرج الرمح من ظهر فاجتاتان على راي وفي شلل
 كل عضو مقد بالدية ثلثاها وفي قطع بعد الثلث والشجاج في الراس
 والوجه والعد وفي البدن بلسنة دية العفو الجرح من دية الراس و
 تنسأ في المرأة والرجل في ديات الاعضاء والمجروح حتى يبلغ ثلث
 دية الرجل ثم يصير على النصف سواء كان الجاني رجلاً او امرأة فحق ثلث
 اصابع ثلثاثة وفي اربع مائتان وكذا القصاص يقتص لها من الرجل
 ولا رد الى ان يبلغ الثلث ثم يقتص مع الرد وكل صافه دية الرجل
 فضة من المرأة ديتها ومن انى مردية ومن العبد والامة قيمتها
 والمقتدر في الحر مقد وفي غيره بنسبة دية والامام يرد له يقتص
 في العمد ويستوفى الدية في الخطا ونسبهم شبهه وليس له العفو
 عنهما ومع تعة ما لجانيات تعد الدريات وانما التحل الجاني ولو ش
 جنائاته او قتل قبل الاند مال تد اخذت خاسمة و
 فهذا خلاصة ما افدناه في هذا الكتاب المسمى بارشاد الرضاهان
 ستوفى الملل المتان ومن اراد التطويل بذ كل الفروع والرد لير
 وذكر المختصر فعليه بكتابنا المسمى بمنتهى المطلب فانه بلغ الغاية
 ونجا وز النهاية ومن اراد التوسط فعليه بما افدناه في التحرير وقد كوه
 الفقهاء او قواعد وقد غرت في توبه بولالا شين اصدره من

خدمت کندها را در حلقه خلف حاکم محمد رضا
از قتل بقصد

بانت کردیم نزدش

بانت کردیم چو موت باند گشتد از خب بختینه

باروز بختینه بخت تو را بر خد او نه خنده و اگر شب چهار

پاروز چهار بخت بود در آن آفت میمان خرافه و زرش و اگر

شب سه بختینه باروز سه بختینه بود تو تا روز سه

خداوند خاند لا و اگر شب سه بختینه باروز سه بختینه بر سر خد تو نه

و اگر شب سه باروز سه بختینه بود بختش نزدیک رسیده بود خد او نه خاند لا

و اگر شب سه باروز سه بختینه اندران خاند کسیر میمان تو و اگر شب سه باروز سه

بختینه شد تو کو خد او نه خاند لا و الله اعلم بالصواب

